الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر

بسكرة

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم الأدب العربي

نظام الارتباط في سورة آل عمران

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في عل

علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة :

مـفيدة بـنـونـاس

إشراف الدكتور :

بلـقـاسـم دفـــه

لجنة المناقشة :

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	**محـــمـد خـان**	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	رئيسا
02	**بلـقاسم دفه**	أستاذ محاضر	بسكرة	مشرفا و مقررا
03	**صـالـح خـديـش**	أستاذ محاضر	قسنطينة	عضوا ممتحنا
04	**عمـار شلـواي**	أستاذ محاضر	بسكرة	عضوا ممتحنا
05	**الجودي مرداسي**	أستاذ محاضر	بسكرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 1426 ، 1427 هـ

2005 ، 2006 م

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، أنزل القرآن بلسان عربِي مبين،كتاب ينطق بالحق و البيان،و البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق السبق .

كتاب تحدى أهل البيان ، بجودة سبك و إتقان ، فردوا بكل ما ملكت أيمانهم واتسع له إمكانهم ، فظهر عجزهم و عدم نطق الناطق، حتى لم يجر لسان ، و لم يبن بيان،ولم يساعد إمكان ، على شدة حرص بلغائهم على إبطال دعوته،و اجتثاث نبتته .

كلام القرآن ، ينتمي إلى اللغة،و لكنه تميز بخصائص و معان تدخله حيز اللغة التي ليست كاللغة العادية،وظل مفارقا لغيره من النصوص،مهما أجاد البلغاء تقليده،يعز المطلب حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز و يخرج من طوق البشر.

ظل إعجاز القرآن في النص ذاته،وفي كل آية من آياته،طالت أو قصرت،وإن جاء بلسان العرب ، و على مواضعاتهم اللغوية ، و وفق قواعد لغتهم النحوية .

ألفاظه هي ألفاظ العربية ذاتها ، و العلاقات السياقية النحوية التي تحكم هذه الألفاظ هي ذاتها قوانين العربية ، يحكمها نظام الربط و الارتباط و الانفصال ، بين المفردات ، و يظل التركيب غير تركيب كل الناس .

و من هذه الأنظمة الثلاثة –الربط ، الارتباط ، الانفصال- تقتصر الدراسة على نظام الارتباط باعتباره قرينة معنوية موجودة بالفعل تنشأ بين معنيين داخل الجملة الواحدة ، أو الجملتين إذا كانت العلاقة بينهما وثيقة تشبه علاقة الشيء بنفسه .

و لبيان حقيقته أكثر،كان لزاما رصده في مدونة تتميز بالارتباط المحكم بين مفرداتها،ومن ثمة اتجهت الدراسة صوب القرآن الكريم،فكانت المذكرة موسومة بـ :

« نِظَامُ الارْتــِبَاط فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَان ».

و قد تضافرت مبررات عدة دفعتني لتناول هذا الموضوع أجمعها في: رغبتي في خوض غمار الدرس النحوي ، باعتباره وسيلة للبحث في النظام اللغوي ، من حيث طرق تأليف الكلمات ، و موقف كل كلمة من الأخرى ، بالإضافة إلى أسئلة شتى تتعلق بالموضوع ، منها :

ترى كيف هو نظام الارتباط الذي تتبعه اللغة العربية؟كيف يظهر في تركيب الجملة بعامة؟ما هي علاقات الارتباط التي تحكم تركيب الجملة العربية؟وكيف تنشأ بين دلالات مكونات الجملة؟كيف هي العلاقة بين تلك العلاقات النحوية السياقية الوثيقة التي تربط بين الوحدات اللغوية ؟ كيف نظر النحاة المتقدمون لهذا النظام ؟ وما هي المصطلحات التي عرف بها في مؤلفاتهم؟كيف فهمه **عبد القاهر الجرجاني**؟وكيف قدمه في نظرية "التعليق" ؟ كيف استثمرت هذه النظرية؟وكيف أفاد منها **تمام حسان** وخرج بنظرية "تضافر القرائن" ؟وكيف هو هذا النظام في التركيب القرآني الرباني؟...الخ .

أسعى من خلال هذا البحث للإجابة عن هذه الأسئلة ، التي تتضافر فيما بينها لتكشف طبيعة و حقيقة هذا النظام الذي تتبعه اللغة العربية ، لتحقيق الارتباط بين عناصر الجملة ، و بين الجمل بعضها و بعض لتحقيق المعنى الدلالي العام ، فنرى كيف يأتلف الكلام ، و تنتظم الألفاظ ، و يتم المعنى ، و نكشف علاقات الارتباط التي تحكم تركيب الجملة العربية .

الأسئلة المتقدمة و غيرها لا يمكن للعرض النظري أن يحل لغزها ، و من أجل ذلك تم رصدها في المدونة القرآنية ، كيف لا ، و القرآن يمثل الفصحى أصدق تمثيل وهو المصدر الأول للدراسة اللغوية ، وقد وصفه اللطيف الخبير بأنه:(كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) فصلت:03 .

ولما كانت طبيعة الدراسة وصفية تحليلية،اقتضى الأمر أن يكون المنهج الأساسي الذي يستند إليه البحث هو المنهج الوصفي الذي يفي بتحليل التراكيب اللغوية إلى عناصرها الوظيفية التي تشكلها،كما يستعين البحث بالمنهج التاريخي لاستقصاء الجذور الأولى لنظام الارتباط،وزاد عليهما بالمنهج الإحصائي الذي تم من خلاله إحصاء الأنماط التركيبية التي تحقق فيها الارتباط ، وقد تنوعت مصادره ومراجعه بتنوع مجالات اللّغة ، فكان الاعتماد على كتب اللغة والنحو،وعلى رأسها:الكتاب لـ:**سيبويه**،الذي لاغنى عنه لأي دارس لتراثنا اللغوي، بالإضافة إلى كتاب المقتضب لـ:**المبرد**،الأصول في النحو لـ:**ابن السراج** ، والخصائص لـ:**ابن جني**،والمفصل لـ: **الزمخشري**،ودلائل الإعجاز لـ: **الجرجاني** وغيرها .

كما أفاد البحث من المراجع الحديثة وخاصة كتاب نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، لـ:**مصطفى حميدة** ، الذي كان السند والاعتماد ، إضافة إلى كتاب اللغة العربية معناها و مبناها لـ:**تمام حسان،** وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم لـ:**سناء حميد البياتي** .

كما استرشد البحث أيضا بكتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير لتكون بمثابة إضاءة وتوضيح ومنها إعراب القرآن الكريم وبيانه لـ:**محي الدين الدرويش**،و الكشاف لـ: **الزمخشري** ، وتفسير التحرير و التنوير لـ:**ابن عاشور** .

وتماشيا مع المادة العلمية،وما يتطلبه البحث من منهجية، تم تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة فصول و خاتمة .

أما الفصل الأول،فجاء في ثلاثة مباحث،رصدت في أولها دلالات الارتباط بين اللغة والاصطلاح،وفي ثانيها الارهاصات الأولى لنظام الارتباط،وبعد أن اتضح أنه قرينة معنوية تتبعت في المبحث الثالث القرائن المعنوية في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، وتأكد أن قرينة الإسناد هي الأساس و بقية القرائن بيان لها ، وقد جمعت فيما يعرف بقرينة التخصيص .

وأما الفصل الثاني،فقسم إلى أربعة مباحث ، أفاد الأول دلالات الإسناد بين اللغة و الاصطلاح،وبين الثاني طرفي الإسناد(المسند والمسند إليه)وأهميتهما وأنواعهما،وما داما عمدة الكلام،وعليهما تقوم الجملة،كان لزاما في المبحث الثالث التقديم للجملة تعريفا وتطورا وتقسيما،لأجل رصدهما فيها،ومن ثمة كان المبحث الرابع الذي اتضح فيه الارتباط بطريق علاقة الإسناد في سورة" آل عمران" .

وقد رصدت في الفصل الثالث الارتباط بطريق علاقة التخصيص، من خلال مبحثين معقود أولهما لتحديد دلالات التخصيص بين اللغة والاصطلاح ،ومسوق ثانيهما لتقصي علاقات التخصيص في سورة" آل عمران" .

وكانت الخاتمة بمثابة حوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها من هذا الجهد،متبوعة بثبت المصادر و المراجع التي قام عليها البحث و كانت العودة إليها للنهل منها والاسترشاد،وإن كان حتى هذه المصادر لم تكن لتسمن وتغني،لولا توجيه الأستاذ الفاضل **د.بلقاسم دفة** الذي أدين له بالفضل تدريسا وإشرافا وتوجيها، فله كل الشكر والتقدير ، والعرفان بالجميل ، على كل ما قدم من معلومات وتوجيهات قيمت البحث وقومته .

والأستاذ الفاضل **صلاح الدين ملاوي** الذي تحمل مسؤولية البحث من البدء فصوب ، ووجه ، ونصح ، وذلل كثيرا من الصعاب ، فله خالص الشكر ، وكبير التقدير والاحترام .

بكل هذه الجهود استوى البحث على هذه الشاكلة،وما كان فيه من تقصير ومن نقص فهو مردود لي،أرجو أن يتقبل بكل مودة و تعاطف لأنه حقيقة إن فاته الكمال لم يفته الإخلاص و الصدق .

و الله الموفق و هو الهادي إلى سبيل الرشاد .

****

المبحث الأول
دلالات الارتباط بين اللغة و الاصطلاح

لا ريب أن لكل لغة نظاما خاصا في تأليف الألفاظ والتراكيب،وهذا النظام هو الذي يحدد قواعدها ويضبط أحكامها،ويؤلف بين وحداتها وتراكيبها بهيئة مخصوصة تتألف فيها الكلمات في جودة سبك وروعة بيان،حتى يجعل منها وحدة كلامية متآلفة متماسكة ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه من دون أي نقص يعيب أو زيادة تشوب .

وهذا النظام اللغوي بمستوياته المختلفة التي تبدو مستقلة ذاتيا، رغم أنها تتفاعل مع بعضها البعض هو الذي قرر وحدد ترابط المسند مع المسند إليه، والتابع مع المتبوع... ترابطا معينا ليس مجرد ضم و تركيب كيفما كان،بل هو على أدق ما يستوجبه النظام اللغوي ويتطلبه .

إنه ترابط تكون فيه الكلمة الواحدة لبنة تنتظم ، و تترابط ، و تتآلف مع لبنات أخرى لتشكل وحدة متماسكة متراصة ، بين عناصرها تجاوب ، تؤدي معنى دلاليا و تكون وحدة حيوية متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة [1].

و الترابط بين عناصر التركيب سواء أكان ذلك بين المفردات ، أم بين الجمل قد يحتاج فيه إلى واسطة لغوية لفظية محسوسة تربط و تؤلف بين المتعلقين ، و قد يعتمد على الفهم و الإدراك الخفي للعلاقات المعنوية فيكون مباشرا بلا واسطة لفظية ظاهرة تربط بين المتعلقين [2].

---

[1] ينظر : بنية الجملة الطلبية في السور المدنية – دراسة نحوية دلالية – بلقاسم دفة،رسالة دكتوراة دولة في اللغة العربية و الدراسات القرآنية(مخطوطة) ، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر ، 2000م ، ص 04 ،05.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 03 .

و سواء أكانت الواسطة بينة لفظية ، أم خفية معنوية بين العناصر الإسنادية في الجملة أم بين العناصر غير الإسنادية، فإنها تؤدي دورها و غايتها، و تعمل بهدف وضوح العلاقة في الجملة و عدم اللبس و الخلط بين عناصرها و المقصود منها .

الضرب الأول-الواسطة اللفظية– عرف بنظام " الربط "،و قد أخذ بحظ وافر من الدراسة ، و نال القدر الوافر له في دراسات القدامى و المحدثين . و الضرب الثاني– العلاقات المعنوية - عرف " بنظام الارتباط "، و هذا ما تسعى الدراسة لإماطة اللثام عنه ، بقدر ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، و قد راودتني فيه النفس متسائلة :

ما مفهوم هذا النظام ؟ كيف قدمته المعاجم اللغوية ؟ كيف هو في العرف النحوي و في الاصطلاح ؟ ما هي الإرهاصات و الجذور الأولى التي انبعث و صدر منها ؟ كيف هو في الدراسات اللغوية عند النحاة العرب الأوائل ؟ كيف نظر إليه اللغويون و النحاة المحدثون ؟ و كيف طبقوه في نصوصهم و تعاملوا معه ...؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي أسعى من خلال الدراسة للإجابة عنها ؟

الارتباط بين اللغة و الاصطلاح :

1- الارتباط في اللغة :

تحمل المعاجم اللغوية في متونها العديد من المعاني المتعلقة و المرتبطة بالجذر اللغوي (ر . ب . ط) تجمع بينها علاقة الاتصال بإحكام و ثبات بين عنصرين أو وحدتين فأكثر ، و أهمها :

أ- <u>الوصل :</u>

إذ يقال : ربط الدابة يربِطها ، و يربُطها ربطا و ارتبطها إلى المربط و هو موضع ربطها ، و فلان يرتبط كذا رأسا من الدواب و دابة ربيط : مربوطة[1] ، أي وصل و جمع بينهما و بين موضع ربطها بواسطة الرّباط الحبل و هو أداة الوصل[2].

---

[1] ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت ، 1412 هـ ، 1992م ، 302/7 .

[2] – ينظر : مختار الصحاح ، الرازي، ترتيب محمود خاطر ، تحقيق : حمزة فتح الله ، دار البصائر مؤسسة الرسالة- 1408 هـ ،1987م ، ص 511.

و الرّابطة العلاقة والوصلة بين الشيئين و الجماعة يجمعهم أصل يشتركون فيه يقال رابطة الأدباء،ورابطة القراء [1] .

و المعنى اللغوي للوصل هو الضم و الاتصال إذ يقال : وصل الشيء بغيره فاتصل إذا ضمه إليه [2] ، و الوصل عكس الفصل و خلاف القص و كل شئ اتصل بشيء فما بينهما وصلة[3] ، و اتصل الشيء بالشيء لم ينقطع[4] .

و يقال:وصلة إلى كذا،و بينهم وصلة، و وصلات ، و ساق إلي الله وصلة حتى بلغت مقصدي،أي رفقة حملوني[5] ، و وصل رحمه ، و أمر الله تعالى بصلة الرحم.

ب – الشّـدُ:

حيث الراء و الباء و الطاء أصل واحد يدل على شد و ثبات[6] ، يقال ربط الشيء يربِطُهُ و يربُطُه رَبْطاً فهو مربوط و ربيط شَـدّهُ[7].

وهو رابطٌ و رَبَّـاطٌ و ذاك مربوط و ربيط[8] ، و الرباط ما رُبِطَ به و الجمع رُبُطٌ ، و هو ما تشد به القربة و الدّابة و غيرها[9] .

و ربط الدابة شدها بالرباط أو شدها بحبل إلى وتد أو نحوه لئلا تفر[10] .

---

(1) ينظر : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، إخراج : إبراهيم أنيس و آخرون ، إشراف: حسين علي عطية ، محمد شوقي أمين ، دار المعارف، مصر، ط2، 1392 هـ ، 1982م ، 323/1 .

(2) ينظر:أساس البلاغة،الزمخشري،تحقيق:عبد الرحيم محمود،دار المعرفة، بيروت ، لبنان ، (د ت) ،ص 501 .

(3) ينظر : لسان العرب ، ابن منظور،مادة (وصل)، 11 / 726 .

(4) ينظر :المصدر نفسه ، 7 / 302 ، و ينظر : مختار الصحاح الرازي ، ص 511 .

(5) ينظر : أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص 501 .

(6) ينظر : معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت، لبنان ، (د ت)،478/2.

(7) ينظر:لسان العرب، ابن منظور،302/7 ، و ينظر : القاموس المحيط ، الفيروز بادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، بيروت ، ط5 ، 1416 هـ ، 1996 م ، ص 861.

(8) ينظر :معجم متن اللغة ، الشيخ محمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان،1377هـ،1958م،533/2 .

(9) ينظر :المحيط في اللغة، كافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد ، تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1414 هـ ، 1994 م ، 82/6 ، و ينظر : مختار الصحاح ، الرازي ، ص 229 .

و جاء أيضا : يربُط نفسه عن الدنيا أي يشدها و يمنعها[1] ، و رَبَطَ جأشه رَبَـاطَةً بالكسر : اشتد قلبه فلم يفر عند الفزع[2]، و ربط الله على قلبه بالصبر أي ألهمه الصبر و شدّهُ و قواهُ[3] ،و ترابـط الماء في مكان كذا إذا لم يخرج من مجتمعه و ركد فيه، و ماء مترابـط [4] ،و الترابـط في علم الفلسفة : قيام علاقة بين مدركين لاقترانهما في الذهن بسبب ما، و ارتبط في الحبل و نحوه نشب و علق[5] .

و مجمل القول و صفوته أن الارتباط في مفهومه اللغوي ينحصر في الشد و الوصل،و هما يشتركان فيما بينهما في التأليف و الجمع و الضم و الاتصال... و هي معان مختلفة في مظهرها مؤتلفة في مخبرها تلتقي في صلة و تبقى غير خفية على مدقق النظر و هي الارتباط و الوصل المحكم بين وحدتين اثنتين على الأقل، و يمكن أن نقول : لا ارتباط و لا شد و لا وصل و لا اتصال و لا تأليف... إلا إذا تحقق مبدأ الثنائية على الأقل .

2-الارتباط في الاصطلاح :

نظام الارتباط مصطلح حديث النشأة لم يتبلور بشكله المستقل إلا في ظل الدراسات اللغوية المتأخرة، و يقصد به:« نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون اللجوء إلى واسطة لفظية تعلق أحدهما بالآخر فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه»[6].

وهو« ينشأ بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين إذا كانت العلاقة بينهما وثيقة تشبه علاقة الشيء بنفسه»[7].

---

[10] ينظر :معجم متن اللغة ، الشيخ محمد رضا ، 533/2 .

[1] ينظر : المحيط في اللغة ، كافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد ، 82/6.

[2] ينظر : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، 323/1.

[3] ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ،مادة(شد) 303/7 .

[4] ينظر : أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص 152 .

[5] ينظر : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، 323/1 .

[6] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، مكتبة لبنان، ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، دار توبقال للطباعة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1997م ، ص 203 .

[7] المرجع نفسه ، ص 146 .

و يعتمد فيه المتكلم على عملية تداعي المعاني في العقل البشري لفهمها بمجرد الائتلاف بين المعنيين ، و هما ليسا إلا المفردين أو الجملتين مجالا هذه العملية و كون العلاقة السياقية بينهما تنشأ دون اللجوء إلى واسطة لفظية دليل صدق على أنه قرينة معنوية موجودة بالفعل[1] .

و هذا ما أكده أيضا **تمام حسان** في قوله : « و العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي» [2]و القرينة عامة ما هي إلا:« الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه ، و هي إما حالية أو مقالية و يقال لفظية أو معنوية»[3] .

و هي أيضا :« الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحص المدلول و تصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه » [4].

و القرينة المعنوية هي العلاقة السياقية التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة و بين بقية العناصر الأخرى من عناصر التركيب[5]، و تفهم معنويا من السياق القبلي أو البعدي .

و القرائن المعنوية أو العلاقات السياقية هذه هي التي يسميها الغربيون **(Syntagmatic relations)**وهي التي تقوم بتحديد الوظائف التركيبية،و تعتبر«أم القرائن النحوية جميعا»[6]وعليها اعتماد الكلام وهي أكثر أهمية من القرائن اللفظية[7].

و قد مرَّ بنا من قبل أن مصطلح الارتباط قد انحدر من الجذر اللغوي (ر.ب.ط) و هو نفس الجذر الذي ينحدر منه مصطلح الربط ، الأمر الذي أدى إلى التباس الكثير من الدارسين في فهمها على أنهما شيء واحد؛ إذ يقع مصطلح الارتباط في الكثير من التعاريف اللغوية الخاصة بمادة (ر.ب.ط) و مثل ذلك ما جاء في لسان العرب و غيره

---

(1) المرجع نفسه ، ص 152 ، 161 .

(2) اللغة العربية معناها و مبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1418 هـ، 1998م ، ص 191 .

(3) كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي بن علي الحنفي (التهانوي) ، تحقيق : أحمد حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1998م ، 575/3 .

(4) معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة ، قصر الكتاب ، الجزائر، (د ت)، ص186.

(5) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، 2001م ، ص111.

(6) اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 182 .

من المعاجم ، حيث يقال : ربط الشيء يربطه و يربطه ربطا و ارتبط ، و ربط الدابة يربطها و يربُطها ربطاً و ارتبطها و يقال ارتبطت الفرس للرباط[1] .

و الربط في الاصطلاح هو«اصطناع علاقة سياقية نحوية بين معنيين باستعمال واسطـة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة أو ضمير بارز عائد ، و يكون الربط إما لأمن لبس الانفصال أو لأمن لبس الارتباط»[2] .

و من ثمة احتل المكان الأوسط بين علاقتين على طرفي نقيض هما الارتبـاط و الانفصال ، و هو قرينة لفظية موجودة بالقوة و يتميز عن سائر القرائن اللفظية بأنه ينشئ علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة،أو بين الجمل، و ليس باستطاعة القرائن اللفظية الأخرى القيام بذلك[3]،والمعلوم أن«الارتباط أقوى من الربط لأن سبيل الارتباط العلاقة المعنوية وسبيل الربط اصطناع العلاقة المعنوية برابط لفظي»[4] ، مع الإشارة إلى أن الانفصال هو:«انعدام العلاقة الدلاليـة و النحوية بين المعنيين»[5] ، يستوي في ذلك انعدامها بين الجملة و ما يجاورها من الجمل و انعدامها بين المكون و ما يجاوره من مكونات .

يتضح مما سبق عرضه أن الارتباط علاقة وثيقة بين طرفين تغني عن الربط بينهما بأداة ،و هو يشبه «علاقة صدر الكلمة الواحدة بعجزها ، فلا يحتاج المتكلم في سبيل إبرازها إلى اصطناعها بطريق الرابط اللفظي»[6] ، كما يشبه العقد الذي يجمع بيـن حباته خيط شفاف وثيق متصل يفهم من شكله الرائي معنى العقد فإذا انقطع الخـيط ، و أردنا له أن يتصل وأن يفهم منه من جديد معنى العقد عالجنا انقـطاعه

---

(7) ينظر:القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة (رسالة دكتوراه مخطوطة) جامعة الجزائر، معهد الآداب و اللغة العربية ، 1994 ، 1995م ، ص 33 .

(1) ينظر: لسان العرب،ابن منظور،مادة(ربط)،302/7 ، و ينظر : معجم متن اللغة ، محمد رضا ، 533/2 .

(2) نظام الارتباط و الربط ، مصطفى حميدة ، ص 203 ، 204 .

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص 158 .

(4) المرجع نفسه ، ص 166.

(5) المرجع نفسه ص 204 .

(6) المرجع نفسه ، ص 161 .

وانفصاله بطريق الربط حتى يعود مرتبطا و متصلا اتصالا أشبه بما كان عليه،إلا أن معقد الربط يكون واضحا بيّناً للرائي،و يظل معلما و قرينة مادية على أن ما اصطنعناه لا يعد ارتباطا كما كان في أول أمره،كما أنه لم يعد انفصالا وإنما هو في المرتبة الوسطى بين الارتباط و الانفصال.

و يقاس تركيب الجملة و الائتلاف بين المعاني الجزئية بطريق العلاقات النحوية السياقية على هذا التشبيه قياسا سويا[1] .

و صفوة القول مما تقدم من دلالات الارتباط بين اللغة و الاصطلاح ، أن بين استعمالاته في العرف اللغوي و العرف النحوي صلة وثقى، حتى لنكاد نجزم بتطابق هذه بتلك تطابقا كليا لا تجاوز فيها إلا على نحو ضيق .

و يمكن أن نقول أيضا : إن بينهما صلة و علاقة وثقى أشبه بعلاقة الشيء بذاته.

المبحث الثاني

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 195 .

الإرهاصات الأولى لنظام الارتباط

مما لا خفاء به أن قيام أي نظام ، و استمراره يستوجب استناده إلى خلفية صلبة ينبعث منها ، و دعامة يرتكز عليها ، و يتخذها مرجعا له. و بوصف نظام الارتباط نظاما قائما بذاته ، لا شك أنه قد انبثق من أصول تمتد جذورها في عمق التاريخ أسست له و كانت القاعدة التي انطلق منها،وظل يتجدد إلى أن وصل إلى المفهوم الذي نقدمه به.

و من ثمة لن يكون هذا الجديد مبتور الصلة بالقديم منسلخا عنه ، و إنما هو جديد يعتمد على قديم و يستمد استمراره منه .

ولهذا أحاول أن أدير بصري إلى القديم و أفتش في الموروث النحوي و البلاغي العربي ، و أتحرى الجذور الأولى التي صدر عنها ، عمادي في ذلك التراث الذي خلفه الأقدمون و الاجتهاد الذي قدمه المحدثون ، و بين هذا و ذاك يمكن تتبع جذور نظام الارتباط و رصدها فيما يلي :

1- الدراسات اللغوية القديمة " الانطلاق من المبنى إلى المعنى" :

من الحقائق المقررة في تاريخ الحياة العلمية العربية أن الدراسات اللغوية القديمة نشأت و تطورت في ظل القرآن الكريم و ارتبطت به.[1]

و الحديث عن نشأة النحو العربي و بداياته الأولى لا يكاد يخلو من الحديث عن البواعث و العوامل التي كانت وراء هذه النشأة ، و تكاد كلها تتركز في قضية "اللحن" الذي رآه القدماء خطرا يهدد العربية و يخشى منه على تحريف آي الذكر الحكيم[2].

لقد بذلت الجهود لإقامة صرح النحو العربي حرصا على القرآن الكريم،وخوفا من أن يتطرق إليه اللحن ، و قد كانت البداية الأولى مع **أبي الأسود الدؤلي**(ت69هـ) الذي قام بنقط المصحف ضبطا لإعرابه من خلال ملاحظة حركة الشفاه،وخرج

---

[1] ينظر : المفصل في تاريخ النحو العربي ، محمد خير حلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1399 هـ، 1979 م ، 17/1 ، 18 .

بالمصطلحات الثلاثة:(الفتحة،الضمة،الكسرة) وعلى الأرجح أن توصله إلى هذه المصطلحات أو الرموز النحوية الثلاثة هو ما جعل درس النحو العربي يتخذ العلامة الإعرابية محورا له[1].

و ارتبط اللحن بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات، بعدم إعطائها العلامات الإعرابية الملائمة ، حدث هذا على الرغم من أن الأخطاء النحوية التي شاعت على ألسنة الموالي ، و أصابت عدواها ألسنة بعض العرب لم تكن مقصورة على هذا النوع من أنواع الأخطاء ، إنما هذا اللحن كان يصدق على أخطاء صوتية كما يصدق على أخطاء صرفية و أخرى نحوية تتعدى مجال العلامة الإعرابية إلى مجالات الرتبة و المطابقة و غيرها ، كما يصدق على الأخطاء المعجمية،و يصدق على جميع هذه الأنواع من الخطأ أنها أخطاء في المبنى أولا و أخيرا و لو أدت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن نتيجة خطأ في القصد[2] .

و هكذا بني النحو العربي كله على الحركات الثلاث، لكونها أصبحت علامات الإعراب و آثار العوامل و شغل النحاة بقرينة العلامة الإعرابية ، عن القرائن النحوية الأخرى ، و اجتهد أبو الأسود و تلاميذه* في التفكير في تغيير أواخر الكلمات بحسب اختلاف المعنى و أصبح هذا التغيير هو المشكلة الكبرى في نظرهم [3].

و نتج عن هذا الاهتمام بظاهرة اختلاف العلامة الإعرابية في المبنى تبعا لاختلاف معناه أكثر مما سواها من ظواهر بناء الجملة،أن أصبح الإعراب هو الغاية التي يسعى إليها علم النحو .

---

(2) ينظر: النحو العربي و الدرس الحديث ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،1979م ، ص 10 ،و ينظر:في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، الجزائر، 2002 م ، ص 08 .

(1) ينظر:نظام الارتباط و الربط،مصطفى حميدة، ص 21 ،و ينظر : في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 08 .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 12 .

* تلاميذه : عنبسة الفيل ، نصر بن عاصم ، ميمون الأقرن ، عبد الرحمن بن هرمز، يحيى بن يعمر .

(3) ينظر : الأصول دراسة ابستملوجية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1420هـ ، 2000م ، ص 32 .

و يؤكد لنا هذا قول **رضي الدين الاستراباذي** (ت686هـ)« المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد و التركيب ، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه» [1].

و حد الإعراب عند النحاة يتضح في قول **ابن يعيش :**« الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[2] .

و العامل في اصطلاحهم ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا،وينسب **للخليل** (ت175هـ) أنه ثبت أصول نظرية العوامل،ومد فروعها و أحكمها إحكاما حيث أخذت صورتها التي تثبت على مر العصور .

وعلى هذا انتهى النحاة إلى قرار يقضي أن لا حركة إعرابية من دون عامل،ولا عامل من دون معمول به ، و قد أصبح مصطلح الإعراب عندهم يرادف مصطلح النحو و يقف دليل صدق على ذلك على تسمية بعض كتبهم منها: "الإعراب عن قواعد الإعراب" **لابن هشام .**

ونستنتج من هذا أن المقصود الأهم والغاية التي ترجى و المطلب الذي يراد عندهم من علم النحو هو البحث في ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية .

و من هنا تميزت الدراسات اللغوية و اتسمت « بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك و على استحياء » [3].

و هذا ما جعل النحاة « ينظرون إلى المبنى على أنه هو الأصل و أن المعنى تابع له»[4] ، و من ثمة انطلقوا في دراستهم لبناء الجملة و استنباط قوانينها من المبنى وصولا إلى المعنى ، و أكثر « ما شغلهم فيها العلامات الإعرابية، و رأوا أن تلك العلامات موضوعة في اللغة للإبانة عن المعنى ، فجعلوا ″العامل″ جوهرا موجدا

---

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1419هـ ، 1998م ،30/1.

(2) شرح المفصل،ابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت ، (د ت) ، 72/1 .

(3) اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 12.

(4) نظام الارتباط و الربط ، مصطفى حميدة ، ص 22 .

لاختلاف تلك العلامات ، كما جعلوه موجدا لاختلاف المعاني النحوية في داخل الجملة كالفاعلية و المفعولية و الإضافة ، و لما ذهبوا إلى أن اختلاف العلامات الإعرابية الناتج عن اختلاف العامل يؤدي إلى الإبانة عن المعنى ، اتفقوا على مصطلح الإعراب» [1] .

و بهذا كان منهجهم قائما على الشكل (المبنى) أكثر من المضمون (المعنى) ، و من خلاله كانت دراستهم للقرآن الكريم ، فحاولوا فهم معانيه عن طريق إعراب ألفاظه، و تقف شاهدة على ذلك بعض مؤلفاتهم ، مثل : " معاني القرآن و إعرابه " **للزجاج** ، و كتاب " إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم " **لابن خالويه** ، و كتاب " التبيان في إعراب القرآن " **للعكبري** المعروف بـ :" إملاء ما من به الرحمن " ...إلخ .

وقف عاجزا عن أن يصل إلى شيء ذي بال من «و الحقيقة أن الإعراب عظمة الأسلوب القرآني و ما فيه من إعجاز يتحدى أداء أي متكلم مهما تكن كفاءته اللغوية ، بل كان تناولهم لإعراب آيات الذكر الحكيم لا يختلف عن إعراب أي كلام آخر.»[2]

و انطلاقا من الإعراب قسموا أبواب النحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات و منصوبات و مجرورات ، و لم يراعوا ما يربط أجزاء الباب من معان يفترض أن تبوب الكتب بحسبها، و لما كانت العوامل موجبة للإعراب ، و كان هذا الأخير أثرا للعامل على الكلمات ، فقد اتجه اهتمام النحاة إليه ، و كأنهم لم يدركوا

من النحو إلا الإعراب مع أن النظام المتماسك الذي تظهر به الجملة العربية لا يتحقق إلا إذا تضافرت قرائن و تعاونت ، و ليس الإعراب إلا واحدا منها[1].

---

[1] المرجع السابق ، ص23 .

[2] المرجع نفسه ، ص 24 .

[1] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 18 .

إضافة إلى أن العلامة الإعرابية لا تعدو أن تكون مجرد قرينة من قرائن متعددة ، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف ، و هي بمفردها لا تعين على تحديد المعنى[2] .

و إذا كان النحاة اتخذوا الإعراب وسيلة للإبانة عن المعنى فالملموس أن «هذا الإعراب ذاته مفتقر إلى المعنى ، أي لابد من اتخاذ المعنى وسيلة للوصول إلى الإعراب ، إذ لا يستطاع التوصل إلى إعراب ألفاظ الجملة إلا عن طريق فهم المعنى العام للجملة [3] ، و الواضح أن نحاة العربية أقاموا »متمثلا في فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ منهجهم على دراسة دور الملتقى في فهم معنى الجملة،لا دور المتكلم في إنتاجها ، فانطلقوا من المبنى إلى المعنى ، و اغفلوا المرحلة الأولى المهمة التي يحول فيها المتكلم المعنى إلى مبنى و هي التي تتضمن عملية التعليق[4].

أنفسهم بمنهج يقوم على تصور عمل نحوي يجرى في داخل الجملة «كما ألزموا »و يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة ، هي العامل و المعمول والحركة الإعرابية .[5]

و من كل هذا نجد أن منهج النحاة في دراستهم اللغوية منهج لفظي قائم على فكرة العامل ، نظروا من خلاله إلى المبنى على أنه الأصل و إلى المعنى على أنه الفرع ، و مقصدهم الأهم هو البحث في ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية ، فجعلوا النحو هو الإعراب ، في حين كان هذا الأخير عديم الجدوى في الكشف عن دلائل الإعجاز في القرآن الكريم[6] .

هذا و قد أدى حرص النحاة جيلا بعد جيل على أصول صنعتهم ، و التزامهم بالمنهج التحليلي القائم على الناحية اللفظية وحدها،و تقليد الخلف للسلف...إلى عدم التجرؤ على اقتحام أي دراسة معنوية تركيبية على منهج النحاة، و كان أن أدى رسوخ

---

(2) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 205 ، 207 .
(3) نظام الارتباط و الربط ، مصطفى حميدة ، ص 27 .
(4) ينظر : المرجع نفسه ، ص 70 .
(5) المرجع نفسه ، ص 28 .
(6) ينظر : المرجع نفسه ، ص 70 ، 71 .

منهجهم و تمكنه في النفوس إلى غياب الحقيقة التي لا يجحدها باحث في اللغة، و هي أن النحو هو صحة النظم والتأليف،وملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها،واتحاد مكونات الجملة و جريان الارتباط و الربط بينهما على النظام الصحيح للغة[1].

و هكذا كانت دراسة النحو تحليلية لا تركيبية ، تُعنى بالأجزاء التحليلية أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه ، و لقد كان على النحاة أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريق للوصول إلى التركيب ، و لكنهم لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثه بين مطالب التحليل و مطالب التركيب فوقعوا في أخطاء منهجية[2].

و كان أن اهتم البلاغيون بالمعنى ، و كان التركيب هو موضوع الدراسة فتناول البلاغيون أنواع التراكيب لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات و المكونات و نسبة المعنى إليها،و إنما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه و طرق التعبير به،و ما فيه من إيجاز،و إطناب ، و فصل ، و وصل ، و قصر و تقديم و تأخير مما اعتبره النحاة –و ما أصابوا– خارج مجال اهتماماتهم ، و الواقع أن هذه الدراسة للمعنى أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي و إنه ليحسن أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية [3].

و هكذا ظل بناء الجملة مفتقرا إلى من ينظر إليه نظرة كلية ، ليصل من خلالها إلى نظرية شاملة متكاملة ، تقنن النظام العام الذي يحكم بناء الجملة ، و تدور في فلكه كل القوانين الجزئية الموزعة بين أبواب النحو المختلفة[4].

و هنا ظهر عالم هو الإمام **عبد القاهر الجرجاني** الذي تصدى لكلا التيارين ، فهاجم أولئك الذين يهتمون باللفظ دون المعنى ، مبينا أن الألفاظ ما هي إلا أوعية للمعاني و خدم لها ، و أن البلاغة و الفصاحة لا تكون إلا في اللفظ و المعنى معا ، و أن المعول عليه في ذلك هو النظم و ليس الكلمات المفردة في اللغة ، كما هاجم التيار

---

(1). ينظر : المرجع السابق ، ص 26 ، 27 .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص16 ،17 .

(3). ينظر : المرجع نفسه ، ص 18 .

(4) ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 9 .

الآخر الذي يدعو إلى الإعراض عن الشعر والنحو،و نبه إلى أن البلاغة ليست أمرا مستقلا عن اللغة و أن دراستها من خلال عنصري اللغة (اللفظ و المعنى) ضرورية من أجل الوقوف على إعجاز القرآن الكريم و فهمه ، فوضع بذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ دراسة علوم اللغة العربية ؛ هي مرحلة الدراسة الوظيفة للغة [1].

هذه الأفكار ظهرت في كتابه (دلائل الإعجاز) ، و تبلورت بتضافر جملة من الأفكار احتوتها الدراسة تحت أربعة مصطلحات، هي:النظم والبناء والترتيب والتعليق،واستطاعت بذلك أن تقلب موازين الصرح اللغوي وأن تعكس اهتمامه لينطلق و هذا ما سنقف عليه في نظرية التعليق : في دراسته من المعنى إلى المبنى ،

2-نظرية التعليق عند عبد القاهر الجرجاني " الانطلاق من المعنى إلى المبنى " :

نظر **عبد القاهر** إلى النحو نظرة شاملة تجاوز فيها المستوى الشكلي إلى مستوى العلاقات التركيبة ، تمثلت في الارتباط المعنوي بين العامل و المعمول ، و لم ينظر إلى الكلام في أجزائه المنفصلة بل في وحدته الإبلاغية،واستبعد أن تكون معاني النحو هي علامات الإعراب[2] .

لقد دفعته البيئة الفكرية التي عاش فيها،وتنفس من خلالها أصداء اللغة إلى درس الإعجاز القرآني من خلال فكرة الكلام النفسي،التي قادته إلى فكرة نظم المعاني في النفس،فاهتم بدور المتكلم،وانطلق من المعنى للوصول إلى المبنى فسار منهجه وفق ما تسير عليه عملية الاتصال اللغوي و خرج من ذلك بنظرية التعليق[1] .

تُرى ما المراد بها؟ كيف قدمها **عبد القاهر** في دلائله ؟ كيف نظر للتعليق بين مسندات الجملة ؟ و كيف هو بين الجمل ؟ و من أين استقى أفكاره؟و على أيها اعتمد ؟ هل ابتكر هذه النظرية و أنشأها من العدم أم كان الطريق معبدا استهدى فيه بآراء العلماء

---

[1] ينظر : خصائص العربية و الإعجاز القرآني ، أحمد شامية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995م ، ص 120 ، 121.

[2] ينظر:التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1994م،ص2.

[1] ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص70 .

السابقين؟وماذا أضاف لهذه الآراء ؟وما هو المنهج الذي سار عليه؟ كيف نظر إلى بناء الجملة؟كيف قدمها في كتابه؟وكيف تلقاها من جاءوا بعده وفهموها؟ما علاقتها بنظام الارتباط؟...الخ،إلى غير ذلك من الأسئلة التي فرضت نفسها فاستهديت لذلك بالدراسات التي خصت **عبد القاهر** بالدراسة والتمحيص و نهلنا منها ما استطعته.

1-2 التعليق في اللغة :

التعليق : هو التمسك و التشبث ، يقال : علق بالشيء علقا و علقه : نشب فيه و هو عالق أي: متمسك به و نشب فيه ، و في الحديث: فعلقت الأعراب به أي: نشبوا و تعلقوا ، و علق الشيء علقا و علق به علاقة و علوقا لزمه[2] ،و يقال نشب العظم في الحلق إذا علق فيه[3].

2-2 التعليق في الاصطلاح :

قدم **عبد القاهر** مفهومه للتعليق في كتابه **"دلائل الإعجاز"** و صاغه في عبارات متفرقة في أجزاء الكتاب يكمل بعضها بعضا ، ذكر أن الفرق بين نظم الحروف و نظم الكلم يتضح في أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط ، و ليس نظمها بمقتضى عن معنى،وقدم لذلك مثالا ، فلو أن واضع اللغة كان قد قال:(ربض) مكان(ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد اللغة ، أما نظم الكلم فيختلف عن ذلك ، لأنه عند نظمها نقتفي آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذا نظم يعتبر

فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، و ليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف ما كان ، و الفائدة في إدراك هذا الفرق تجعل مستعمل اللغة يعرف أن الغرض من نظم الكلم ليس مجرد ضمها و تواليها في النطق ، إنما تناسق دلالاتها و معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل[1] .

---

(2) لسان العرب ، ابن منظور، مادة (علق) ، 10 /253 .

(3) ينظر : أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص311.

(1) ينظر:دلائل الإعجاز،عبد القاهر الجرجاني، شرح و تعليق محمد التنجي،دار الكتاب العربي، بيروت ، ط3، 1420هـ ، 1999م ، ص56،59 .

كما ذهب أيضا إلى أن الألفاظ أوعية للمعاني و خدم لها و لاحقة بها،فهي تتبعها في مواقعها ، فإذا ورد معنى في العقل أولا وجب أن يرد في الجملة أولا كذلك،وهي لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها و لكن لأن يضم بعضها إلى بعض [2] .

و بسط الكلام في ذلك منتهيا إلى أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة و لا من حيث هي كلم مفردة ، إنما تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة ليس النظم إلا أن تضع «لمعنى التي تليها،و قد فصل القول في مراده من النظم في قوله: كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو،وتعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه [3] »التي نهجت فلا تزيغ عنها ، و تحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها .

أن ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو و أحكامه فيما «و أضاف على ذلك بين الكلم،وأنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها،وجامعا يجمع شملها ويؤلفها و يجعل بعضها بسبب من بعض ، غير توخي معاني النحو و أحكامه فيها ، طلبنا ما كل محال دونه» [4] .

فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا و خطؤه إن كان «و قال أيضا: خطأ إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم إلا و هو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه،و وضعه في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه» [5] .

لا نظم في الكلم و لا ترتيب حتى يعلق بعضها «و خلص في الأخير إلى أن ببعض ، و يبني بعضها على بعض و يجعل هذه بسبب من تلك» [1] .

و من هذه الأقوال نخلص إلى أن التعليق الذي يقصده **عبد القاهر** ينبثق من العقل حيث يتم التفاعل بين دلالات الألفاظ بضم بعضها إلى بعض ، و ترتيبها بحسب معاني

---

[2] المصدر نفسه ، ص 59 .
[3] المصدر نفسه ، ص 77 .
[4] المصدر نفسه ، ص 293 .
[5] المصدر نفسه ، ص 78 .
[1] المصدر السابق ، ص 59 .

النحو وصولا إلى نظمها و ترتيبها في النطق و هذا ما تنتج من خلاله علاقات الارتباط و الربط بين تلك الدلالات[2].

التعليق ترتيب «[3] ، و يمكن أن نقول : إن » نتاج لعملية التعليق«أما النظم فهو لدلالات الألفاظ في العقل و النظم ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة ، هذا مع التسليم بأن التمييز بين هاتين العمليتين أمر في غاية الصعوبة ، و أن المتكلم يؤديهما على حال تكاد تجعلهما عملية واحدة[4].»

و قد أشار **الجرجاني** لهذه العلاقة التي تربطهما حينما أكد أن النظم إنما يوصف بأنه صحيح أو فاسد أو بأنه جيد أو رديء،بالنظر إلى صحة التعليق و فساده و جودته و رداءته ،و أرجع ذلك إلى قدرة المتكلم على توخي معاني النحو و أحكامه[5].

و التعليق عنده يتسع و يأخذ أبعادا أكبر في تراكيب اللغة العربية و يمكن أن نوجزه فيما يأتي :

أ-التعليق بين مسندات الجملة :

لقد انطلق **عبد القاهر** من كون الكلم ثلاثا :اسما و فعلا و حرفا ، ليصل إلى أن التعليق فيما بينها لا يعدو أن يكون ثلاثة أقسام ، و هي : [6]

* تعلق اسم باسم .
* تعلق اسم بفعل .
* تعلق حرف بهما .

* تعلق الاسم بالاسم :

الاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه ، أو حالا منه ، أو تابعا له ، أو صفة أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا ، أو عطف بحرف ، أو بأن يكون الأول مضاف

---

[2] ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 11 .
[3] المرجع نفسه ، ن ص .
[4] المرجع نفسه ، ن ص .
[5] ينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 78 .
[6] ينظر : المصدر نفسه ، ص 13 ، 16 .

إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل،ويكون الثاني له في حكم الفاعل له أو المفعول ، أو بأن يكون تمييزا .

و يدخل هذا في باب الإسناد في الجملة الاسمية .

*** تعلق الاسم بالفعل :**

أن يكون فاعلا له أو مفعولا ، أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول ، و ذلك في خبر (كان) و أخواتها ، و الحال و التمييز المنتصب عن تمام الكلام و الاسم المنتصب على الاستثناء .

*** تعلق الحرف بهما :**

و هو على ثلاثة أضرب :

- أن يتوسط بين الفعل و الاسم ،و يكون ذلك في حروف الجر نحو: مررت بزيد.
- أن يتعلق الحرف بما يتعلق به العطف ، و هو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول نحو : (جاءني زيد و عمرو) ، (رأيت زيدا و عمرا) .
- أن يتعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي و الاستفهام و الشرط و الجزاء بما يدخل عليه .

و مختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، و أنه «ثم قال في الأخير: لابد من مسند و مسند إليه ، فهذه هي الطرق و الوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض و هي كما تراها معاني النحو و أحكامه»[1].

ب- تعلق الجمل بعضها ببعض :

ذهب **الجرجاني** إلى أن تعلق الجمل على ثلاثة أضرب: [2]

- جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، و التأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها عطفت بعطف الشيء على نفسه .

---

(1) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 16 ، 17 .

(2) ينظر : المصدر نفسه ، ص 188 .

- جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ، و يدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه فيكون حقها العطف .
- جملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون إياه و لا مشاركا له في معنى ، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بالأمر ينفرد به ، و يكون ذكر الذي قبله و ترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه و بينه رأسا و حق هذا ترك العطف البتة .

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، و العطف لما هو واسطة بين الأمرين و كان له حال بين حالين .

هذه هي القاعدة التي اعتمدها **الجرجاني** في باب الفصل و الوصل و يمكن أن نوجز الأضرب الثلاثة في ثلاثة مصطلحات ، استعملها ، و هي : الاتصال ، و الانفصال و العطف ، و هي تقابل بالترتيب نفسه المصطلحات التالية : " الارتباط ، الانفصال ، الربط "[1].

و من هنا وجدت الجذور الأولى لنظام الارتباط عند **الجرجاني** في مصطلح "الاتصال" الذي فطن إليه بفضل فكره النافذ و قدمه في " نظرية التعليق "، و على الرغم مما بذله في إبراز و تفسير و توثيق هذه النظرية فإنه اعترف صراحة بأن العلماء سبقوه و قد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم ، «إلى التنويه بالنظم و علو شأنه فقال: و تفخيم قدره و التنويه بذكره،و إجماعهم على أن لا فضل مع عدمه و لا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له،و لو بلغ في غرابة معناه ما بلغ».[2]

و من العلماء الذين سبقوه في هذا **سيبويه** (ت180هـ) الذي جعل مدار الكلام على تأليف العبارة و ما فيها من حسن أو قبح أو استقامة أو إحالة ، و المعنى و ما فيه من صدق أو كذب[1] .

---

[1] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 146 .

[2] دلائل الإعجاز ، ص 76 .

[1] ينظر : الكتاب ، سيبويه، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت، ط1، (د ت) ، 25/1، 26 .

و أجود الشعر ما رأيته «و قد عبر **الجاحظ** (ت 255 هـ) عن النظم في قوله : متلاحم الأجزاء ، سهل المخارج ، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا واحدا ، و سبك سبكا واحدا فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[2].

إعجاز القرآن في نظمه و تأليفه، و أن «و **ابن قتيبة** (ت 255هـ) صريح في أن النظم بمعنى سبك الألفاظ و ضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها و بين المعاني ، حتى يجريا معا في سلاسة و عذوبة»[3].

و قد حدد **الخطابي** (ت 276 هـ) عناصر النظم بدقة و إيجاز مصيب في قوله: و إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، و معنى به قائم ، و رباط لهما ناظم «[4]».

و من المشهود لهم في النظم القاضي **أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي** اعلم أن «(ت415هـ)،وقد كان أكثر العلماء وضوحا في تناوله للنظم قبل **عبد القاهر** قال: الفصاحة لا تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، و قد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، و قد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، و قد تكون بالموقع ، و ليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن نعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ، و لابد من هذا الاعتبار في كل كلمة ثم لابد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى

بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة،وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها ، و موقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها»[1].

---

[2] العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1424هـ ، 2004م ، 224/1 .

[3] البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين،عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي،عبد العاطي غريب،دار الجيل، بيروت ، ط1، 1413 هـ ، 1993 م، ص57 .

[4] نقلا عن : المرجع نفسه ، ص 59 .

(1) نقلا عن : المرجع السابق ، ص 61 ، 62 .

و هو بقوله هذا يؤكد أن النظم يتحقق بعد تأليف الكلمات و ضم بعضها إلى بعض مع مراعاة موقعها و حركتها الإعرابية .

و من كل هذه الأقوال نفهم أن النظم كان شائعا منذ القرن الثاني الهجري و عقد أولا بين العلماء ، إما في تناولهم القصد من النحو ، و إما في تناولهم قضية اللفظ و المعنى التي يتوصل بها إلى إعجاز القرآن الكريم [2].

وبهذا يمكن القول أن الطريق الذي سلكه **عبد القاهر** لم يكن موصدا تماما بحيث ابتكر نظرية النظم ، بل كان الطريق معبدا استهدى فيه بآراء العلماء السابقين،و بناء على ما سبقه و بفضل فكره استهدى بتلك الومضات و صاغ منها نظريته .

و شهادة في حق الرجل شهد بها شاهد، رأى أن القول بتأثره بآراء العلماء السابقين و بتلك الومضات التي قدموها ينبغي ألا يضللنا فنغمطه حقه و نزعم أنه إنما لم يكن يكتفي بتلك الإشارات العابرة الدالة على «جمع ملاحظات سابقيه ، فالحق أنه قصد النظم كما فعل السابقون ، و لكنه جعل من هذه الإشارات نظرية بلاغية كبرى احتوت البلاغة كلها حتى أصبحت تصب في النظم و لا تخرج عنه ، و لا ينبغي أن تدرس منفصلة دونه .

وأضاف أنه لا ينقص من قيمة الرجل أن هذه النظرية قد طرقها السابقون ؛ فالابتكار ليس في حقيقته استخلاص الموجود من العدم ، بل يكون من التأليف بين أشياء استقرت لتستخرج منها شيئا لم يستقر و لم يولد بعد ، و هذا ينطبق على **عبد القاهر**، فلم يكن النظم قبله يرقى إلى مستوى النظرية،ولم يكن يحيط بألوان البلاغة كافة و لم يشكل جميع التغييرات ، و إنما كان نتفا متفرقة هنا و هناك لا يجمعها رابط و لا ينظمها سلك،ولم تكن عمادا يركز عليه في الأسلوب و التعبير»[1].

تحددت و اتضحت قسماته على يد **عبد القاهر** «و بهذا يمكن القول بأن معالم النظم قد دون غيره ، لأن النظم قبل **عبد القاهر** لم يكن مقصودا عن عمد أو مدروسا

(2) ينظر : البلاغة العربية ، عبد العاطي غريب ، ص62 .

بطريقة مباشرة ، و إنما هو شئ عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يأخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن الكريم في داخل هذا النطاق فحسب.»[2]

لكنهم لم يحددوه بالشكل «و شهد آخر للرجل فأقر بأن سابقيه تكلموا عن النظم الذي حدده عبد القاهر، حيث أرسى قواعده و حدد متطلباته ، و جعل منه نظرية علمية تبحث في نشأة اللغة و وظيفتها الأساسية كوسيلة اتصال تبين ارتباط معاني النحو بالسياق و بالدلالات العقلية ، فالنظم ما هو إلا توخي معاني النحو، و ترتيب الكلم وفق قواعد تراعي الصواب النحوي و المعنوي ، ومن هنا فإن نظرته شاملة في أنه لا فصل بين النحو و البلاغة .»[3]

ككلام فقهاء اللغة،لأنه يتجاوز المبنى الصرفي «وشهد ثالث بأن كلام الرجل ليس والجملة الفريدة إلى كلام متصل وسياق أطول تتعدد فيه الجمل وتترابط فيه الجمل بالعلاقات ، فيكون فيه تصحيح الأقسام وحسن ترتيب النظام والإجمال ثم التفصيل،و الفصل والوصل والتقديم والتأخير...إلخ،فتلك دراسة ذات موضوع جديد غير موضوع النحو أو فقه اللغة ، دراسة تقوم على الذوق و الإحساس الجمالي المرتبطين ببعض الضوابط الشكلية التي لا يمكن أن يقرب به المرء من التقييد ، أو ينحو بها منحى الضبط و الصناعة .»[4]

من قضية الإعجاز القرآني وخرج منها بنظرية «لقد انطلق **عبد القاهر الجرجاني** "التعليق" ؛ ذلك أن القرآن الكريم إعجاز للمتكلم لا للمتلقي ، فجعل ذلك عبد القاهر يولي

المتكلم عنايته ، و انطلق من المعنى إلى المبنى فسار بذلك حسب المنهج الصحيح الذي تسير فيه عملية الاتصال اللغوي ، و أتاح له هذا المنهج أن ينظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة ، لا كتلك النظرة الجزئية المحدودة التي اتسم بها درس النحاة من قبله و هي التي جعلتهم يحصرون مطلبهم في نطاق الإعراب و العلامة الإعرابية ... و هذا ما

---

[1] البلاغة العربية ، عبد العاطي غريب ، ص63 ، 64 .

[2] المرجع نفسه ، ص 65 .

[3] التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة ، صالح بلعيد ، ص 13 .

[4] الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، ص 276 ، 277 .

جعل منهجهم يدور في فلك الإعراب و لا يتعداه ، فشغلتهم العلامة الإعرابية عما سواها مهما تعددت سبله».[1]

و كان أن وضع **عبد القاهر** الدرس النحوي في طريقه الصحيح ، و حدد له المنهج الذي يشمله من جميع جوانبه .

لقد اتجه النحاة في دراستهم من المبنى إلى المعنى ، و سار **عبد القاهر** في اتجاه ليس في اتجاه كل «معاكس فبدأ من منطلق المعنى باحثا له عن المبنى ، مع التأكيد أن من العلمين – علم النحو ، علم المعاني – اتجاها معاكسا للآخر ما يدل على تناقض بينهما بالضرورة ، فذلك إنما يعني في نظر معظم الدارسين و في مقدمتهم **عبد القاهر** ، أن العلمين متكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر ، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل و المعاني بغير النحو أحلام طافية ، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة ، و ينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي».[2]

و بعد كل هذا الجهد و الاجتهاد من **عبد القاهر** ، و بعد كل ما وصل إليه ، كان لم يفهموا مرماه من كتاب "دلائل الإعجاز" «الغريب في الأمر أن من جاءوا من بعده الفهم الصحيح ، و كان للصناعة النحوية سلطان عظيم في نفوسهم ، و كان منهج "الإعراب" قد رسخ في العقول رسوخا ، و لم يقع في أخلادهم أن "دلائل الإعجاز" كتاب في النحو ، و أن النظرية التي عرضها هي أساس الدرس النحوي و ذروة فلسفته و منهجه القويم ، فحين وجدوه يتحدث عن المعاني و ترتيبها في النفس و ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ظنوه يتحدث في علم جديد لا يمت بصلة إلى علم النحو الذي ألفوه فأطلقوا على ذلك العلم "علم المعاني" و جعلوه مبحثا في علم البلاغة».[1]

وعلى الرغم من أن **عبد القاهر** يكاد يسمى"علم المعاني"بـ "معاني النحو"كما قال **تمام حسان**[2]،فإن الدارسين من بعده ظنوا أن نظرية التعليق تبحث في جماليات النص

---

[1] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص60 .

[2] الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،تمام حسان ،ص312 ، 313 .

[1] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 60 .

الأدبي وما يتصل به من الذوق والانفعال، فهي أجدر في نظرهم بأن تكون مبحثا في البلاغة لا في النحو .

المعاني أقرب شيء إلى النحو من حيث أنها تتناول التركيب «ومع ذلك تبقى والسياق،ثم إن المعاني والنحو يقتسمان النظر في التركيب،فالنحو يبدأ من الأبواب المفردة [3]. »وينتهي بالجملة،والمعاني تبدأ بالجملة ، لتصل منها إلى السياق

وهذا ما صرح به **عبد القاهر** حين أنشأ فكرة النظم ونسبه إلى المعاني،وجعل المعاني المنظومة هي معاني النحو.

و يمكن عرض فكرته حسب تصور تمام حسان ، على النحو التالي :

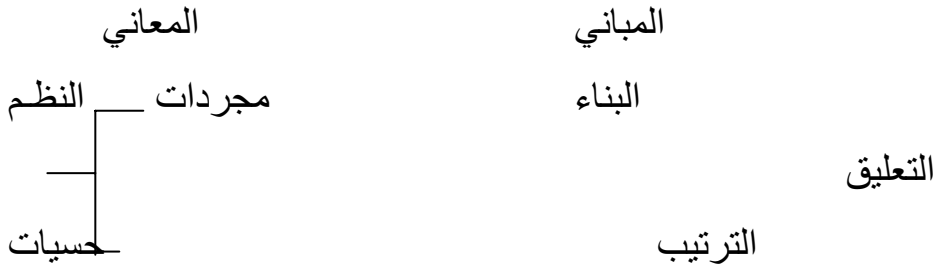

فالنظم نظم المعاني في النفس،والبناء نسبة مبنى صرفي مجرد إلى كل « ولهذا معنى كأن ننسب إلى الفاعلية اسما مرفوعا،وإلى المفعولية اسما منصوبا،وبقطع النظر عن أمثلة الأسماء كزيد وعمرو،فإذا تم هذا الاختيار المجرد تلته الأمثلة التي تنتمي إلى المباني المذكورة وجاء دور الترتيب،فترتب الأمثلة ترتيبا معينا في الكلام بحسب مواقعها من أنماط الجملة بحيث لا يتقدم ما يستحق التأخير ولا يتأخر ما يستحق التقديم »ثم يقوم التعليق بربط هذه العناصر بواسطة الضمائر والأدوات والمطابقات [4].

كان هذا تصور **تمام حسان** الذي يخيل إليه أنه كان فهم **عبد القاهر** نفسه للمسألة،وسواء أكان هذا الفهم صحيحا أم غير صحيح،يرى أنه بحسب هذا النموذج – المخطط السابق-أن يضم إلى النظم عناصر وأفكار لا تكون في النحو إلا كالبناء والترتيب والتعليق،وذلك أمر يجعل الرابطة بين النحو وعلم المعاني غير قابلة للمراء[1].

---

[2] ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، ص 348 .

[3] المرجع نفسه ، ص 348 .

[4] المرجع نفسه ، ن ص .

[1] ينظر : المرجع نفسه ، ص 349 .

ومهما قيل عن محصول **عبد القاهر** في دلائل الإعجاز يبقى معينا لا ينضب ، وكلما قصده الباحث و أعاد قراءته و دراسته ألفى فيه جديدا .

3-عملية الاتصال اللغوي :

من المعروف أن الغاية الأساسية للغة هي تحقيق الاتصال اللغوي بين الناس، ليست في حقيقة أمرها إلا نظاما من الكلمات التي ارتبط « وهذه اللغة المعبر عنها بالكلام بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحكمه قوانين معينة »[2].

ويتفاضل في ذلك مستعملو اللغة فيعبر كل متكلم عن المعنى الواحد بنظم مختلف نظم الكلام لا يكون عفويا،وليس هو بسحر ساحر،ولكنه القدرة «عن غيره مع العلم أن: على استخدام معاني النحو ودلالته،فبلاغة الكلام تقع في تأليفه وسبكه،وتعلق بعضه ببعض،ورد بعضه إلى بعض وكل ذلك طبقا لقوانين النحو »[3].

وهذه الحقيقة أدركها **الجرجاني** منذ القرن الخامس الهجري،فقد أكد أن معاني الكلام هي مقاصد وأغراض ينشئها المتكلم في نفسه أولا وهي:الخبر والأمر والنهي والاستفهام والتعجب،و يرى أن أهمها الخبر الذي لا يكون إلا بين شيئين:مخبر به ومخبر عنه إثباتا كان أو نفيا،ولا يكون الخبر إلا بطرف ثالث-أيضا- وهو المخبر نفسه الذي يوصف بالصدق عندما يخبر حسب الواقع و الحقيقة ، و بالكذب عندما يخبر بغير الواقع و الحقيقة[4].

وبعد أن أدرك أن الناس يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده،وفهم أن الوظيفة الأساسية للغة هي الاتصال بين الناس،وأن القصد من الكلام هو إعلام السامع شيئا جديدا لا يعلمه،ولذلك انطلق من هذا الفهم وراح يبحث عن القوانين العامة ويدرسها بعمق،فأدرك أن المعنى موضوع له مبنى يتألف من الألفاظ،

---

[2] من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلوالمصرية ، القاهرة ، ط6 (د ت)، ص 296 .

[3] خصائص العربية و الإعجاز القرآني ، أحمد شامية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995م، ص 147.

[4] ينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 383 .

لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة،ولا من حيث هي كلم مفردة وإنما «وهذه الأخيرة »تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها[1].

و هذه الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يعلق بعضها إلى بعض،إذ يختار المتكلم ألفاظه ويربط اللفظة باللفظة والجملة بالجملة ، ثم الفقرة بالفقرة حتى تتكامل الرسالة في ذهن المتكلم ومنه في ذهن المتلقي فيدرك معناها[2] .

وأضاف أنه لا يتصور أن يعرف اللفظ موضعا في الجملة من غير أن يعرف معناه والعلم بمواقع المعاني في العقل هو علم بمواقع الألفاظ في الجملة[3].

ليصل إلى أن الخبر وسائر معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره ، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله،وتوصف بأنها مقاصد و أغراض [4] .

اهتم بدور المتكلم وانطلق من المعنى للوصول إلى المبنى فسار «وهو بطرحه هذا »منهجه وفق ما تسير عليه عملية الاتصال اللغوي[5].

وهذه النظرة تتفق مع الدراسات اللغوية الحديثة التي ترى أن اللغة أداة لا تمام عملية التواصل،وتنظر هذه العملية على أنها الوظيفة الأساسية الكبرى للغات البشر تتم عبر أكثر من مرحلة،المرحلة الرئيسية الأولى مرحلة تكوين الرسالة وإطلاقها «وهي أصواتا وهذه تخص المتكلم،والمرحلة الثانية هي تلك التي تتنقل فيها الأمواج الصوتية عبر الهواء،إلى أن تدق طبلة الأذن عند المستمع ثم تنتقل إلى دماغه،أما المرحلة الثالثة فهي التي يقوم فيها السامع بحل رموز تلك الرسالة الصوتية والتوصل إلى تركيبها »الصوتي والصرفي و النحوي[1].

مع التأكيد أن التواصل يتم و يتحقق بشرط أن يكون المتكلم و المتلقي يمتلكان نفس نظام القواعد ، و متفقان على نفس النظام الرمزي للرسالة .

---

[1] ينظر : المصدر السابق ، ص 54 .
[2] ينظر : المصدر نفسه ، ص 58 ، 59 .
[3] ينظر : المصدر نفسه ، ص 303 ، 307 .
[4] ينظر : المصدر نفسه ، ص 393 .
[5] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 70 .
[1] اللغة و التواصل(اقترابات لسانية للتواصلين: الشفهي و الكتابي) ، عبد الجليل مرتاض ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ،2003م، ص36 ،37 .

وفي حالـة ما إذا استقبل المتلقي رسالة من متكلم و كان غير مزود بمعانيها و نظامها الرمزي الخاص ستصله الرسالة عن طريق الجهاز السمعي ، إلا أن الجهاز المركزي سيعجز تماما عن فهمها و استقبالها لأنه لم يحط علما بالنظام الرمزي الذي أرسلت وفقه هذه الرسالة .

يحول المتكلم المعنى إلى مبنى ويحول المتلقي المبنى إلى «وفي هذه العملية معنى،فالمتكلم هو صاحب المعنى ومنشئه،وموجهه،وهو المسؤول عن وضوحه والتباسه،و بقدر ما يوفق في اختيار المعاني المناسبة للسياق ولغرضه من الكلام،وبقدر ما يوفق في التعليق بين المعاني وصحة الائتلاف والاتحاد بينها،وبقدر ما يلتزم بالنظام اللغوي الذي اتفقت عليه الجماعة اللغوية،يكون هذا عونا للمتلقي على فهم المعنى المقصود واستنتاج غرض المتكلم دون لبس»[2].

نقل المعنى من الجهاز العصبي «والغاية من عملية الاتصال اللغوي هي: المركزي عند المتكلم إلى نظيره عند المتلقي،فالمعنى هو الغاية وهو ما يعض عليه المتكلم والمتلقي بالنواجذ،وما المبنى إلا الوسيلة التي اتفقت عليها الجماعة النحوية لتحقيق تلك الغاية»[3].

تنظر إلى المعنى على أنه هو الأصل والغاية،و إلى «وعملية الاتصال اللغوي[4]،مع العلم أن الاتصال لا يكون ناجحا محققا إلا إذا »المبنى على أنه الفرع والوسيلة أدرك و استنتج المتلقي أغراض المتكلم من رسالته التي أنتجها،وتحقيقا لهذه الغاية لجأت اللغة العربية إلى وضع عناصرها اللغوية مفردات وجمل داخل حركة من الارتباطات معتمدة في بعضها على الروابط اللفظية،وفي الأخرى على الروابط المعنوية،إذا جعلت من اللفظة المفردة لبنة تنتظم وتترابط مع لبنات أخرى لتكون مورفولوجيا،وهذه تتكون بدورها لتؤلف،فاللغة تقوم على نظام من الأحكام المحددة،وهذه الأحكام في حقيقتها ليست

---

[2] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 68 ، 69 .
[3] المرجع نفسه ، ص 69 .
[4] المرجع نفسه ، ن ص .

إلا شبكة تقنية معقدة مؤلفة من مجموعة من الشيفرات، تحصل بها الفائدة المرجوة بين المرسل و المرسل إليه[1] .

ويمكن التمثيل لعملية التواصل اللغوي بالمخطط المعروف لـ(رومان جاكبسون) على النحو التالي [2]:**ROMAN JAKOBSON**

سياق

المرسل إليه الرسالة المرسل

اتصال

سنن

و كل عنصر من هذه العناصر الستة المتصلة بعملية التواصل اللغوي له وظيفة لغوية مختلفة وفقا للمخطط التالي :

مرجعية

إفهامية شعرية انفعالية

انتباهية

ميتالسانية

اللغة بالنسبة للمرسل ذات إفصاح عما في «فأثناء عملية الاتصال اللغوي تكون نفسه و تلك وظيفتها ، و هي بالنسبة للمرسل إليه أداة توجيهية ، أي : أن وظيفتها من وجهة نظر السامع أو القارئ هي التوجيه ، فهي تكيف سلوك كل منهما ، أما بالنسبة للقناة التي يسلكها الكلام فوظيفة اللغة هي التواصل بين الناس والمحافظة على الروابط الاجتماعية بواسطة القناة المشافهة أو قناة المكانية،والوظيفة من جهة نظر الرسالة الصادرة عن المرسل إلى المستقبل هي وظيفة جمالية،إذ هنا يأتي دور الأسلوب وطريقة التبليغ وإرادة التأثير الفني،وأخيرا تأتي وظيفة اللغة من وجهة نظر

---

[1] ينظر : بنية الجملة الطلبية في السور المدنية –دراسة نحوية دلالية – بلقاسم دفة ، ص 03 ، 04 .

[2] ينظر:قضايا الشعرية،رومان ياكبسون،ترجمة محمد الولي و مبارك حنون ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، (د ت) ، ص 27 ، 33.

»الموضوع، وهو محتوى الرسالة فتكون الوظيفة إعلامية،والمقصود بها نقل المعلومات .[1]

وإذا قارنا هذه النظرة الحديثة مع نظرة نحاة العربية في فهم عملية الاتصال أقاموا صرح علم النحو العربي في دراسة «اللغوي والعلاقة بين المبنى والمعنى نجد أنهم دور المتلقي لا دور المتكلم،إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى إلى المعنى؛أي في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب النظرة الحديثة».[2]

أما **عبد القاهر** فقد اقترب منها كثيرا من خلال عرضه لنظرية التعليق في قوله:

« الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه وإذا كان كذلك،وكان مما يعلم ببدائه المعقول،أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده،فينبغي أن ينظر إلى مقصود المُخْبِرُ من خَبَرِهِ ما هو».[3]

مدار الأمر و الغاية التي إليها يجري القائل و السامع «و في هذا يقول **الجاحظ** إنما هو الفهم و الإفهام فبأي شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع».[4]

ومن كل ما تقدم نجد أن المتكلم(المرسل) والسامع(المرسل إليه)هما العامل المؤثر في كل ما يتعلق بالمعاني في عملية الاتصال اللغوي ،فالمتكلم هو محدثها ومعلقها وناظمها والمسؤول عن ائتلافها واتحادها،والسامع هو المسؤول عن فهمها واستنتاجها واستيعابها،والجماعة اللغوية هي العامل المؤثر في كل ما يتعلق بالمباني.

وفق عملية الاتصال «وعليه ينبغي أن تسير الدراسة الصحيحة لبناء الجملة اللغوي ، فتنطلق من دور المتكلم بادئة من المعنى للوصول إلى المبنى ، ثم تتناول من

---

(1) الأصول ، تمام حسان ، ص 347 .

(2) نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 20 .

(3) دلائل الإعجاز ، ص 385 .

(4) البيان و التبيين ، الجاحظ ، تحقيق : درويش جويدي ، المكتبة العصرية ، صيدا ،بيروت ، ط2 ، 1421 هـ ، 2000م ، 56/1 .

بعد ذلك دور المتلقي في تحويل المبنى إلى معنى ، و عليها دائما أن تنظر إلى المعنى على أنه هو الأصل و الغاية ، و إلى المبنى على أنه الفرع و الوسيلة»[1].

4- نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان :

إنكب **تمام حسان** على التراث النحوي درسا و تمحيصا سنين عددا ، و استفرغ الجهد في سبيل دراسة اللغة العربية و رصد حقائقها و مما وصل إليه أن الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية كانت العامل الرئيسي في تحديد مسارها و فلسفة منهجها [2].

دراسة النحو كانت تحليلية «وخلص بعد دراسته للدرس اللغوي القديم أن لا تركيبية ، تعنى بمكونات التركيب وهي الأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه،و أن النحاة لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو ومعلقها وناظمها والمسؤول عن ائتلافها واتحادها،والسامع هو المسؤول عن فهمها ،وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية و المباني التي تدل عليها»[3].

كان على النحاة من حيث المبدأ أن ينظروا إلى التحليل «و في رأيه أنه باعتباره طريقا للوصول إلى التركيب ، و ذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركبة»[4].

و قد ذكرت من قبل كيف وصل إلى أن الدراسات اللغوية العربية قد اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ، و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك و على استحياء ، و المنهج الذي اعتمدوه منهج لفظي قائم على الإعراب أساسا[5] .

الكلام عن العامل باعتباره «و في نظر **تمام حسان** أن النحاة أكثروا تفسيرا للعلاقات النحوية و جعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية و بنو على القول به فكرتي التقدير و المحل الإعرابي»[1] ،و يرى أنهم لم يفطنوا لأهمية العلاقات

---

[1] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 69 .
[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 11 .
[3] المرجع نفسه ، ص 16 .
[4] المرجع نفسه ، ص17 .
[5] ينظر : البحث ، ص 10 .
[1] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 185 .

السياقية في تحديد المعنى النحوي وأذكى محاولة لتفسيرها في تاريخ التراث العربي هي و قد "النظم"ما ذهب إليه **عبد القاهر الجرجاني** في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان أورد في هذه الدراسة أربعة مصطلحات هي : النظم و البناء و الترتيب و التعليق[2].

و ذهب أيضا إلى أن أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن قصد به «النظم و لا البناء و لا الترتيب و إنما كان " التعليق " ، و يرى أن **الجرجاني** إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية و المعنوية و [3]، وقد استنتج هذا من إشارات عامة جاءت في سياق نص " دلائل الإعجاز »الحالية ."

أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق «وفي رأيه على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية،لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»[4].

أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين «وأضاف أنه ينبغي لنا أحدهما"العلاقات السياقية" أو ما يسميه الغربيون(**Syntagmatic relations** والثاني) هو القرائن اللفظية، فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب،و تتضح بها الأبواب هي في الحقيقة "قرائن معنوية" فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية و اللفظية و هما مناط التعليق»[5].

أول دراسة في النحو العربي كله تقيم منهجها على أساس «و كانت دراسته فكرة التعليق، فحولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في " الإعراب" القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول»[1].

---

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص186 .
[3] المرجع نفسه ، ص188 .
[4] المرجع نفسه ، ص 189 .
[5] المرجع نفسه ، ن ص .
(1) نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 67 .

الكلام يقسم أجزاء متتالية تبدأ من الصوت «و انتهى من خلالها إلى أن فالبناء(الصرف)، فالنحو (التركيب) فالمعجم ، و يضاف بعدئذ "المقام" لينتج "المعنى الدلالي"».[2]

و خلص إلى أن المعنى النحوي لا يفسره الإعراب ؛ لأن الإعراب قرينة لفظية من مجموعة من القرائن التي تتضافر لتوضيح المعنى .

ظهرت كل هذه الآراء و الأفكار في كتابه " اللغة العربية معناها و مبناها " الذي ضم دراسة متكاملة و نظرية شاملة أطلق عليها تلاميذه و بعض الباحثين اسم " تضافر القرائن " .

و أهم ما قدمته هذه النظرية للبحث اللغوي بعامة ، و الدرس النحوي بخاصة أنها نظرت إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة ، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة « اللغة الثلاثة : النظام الصوتي و النظام الصرفي و النظام النحوي ، و ما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفي ، ثم كشفت عن العلاقات التي تربط تلك الأنظمة الثلاثة بقائمة الكلمات في المعجم اللغوي للعربية ، ثم ربطت معنى المقال المستخرج من كل هذا بمعنى المقام و هو مركز علم الدلالة، لتخرج بالمعنى الدلالي للجملة».[3]

على المستوى الصرفي تصورا جديدا لأقسام الكلام،و درست «و قد حددت ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، ثم درست على المستوى النحوي -و بصورة تفصيلية- ظاهرة تضافر القرائن لإيضاح المعنى الدلالي للجملة ، ثم أوضحت أبعاد الدور الذي يقوم به كل من الزمن و الجهة ، و قدمت على المستوى المعجمي دراسة تحليلية لمفهوم المعنى المعجمي ، أما في مجال الدلالة فقد وضعت المعنى المقامي في موضعه الجدير به من دراسة بناء الجملة بعد أن كان الباحثون قد تعارفوا على درسه ضمن مباحث علم البلاغة».[1]

---

(2) . المرجع نفسه ، ص 226

(3) . المرجع نفسه ، ص 67 ، 68

(1) . المرجع السابق ، ص 68

التفريق بين القرائن المعنوية و القرائن اللفظية ، لأنه «و أهم ما جاء فيها هو يمثل فصلا بين مفهوم المعنى و مفهوم المبنى ، و قد كانت تلك معضلة تعوق الباحثين عن الوصول إلى الطريق الصحيح لدراسة الجملة»[2].

أفضل تطبيق حتى اليوم لنظرية "التعليق" في ميدان بناء «و هي تعد أهم نظرية متكاملة محكمة ظهرت في الدرس اللغوي المعاصر «، و تعد «الجملة للجملة العربية»[3].[4]

ظهرت هذه النظرية بعد جهد سبقها مع كثير من البحوث المؤذنة بتكاملها ، و بعد أن مهد لها بالعكوف على الدرس و البحث ، و أعانه عليها فكره الثاقب، و دربته الفائقة التي جعلته يربط هذه النظرية بالتراث النحوي ، و من ثمة كان لها ما استحقته من قيمة و تقدير .

التقط الخيط بمهارة بارعة، و جذبه في رفق «و يمكن القول : بأن **تمام حسان** فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه من جديد فكانت نظرية تضافر القرائن»[5] .

القرائن المعنوية و القرائن اللفظية "قرائن مقالية" ، لأن هذين «وهو يرى أن النوعين من القرائن يؤخذان من "المقال" ، لا من "المقام" ، و المخطط و الجدول يبينان هذه القرائن:[1]

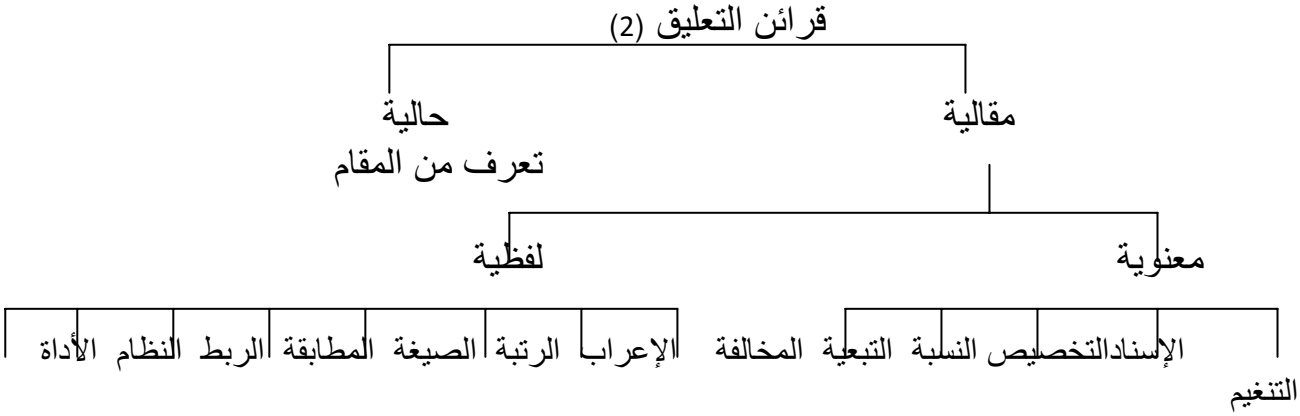

العلاقات السياقية	الفروع التي تتفرع إليها هذه العلاقات
الإسناد	المسند إليه .المسند
التخصيص	التعدية ، الغائبة ، المعية ، الظرفية ، التأكيد و التحديد ، الملابسة ، الإخراج ، التفسير .
النسبة	معاني الحروف ، الإضافة .
التبعية	النعت ، العطف ، التوكيد ، الإبدال .
المخالفة	/

و إذا كان «قال **تمام حسان** معلقا على تصور العامل و أهمية تضافر القرائن : العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية و العلاقات السياقية جميعها ، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسط بين قرائن التعليق النحوي معنويها و لفظيها و لا تعطي للعلامة الإعرابية منها ، بمفردها للدلالة على معنى ما و إنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي و تنتجه».[1]

(1) اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 282 .

و يرى أن فائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي أنه ينفي عن النحو العربي[2] :

أ) كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق .

ب) كل جدل من نوع ما لجَّ فيه النحاة حول منطقية هذا "العمل" أو ذاك و حول أصالة بعض الكلمات في العمل و فرعية الكلمات الأخرى ، و حول قوة العامل و ضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته .

و وصل إلى أن القرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي ، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، ومن خلال هذه الفكرة يكون قد[3] :

1) أبرز دور القرائن التي غمطها النحاة حقها من العناية بسب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هي علامة الإعراب.

2) كشف عن قيمة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي و تلك فكرة تعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العمل .

3) بيّن مكان الظواهر السياقية من بناء الهيكل النحوي و جمع هذه الظواهر معا وفسرها في ضوء الذوق السياقي العربي .

لقد اجتهد **تمام حسان** ، و سعى ليضع العلامة الإعرابية في موضعها الصائب فلم يدع لها ما ادعاه النحاة القدماء و لم يخص «في إطار نظرية " تضافر القرائن" بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ **إبراهيم مصطفى** ، و لم يجردها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل **قطرب** و متابعوه ، بل فصل القول في العلاقات المتشابكة في الجملة و دلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات و أعطى كل منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعي من خلال نظرة علمية حصيفة»[1].

---

(2). المرجع نفسه ، ص 232 ، 233

(3) ينظر : الأصول ، تمام حسان ، ص 09 .

(1) العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 288 .

و لا أكـاد أمـلّ ترديـد القـول : إن «و رأيه في العلامة الإعرابية صريح في قوله العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين عـلى تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم " تضافـر القرائـن " و هـذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، و بهذا يتضح أن "العامل النحوي" و كل ما أثير حوله من مبالغة أدى إليها النظـر السطحي و الخضوع لتقليـد السلـف و الأخذ بأقوالهم على علاتها».[2]

و يمكن أن نضيـف –أيضا- أن العـلامة الإعرابية عنده مبنى من مجموعة "مـبـان" هي الصورة الإعرابية و الرتبة و الصيغة و الجدول و الإلصاق و النظام الإملائي ، مع مجموعة " مـعـان " هي التسمية و الحـدث و الزمـن و التعـليق و المعنى الجملي ، و يتم على أساسها جميعا التفريق بين أقسام الكلم في العربية[3].

وعليه ليـست العلامة الإعرابـية دالة وحدهـا على المعاني كما قال النحاة القدماء ، كما أنها ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية ، إنما هي إحدى القرائن التي تتضافر لجلاء اللبس عن الجملة ، فإذا أمن اللبس و اقتضى التركيب لسبب أو لآخر الترخص في هذه القرينة ، فإن النظام النحوي لا يأبى ذلك بل يعين عليه معتمدا على القرائن الأخرى ، و العلامة الإعرابية مثلها في ذلك مثل أية قرينة غيرها.[1]

و يمكننا أن نلخص الأسس التي يبنى عليها النظام النحوي للغة العربية كما عرضها **تمام حسان** في الأسس التالية[2] :

1) طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب .

اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 207 . (2)
ينظر : المرجع نفسه، ص 87 و ما بعدها . (3)
(1) ينظر : العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 289 ، 290 .
اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 178 .(2)

2) مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعـية و المفعولية و الإضافة ...الخ .

3) مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، و ذلك كعلاقة الإسناد و التخصيص (و تحتها فروع) و النسبة (و تحتها فروع) و التبعية (و تحتها فروع) و هذه العلاقات في الحقيقـة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية و المفعولية .

4) ما يقدمه علما الصوتيات و الصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات و الحروف و مباني التقسيم و مباني التصريف و ما اصطلح على تسميته مباني القرائن اللفظية .

5) القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق و بين بقية أفراده .

كانت هـذه هي الأسـس التي استخلصها **تمـام حسـان** لبناء النظام النحوي و مع مراعاة أن المعاني النحوية وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر «عرضها للسياق ، و أن المباني المتعددة في السياق مفاهيم صرفية لا نحوية ، و أن العلامة المنطوقـة أو المكتوبـة ليست جزءا من نظام الصرف أو نظام النحو و لكنها جزء من الكلام». [3]

و خاتمة القول أن **تمام حسان** بعد دراسته و اجتهاده ، و تمحيصه للتراث اللغوي العربي و تقديمه لعمل النحاة اعترف بأن أذكى محاولة توصل إليها الدرس النحوي هي نظرية "التعليق" التي قدمها **عبد القاهر الجرجاني** ، و هي النظرية التي اقتفى أثرها و لا «اتبعها فكانت له منها نظرية " تضافر القرائن" ، التي ترجع في أساسها إلى أنه يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه و لو حدث ذلك لكان عدد القرائن

[3] العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 288 .

بعدد المعاني النحوية و هو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد».[1]

و قد أكد **تمام حسان** أن فكرة التعليق نقطة مركزية في النحو العربي ، و أن فهمها يقضي على خرافة العامل النحوي .

و مع كل هذا فهو لم يخف إعجابه بأصالة التفكير لدى نحاتنا القدماء ، و لم يحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جردوه تجريدا من المسموع بأنه"صرح شامخ و جهد عقلي من الطراز الأول." [2]

قد يعجب بفكرة ما لما يبدو فيها من أصالة و تماسك بين «و علل ذلك بأن المرء أجزائها و علاقات عضوية داخلية بين عناصرها ، و لكن ذلك لا يمنعه أن يلتزم فكرة أخرى قد تمتاز عنها من جهة البساطة أو سهولة التطبيق أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر».[3]

المبحث الثالث
نظام الارتباط في التركيب النحوي العربي

ذكرنا أن الارتباط هو نشوء علاقة نحوية سياقية بين عناصر الجملة وأكدنا أنه أشبه بعلاقة الشيء بنفسه ، وتبينت الجذور الأولى التي انحدر منها و انبعث إلى أن استقر و رسا بهذا المصطلح ، و ما دام قرينة معنوية موجودة بالفعل، ترى كيف هي القرائن

---

[1] اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 193 ، 194 .
[2] ينظر : الأصول ، تمام حسان ، ص 09 .
[3] المرجع نفسه ، ص 09 .

المعنوية في الدراسات اللغوية القديمة ؟ و كيف قدمها النحاة و اللغويون ؟ و على أي نهج سار المحدثون ؟

1- القرائن المعنوية في الدراسات اللغوية القديمة :

المتأمل الفاحص المدقق للنظر في الدراسات اللغوية العربية القديمة يقرّ لا محالة أن نحاتنا القدماء لم يغفلوا عما نسميه القرائن المعنوية "العلاقات السياقية" فقد اعتمدوا عليها في كثير من الأحيان و وجدت لديهم مبثوثة موزعة ضمن الأبواب النحوية المختلفة ، و أحيانا وجدت في صورة شروط خاصة تشترط لإعراب كلمة ما في أدائها لوظيفة نحوية خاصة[1].

وعن هذه القرائن نجد قولا عند **ابن جني** عند حديثه عن مقاييس العربية، و هي من حيث المعنى ترادف القرائن .

ذكر أن هذه المقاييس ضربان : أحدهما معنوي ، و الآخر لفظي ، وأقوى هذين الضربين و أوسعهما هو القياس المعنوي ، الذي هو مثل التعريف و الوصف و التأنيث في تركيب الممنوع من الصرف : و مثل اعتبار باب الفاعل و المفعول به كأن يقول : رفع هذا ، لأنه فاعل ، و نصب هذا ، لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي .

و يرى **ابن جني** أنه لأجل هذا كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، فإذا قلت : (ضرب سعيد جعفرا) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ، لأنه لا تحصل من قولك : (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد و الراء و الباء ، على صورة (أفعل) ، فهذا هو الصوت ، و الصوت لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ، و إنما قال النحويون : عامل لفظي ، و عامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ، كـ:(مررت بزيد) و (ليت عمرًا قائم) و بعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، و رفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم ، و يرى **ابن جني** أن هذا ظاهر الأمر ، و عليه صفحة القول ، و أن محصول الحديث و حقيقة الأمر أن العمل من الرفع و النصب و الجزم و الجر ، من الناحية الصوتية الفعلية ، إنما هو

(1) ينظر: العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 112 .

للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، و إنما قال النحاة : لفظي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ و هذا واضح كما يذكر **ابن جني** ثم يذكر بعد هذا أن المعنى أشيع حكما من اللفظ لأنك في اللفظ متصور لحال المعنوي : و لست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظ [1].

و يستخلص من كلامه هذا أن القرائن المعنوية هي الأكثر خطرا في اللغة و أن القرائن اللفظية راجعة إليها .

و هو نفس ما ذهب إليه **تمام حسان** ، معترفا بأن القرائن المعنوية هي أم القرائن النحوية جميعا و عليها اعتماد الكلام[2].

و من الذين أشاروا –أيضا- إلى القرائن اللفظية و الحالية ، و اعتمدوا عليها في أعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل «كثير من الأحكام **" ابن يعيش "** في قوله : الفائدة بمجموعها،فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما،فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز ألا تأتي به ، و يكون مرادا حكما أو تقدير».[1]

كما نجد أن الرضي تحدث عن القرائن اللفظية و المعنوية ، و أشار صراحة إلى إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل و «أن الإعراب قرينة لفظية في قوله : المفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر،وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما،أي:الإعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية و المعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر،كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الأصلي و القرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما،نحو:(ضرب موسى عيسى الظريف)، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو:(ضربت موسى حبلى)،أو اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: (ضرب فتاه

---

(1) ينظر : الخصائص ، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت، ص 109،111 .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 182 .

[1] شرح المفصل ، ابن يعيش ، 94/1 .

موسى)، والمعنوية ، نحو : (أكل الكمثرى موسى)، و (استخلف المرتضى المصطفى) و «نحو ذلك». [2]

كما نجد أن من المصطلحات التي عبر بها النحاة قديما عن العلاقات السياقية مصطلح " النسبة " .

نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور و القيام و «و في هذا قال **الكفوى** : «الإسناد نسبة و ليست كل نسبة إسناد. [3] ، و من كلامه هذا يفهم أن النسبة أعم من الإسناد كعلاقة قائمة فكل إسناد

النسبة داخلة في مدلول الفعل وحده و إن كان «و يقول في سياق آخر : «المنسوب إليه أعني الفاعل خارجا. [4]

كما تحدث النحاة عن النسبة عند تحديدهم لمفهوم الجملة و ذلك بتحديد العلاقة بين مؤلفات التركيب ، فإما أن تكون هذه العلاقة بنسبة إسنادية فيكون التركيب جملة ، و إما أن تكون بنسبة غير إسنادية فتكون العلاقة تقييدية فقط ، فلا يكون التركيب جملة ، و عليه يسمون النسبة الأولى "النسبة الأساسية" أو "الكلية" و هي التي يقوم عليها المفهوم الحقيقي للجملة المستقلة ، و يسمون الثانية "نسبة جزئية أو فرعية" لأنها لا يتوقف عليها في الغالب المعنى الأساسي للجملة و لا يختل بحذفها ، كالعلاقة بين الصفة و الموصوف و المتضايفين...الخ[1].

و من كل هذه الأقوال يمكن أن نستنتج أن " النسبة " ، كمفهوم عام ، إنما يقصد بها النحاة العلاقات السياقية و يمكن أن نسميها العلاقات النسبية ، و هي نفسها القرائن المعنوية التي يقوم عليها نظام الارتباط [2].

2- القرائن المعنوية في الدراسات اللغوية الحديثة :

---

[2] شرح الكافيةفي النحو، رضي الدين الاستراباذي، 1/ 166 .

[3] القرائن المعنوية في النحو العربي،عبد الجبار توامة،(رسالة دكتوراة مخطوطة)،جامعة الجزائر،1994،1995م، ص 39 ، نقلا عن : الكليات ، الكفوى ، 265/5 .

[4] المرجع نفسه ، ص 39 .

[1] ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط9 ، 1/3، 2 .

[2] ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، ص41 .

لقد أخذ لفيف من الدارسين المحدثين على عاتقهم مسؤولية وضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من النظام اللغوي ، و هي أنها مجرد قرينة لفظية ضمن قرائن أخرى تعين على إبراز المعنى .

و قد سبق الذكر أن **تمام حسان** كان أول من التقط الخيط بمهارة حين قدم نظرية "تضافر القرائن" التي اعتبرت أول نظرية شاملة متكاملة تقدم وصفا لأنظمة اللغة ، و علاقة كل نظام منها بالأنظمة الأخرى كما تقدم منهجا قائما على المعنى لدراسة تلك الأنظمة و ذلك ، باتكائـه على الدراسات اللغوية القديمة و بخاصة نظرية " التعليق " **لعبد القاهر الجرجاني** ، حيث رأى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي و وصل من خلاله إلى التفريق بين القرائـن اللفـظية و القرائن المعنوية ، و بيان هذه الأخيرة فيما يلي :

القرائـن المعنـويـة : [1]

القرائن المعنوية "العلاقات السياقية"	الفروع التي تتفرع إليها هذه العلاقات	المعنى الذي تدل عليه
الإسناد	المسند . المسند إليه	
التخصيص	- التعدية - الغائبة - المعية - الظرفية - التأكيد و التحديد	- المفعول به. - غائية العلة و غائبة المدى (المفعول لأجله والمضارع بعد اللام و كي و الفاء) . - المفعول معه . - المفعول فيه . - المفعول المطلق .

(1) اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 191 و ما بعدها .

	- الملابسة - الإخراج - التفسير	- الحال . - الاستثناء . - التمييز .
النسبة	معاني الحروف الإضافة	
التبعية	النعت العطف التوكيد الابدال	
المخالفة		

و من المحدثين الذين اجتهدوا في مجال الدراسات اللغوية و أخلصوا للبحث و خاضوا غماره **محمد إبراهيم عبادة** الذي وضع تصورا للعلاقات بين الكلمات على نحو يقترب فيه مما عرضه **تمام حسان** حينا و يبتعد عنه أحيانا على النحو التالي: [2]

1- علاقة الإسناد :

(و تكون بين اسمين أحدهما محدث عنه، و الآخر محدث به نحو قوله تعالى:
.وتكون أيضا بين فعل أو ما في معناه من المشتقات المحضة ، [1])إِنَّمَا المُؤمِنُونَ إِخْوَةٌ أو ظرف أو اسم منسوب ، أو اسم فعل و بين ما أخبر عنه مع تقدم الفعل أو ما في معناه ...الخ مثل: (قام محمد) ، (أكرم علي) ، (أمسافر أخوك ؟ أمكرم أخواك ؟ أحسن خطك؟ أفي المسجد محمد ؟ أمصري الزائر ؟ هيهات السلام) .

2- علاقة التقييد :

و تكون فيما يلي :

---

[2] ينظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف الاسكندرية ، مصر،1988م ، ص 16 ، 19 .

[1] الحجرات : 10 .

تكون بين اسمين ثانيهما قيد للأول بمعنى أن يزيل شيوع دلالة الأول إما بتعريفه (أ و تعيينه، و إما بتقليل درجة شيوع دلالته مثل : باب الحجرة ، و باب حجرة، و يسمى المركب منهما مركبا إضافيا .

و تكون بين اسمين ثانيهما نعت للأول مثل : (كافأت الطالب المجد) و (فاز (ب الطالب المجد) ، و يسمى المركب منهما مركبا توصيفيا .

3- علاقة الإيضاح :

و تكون فيما يلي :

بين اسمين ثانيهما يوضح الذات المدلول عليها بالاسم السابق مثل : (أقبل أخوك (أ محمد) ، فكلمة "محمد" يربطها بما قبلها أنها توضح الذات المدلول عليها بكلمة "أخ" وهو ما يعرف بعطف البيان .

بين اسمين ثانيهما يفسر إبهام الاسم الأول مثل:(اشتريت عشرين كتابا)، فكلمة (ب "عشرين" عدد فجاءت كلمة كتابا لتفسير هذا اللفظ المبهم، و هذا شأن الأعداد و ما دل على كيل أو وزن أو مساحة و هذا الاسم المفسر المبهم السابق عليه هو ما يعرف بتمييز الذات .

جـ) بين اسم و فعل أو شبهه و الاسم هنا يكون مصدرا للفعل السابق أو شبهه و في علاقة تقييدية بما بعده ، و علاقة هذا المصدر بالفعل أو شبهه توضح درجة الحدث المفهوم من الفعل أو شبهه مثل : (أكرمت الفائز إكراما عظيما) أو (إكرام العظماء)، (القائد منتصر انتصارا باهرا) أو (انتصار الملهمين) ، و هذا ما يعرف بالمفعول المطلق المبين للنوع .

د) بين كلمة و نسبة الإسناد ، بين المسند و المسند إليه ، مثل : (محمد مشرق وجهـا) و (علي حسن خطا) ، (الأم أكثر الناس عطفا) ، و هو ما يعرف بتمييز النسبة .

هـ) بين اسم وفعل أو شبهه و الاسم هنا يكون مصدره للفعل السابق عليه أو شبهه مثنى أو جمعا ، و علاقته بالفعل أو شبهه بيان عدد مرات الحدث المفهوم من

الفعل أو شبهه مثل : (سجد محمد سجدتين) و هو المعروف بالمفعول المطلق المبين للعدد.

و) بين اسم و ضمير سابق عليه لتوضيح المراد من الضمير إذا أحس المتكلم أن فيه شيئا من الإبهام مثل (نحن – العرب – كرماء) و هذا ما يعرف بالمنصوب على الاختصاص .

4- علاقة الإبدال :

و تكون بين اسمين أو بين فعلين ، ثانيهما يحل محل الأول إما لأنه يطابقه أو لأن الثاني بعضا من الأول ، أو لأن الثاني متضمن في الدلالة العامة للأول أو لأن المتكلم عدل عن الأول إلى الثاني أو سبق لسانه إلى الأول خطأ ، و هذا ما يعرف باسم " البدل " بأنواعه .

5- علاقة التأكيد و التقوية : و تكون فيما يلي :

أ) بين اسمين ثانيهما هو نفس الأول في اللفظ والمعنى وهو ما يعرف بالتأكيد اللفظي.

ب) بين اسمين أريد بثانيهما دفع توهم عدم إرادة الشمول ، أو دفع توهم إرادة المجاز في الكلمة الأولى ، و لذلك ألفاظ معينة معروفة بألفاظ التوكيد المعنوي مثل : (عاد المسافرون جميعهم) ، و (حضر الوزير نفسه) .

جـ) بين اسم و فعل و شبهه ، و الاسم هنا يكون مصدرا للفعل السابق عليه أو شبهه ، و العلاقة بين المصدر و الفعل أو شبهه تأكيد الحدث المفهوم من الفعل أو شبهه مثل : (انتصر الجيش انتصارا) و (عاد القائد منتصرا انتصارا) ، و هو المعروف بالمفعول المطلق المؤكد .

6- علاقة الظرفية : و تكون فيما يلي :

أ) بين ظرف الزمان أو المكان و الفعل أو شبهه ، و العلاقة بينهما بيان مكان أو زمان الحدث .

بيـن مشتـق غـالب و فعـل أو شـبهـه ، و العـلاقة بيان الحال التي تم فيها (ب الحدث ، و قد عد بعض النحويين الحال مفعولا فيه فإذا قلنا: (أقبل محمد راكبا) ، كان المعنى : (أقبل محمد في وقت ركوب) .

7- عـلاقـة السببيـة و العـلية :

و تكون بين اسم و فعل أو شبهه و الاسم هنا يكون مصدرا قلبيا و العلاقة بينهما كون المصدر مسببا و علة للحدث المفهوم من الفعل مثل: (أنصح الناس رغبة في الخير) و هو المعروف بالمفعول لأجله .

8- عـلاقـة المفـعـولية :

تكون بين اسم و فعل أو شبهه و العلاقة بينهما بيان الواقع عليه الحدث مثل : (أكرم محمد عليا) ، و هو المعروف بالمفعول به .

و غير بعيد عن تقسيم **تمـام حسان** نجـد **سناء حميد البياني** قد خصت القرائن المعنوية أو العلاقات السياقية بالحديث في كتابها "قواعد النحو العربي" و هي أنه عند حصر المعاني الذهنية (معاني النحو) التي تحدد العلاقات بين الكلم و تربط بعضها ببعض في كل الجمل ، أيا كانت نجدها لا تزيد على أربعة ، يشترك في تكوينها ، معنى نحوي واحد مركزي و رئيس يبنى عليه نظم الجملة ، و المعاني النحوية الأخرى ترتبط أو تتعلق بما ارتبط به ، و هذه المعاني هي " الإسناد ، التخصيص ، الإضافة ، الإتباع " .

و ذهبت إلى أن "معاني النحو" هذه تمثل حالة (الصفر) في الكلام بعد نشوء الفكرة ، و كما أن الصفر هو نقطة انطلاق الأعداد ، كذلك هذه المعاني الذهنية هي نقطة انطلاق الجمل كافة[1] . و بيان هذه المعاني فيما يلي :

1- الإسناد : و هو أهم معنى نحوي في نظم الجملة .

2- التخصيص : يتعلق بالإسناد و يرتبط به و يؤدي وظيفته في تقييد الإسناد و تضييق إطلاقه و تحديده من حيث أن كل فرع من فروعه يتعلق بالإسناد أو بما وقع في حيز الإسناد و يخصصه في اتجاه معين ، و فروعه كما يلي[2] :

- التخصيص باتجاه المفعول به .
- التخصيص باتجاه التوكيد و بيان النوع و بيان العدد (المفعول المطلق) .
- التخصيص باتجاه الغاية (المفعول لأجله) .
- التخصيص باتجاه الزمان و المكان (المفعول فيه) .
- التخصيص باتجاه المصاحبة (المفعول معه).
- التخصيص باتجاه توضيح الإبهام (التمييز) .
- التخصيص باتجاه تحديد الهيئة (الحال) .
- التخصيص باتجاه الإخراج (المستثنى) .

3- الإضافة :

وهي من المقيدات،ولكن طبيعة التقييد فيها تختلف عن التقييد في التخصيص لأن الإضافة نسبة تربط بين شيئين تجعلهما شيئا واحدا،وقد اتخذت الإضافة الخفض بعلاماته المعروفة حالة إعرابية خاصة بها[1]،و هي نوعان :

- الإضافة المباشرة : و هي أن ترتبط كلمة بكلمة أخرى فتقيد الثانية منهما الأولى ففي قولنا (مدير المدرسة) ، تكون كلمة المدير قد قيدت و حددت[2].

---

(1) ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2003م ، ص 27 .

(2) المرجع نفسه ، ص 179 .

(1) ينظر : المرجع السابق ، ص 235 .

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص 237 .

- الإضافة غير المباشرة : و هي الإضافة التي تتم بوساطة (أدوات الإضافة) المسماة عند النحاة بـ(حروف الجر) ، و هذه التسمية تدل على التعلق بالعمل و العامل، فقد نسب إلى هذه الأدوات عمل الجر في الإيماء التي تليها لأنها مختصة بها فهي عاملة فيها،وكل ما يختص من الأدوات أو الحروف يعمل[3].

4- الاتباع :

في الاتباع يتعلق التابع بالمتبوع و يقيده نوعا من التقييد ، و ليس للتابع علم خاص به لأنه يماثل متبوعه في الحالة الإعرابية ، فإن تفرع من دائرة الإسناد جاء مرفوعا ، و إن تفرع من دائرة التخصيص جاء منصوبا ، و إن تفرع من الإضافة جاء مخفوضا .

للاتباع اتجاهات في المعنى ، فقد يأخذ اتجاه الوصف فيكون التابع و صفة أي نعت للمتبوع ، و قد يأخذ اتجاه التوكيد فيكون التابع(مؤكدا) للمتبوع و قد يأخذ اتجاه الوصف فيكون التابع(بيانا) للمتبوع [4].

تؤكد الباحثة أنه لما كانت الحالات الإعرابية المختلفة مظهرا من و مظاهر العربية في توزيع الوظائف النحوية على الكلمات حسبما تؤديه من معان ذهنية ، أي معان نحوية ، فإن الحالة الإعرابية للإسناد هي الرفع ، و الحالة الإعرابية للتخصيص هي النصب و علامته الإعرابية الفتحة أو ما يقابلها في بعض الأنواع من الأسماء (كالألف في الأسماء الخمسة ، و الياء في المثنى و جمع المذكر السالم ، و الكسرة في جمع المؤنث السالم) ، في حين أن الخفض هو علامة الإضافة ، و في حالة الاتباع يماثل التابع متبوعه في الحالة الإعرابية .

---

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص 243

(4) ينظر : المرجع نفسه ، ص 255 ، 256 .

و تضيف أن كل هذه الحالات الخلافية من أجل أمن اللبس ، و لكي تصل الفكرة واضحة مفهومة معبرة عن أدق المعاني ، و يستطيع ذهن السامع أن يفسرها و يدرك ارتباطات أجزائها في ضوء النظم الكلي[1] .

و من الذين اعتمدوا على نظرية تضافر القرائن و ارتضوا بها منهجا ، و سبيلا **أحمد محمد قدور** ،و قد ذهب إلى أن المعنى النحوي يتوقف تحديده على مجموعتين من القرائن التي تؤخذ من عناصر المقال ، و أكد أن ما يتحصل للدارس من معنى نحوي ما هو إلا نتيجة لتضافر القرائن جميعا [2] .

و القرائن المعنوية عنده تطابق في تقسيمها و فروعها ما ذهب إليه ، **تمام حسان** و نوجزه فيما يلي :

- **الإسناد :** هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد ، كالعلاقة بين المبتدأ و الخبر و الفعل و الفاعل .
- **التخصيص :** يضم مجموعة من المعاني التي تقيد الإسناد بجهة خاصة و أمثلة هذه القرينة متعددة منها التعدية و الغائية و الظرفية و الإخراج ...و بقية العلاقات التي قدمها **تمام حسان** .

- **النسبة :** و يدخل في النسبة معنى الإضافة و معاني حروف الجر التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء و تنسبها إليها .
- **التبعية** : تضم فروعا هي النعت و العطف و التوكيد و الإبدال و تتضافر معها قرائن لفظية كالرتبة و المطابقة.
- **المخالفة** : و يقصد منها أن جزءا من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري ، و يبدو هذا جليا في باب الاختصاص نحو: (نحن- العرب- لا نقبل الضيم) .

---

(1) ينظر : المرجع نفسه ، ص 180 .

(2) ينظر : مبادئ اللسانيات ، أحمد محمد قدور، دار الفكر ، سوريا ، ط1 ، 1996م،ص 228 ، 229 .

و من الذين خصوا العلاقات السياقية بالحديث أيضا و أفردوا لها بالتأليف **صالح بلعيد** في كتابه " التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة" ، و قد انطلق من أن في السياق الكلامي يظهر تعاقب الكلمات واحدة بعد أخرى ، و تتحدد طبيعة العلاقات بين الكلمات في التركيب ، و علاقة الإسناد هي العلاقة المحورية التي تتحدد بالإسناد إليها بنية الجملة ، و إضافة إليها يمكن أن تكون بين الكلمات في التراكيب العلاقات التالية:[1]

- علاقة التخصيص : المنصوبات .
- علاقة التعدية : المفعول به .
- علاقة المعية : المفعول معه .
- علاقة الغائية : المفعول لأجله .
- علاقة الظرفية : المفعول فيه .
- علاقة التحديد و التوليد : المضاف .
- علاقة الملابسة : الحال .
- علاقة التفسير : التمييز .
- علاقة الإخراج : الاستثناء .
- علاقة التبعية : النعت / عطف البيان/ التوكيد/البدل.

و هو يؤكد أن السياق الكلامي يحدد البنية الشكلية للتراكيب ، و يظهر من خلاله أن أنماط التعبير ليست إلا قوالب تصب فيها المعاني أيا كانت تلك المعاني ، و تعكس الأنماط النحوية للجملة العلاقات بين الكلمات في الجملة خارج السياق الكلامي ، و لهذا السبب فإن الأنماط النحوية تبنى على أساس الدلالات العقلية للكلمات من ناحية،و الوظيفة المنطقية التي تربط بينهما من ناحية أخرى .

(1) ينظر : التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة ، ص 108 ، 109 .

لا يتم النظر في العلاقات لفهم النص إلا من خلال «و أضاف أنه القرائن التي تراعي اللفظ داخل السياق ، فيعرف لكل شيء موضعه ، و السياق هو القرينة الأساسية ، حيث أنه يشمل على جميع القرائن المعنوية و اللفظية ، أي مختلف الأحوال المنوطة بالسياق ، و يسميه **عبد القاهر** (التعليق) و به يسهل إدراك العلاقات النحوية التي هي ضرب من النظم و الطريقة فيه أي تصور علاقة الإسناد في مختلف الأنماط حسب الطريقة العرفية التي سار عليها العرب في كلامهم ، و هي فكرة أساسية في النحو العربي ، و من هنا نرى أن طبيعة تصنيف عناصر اللغة التي أصلها التواصل بين البشر لابد أن تتضافر فيها علاقات نظمية تراعي الدلالة المعجمية و النسبة الإفرادية التركيبية فالسياقية ؛ أي مختلف الأحوال».[1]

و في إطار القرائن المعنوية دائما نجد أن **مصطفى حميدة** قد خصها من جهده و تفكيره و درسها و سعى لتوضيحها أكثر وبيان حالها في كتابه " نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية" الذي تناول فيه بالدرس الناحية التركيبية في الجملة العربية ، حيث قدم وصفا وتحليلا للنظام الذي يجري عليه الائتلاف بين مكونات الجملة ، و سعى إلى وضع منهج جديد لدرس بناء الجملة ، و قد اعتمد على نظرية التعليق و نظرية تضافر القرائن ، و وصل من خلالها إلى بيان حال العلاقات السياقية النحوية التي تنشأ بين المفردات في التركيب ، و من خلالهما ذهب إلى أن علاقات الارتباط في تركيب الجملة العربية على النحو التالي: [2]

- الإسناد : و هو أهم علاقة في الجملة و نواتها و محور كل العلاقات الأخرى لأن في استطاعته وحده تكوين جملة تامة .
- التعدية : تنشأ بين الفعل المتعدي و المفعول به .
- الإضافة : بين المضاف و المضاف إليه بلا واسطة .
- الملابسة : بين الحال المفردة و صاحبها .
- الظرفية : بين الفعل و الظرف بنوعيه ظرف الزمان و ظرف المكان .
- التحديد : بين الفعل و المفعول المطلق المبين للنوع أو للعدد .

---

[1] المرجع السابق ، ص 189 .

- النسبية : و هي إحدى علاقات الارتباط المنطقي بين الفعل و المفعول لأجله المنسوب بطريق علاقة النسبة .
- التمييز : تمييز المفرد و تمييز الجملة .
- الوصفية : النعت المفرد و المنعوت .
- الإبدال : بين البدل و المبدل منه في البدل المطابق و البدل المباين فحسب .
- التأكيد : بين التأكيد اللفظي و المؤكد .

و من المحدثين الذين أمعنوا النظر في نظرية "تضافر القرائن"

عبد الجبار توامة حيث التفت إليها ممحصا و فاحصا و خصها بالنقد و استفرغ الجهد في سبيل دراسة القرائن المعنوية في النحو العربي و حاول أن يوفيها حقها ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فكان بحثه فيها محاولة جادة للإضافة و التصحيح ، من خلال جولة واسعة و شاقة في التراث اللغوي الضخم ، و كان أيضا محاولة لرد الاعتبار للتراث بعد أن تعرض للغمط و سوء الفهم من لدن كثير من الدارسين المحدثين [1] .

لقد قسم **توامة** القرائن المعنوية إلى قسمين :

- القسم الأول هو القرائن المعنوية الأساسية التي تشتمل على: [2]

قرينة الإسناد : و تشمل العلاقة بين المسند إليه و المسند أيا كان نوعها .

قرينة التخصيص : و تشمل قرائن فرعية هي :

التعدية ، التحديد ، الظرفية ، الملابسة ، النسبية ، الإخراج ، التفسير ، الوصف ، البيان ، التوكيد ، الإضافة ، المعية .

قرينة المشاركة : و تشمل العلاقة بين المعطوف عليه و المعطوف و هي (3 في الواقع توسيع في قرينتي الإسناد و التخصيص في التركيب .

---

[2] ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 161 و ما بعدها .

ينظر : القرائن المعنوية في التركيب النحوي العربي ، ص 36 . (1)

ينظر : المرجع نفسه ، ص 41 . (2)

- القسم الثاني : هو القرائن المعنوية المساعدة ، التي لا تتصل مباشرة بمعاني الأبواب النحوية كالسابقة بل تتصل بكل المعاني الوظيفية النحوية أساسية كانت ، كمعاني الأبواب ، أو ثانوية كمعاني الأدوات و الصيغ في التركيب و هي: [1]

قرينة المعنى التقسيمي ، قرينة المعنى التصريفي ، قرينة التعيين ، قرينة المعنى الزمني ، قرينة المعنى الأسلوبي ، قرينة المخالفة المعنوية ، قرينة المعنى المعجمي ، قرينة المعنى العام و المنطقي .

و من خلال هذا العرض للقرائن المعنوية عند مختلف الدارسين المحدثين نجد أن **تمام حسان** كان الرائد الأول والمجدد الذي ألهب الفتيل فانتشرت حرارته و عم نوره ، فجلب النظر إليه و كان أن أصبح صنيعه في نظرية تضافر القرائن محل بحث .

انطلق من فكرة " التعليق " عند **الجرجاني** و بعد جهد و تمحيص و دراسة و تفتيش، خرج منها بنظرية " تضافر القرائن " و قد اعتمد في تقسيمه للقرائن المعنوية على الناحية اللفظية المحضة المتمثلة في العلامة الإعرابية .

لقد قصر الإسناد على المرفوعات ، و التخصيص على المنصوبات ، و درس المجرورات في إطار النسبة كقرينة مستقلة ، كما أخرج التوابع لوحدها معتمدا في ذلك على العلامة التي يطابق فيها التابع المتبوع .

و هو نفس التقسيم الذي نجده عند **محمد قدور** و **سناء حميد البياتي** و**صالح بلعيد**،في حين نجد أن **مصطفى حميدة** ذكرها فرادى مستقلة دون رابط يجمع بينها لسبب أو لآخر و يلاحظ أنه لم يذكرها كاملة ، أما **محمد إبراهيم عبادة** فقد اقترب أحيانا و ابتعد أحيانا أخرى عن تقسيم **تمام حسان** في حين نجد أن **عبد الجبار توامة** قد خرج بتقسيم جديد مقارنة مع تقسيم **تمام حسان** الذي يرى أنه على الرغم من جدته فهو لا يخلو من خلط و اضطراب و نقص ، حيث لاحظ أنه لم يتخلص فيه من إشارة النظرة

---

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 36 .

الإعرابية التي نعاها على النحاة و انتقدهم فيها[1] ، حيث قصر الإسناد على المرفوعات في حين أنه قد يخالط النصب و الجر عند دخول بعض الأدوات في التركيب [2] ،و قصر –أيضا- قرائن التخصيص على المنصوبات ناسيا أن الإسناد قد يدخل في النسبة ، في حين أنها لا تمتنع - معنويا – من الدخول في قرينة التخصيص ، كما أنه قد خص التوابع بقرينة التبعية،وهي تشمل الأبواب الخمسة: النعت و عطف النسق و عطف البيان و التوكيد و البدل ، في حين أن مصطلح التبعية مصطلح إعرابي ، لا يصح الأخذ به كقرينة معنوية لأنه ذو مفهوم شكلي ، و ليس معنويا حتى يتخذ منه قرينة معنوية ، و لا مسوغ للجمع بين هذه الأبواب الخمسة في إطار واحد إلا المطابقة الإعرابية [3].

و ذهب **تـوامـة** –أيضا- إلى أن **تـمام حـسان** نفسه أحس بهذا فقال عن قرائن هذه و هذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة «الأبواب : »المطابقة ، ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع و المتبوع هو العلامة الإعرابية [4].

بين العطف كتابع إعرابي،و بين بقية التوابع فرقا كبيرا في المعنى «و أكد **توامة** أن و أن لا مسوغ للجمع بين النعت و العطف مثلا، سوى التبعية الإعرابية ، و هي أساس شكلي لا معنوي، و العطف بوصفه قرينة معنوية يجب أن يكون مستقلا وحده كقرينة كبرى ، سماها النحاة قديما المشاركة ، إذ العطف يكون مشاركا للقرينين الكبيرين الإسناد و التخصيص في المعنى سواء بسواء ، إذ هو توسع في كليهما و عدم جعل **تـمـام** للعطف قرينة مستقلة هي (المشاركة) هو نقص كبير كما أن إقحامه مع ما لا جامع معنوي به [1]. »كالنعت و التوكيد و البدل، هو خلط و اضطراب

وعلى هذا يتضح أن لا يصح الخلط بين الأساس المعنوي والشكلي الإعرابي في التقسيم .

---

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 34 .
[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 35 .
[3] ينظر : المرجع نفسه، ص 34 ،35 .
[4] اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 204 .
[1] القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، ص 35 .

وأضاف **توامة** أن ما قدمه **تمام حسان** من تفسير لإخراجه قرينة الإضافة بقسميها من حيز قرينة التخصيص، وجعله إياها قرينة مستقلة عنها غير مقنع وغير مقبول ، حيث اعتبرها قيدا عاما على علاقة الإسناد في نطاقها ، ورأى أن هذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبة ، و أن معنى النسبة غير معنى التخصيص ، لأن معنى التخصيص تضييق و معنى رأى هذا مع أن حروف الإضافة و ما تؤديه من معان ، شبيهة جدا «النسبة إلحاق[2] بأبواب قرائن التخصيص الأخرى ، ذلك أن من ضمن وظيفة حروف الإضافة كونها وسيلة للتعبير عن كل وظائف المفاعيل و ما شابهها ، حين لا تتوفر في هذه المفاعيل الشروط المطلوبة لنصبها ، فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يجر بحرف الإضافة المناسب حتى يصير كالمفعول به، أو المفعول لأجله، أو الحال...الخ ، و إن كان ذلك عن طريق ما نسميه بالنسبة الإضافية فلا يخرجه ذلك عن قرينة التخصيص الكبرى ، التي معناها التقييد ، و النسبة الإضافية قيد على الإسناد أو ما وقع في نطاقه و من هنا فلا معنى و لا قيمة لما ذكره **تمام** من أن معنى التخصيص تضييق و معنى النسبة إلحاق».[3]

و بعد هذا النقد قدم **توامة** تقسيمه الذي يرى بأنه جديد مقارنة بتقسيم **تمام حسان** و خاصة في قرينة التخصيص ، حيث وسع مجالها انطلاقا من أن

المخصصات هي الفضلات و المكملات، لأنها تكمل المسند و المسند إليه أو يكمل بعضها بعضا،و يقصد بها المنصوبات و المجرورات و التوابع (عدا العطف) و ليس المنصوبات فقط كما هو عند **تمام حسان** ، كما أنه لا يقصد تركيب القصر الذي ذكره البلاغيون في مثل(إنما ينجح المجتهد)،و لا تقديم ما حقه التأخير في مثل (الخبْزَ أَكَلتُ) ورد ذلك لكونه بحثا في الأساليب و أشكال الرتب ومعانيها،وأكد أن المخصصات أو القيود بوصفها فضلات أو مكملات، لا تكون دائما زائدة يستطاع الاستغناء عنها كما قد يفهم من مصطلح الفضلة [1] .

---

[2] القرائن المعنوية في التركيب النحوي العربي ، عبد الجبار توامة ، ص100 .

[3] ينظر المرجع نفسه ، ص 100 ، و ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 201 .

(1) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، ص 97 ،98 .

و من الذين اعترضوا أيضا على تقسيم **تمام حسان** ، و خاصة فيما يخص أن كل كلام في اللغة العربية هو «قرينة التخصيص **محمد سليمان ياقوت** الذي يرى تخصيص لمعنى،و ليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب ، بل يتناول المجرورات أيضا ، فقولنا : (يذهب المريض إلى المستشفى)، تخصيص لجهة الذهاب ...و إذا قلت : (هذا كتاب محمد) ، فكأنك خصصت الكتاب لمحمد و أيضا فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضا في قولنا : (إنما ينجح المجتهد) ، أليس في ذلك تخصيص للنجاح و جعله للمجتهد ، من ذلك نرى أن قرينة التخصيص هذه قرينة واسعة ، تدخل تحتها المعاني النحوية بعامة ، و ليس المنصوبات فقط ، أو هي كما يقول المناطقة : جامعة و ليست مانعة»[2].

و هذا الرأي في نظر **توامة** غير صحيح لأنه نظر إلى المعنى العام للتخصيص في الاستعمال اللغوي و لم ينظر إلى جهة الاصطلاح فيه ، التي هي بمعنى التقييد كما فهمها و استعملها الأصوليون [3] .

و بين هذا وذاك نجد أن قرينة الإسناد هي الأساس وبقية القرائن بيان لها،فهو المعنى النحوي الرئيس في نظم الجملة،وهو العملية الذهنية المركزية،وباقي العمليات الذهنية أو المعاني النحوية و هي " التخصيص ، الإضافة ، الاتباع " تتعلق به و ترتبط لإتمام التعبير عن الفكرة [1].

و الجدير بالذكر أن الاعتماد على قرينة الإسناد لا يعني التقليل من أهمية القرائن الأخرى و إنما أساس بناء الجملة هو الإسناد و باقي القرائن ترتبط به ، و قد يكون معنى من معاني النحو المتعلقة بالإسناد هو غاية المتكلم، و هو ما يريد توصيله للسامع، و مع ذلك لا يمكن أن يصل إلى التعبير عن هذا المعنى إلا إذا بنى جملته على الإسناد[2].

علاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة «و قد أكد أيضا **مصطفى حميدة** أن أو نواتها ، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة ، و تكون توسعة

---

(2) ينظر:ظاهرة الإعراب في النحو العربي،أحمد سليمان ياقوت ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 1983م ، ص 85 .

(3) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، ص 98 .

[1] ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص 175 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 178 .

الجملة البسيطة بانشاء علاقات ارتباط أخرى و اصطناع علاقات ربط ، و ذلك خاضع لسياق المقام و لغرض المتكلم من نظم الجملة،و كلما أنشأ المتكلم علاقات ارتباط و علاقات ربط في الجملة زيادة على نواة الإسناد كان ذلك زيادة في الفائدة ، و لا يعني هذا أن تلك الفائدة تصبح منفصلة عن فائدة الإسناد ، و إنما يعني أن المعنى المستفاد من الجملة بعد الزيادة يصير غير المعنى المستفاد من النواة الإسنادية وحدها[3].»و سبب هذا أن الجملة تؤدي معنى دلاليا واحدا لا عدة معان

و لا شك أن هذا التحليل منطقي ، لأن المتكلم إنما يريد أن يوصل إلى المتلقي معنى واحدا ، لا معان عدة .

[3] نظام الارتباط و الربط ، مصطفى حميدة ، ص 161 .

المبحث الأول
دلالات التخصيص بين اللغة و الاصطلاح

عرفنا أن الجملة في أبسط صورها تتألف من مسند ومسند إليه،وهما ركناها الذين تقوم عليهما .

غير أن الكلام يمتد،والمعاني تتزاحم،فيحتاج المتكلم أو المستمع أو كليهما إلى إضافة أكثر،تبين وتوضح وتخصص الكلام،فيضيف إلى التركيب عناصر أخرى تتآلف معه وفق نظام خاص،وهي ما يطلق عليها بالمكملات لأنها تكمل المسند والمسند إليه أو يكمل بعضها بعضا .

كما يطلق عليها مصطلح المخصصات،لأنه إذا جاء الإسناد أو أحد ركنيه أو ما وقع في نطاقه من دون تخصيص كان مطلقا، مثل:(جاء محمد)و(محمد صادق)،فهو غير مقيد ، فإذا ذكر في الجملة أحد المخصصات كانت وظيفته تخصيص الإسناد،أو ما وقع في نطاقه[1] .

وهذه المخصصات هي:المفاعيل(المفعول به،المفعول المطلق،المفعول فيه المفعول معه،المفعول له)والحال،والاستثناء،والتمييز،والنعت،والتوكيد،والبدل،والإضافة،وتحكمها مجموعة من العلاقات المتشابكة في نسيج متلاحم وهي على الترتيب: التعدية، التحديد، المعية،السببية،الملابسة،الإخراج،التفسير،الوصف،التوكيد،البيان ، الإضافة [2].

وهي تتعاون وتتضافر بحيث تساعد كل علاقة منها الأخرى في أداء الغاية التي تراد لها،وهذا ما أكده **تمام حسان** من خلال نظرية " تضافر القرائن " .

ترى ما حقيقة هذه القرينة؟كيف يكون الارتباط بطريق علاقة التخصيص في التركيب اللغوي؟ما حقيقة هذه المخصصات؟كيف يكون تخصيصها للمسند والمسند إليه؟ وكيف تقيد الإسناد وما وقع في نطاقه؟وكيف هي في سورة آل عمران؟...إلخ .

التخصيص بين اللغة و الاصطلاح

1 – التخصيص في اللغة :

(1) ينظر : نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة، مصطفى جطل ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،حلب 1979 ، 1980م ، 130/1 .
(2) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ،ص99 ، 100.

التخصيص في اللغة من خصص الشيء يخصصه:خلاف عممه،وفلان بالشيء: خصه به،وتخصص الرجل بالشيء :انفرد به،والأمر صار خاصا [1].

2 – التخصيص في الاصطلاح :

التخصيص علاقة سياقيه كبرى،وهو قرينة معنوية تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها[2]،وهو معنى ذهني،وفي النحو معنى نحوي،يولد من عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم ، و هو ذو اتجاهات متعددة .

والتخصيص يتعلق بالإسناد ويرتبط به ويؤدي وظيفته في تقييده وتطبيقه وإطلاقه وتحديده من حيث إن كل فرع من فروعه يتعلق بالإسناد ، أو بما وقع في حيزه ويخصصه في اتجاه معين[3].

و قد سمى **تمام حسان** هذه القرينة بـ(التخصيص) لما لاحظه من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد؛بمعنى أن القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل، أو الصفة،وقدم مثالا لذلك فقال:« فإذا قلنا ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا،أو يضربُ زيدٌ عمرًا،أو زَيْدٌ ضَرَبَ عمرًا،أو زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا،أو زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، أو أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرَا؟ أو فليَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا،أو اضْرِبْ عَمْرًا،أو ضَرْبًا عَمْرًا،فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان في كل مثال مما سبق مخصصا بوقوعه على عمرو؛ أي أن الوقوع على عمرو كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه،وكان أيضا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو» [4] .

هذا ومصطلح التخصيص أو المخصصات يتفق مع ما قصده النحاة والبلاغيون بـ (التقييد)و(المقيدات)فالجملة في اللغة العربية قد تستعمل مطلقة عامة في إسنادها نحو:(وصل زيد)،و قد يأتي في تركيبها بعد طرفي إسنادها عناصر زائدة عليها مكملة لها،قد تكون ضرورية لا يتم المعنى إلا بذكرها، نحو:(كَتَبَ زَيْدٌ رِسالةً)،وقد لا تكون

---

[1] ينظر : المعتمد ، ص 151 .
[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 194 .
[3] ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص 179 .
[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 195 .

ضرورية نحو:(وصلَ زيدٌ راكبًا)،إلا أن مجيئها في تركيب الجملة يكون قيدا على الإسناد أو على ما وقع في نطاقه،ومن هنا سميت المكملات(رسالة،راكبا)المؤدية لهذه الوظيفة بالقيود[1]،الذي يعرف في النحو بأنه كل ما في الجمل عدا المسند والمسند إليه.

ومن البلاغيين الذين ذكروا مصطلح(التقييد) **القزويني**،وجاء ذلك في خضم حديثه عن الفعل،حيث قال:« تقييد الفعل بالمفعول ونحوه،فلتربية فائدة كقولك:(ضرب ضربا شديدا)و(ضربت زيدا)،و(ضربت يوم الجمعة)و(جاء زيد راكبا)، و(طاب نفسا)» [2].

وما نؤكد عليه أن المخصصات أوالقيود بوصفها فضلات(بتعبير القدماء)أو مكملات ليست دوما زائدة يستطاع الاستغناء عنها،كما يوحي مصطلح(الفضلة)،فقد لا يتم المعنى في الجملة من دونها،كالحال في قوله تعالى:[وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ][3].فحذف الحال–هنا-يفقد الجملة دلالتها،وفي قوله تعالى:[بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ][4].نجد أن النعت يتمم الفائدة الأساسية بالاشتراك مع الخبر،مع أن الأصل في الخبر أن تتم به الفائدة بمفرده.وفي الآية القرآنية[وَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الذِّينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ][5].دليل ولا أعظم على أن المتممات المخصصة أو المقيدة قد يكون لها من جهة كمية الفائدة البلاغية قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية،ومن ثمة قيل:الفضلات سميت كذلك ليس لاستغناء الكلام عنها، بل بمعنى أنها غير العناصر الأصلية في التركيب التي تقوم بوظيفة المسند والمسند إليه[6].

ويمكن تقسيم قرائن التخصيص من خلال وظائفها في الجملة العربية إلى ثلاثة أقسام[1] :

1) قسم يقيد الإسناد كله،ويشمل التعدية والظرفية والمعية والملابسة والإخراج والتحديد و السببية .

---

(1) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، ص 96 .
(2) الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني ،ص 95 .
(3) الشعراء : 130 .
(4) الشعراء : 166 .
(5) الماعون : 03 .
(6) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار رتوامة ، ص 98 ، 99 .
(1) ينظر : نظام الجملة ، مصطفى جطل ،129/1 ، 65/2 .

2) قسم يقيد ما و قع في نطاق الإسناد ، و يشمل الوصف و البيان و الإضافة .

3) قسم يقيد الإسناد أو ما وقع في نطاقه ، و بشمل التفسير و الإضافة بالحرف .

و من خلال ما تقدم نجد أن الجملة في اللغة العربية تكتفي بالإسناد و يحسن السكوت عليه عندما لا يريد المتكلم من فكرته أكثر من أن يسند شيئا إلى شيء مثل : (أذن المؤذن) و في حالة ما إذا احتاج إلى توصيل و تبليغ الفكرة أكثر بمخصصات أو مقيدات تخصها و تزيدها بيانا لجأ إلى المكملات و انتقى منها ما حاجته تدعو إليه .

و في كل ذلك يبقى الإسناد هو المعنى المركزي الرئيس الذي يبنى عليه نظم الجملة و المخصصات الأخرى ترتبط به أو ترتبط بما ارتبط به ، فقولنا مثلا : (قرأت كتابا) ، فإن المفعول(كتابا) مرتبط بالمسند (قرأ) ، و قولنا : (قرأت كتابا طبيا) ، فإن النعت طبيا متعلق بما ارتبط بالإسناد أي بـ كتابا ، و هكذا كل معنى نحوي يرتبط بالإسناد إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة [2] .

و هكذا بنى النحاة تحليلهم النحوي لعناصر الجملة ، على هذه المكونات الثلاثة (المسند ، المسند إليه ، المخصصات) .

و هذا ما سأسعى لإبانة حاله في سورة" **آل عمران**" لنقف على الارتباط الحاصل بين هذه العناصر الثلاث ، و نرى كيف كان التخصيص يقيد الإسناد أو ما وقع في نطاقه من خلال عناصر التخصيص السابقة الذكر ، و سنتناولها واحدة واحدة .

المبحث الثاني

الارتباط بطريق علاقة التخصيص في سورة آل عمران

1- الارتباط بطريق علاقة التعدية

التعدية من أبرز الظواهر اللغوية التي فرضت نفسها في الدرس النحوي،وقد عرض لها ثلة من النحاة إيجازا وتفصيلا،وهي قرينة معنوية،بابها"المفعول به"الذي

---

[2] ينظر : قواعد النحو العربي ، البياتي ، ص179 .

وظيفته أنه يخصص الإسناد ويقيده،ويدل على أن الفعل أو ما هو بمعنى الفعل قد وقع عليه أو أثر فيه[1] .

ومن الدارسين المحدثين من سمى قرينة التعدية بـ "علاقة المفعولية" ، و تكون بين اسم و فعل و شبهه مبينة الواقع عليه الحدث ، و هو المفعول به[2].

و الأصل الدلالي لهذا الارتباط بين الفعل المتعدي و المفعول به أن الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه،في حين أن الفعل اللازم لا يفتقر إلى ذلك،فإذا قلنا:(ضرب زيد عمرا)،فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان في المثال مخصصا بوقوعه على عمرو على طريقة التعدية،أي:أن الوقوع على(عمرو)كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه،وكان أيضا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو،والمفعول به هنا يعتبر تعبيرا عن الجهة،والتعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين من أسند إليه[3].

قال **ابن يعيش** في معنى الفعل المتعدي:«المتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل،والتعدي التجاوز،يقال:(عدا طوره)،أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره،وذلك المحل هو المفعول به ، و هو الذي يحسن أن يقع في جواب:بمن فعلت ؟ فيقال : فعلت بفلان... »[4] .

فالمفعول به إذن؛ هو عنصر الفرق بين الفعل اللازم و الفعل المتعدي،وقد يتعدد في الكلام ، إن كان الفعل متعديا إلى أكثر من مفعول به واحد،مثل قولنا : (أعطيت المريض دواء)،و المفعول به قسمان : صريح و غير صريح ، و الأول قسمان: ظاهر،و هي الصورة الأصلية،و ما سواها فرع عليها في زعم النحاة نحو:(فتح خالد الحيرة) و ضمير متصل نحو:(أكرمك) ، أو منفصل نحو قوله تعالى:(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ[1])[2] .

---

(1) ينظر : نظام الجملة ، مصطفى جطل ، 129/1 ، 65/2 .
(2) ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص143 .
(3) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص195 .
(4) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 7 /62 .
(1) الفاتحة : 5.
(2) همع الهوامع ، السيوطي ، 165/1 .

و الثاني ثلاثة أقسام:مؤول بمصدر بعد حرف مصدري ، نحو:(علمت أنك مجتهد) و جملة مؤولة بمفرد،نحو:(ظننتك تجتهد)،و جار و مجرور نحو:(أمسكت بيدك)[3].

فالمفعول إذا أساس في الجملة الفعلية التي فعلها فعل متعد يتجاوز الفاعل إلى ما يقع عليه فعل الفاعل، وهو يتعلق بالفعل (المسند) فيخصصه ، و أهميته لا تقل عن أهمية الفاعل ، حيث الجملة التي يكون فيها المسند فعلا متعديا لا تكتمل فكرتها و لا يتم معناها من غير التخصيص بذكر المفعول،و لبيان أهميته أكثر قال **الجرجاني** :«هاهنا أصل يجب ضبطه هو أنَّ حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، كما أنك إذا قلت : (ضرب زيد) فأسندت الفعل إلى الفاعل كان، غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له،لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه و على الإطلاق ، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت:(ضرب زيد عمرا) كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه» [4].

و معنى هذا أن التباس الضرب بالثاني جهة في إسناد الضرب إلى الأول و الجهة ، هنا قيد الحدث لا في الزمن [5] .

و أكد أيضا **الخطيب القزويني** أن« حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل ، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل ، كان غرضك أن تفيد وقوعه منه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك إذا عديته إلى المفعول ؛ كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط » [1].

و لما كان الإسناد هو الأساس في بناء الجملة ، و التخصيص قيد للإسناد يتعلق و يرتبط به . فإن التفكير بالتخصيص يأتي بعد التفكير بالإسناد ، و هذا يعني أن الوضع الطبيعي للمفعول أن يأتي بعد الفعل و الفاعل، إلا أنّ الكلمات في اللغة العربية تتميز بعلاماتها الإعرابية التي تدل على معناها النحوي ؛ أي وظيفتها في الجملة ، مما يسهل حركتها عند النظم، فهي تبدل موقعها، ومع ذلك تحتفظ بوظيفتها النحوية ، و لما كانت

---

[3] ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 6/3 .
[4] دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص127 .
[5] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص195 .
[1] الإيضاح ، القزويني ، ص 109 .

العلامة الإعرابية دليل على وظيفة الكلمة في الجملة، يأخذ الموقع وظيفة معنوية أخرى هي إفادة الاهتمام بالمتقدم، أو تأكيده، أو تخصيصه ، وغير ذلك[2] .

والمفعول به يمكن وضعه في الجملة في أحد ثلاثة مواضع:بعد المسند إليه (الفاعل)،و هذا هو الأصل ، أو قبله ؛ بحيث يتوسط بينه و بين الفعل ، أو قبل الاثنين معا،و كل هذا بالنظر إلى طبيعة البنية الأساسية للجملة التي يوجد فيها المفعول به و هي : الفعل(المتعدي المبني للمعلوم و الفاعل والمفعول به)، و كل تغيير في الجملة بعد ذلك ينظر فيه إلى هذه البنية الأساسية[3].

و قد يطرأ على بناء الجملة ما يلزم بوضع واحد من هذه الأوضاع الثلاثة،ليتم الترابط و التماسك ، فيجب تقديم المفعول به على الفعل إذا كان اسم شرط مثل قوله تعالى : [أَيًّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى] [4]. أو اسم استفهام كقوله عز وجل:[فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ] [5]. و أيضا ماله صدارة في الكلام مثل كم الاستفهامية أو الخبرية إذا وقعت مفعولا به مثل:(كم كتابا قرأت ؟)،و (كم كتابا قرأت!) كما يتقدم المفعول به إذا كان ضميرا منفصلا مثل قوله تعالى : [إِيَّاكَ نَعْبُدُ] [6].و إذا كان بناء الجملة على صورة : (أما+المفعول به+الفاء+الفعل) مثل قوله عز وجل:[فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَ أَمَّا السَائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ] [1]. كما يمتنع في بناء الجملة أن يتقدم المفعول به على الفعل نفسه في مواضع خاصة ، و يلزم النظام اللغوي بتأخير المفعول به عن الفاعل [2] .

«إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا أخفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول،وذلك نحو:(ضرب موسى عيسى)، فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا ، و هذا مذهب الجمهور» [3] .

---

[2] ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص186 .
[3] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص143 .
[4] الإسراء : 110 .
[5] غافر : 81 .
[6] الفاتحة : 05 .
[1] الضحى : 10 .
[2] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص143 ، 145.
[3] شرح بن عقيل : 164/1 .

و أيضا إذا كان الفاعل ضميرا متصلا غير محصور فيه مثل:(ضربت زيدا)،أو كان المفعول به محصورا فيه بـ إنما مثل:(إنما أكرمت محمدا)،وفي حالة الفعل بصيغته للبناء للمجهول،يكون المفعول به أحق العناصر في النيابة عن الفاعل،و يصبح بذلك مترابطا معه ترابط إسناد [4] .

هذا و يؤكد **حماسة** أيضا أن قابلية الفعل للمجاوزة،أو التعدية، و صلاحية الاسم للمفعولية،أي قبول وقوع الحدث الفعلي عليه ، جانبان معنويان لتحديد المفعول به في الجملة،تنظم إليهما العلامة الإعرابية وهي جانب لفظي،وتحديد موقعه في بناء جملته،ويتعاون هذان الجانبان اللفظي،والمعنوي في ترابط المفعول به مع فعله وفاعله بالإضافة إلى القيم الإستبدالية التي تجعله يختلف عن غيره من المنصوبات الأخرى[5].

وحتى نتبين الأمر أكثر نمثل له من السورة فيظهر التخصيص،و تتضح قرينة التعدية ، و ذلك من خلال الصور النمطية لمختلف الآيات و بيانها فيما يلي :

1-1 النمط الأول : مسند + مسند إليه(غير ظاهر) + مفعول به

يتميز هذا النمط بكون المسند مبني للمعلوم ، تربطه علاقة تعدية بالمفعول به المفرد، والمسند إليه في الجملة ضمير مستتر تدل عليه صيغة الفعل ، و تقدير الضمير المستتر ضرورة يحتمها التحليل النحوي للجملة العربية ، و إلا كان الفعل حدثا دون محدث ينسب إليه ، وهو يدرك بالعقل و لا وجود له في اللفظ على نقيض الضمير البارز الذي يبرز كتابيا و صوتيا، و من ثمة يمثل الضمير المستتر قرينة معنوية ، في حين يمثل الضمير البارز قرينة لفظية [1] .

و قد أشار **الرّضي** إلى أن النحاة جوزوا استتار الفاعل ، لأنه كجزء الفعل و أكد أن أصل الضمائر هو الضمير المستتر لأنه يختصر الكلام[2] .

وذهب بعض المحدثين إلى أن الضمير المستتر أحق من الضمير البارز بإطلاق مصطلح (الضمير) عليه ؛ و ذلك لأن الضمير في اللغة يعني المستور ،الذي يضمره

---

[4] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص145 ، 146.
[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص143 .
[1] ينظر : نظام الارتباط و الربط ، مصطفى حميدة ، ص154 ، 155.
[2] ينظر : شرح الكافية ، الرضي ، 13/2 .

القلب،فالجملة المعنوية بينة في الضمير المستتر،و الاستعمالان اللغوي و الاصطلاحي بينهما تطابق تام ، فيكون بذلك لفظ (الضمير) عليه موافق لحقيقة الأمر وواقع الحال ، و إطلاقه على الضمير البارز فيه توسع .

و حتى نتبين الأمر أكثر نقف على الجمل الآتية ونرى كيف تحقق فيها الارتباط بطريق علاقة التعدية بين المسند و المفعول به من خلال الصور النمطية المختلفة .

الصورة الأولى: مسند(مبني للمعلوم)+مسند إليه(غير ظاهر)+مفعول به

تجلت هذه الصورة في آيات مختلفة جاء المسند فيها مبنيا للمعلوم،و قد ورد ماضيا و مضارعا،و بصيغة الأمر–أيضا-وتتضح أكثر في قول اللطيف الخبير: (وَ أُنْزَلَ الفُرْقَانَ)[3].حيث ورد المسند(أنزل) فعل ماض، تم حدوثه، والمسند إليه لم يذكر في البنية الظاهرة للجملة،ودلت عليه صيغة الفعل، مما يؤكد أنه ضمير مستتر تقديره (هو)يعود على لفظ الجلالة في قوله تعالى : (اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومْ نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بِالحَقِ) [4] ،و الفعل كما هو بيّن متعد يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه،و لذلك احتاج إلى مفعول به يقع عليه حتى يكتمل المعنى،و يتضح، والارتباط بينه و بين المسند نشأ بطريق علاقة التعدية، و يمكن تمثيله بالمشجر التالي:

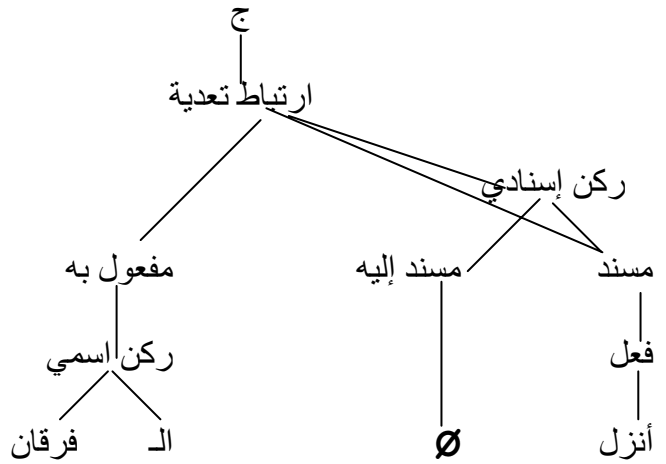

[3] آل عمران : 04 .
[4] آل عمران : 02 ، 03 .

و يلحق بهذه الصورة قوله عز وجل : [تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَ تُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَ تُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَ تُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ وَ تَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ] [1]. حيث تكرر فيها الارتباط بطريق التعدية بين المسند الفعل المضارع (تولج ، تخرج ، ترزق) و المفعول به خمس مرات في قوله:(تولج الليل)،(تولج النهار) (تخرج الحي)،(تخرج الميت) ، (ترزق من) .

و المسند إليه(الفاعل) في الجمل لم يظهر في البنية الظاهرة للجملة ، وهو ضمير مستتر يعود على من بيده الأمر الذي بهر العباد بتعاقب الليل و النهار و إخراج الحي و الميت أحدهما من الآخر ورزقه لمن يشاء بغير حساب .

ومن الآيات التي ورد فيها المسند بصيغة الأمر قوله عز من قائل : [وَ ثَبِّتْ أَقْدَامَنَا][2]. و أيضا قوله:[قِنَا عَذَابَ النَّارِ] [3] .و الغرض منهما الدعاء و التضرع لله تعالى.

الصورة الثانية:مسند (مبني للمجهول)+مسند إليه(غير ظاهر)+مفعول به

تمثلت هذه الصورة في موضعين اثنين أحدهما في قوله تعالى : [فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وأُدْخِلَ الجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ] [3].حيث جاء المسند (أدخل) بصيغة المبني للمجهول لأن المسند إليه (الفاعل) محذوف من التركيب تقديره (هو) يعود على المؤمن-كما يظهر من السياق- و هو الذي زحزح عن النار، أي: تنحى و ابتعد عنها،وأدخل الجنة فحصل بذلك على الفوز المطلق،وهو نيل رضوان الله و النعيم، و الارتباط في التركيب يفهم من السياق بلا واسطة بين المسند(الفعل)،و المسند إليه (نائب الفاعل)المتمثل في (الجنة)، و يمكن تجسيده في المشجر التالي :

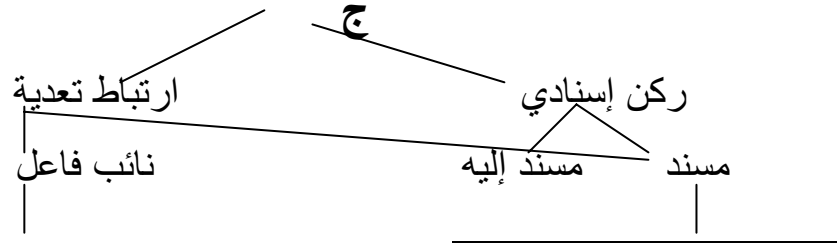

(1) آل عمران : 27 .
(2) آل عمران : 147 .
(3) آل عمران : 16 .
(3) آل عمران : 185 .

وتكررت الصورة في قوله تعالى:[...وَ مَا أُوتِيَ مُوسَى وَ عِيسَى وَ النَّبِيُّونَ] [1]. أي: و ما آتى الله موسى و عيسى و النبيون .

2-1 النمط الثاني : مسند+مسند إليه(ظاهر)+مفعول به .

تتمثل في هذا النمط عناصر الجملة الفعلية البسيطة التي مسندها متعد ، و هو يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه ، و حتى تتم الجملة و يحسن السكوت عليها يؤتى بالمفعول به،و النظام اللغوي للعربية حدد رتبته بعد الفاعل ، و هذا هو الأصل ، لأن ارتباط الفعل بالفاعل أقوى من ارتباطه بالمفعول به ، و يجوز تقديم المفعول به عن الفاعل للعناية و الاهتمام كما قال النحاة .

و نؤكد أن المفعول به ، و إن كان من المكملات في الجملة و ليس من العناصر الإسنادية ، إلا أن أهميته لا تقل عن أهمية المسند إليه،حيث يكمل الجملة و يتمم معناها و أحيانا يكون المفعول به أهم ما يريد المتكلم إيصاله للسامع ، و هو يفيد معنى التخصيص في الجملة ، حيث يقيدها بعد أن كانت مطلقة ، و يتضح الارتباط بطريق علاقة التعدية بين هذه العناصر أكثر من خلال الصور النمطية التالية :

الصورة الأولى:مسند(مبني للمعلوم)+مسند إليه(ظاهر)+مفعول به(مركب إضافي)

تمثلت هذه الصورة في ستة عشرة موضعا ، منها قوله تعالى :[أَخَذَ اللهَ مِيثَاقَ النَبِيينَ] [1] .و هو كلام مستأنف مسوق لبحث العهد الذي أخذه الله تعالى على النبيين و أممهم [2] .

وفي الجملة نشأت علاقات سياقية نحوية تتمثل في الإسناد والتعدية والإضافة،وكل واحدة منها بينة و باجتماعها أفادت معنى دلاليا . و يمكن تمثيلها في المشجر التالي:

---

[1] آل عمران : 84 .
[1] آل عمران : 81 .
[2] ينظر : إعراب القرآن و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 473/1 .

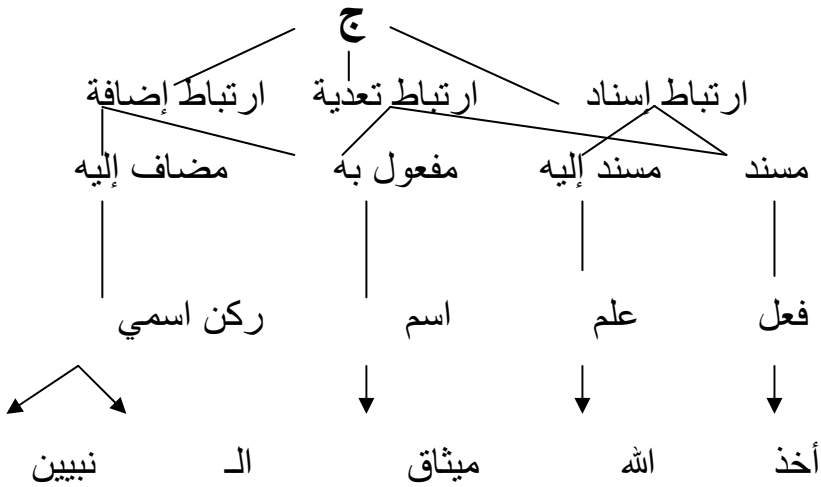

و أيضا وردت هذه الصورة في قوله تعالى :[لاَ يَتَخِذُ المُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ] [3]. وهو كلام مسوق للنهي عن موالاة الكافرين تعدى المسند المجزوم بـ لا الناهية إلى مفعولين و هما(الكافرين)و(أولياء) مما جعل العلاقة بين عناصر الجملة تلتحم أكثر بواسطة الارتباط بطريق علاقة التعدية إلى الارتباط بطريق علاقة الإسناد و تتضح الصورة أكثر بالمشجر التالي :

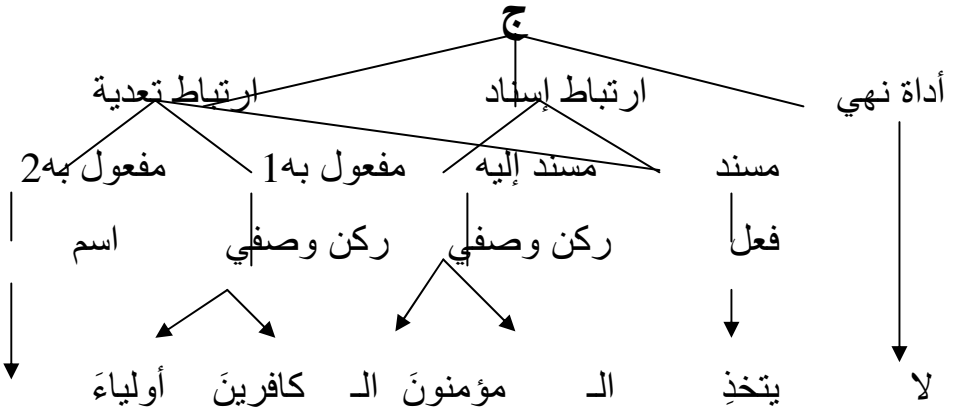

ووردت أيضا هذه الصورة بشكل مختلف في قوله تعالى:[إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ القَوْمَ قَرْحٌ مِثْلَهُ] [1].و القرح بفتح القاف وضمها،و قيل:هو بالفتح و سكون الراء مصدر قرحته إذا جرحته،وبضم القاف وسكون الراء بمعنى الجرح [2]. و قال **الفراء**:بالضم :

---

[3] آل عمران : 28 .

[1] آل عمران : *140*.

[2] ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، *1/294* .

ألم الجراح ، وبالفتح الجراح بأعيانها[3]،و الخطاب موجه لتسلية المؤمنين، بمعنى:إن نالوا منكم يوم غزوة أحد فقد نلتم منهم قبله يوم بدر[4]. و في هذه الجملة نجد أن المفعول به(القوم) قد تقدم على المسند إليه(قرح) للاهتمام به.وقد ميزته علامته الإعرابية التي دلت على معناه النحوي في الجملة مما سمح بتغيير موقعه في الجملة مع احتفاظه بوظيفته النحوية،وهي المفعولية،فقد وقع عليه فعل الفاعل،كما يقول النحاة، و تتمثل الجملة في المشجر الآتي :

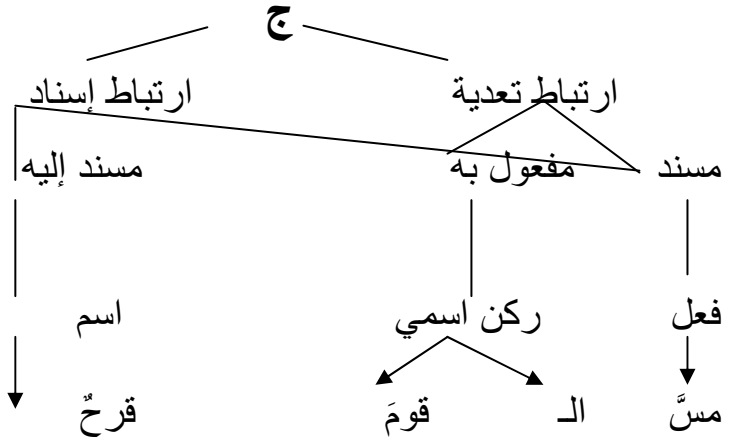

الصورة الثانية : مسند مبني للمجهول + مسند إليه (ظاهر) + مفعول به

تجلت هذه الصورة في آية واحدة قال فيها الخالق البارئ:[أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم]ْ[1].و قد ورد فيها المسند (يؤتى) مضارعا و هو يدل على الاستقبال ، تربطه علاقة إسناد بالمسند إليه (أحد) و علاقة تعديه بالمفعول به (مثل) و هذا الأخير تربطه علاقة إضافة بالمضاف إليه الاسم الموصول (ما) و هي علاقات ارتباط متلاحقة جعلت عناصر التركيب تتـلاحم بدون واسطة لفظية ، و يمكن توضيح الصورة بالمخطط التالي :

---

(3) ينظر : معاني القرآن ، الفراء، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط*1* ، *1423* هـ ، *2002*م ، ص .

(4) ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، *1/418* .

(1) آل عمران : 73 .

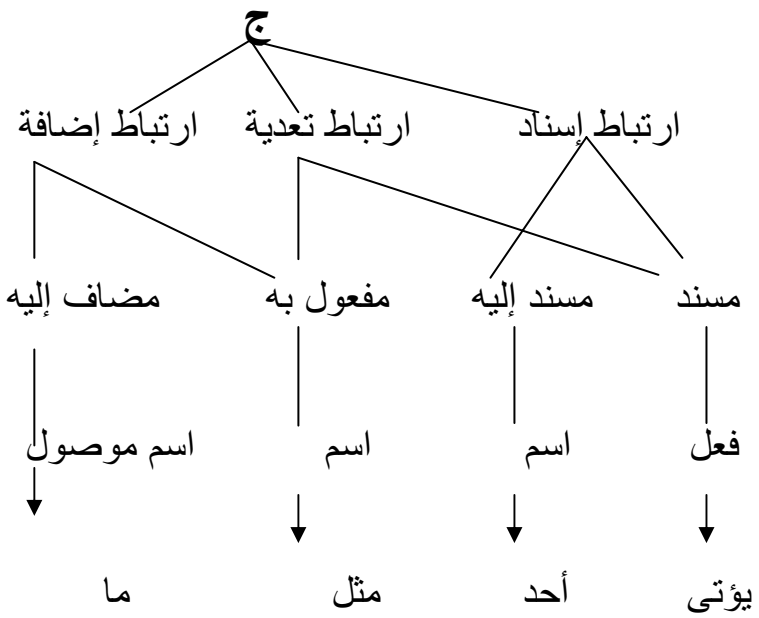

2- الارتباط بطريق علاقة التحديد

التحديد قرينة معنوية،بابها المفعول المطلق ، و المقصود بالتحديد ؛ تعزيز المعنى بإيراد الذي يفيده الحدث في الفعل،وذلك بإسراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأن المصدر هو اسم الحدث،فيكون في إيراده بعد الفعل تعزير عنصر الحدث، و معنى الفعل، و تكون التقوية بواسطة ذكره مفردا منونا على سبيل التأكيد، أو مضافا لمعين لإفادة النوع أو موصوفا لإفادة النوع –أيضا- أو مميزا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا، و المصدر تمييزا ، و قد يكون المصدر اسم مرة أو مثنى اسم المرة ، فيفيد العدد أيضا [1] .

و المفعول المطلق مصدر منصوب يعمل فيه فعل أو شبهه أو غالبا ما يذكر معه و يكون من لفظه، ومن ذلك ما جاء في قوله عز وجل : [وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفاً][2] .فـ "نسفا" في الآية مصدر، لأنه يدل على الحدث،و قد ذكر معه

---

[1] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص198 .
[2] طه : 105 .

عامله و هو الفعل المضارع "ينسِفُ" وهو هنا من نفس لفظه[3] ، و مثاله أيضا قوله تعالى :[قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَـقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدَا] [4] .

و يقول ابن هشام في تعريف المفعول المطلق :« هو عبارة عن مصدر فعله تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه فالأول كقولـه تعـالى :[و كَـلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمَا] [5] و الثاني نحو قولك : (قعدت جلوسا) [6] .

و سبب تسمية النحاة لهذا المفعول بـ "المطلق"،« ليدلوا على أنه غير مقيد بذكر شيء بعده كحرف جر وغيره،بخلاف غيره من المفعولات،و قالوا إنه المفعول الحقيقي لفعل الفاعل ، أما سائر المفعولات فليس الفاعل هو الذي أوجدها ، و قد سميت مفعولات باعتبار إلصاق الفعل بها أو وقوعه فيها أو معها أو لأجلها ، فهي مقيدة بشيء بعدها ، أما هو فمطلق من أي قيد[7].

وما دام من شروط المفعول المطلق أن يكون مصدرا دالا على الحدث فحسب ، في حين يدل الفعل على حدث و زمن ، يبدو أن العربية تريد من خلال علاقة التحديد بين الفعل والمفعول المطلق أن تبين الحدث الكامن في الفعل ، و تزيح عنه الإبهام ، و ذلك من خلال وصفه أو إضافته ، أو بيان عدد مرات حدوثه . فلما كان الفعل متضمنا الحدث و الزمن معا،وهي تريد إفادة البيان للحدث وحده.ومن جهة أخرى لما رأت أن الفعل لا يوصف ولا يضاف،ولا يقبل الدلالة على العدد،لأن هذه من خصائص الاسم وهو ليس كذلك،لذلك كله وجدت المصدر صالحا تنشده فهو اسم دال على حدث،ويقبل الوصف والإضافة والدلالة على العدد،فأتت به من لفظ الفعل؛فيكون في تكرار اللفظ تأكيدا من ناحية وقرينة على نشوء علاقة ارتباط من ناحية أخرى،وبعد كل هذا نسبت البيان الذي تريده إلى ذلك المصدر فوصفته و أضافته و عددته .

---

[3] ينظر : النحو الميسر ، محمد خير الحلواني ، 135/2 .
[4] يوسف : 5 .
[5] النساء : 164 .
[6] شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص284 .
[7]ينظر:نحو اللغة العربية،محمد أسعد النادري،ص445،و ينظر:شرح قطر الندى وبل الصدى،لابن هشام،ص283.

و إذا كانت الحال تأتي على سبيل بيان هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث ، فإن المفعول المطلق المختص يأتي على سبيل بيان هيئة الحدث نفسه ، و لذلك كانت الحال مشتقة . كونها تبين ذاتا ، بينما المفعول المطلق مصدرا ؛ لأنه يبين حدثا[1].

و يعمل في المفعول المطلق ما يلي [2] :

1) الفـعل :

و يشترط فيه أن يكون تاما متصرفا ، إذ تعمل فيه الأفعـال النـاقصة و الأفعال الجامدة فلا يقال : (كان أخي كريما) .

2) المصدر:

و في هذه الحال يغلب أن يكون العامل و المعمول من لفظ واحد كقولنا:(وقوع الجملة في سياق النص و قوعا صحيحا يعد من أسباب الفصاحة) فـ (وقوعا) هو المفعول المطلق المعمول فيه ، و (وقوع) هو المصدر العامل .

3) المشتقات :

و هي الأسماء المشتقة التي تعمل عمل أفعالها ما خلا اسم التفضيل ، وأكثرها عملا فيه اسم الفاعل،مثل قوله تعالى:[يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاَقِيهِ][3]. و اسم المفعول مثل:(جاؤوا به محمولا على الأيدي حملا)،و(إنك لمشكور شكرا تستحقه)،و مثل الصفة المشبهة : (إنه قديم قدم الإنسان) .

هذا ويقوم المفعول المطلق في الجملة بتخصيص المسند(الفعل)بالاتجاهات التالية[1]:

1) تخصيص الفعل باتجاه التأكيد كقوله تعالى :[وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمَا][2] .و كقوله : [وَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابَا][3].وهذا لأن الفعل يتضمن الدلالة على الحدث ، و المصدر يدل على الحدث نفسه ، فيصبح ذكر المصدر تكرارا لذكر الحدث في الفعل، وفي هـذا تأكيد له.

---

(1) ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص176 .
(2) ينظر : النحو الميسر ، محمد خير الحلواني ، 497/2 ، 499 .
(3) الانشقاق : 06 .
(1) ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياني ، ص198 ، 199 .
(2) النساء : 164 .
(3) النبأ : 28 .

2) تخصيص الفعل باتجاه بيان نوع الحدث ، و ذلك في حالة وصف المصدر كقوله تعالى : [وَ تَأْكُلُونَ التُرَاثَ أَكْلاً لَمًّا ، وَ تُحِبُونَ المَالَ حُبًا جَمًا] [4].أو في حالة إضافة المصدر كقوله تعالى : [فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ] [5] .

3)تخصيص المسند (الفعل) باتجاه بيان عدد الحدث كقوله تعالى : [فَاجْلُدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً] [6].

وتتضح وظيفة المفعول المطلق في تخصيص الإسناد و تقييد الفعل من خلال المقارنة بين جملة خلت من المفعول المطلق و أخرى ذكر بها[7]:

الجملة من دون المفعول المطلق:	الجملة مقيدة بالمفعول المطلق:
- دافعت عن الحق .	- دافعت عن الحق دفاعا.
- نام الطفل .	- نام الطفل نوما هادئا .
- أرحب بك .	- أرحب بك ترحيب المشتاق .
- سجدت لله .	- سجدت لله سجدتين .

و مما يسمح به النظام اللغوي في العربية للمفعول المطلق تغييره لموقعه ومحافظته على معناه النحوي سواء اذكر بعد الإسناد(المسند والمسند إليه) نحو:(نجحت نجاحا باهرا)،أم قبله،نحو:(نجاحا باهرا نجحت)،أم المسند الفعل نحو:(المؤمن دفاعا مستميتا عن الحق يدافع)،وهذا التقديم غرضه التعبير عن معنى يفهم من ظروف القول كمفاجأة للسامع بالمهم من الجملة أو غير ذلك من المعاني [1] .

و قد يحذف الإسناد الذي تبنى عليه الجملة مع الإبقاء على المفعول المطلق لوحده معبرا عن الفكرة دون أن يختل المعنى كقولنا:(حمدا وشكرا لله) ، ومنه قوله تعالى :[فَإِذَا لَقِيتُمْ الذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِقَابِ] [2] .

---

[4] الفجر : 20 .
[5] النساء : 20 .
[6] النور : 04 .
[7] قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص199 .
[1] ينظر : المرجع السابق ، ص201 .
[2] محمد : 04 .

ومما لاحظه النحاة أن قرينة التحديد تتحقق في أشياء أخرى غير المصدر وعدوها نائبة عنه في التركيب فتنصب و لم تكن مصدرا،وذلك على سبيل النيابة عنه و منها [3] :

1) كل و بعض مضافتين إلى المصدر ، كقوله تعالى:[فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ] [4].

و قوله [وَ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الأَقَاوِيل][5] .

2) أسماء الآلات نحو : (ضربته سوطا) أو (عصا) ، (رمى الصياد الضبي سهما).

3) مرادفه مثل قوله تعالى : [لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارَا] [6] .

4) العدد مثل قوله تعالى : [فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً] [7] .

5) ضميره العائد إليه مثل : (أكرمه من يستحقه) ، و (أسيئها من يستحقها).

6) صفته مثل قوله تعالى : [وَ ذَكَرُوا اللهَ كَثِيرَا] [8] .

ورأى **ابن هشام** أن ليس ينوب عن المصدر صفته،نحو قوله تعالى:(وَ كُلاَ مِنْهَا رَغَداً)[9].خلافا لبعض المعربين من النحاة الذين زعموا أن الأصل فيها (أكلا رغدا). وأنه حذف الموصوف و نابت صفته منا به،فانتصبت انتصابه،وأضاف **ابن هشام** أن مذهب **سيبويه** إنما هو «حال» من مصدر الفعل المفهوم منه،والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغدا ، و دليل ذلك أنهم يقولون:(سير عليه ليل طويل)فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، و لا يقولون (طويل) بالرفع ، ليدل على أنه حال لا مصدر ؛ و إلا لجازت إقامته مقام الفاعل باتفاق [1] .

و مما تقدم اتضح أن التحديد قرينة معنوية على معنى المفعول المطلق ، الذي تربطه بالمسند علاقة سياقية نحوية ، و هي علاقة ارتباط تفيد تخصيص المسند و تعزيز و تقوية المعنى ، و حتى نتبينها أكثر نقف على تراكيب السورة لتكون الشاهد عليها .

---

[3] ينظر : شرح قطر الندى وبل الهدى ، ابن هشام ، ص285 ، 286 .
[4] النساء : 129 .
[5] الحاقة : 44 .
[6] الكهف : 18 .
[7] النور : 04 .
[8] الجمعة : 10 .
[9] البقرة : 35 .
[1] ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص286 .

تبين من خلال تتبع الآيات أنّ إحدى عشرة جملة ورد فيها الارتباط بطريق علاقة التحديد بين المسند و المفعول المطلق ، ولقلتها هذه و اختلافها فيما بينها ارتأيت أن أقدمها مفردة لا في شكل أنماط و صور .

وردت في السورة ست آيات جاء المفعول المطلق فيها لفظ (شيئا)،وذلك في قوله تعالى : [لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَ لاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا][2] .

[لَنْ يَضُرَّكُمْ كَيْدَهُمْ شَيْئًا] [3] .

[لَنْ يَضُرَّ اللهُ شَيْئًا] [4] .

[لَنْ يَضُرُّوا اللهَ شَيْئًا] [5] .

ويلحظ أنها كلها سبقت بأداة النفي(لن)،والمسند فيها مضارع يدل على الاستقبال،في الآية الأولى:(لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَ لاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا).فكلمة (شيئا)في موضع المصدر،وتقديره:غنى، و يجوز أن يكون شيئا مفعولا به على المعنى لأنه يحمل معنى تدفع،و التقدير:لن تدفع عنهم الأموال و الأولاد شيئا من عذاب الله[6]. وفي الآيات الأربعة الأخرى-أيضا-وردت كلمة(شيئا)مفعولا مطلقا لأن المعنى:شيئا من الضرر[7].

والكلام مسوق لتسلية الرسول-صلى الله عليه وسلم-ومدعاة له إلى إطراح الحزن .

و يمكن تمثيل علاقة التحديد التي تربط بين المسند و المفعول المطلق بالمشجر التالي :

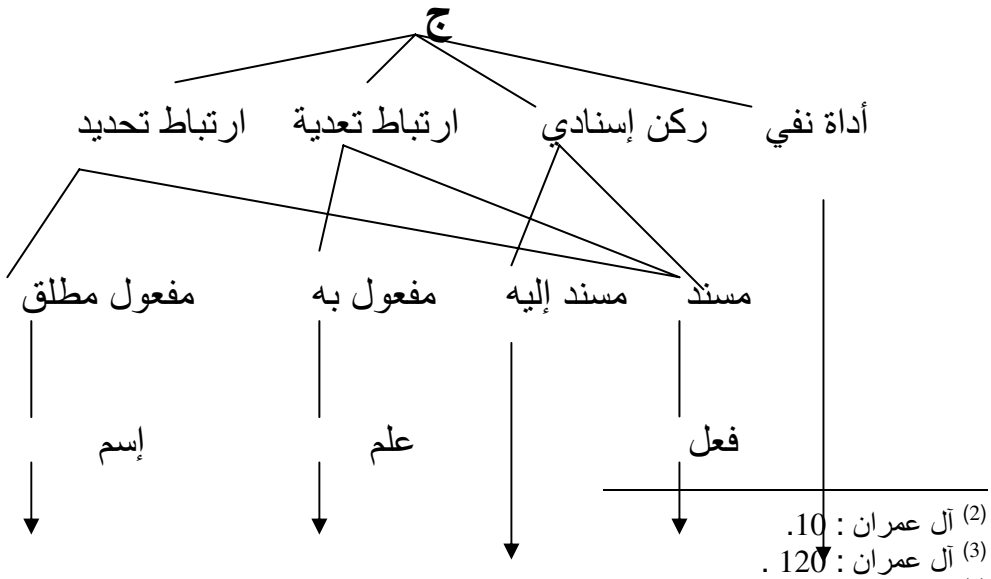

[2] آل عمران : 10.
[3] آل عمران : 120 .
[4] أل عمران : 144 .
[5] آل عمران : 176 ، 177 .
[6] ينظر:التبيان في إعراب القرآن ، العكبرى،241/1،و ينظر: إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش 97/1.
[7] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 444/1 ،و ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش 579/1.

لن يضر Ø الله شيئا

و في قوله تعالى :[فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَ أَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا] [1]. أي: أخذها بقبول حسن، و(أنبتها نباتا حسنا) مجازا عن التربية الحسنة العائدة على مريم عليها السلام في الآية السابقة،وهي تربية من توجيه خالقها بما يصلحها ويهديها [2]،ويتضح في الجملة أن المفعول المطلق (نباتا) جاء مفردا منونا على سبيل تأكيد الحدث وتحديده وهو يشترك مع المسند في مادته،لأن المصدر فيه دلالة الحدث،وفي إيراده بعد المسند تعزيز لعنصر الحدث،و يمكن تمثيل هذا وفق المشجر التالي :

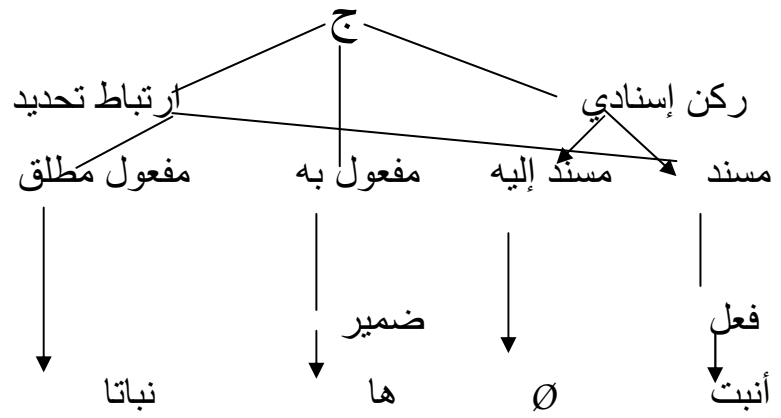

ونظير هذه الجملة ما جاء في قوله تعالى: [فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شدِيدًا فِي الدُّنْيَا والآخرة][1].حيث تم الارتباط بطريق علاقة التحديد بين المسند (أعذب)والمفعول المطلق (عذابا) و-أيضا-في الجملة ارتباط بطريق علاقة الوصف بين المفعول المطلق و النعت (شديدا) .

و في قوله تعالى:[يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا اتَقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ][2].فالأمر فيه للمؤمنين بدلالة النداء ، و قد أمروا بالقيام بالواجبات واجتناب الآثام و المعاصي،وذلك لاتقاء الله

---

(1) آل عمران : 37 .
(2) ينظر : الكشاف ، الزمخشرى، 358/1 .
(1) آل عمران : 56 .
(2) أل عمران : 102 .

حق تقاته والكلمة (حق)مفعول مطلق،والإضافة فيه من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، و الأصل: تقاة الحق [3] ، و فيه دلالة التأكيد .

و نلحق بهذه الصورة قوله تعالى:[إِلاَ أَنْ تَتَقوُا مِنْهُمْ تُقَاة][4]. تُقَاة : أصلها وقيه ، بضم الواو فأبدلت الواو و الياء ألفا لتحركها و انفتاح ما قبلها ، وهي مصدر تقية ، ووزنها فعيلة و الياء بدل من الواو أيضا [5] .

ومعنى لا يتخذ المؤمن الكافر وليا لأمر من الأمور إلا للتقية، و تقاة : منصوب على المفعولية المطلقة،تقديره:تتقوا إتقاء،ويجوز أن يكون مفعولا به على تضمين(تتقوا) معنى الخوف ، أي : إلا أن تخافوا من جهنم أمرا يجب اتقاؤه [6] و المفعول المطلق في هذه الجملة يفيد تخصيص المسند باتجاه التأكيد .

و يلحق بهذه الصورة قول اللطيف الخبير:(وَ لأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا)[7].فـ(ثَوَابًا):مفعول مطلق لفعل محذوف يفيد التأكيد،بمعنى: إثابة أو تثويبا[8]،وفعله دل عليه الكلام المتقدم؛لأن تكفير السيئات إثابة عنها،فكأنه قال:لأثيبكم ثوابا. و قيل ثوابا : حال من جنات أي:مثابا بها ، أو من الضمير الواقع مفعولا به أي: حال كونهم مثابين ، وقيل : تمييز [1].

و كذلك قوله تعالى:[وَ مَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلاً] [2]. فكلمة (كتابا) : مصدر منصوب على المفعولية المطلقة المفيدة لتأكيد و تعزيز مضمون الجملة التي قبله،لأن المعنى: كتب الموت كتابا ، ومؤجلا صفة و اختار **ابن عطية**:أن يكون منصوبا على التمييز،وقيل : هو منصوب على الإغراء [3] .

و علق الفراء على كلمة (كتابا) بقوله تعالى : « كقولك : كتابا من الله عليكم و قد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتاب الله ، و الأول أشبه بالصواب وقلما تقول

---

[3] ينظر: إعراب القرآن و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 495/1 .
[4] آل عمران : 28 .
[5] ينظر : إعراب القرآن الكريم ، 420/1 ، 421 و ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكبرى ،252/1.
[6] ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 421/1 .
[7] آل عمران : 195 .
[8] ينظر : الكشاف ، 457/1 ، و ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش ، 603/1 .
[1] ينظر:التبيان في إعراب القرآن،العكبرى،323/1،وينظر:إعراب القرآن الكريم ،محي الدين الدرويش ، 603/1 .
[2] آل عمران : 145 .
[3] ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 539/1 - 540 .

العرب: زيدا عليك ، أو زيدا دونك ، و هو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله» [4] .

3- الارتباط بطريق علاقة الظرفية

الظرفية قرينة معنوية،بابها المفعول فيه(ظرف الزمان،ظرف المكان)،و وظيفة الظرف أن يأتي مخصصا،أو مقيدا لوقوع الحدث أو الإسناد في الزمان أو المكان[1].

و عنه قال **سيبويه**:« هذا ما ينتصب من الأماكن و الوقت ، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء،وتكون فيها،فانتصب لأنه موقوع فيها،ومكون فيها،و عمل فيها ما قبلها...وكذلك يعمل فيها ما بعدها و ما قبلها » [2].

وعلاقة الارتباط بين الفعل،و الظرف بنوعيه : ظرف الزمان و ظرف المكان وثيقة، لأن الفعل دال على الحدث و لا يخلو الحدث من الزمان و المكان و لذلك كانت علاقة ارتباط الحدث بزمانه و مكانه من علاقات الارتباط المنطقي بين المعاني[3].

و قد أكد النحاة أن الظرف هو المفعول فيه من اسم الوقت أو المكان المتضمن " في " مقيدا بها الاستقرار ، و في هذا قال **المبرد** : «الظروف متضمنة للأشياء ، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول ، فإن أطلقت الفعل عليه

---

[4] ينظر : معاني القرآن ، الفراء ،
[1] القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، ص120.
[2] الكتاب ، سيويه ، 403/1 ، 404 .
[3] ينظر : نظام الإرتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفي حميدة ، ص174 .

نصبته...و نصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه ، وذلك قولك : سرت يوم الجمعة ، وجلست خلف زيد ... فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع وسرت في هذا الحيز »[4] .

كما لاحظ **ابن مالك** أن الظرف بنوعيه يتضمن معنى حرف الجر(في) فعرفه بقوله:«الظرف ما ضمن معنى(في)باطراد:من اسم وقت،أو اسم مكان،أو اسم عرضت دلالته على أحدهما،أو جرى مجراه، فالمكان و الزمان، كـ(أمكث هنا أزمنا) »[5].

و هذا مذهب **سيبويه-**أيضا-حيث أكد على قوة الدلالة الكامنة في حرف الجر(في) على معنى الظرفية في صريح قوله : « و أما " في" فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب و في الكيس و هو في بطن أمه ، و كذلك هو في الفعل ؛ لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له و كذلك:(هو في القبة)،و (في الدار)،و إن اتسعت في الكلام . فهي على هذا وإنما تكون كالمثل جاء به ، يقارب الشيء مثله» [1] .

ويلحظ على قوله هذا أن استعماله لكلمة(وعاء)يرادف كلمة (ظروف)و(الظرف) في الأصل ما كان وعاء شيء،وتسمى الأواني ظروفا،لأنها أوعية لما يجعل فيها و سميت الأزمنة و الأمكنة (ظروفا) لأن الأفعال تحصل فيها،فصارت كالأوعية لها» [2] . وجاء في لسان العرب:« الظرف وعاء كل شيء ، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه » [3] .

ويستنتج من الأقوال السابقة أن تخصيص الظرف للحدث أو للإسناد يأتي من كونه حاملا لمعنى الاحتواء الذي يفهم من مصطلح " الظرف " نفسه .

و قد ذهب **تمام حسان** إلى أن الظرف في اللغة العربية قسم من أقسام الكلم قائم بذاته،و أن بعض الكلم ينتقل إلى معنى الظرف فيستعمل كما يستعمل الظرف مفعولا فيه،ويسمى معظمه متصرفا،وذلك كالمصدر وصيغتي الزمان والمكان وبعض حروف الجر،كمن،ومنذ،و بعض الضمائر الإشارية،كهنا وثم وبعض المبهمات مثل كم والأعداد والجهات وأسماء الأوقات المبهمة وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة،كقبل،وبعد،

---

[4] المقتضب ، المبرد ، 328/4 .
[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق ح الفاخوري ، 152/2 .
[1] الكتاب ، سيبويه ، 308/2 .
[2] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 48/3 .
[3] لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ظرف) ، 48/9 .

وتحت،وفوق،وأسماء الأوقات المحددة المعينة،كالآن،وأمس،وسحر،وبكرة...الخ،وكل هذه الكلمات ليست ظروفا ، وتشترك معها في أنها تنتقل إلى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه فتخصص زمان الحدث و مكانه على معنى الاقتران [4] .

و ما يستنتج من كلامه هذا،أن الظرف إما أصلي أو منقول إلى الظرفية من قسم آخر من أقسام الكلم ، ليكون بمعنى الظرف .

وقد أكد هذا أن الظرفية هنا غير الظرفية التي يفيدها حرف الجر (في)،أو ما يأتي بمعناها ، لأن الظرفية هنا قرينة معنوية على باب نحوي،ولكنها في حروف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث المستفاد ، من الفعل و بين الاسم التالي لحرف وبمعنى آخر يكمن الفرق في أن الظرفية هنا للتخصيص،أي:لتقييد زمن الإسناد أو مكانه والظرفية هناك لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه، فالمعنيان من القرائن المعنوية و على تشابههما لا ينبغي اعتبارها معنى واحد لما بينهما من اختلاف المبنى [1] .

هذا و نشير إلى أن اللفظة التي تدل على الزمان أو المكان هي "ظرف" قبل النظم و إذا دخلت في النظم تؤدي معنى نحويا معينا ، و تقوم بوظيفة نحوية معينة و فقا له فقد تكون مثلا مسندا إليه،أو مسندا،نحو : (امتحان اليوم صعب)،أو إضافة غير مباشرة أي بواسطة الأداة "حرف الجر" نحو : (لم أراه من يومين)،ولكننا إذا قلنا : (يسافر زيد اليوم)، فإن (اليوم) مفعول فيه ، لأنه كناية عن الزمان ، أي : ظرف جاء متعلقا بالمسند (يسافر) و قد قيده و خصصه باتجاه تحديد زمن (الحدوث) في الفعل . ولذلك فإن كل مفعول فيه ظرف و ليس كل ظرف مفعول فيه [2] .

و ما يلحظ على الأمثلة السابقة ، أن الظرف كان مرفوعا عندما جاء موظفا في دائرة الإسناد ، و ورد منصوبا عندما وظف في دائرة التخصيص ، أي ؛ عندما جاء مفعولا خصص الفعل باتجاه ما وقع عليه أو مفعولا فيه خصص الفعل باتجاه تحديد زمنه ، و كان محفوظا عندما جاء موظفا في دائرة الإضافة[3].

---

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص196 ، 197 .
[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 196 ، 197 .
[2] ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص203، 204 .
[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص204 .

و هذا ما أشار إليه **عباس حسن** لما بين أن من أحكام الظرف «أنه منصوب على الظرفية ، فلو كان مرفوعا أو كان منصوبا لداع آخر غير الظرفية أو مجرورا و لو كان الجار هو(في) الدالة على الظرفية، فإنه لا يسمى ظرفا،و لا يعرب ظرفا ، ولو دل على زمان أو مكان» [4] .

و نضيف أن هناك شروطا يجب توفرها في الكلمة التي تؤدي معنى المفعول فيه ، و هي[5] :

1)أن تدل الكلمة على الزمان أو المكان،أو أن تضاف لما يدخل على الزمان أو المكان

كقوله تعالى:[وَ نُ ُقَلِبُهُمْ ذَاتَ اليَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَ َاعَيْهِ بِالوَصِيدْ] [1].

و نحو : (أذكرك كل يوم) ، و (قرأت ثلاث ساعات) .

2) أن تتعلق الكناية بالإسناد على معنى التخصيص ، و يمكن توضيح هذا الشرط من خلال المقارنة بين الجملتين الآتيتين :

أ-العطلة يوم الراحة . ب - سافر زيد يوم العطلة .

في الجملة (أ) حددت كلمة (يوم) مسند (خبر) و بذلك أدت معنى نحويا في الإسناد بينما في (ب) جاءت خارج دائرة الإسناد لأن الإسناد الذي بنيت عليه الجملة هو(سافر زيد) و قد تعلقت كناية الزمن (يوم العطلة)، بالمسند فخصصته باتجاه زمن حدوث الفعل ، ولو قلنا : (سافر زيد)، فقط لكان إسنادا عاما مطلقا غير محدد .

3) أن تتجه هذه الكنايات بالتخصيص نحو تخصيص مكان المسند أو زمانه ، وذلك لأن معنى التخصيص معنى واسع، و يتضمن اتجاهات متعددة و لا تكون هذه الكنايات مفعولا فيه إلا إذا اتجهت نحو تخصيص مكان المسند أو زمانه، و يمكن توضيح هذا من خلال الجملتين :

أ- يحب الناس يوم الجمعة . ب- زارني صديقي يوم الجمعة .

---

[4] النحو الوافي ، 244/2 .

[5] ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، ص 208 ، 209 .

[1] الكهف : 18 .

في الجملة الأولى يوم(الجمعة)جاء لتخصيص الإسناد وتقييد المسند(يحب)،و قد اتجه إلى ما وقع عليه الفعل،فقد وقع حب الناس على يوم الجمعة فهو إذن مفعول به.

أما(يوم الجمعة) في الجملة الثانية فهو الزمن الذي تمت فيه الزيارة،وهذا يعني أن (يوم الجمعة)تعلق بالمسند الفعل وقيده أو خصصه باتجاه تحديد زمن حدوث الفعل و قد اشترط بعض النحاة في المفعول فيه تضمنه معنى (في) فإن لم يتضمن خرج عن كونه مفعولا فيه .ففي قوله تعالى:[وَ جَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ][2]. اجتمعت شروط المفعول فيه من حيث كونه كناية عن الزمان أو المكان يتعلق بالإسناد و يخصصه باتجاه تحديد زمان المسند أو مكانه .

وبالنسبة للتقديم والتأخير بين المسند(الفعل)والمفعول فيه (ظرف الزمان ، ظرف مكان)،يرى النحاة بأنه لا يشترط له موقع معين في الجملة لقوة ارتباطه بالفعل ، فيأتي معه سابقا أولا حقا،وما كان هذا إلا لأن ارتباطهما ببعض ليس فيه غموض أو لبس من تقديمه إذا كانت رتبته أن يتأخر أو تأخيره إذا كانت رتبته أن يتقدم[1] ، و مثال ذلك قوله تعالى :[فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ] [2] .

نخلص مما تقدم إلى أن الظرف لا ينفك عن وظيفته الأساسية في التركيب و هي وعائية الحدث أو الإسناد، و لا فرق في ذلك بين الظروف الزمانية و المكانية ، و لا يمكن الفصل بينهما من هذه الناحية ، و الفصل أو الفرق بينهما قد يكون في الكم الوظيفي لا في نوعه [3] .

ومن خلال تتبع الآيات يلحظ أن الارتباط بطريق علاقة الظرفية بين المسند والمفعول فيه (ظرف الزمان ، ظرف المكان) كان له نصيب ، جعلني أقف على التراكيب ليتضح كيف أن الظرف يأتي مخصصا أو مقيدا لوقوع الحدث أو الإسناد في الزمان أو المكان و ذلك من خلال الصور النمطية الموالية :

---

[2] يوسف : 16 .
[1] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص153 .
[2] البقرة : 187 .
[3] ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ، 201/1 .

1-3 النمط الأول : الارتباط بين المسند و ظرف الزمان

استقريت من الجمل خمسة و عشرين جملة فعلية نشأ فيها الارتباط بطريق علاقة نحوية سياقية بين المسند و ظرف الزمان الذي يقوم بتخصيص الزمن النحوي للفعل و ما قام مقامه في التركيب ، وقد ذكر **المبرد** أن ارتباط ظروف الزمان بالفعل أكثر من ارتباطها بظروف المكان ، و أن الزمان خاصه و عامه يتعلق به الفعل [4] .

و قال **سيبويه** : « الأماكن إلى الأناسي و نحوهم أقرب ... و الدهر ليس كذلك و الأماكن لها جثة ، و إنما الدهر مضي الليل و النهار ، فهو إلى الفعل أقرب» [5] .

الصورة الأولى:مسند+ مكملات+مفعول فيه(ظرف زمان)+مضاف إليه

يمثل هذه الصورة قوله عز من قائل:[ءَايَتُكَ أَلاَّ تُكَلِمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ][1].
فالخطاب لزكريا-عليه السلام-بدلالة السياق،وآيته أن لا يقدر على تكليم الناس(ثلاثة أيام)، فيحبس لسانه عن القدرة على تكليمهم،مع إبقاء قدرته على التكلم بذكر الله[2].
وفي التركيب (ثلاثة) ظرف زمان متعلق بتكلم[4]،قيده بحيث لا يكلم الناس زمنا مخصصا معلوما يقدر بثلاثة أيام .

ويمكن تمثيل هذه الصورة النمطية بالمشجر التالي الذي تتضح فيه علاقة الارتباط بطريق الظرفية بين المسند والمفعول فيه،وكذلك الارتباط بطريق علاقة الإضافة بين المفعول فيه و المضاف إليه، و أيضا الارتباط بطريق علاقة التعدية بين المسند المفعول به .

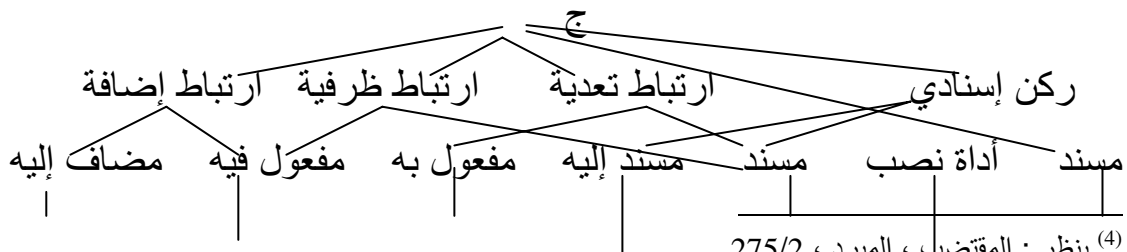

(4) ينظر : المقتضب ، المبرد ، 275/2 .
(5) الكتاب ، سيبويه ، 36/1 ، 37 .
(1) آل عمران : 44 .
(2) ينظر : الكشاف ، الزمخشرى ، 360/1 .
(4) ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش ، 436/1 .

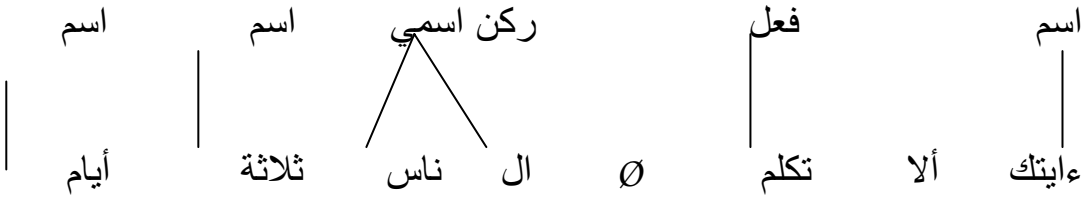

الصورة الثانية : مسند + مكملات+ مفعول فيه (ظرف زمان) + نعت

تجلت هذه الصورة في قول العزيز القدير: [لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ] [1] (أياما)ظرف زمان متعلق بالفعل(تمسنا)،و(معدودات)نعت للظرف،والأيام المعدودات أيام التشريق ،ويذكر فيها : التكبير في أدبار الصلوات و عند الجمار [2].والتخصيص يتضح في أن إصابة النار و مسها ليس مطلقا، إنما تم حصره في أيام معدودات على سبيل التخصيص . و علاقات الارتباط الواردة في التركيب بيانها في المشجر التالي :

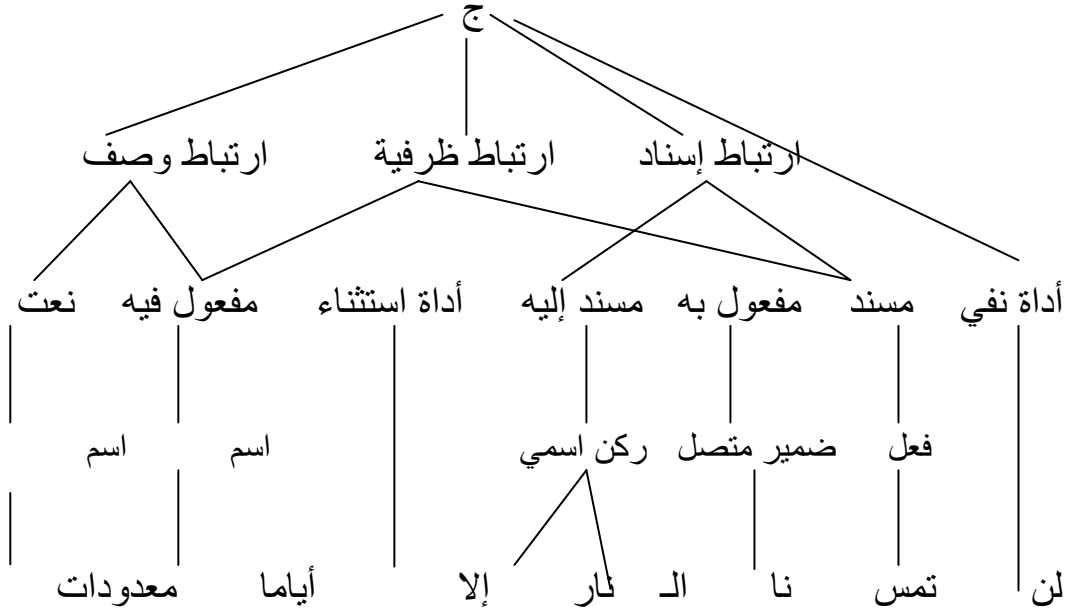

[1] آل عمران : 24 .
[2] ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش ، 249/1 .

4- الارتباط بطريق علاقة المعية

المعية قرينة معنوية،بابها المفعول معه ملحقا به المضارع المنصوب بعد الواو[3].
والأداة الأصلية للتعبير عن المعية(مع)التي اشتق منها المعنى المجرد (معية) و في هذه القرينة يترابط الفعل و ما في معناه مع المفعول معه بواسطة الواو و تسمى واو المعية لأنها بمعنى (مع) .

و يستفاد من هذه القرينة معنى المصاحبة ، حيث المفعول معه «اسم فضله وقع بعد واو ، بمعنى (مع) مسبوقة بجملة ، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته (أي:معه)، بلا قصد إلى إشراكه في حكم قبله، نحو : (مشيت و النهر)»[1] أي:كنت مصاحبا له في مشيي و مقارنا له .

و من أمثلة المضارع ، القول المشهور:(لا تأكل السمك و تشرب اللبن) ،و أكد **تمام حسان**،أن معنى الواو-هنا- هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه،و يتشابه المعنى هنا و المعنى هناك ، وقد فرق النحاة بين الواو و ما يتبعها ، فالذي يضام الواو في المعية اسم منصوب و الذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب و منه يكون نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها [2] .

و عن المفعول معه قال **سيبويه** : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل و ينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه و مفعول به ... و ذلك قولك :(ما صنعت و أباك)،و (لو تركت الناقة و فصيلها لرضعها)،إنما أردت:(ما صنعت مع أبيك) ، و(لو تركت الناقة مع فصيلها) ، فـ (الفصيل) مفعول معه ، و (الأب) كذلك ، و الواو لم تغير المعنى و لكنها تعمل في اسم ما قبلها» [3] .

وأضاف أنه يلحق بقرينة المعية الفعل المضارع المنصوب بعد (واو المعية) التي تفيد الجمع و الانضمام ، وذلك إذا سبق بنفي أو طلب ، كما في القول السابق:(لا تأكل السمك

---

[3] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص196 .
[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 72/3، و ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، 305/2 .
[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص196 .
[3] الكتاب ، 297/1 .

و تشرب اللبن) ، و المعنى فيه هو النهي عن الجمع بين الشيء ، و ليس النهي عن أكل السمك و حده أو شرب اللبن ، و لو كانت (الواو) بمعنى التشريك لكان المعنى هو النهي عن أكل السمك و شرب اللبن على كل حال[4].

في حين ذهب **ابن هشام** إلى أن المفعول معه اسم فضله بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما فيه حروفه و معناه ، و لهذا يخرج بذكر الاسم،الفعل المنصوب بعد الواو في قول:(لا تأكل السمك و تشرب اللبن) فإنه على معنى الجمع،أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا،ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما[1].

و قد ذكر **السيرافي** أن النصب في المفعول معه بعد "الواو" مثل النصب في المستثنى بعد إلا ، غير أن المعنى في الأول يفيد الانضمام إلى الاسم المصاحب له[2]، و المعنى في الثاني ، على الإخراج من المستثنى منه ، و قد فرق النحاة بين الانضمام بمعنى الاشتراك في الحكم الذي جعلوه في قسم العطف ، و الانضمام الذي بمعنى الأداة (مع) وقد جعلوه في قسم المعية مصدرا صناعيا مصوغا من حرف الإضافة (مع) فينتصب الاسم على المعية إذا أريد بـ (الواو) معنى المعية لا التشريك أي:(العطف) أو إذا لم يصح العطف شكلا أو معنى .

و لما كانت المعية لا تكون إلا بين شيئين لا يقع بينهما مصاحبة و اشتراك إلا في حكم يجمع بينهما ، لم تكن (الواو) التي بمعنى (مع) إلا بعد (فعل) لفظا أو تقديرا لتصح المعية[3].

هذا و معنى التخصيص في المعية أن المفعول معه يخصص الاسم الذي صاحبه أو انضم إليه ، ففي قولنا : (نام الطفل)،و(نام الطفل و اللعبة) ، فالإسناد في الجملة الأولى مطلق عام، غير مخصص، بينما في الجملة الثانية خصص و ضاق إطلاقه .

---

[4] ينظر : المصدر نفسه ، 42/3 ، 43 .
[1] ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، 296 .
[2] ينظر : هامش الكتاب ، سيبويه ، 297/1 .
[3] ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ابو عبد الله الزركشي ، 427/4 .

و الواو التي ترافق المفعول معه،أي: واو المعية تختلف عن (واو) العطف التي يمكن أن تسمى واو التشريك، التي تدل على أن ما بعدها شريك لما قبلها في الحكم، وما بعد واو المعية لا يكون تشريكا لما قبله في الحكم [4] .

ففي مثل:(استوى الماء و الخشبة)، يكون المعنى : أن الماء استوى مخصصا و مقيدا بمصاحبة الخشبه ، و إذا نفيت هذه الجملة كان النفي موجها إلى قيد المعية لا إلى الجملة كلها و في النهي في مثل:(لا يغرك الغنى و البطر)، و (لا يعجبك الأكل و الشبع)، تكون المعية هي المقصودة بالنهي من المتكلم ، و المعنى المراد في كل هذا ليس النهي عن الأمرين ، و إنما هو الأول مجتمعا مع الآخر أو مصاحبا له .

و في مثل:(لا تسافر أنت و خالدا)،يكون قيد المعية ههنا هو النهي عن سفرك مع خالد لا النهي عن سفرك كلية، في حين يكون في العطف، هو النهي عن سفرك و سفر خالد كلية و هذا هو الفرق الحاسم بين المعية و العطف [1] .

و لرفع اللبس الحاصل بين العطف و المعية، أكد صاحب النحو الوافي أن المعنى يختلف في كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف و المعطوف عليه في معنى الفعل ، من غير أن يقتضي المشاركة الزمنية الحتمية ففي مثل قولنا:(آنسنى محمود و صالح في السفر)، لا بد أن يشترك الاثنان في معنى الفعل وهو مؤانسة المتكلم،وأن تتناولها المؤانسة؛لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : (آنسنى محمود) ، و (آنسني صالح) لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما ، و شملت معهما المتكلم في زمن واحد ؛ فقد تكون في وقت واحد أولا تكون .

أما المفعول معه فلابد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية ، أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيها أولا يقتضيها ، ففي مثل : (سافر الرحالة و الصحراء) ، تتعين المشاركة الزمنية ، وحدها دون المعنوية ، لأن الصحراء لا تسافر ... و في مثل (سار القائد و الجنود) ، تقع المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتومة [2] .

---

[4] ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص209 .
[1] ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 3/ 72 ، 73 .
[2] ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، 314/2 .

و يشترط في نصب ما بعد الواو ، على أنه مفعول معه ثلاثة شروط [1] :

1) أن يكون فضله بحيث تنعقد الجملة بدونه ، و في حالة ما إذا كان الاسم التالي للواو عمدة نحو : (اشترك سعيد و خليل)، لا يجوز نصبه على المعية ، بل يجب عطفه على ما قبله فتكون الواو عاطفة .

2) أن يكون ما قبله جملة و في حالة ما إذا سبقه مفرد،نحو:(كل امرئ و شأنه) كان معطوفا على ما قبله .

3) أن تكون الواو ، التي تسبقه بمعنى (مع) و إذا كانت للعطف أو واو الحال لم يكن ما بعدها مفعولا معه؛ لأن الواو ليست بمعنى (مع) .

وأحكام المفعول معه عدد منها [2] :

1)النصب ، والناصب له : إما الفعل الذي قبله وإما يشبه الفعل في العمل كاسم الفاعل في نحو: (الرجل سائر والحدائق)،وكاسم المفعول،في نحو:(السيارة متروكة والسائق) وكالمصدر، في مثل : (يعجبني سيرك و الطوار*) ، و اسم الفعل ، و في مثل : (رويدك والغضب) .

2) لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقا ، و لا أن يتوسط بينه و بين الاسم المشارك له والمقارن،ففي مثل:(مشى الرجل و الحديقة)، لا يصح أن يقال:(والحديقة مشى الرجل) ولا (مشى و الحديقة الرجل) .

3) لا يجوز أن يفصل بينه و بين واو المعية فاصل و لو كان الفاصل شبه جملة .

4) لا يجوز حذف هذه الواو مطلقا .

5) إذا جاء بعده تابع، أو ضمير، أو ما يحتاج إلى المطابقة، وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذي قبل الواو وحده .

و يمكن إجمال وسائل ارتباط المفعول معه مع الفعل فيما يلي : [3]

1) الأداة و هي الواو التي بمعنى (مع) أي: التي تفيد المصاحبة .

2)النصب .

---

[1] ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ص74 .
[2] ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن 308/2 ، 310 .
* الطوار : الرصيف .
[3] ينظر : بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف ، ص154 .

3) لزوم المفعول معه التأخر عن الفعل ، فلا يجوز تقديمه على الفعل .

4) و جود مانع نحوي أو معنوي من العطف .

و باتباع كل ما تقدم،ومن خلال استقراء الآيات البينات،اتضح أن المفعول معه ورد في موضعين اثنين فحسب، الأول في قوله تبارك و تعالى:[فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَ مَنِ اتَّبَعَن] [1].فالواو واو المعية،وهي تفيد معنى المصاحبة و (من) مفعول معه[2]. و المعنى:«فإن جادلوك في الدين فرد عليهم بأني أخلصت نفسي لله وحده،و لم أجعل فيها لغيره شركا بأن أعبده و أدعو إلها معه»[3]. و المحاجة مفاعلة و لم يرد فعلها إلا بصيغة المفاعلة ، و معناها المخاصمة ، و أكثر استعمالاتها في معنى المخاصمة بالباطل [4] .

و إذا كان الرسول - صلى الله عليه وسلم – أسلم وجهه لله ، فإن واو المعية أفادت أنه لم يكن وحده، إنما اسلم من اتبعه وجوههم لله، و بهذا تتضح المصاحبة فهو قد اسلم بصحبتهم، و يمكن توضيح الجملة بالمخطط التالي :

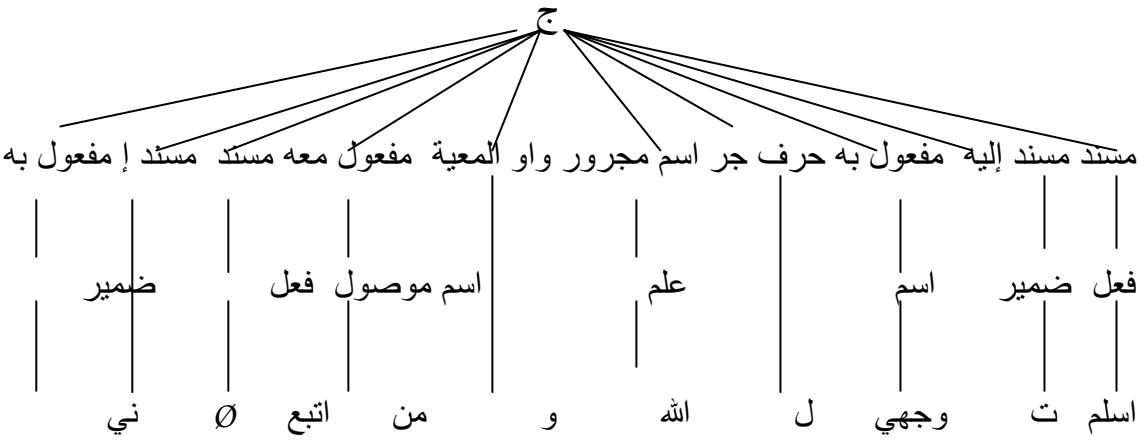

---

[1] آل عمران : 20 .

[2] ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 412/1 .

[3] الكشاف ، الزمخشري ، 346/1 ، 347 .

[4] ينظر: تفسير التحرير و التنوير، ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر، تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص1984م ، 200/3 .

وفي قوله تبارك وتعالى:[وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَ ذُرِّيَتِهَا مِنَ الشَيْطَانِ الرَّجِيمِ] [1] فـ(ذريتها) مفعول معه[2]،والمعنى:طلبت الإعاذة لها ولولدها من الشيطان وإغوائه[3] أي: بصحبة ذريتها .

5- الارتباط بطريق علاقة السببية

السببية قرينة معنوية , بابها المفعول له , الذي يخصص الإسناد الفعلي أو الاسمي و يتضح التخصيص هنا في مثل قولنا: (أتيتك رغبة في لقاءك) , فالمتكلم اسند الإتيان إلى نفسه مقيدا بسبب خاص،و هو(السببية) والإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسببا عن الرغبة في اللقاء , و تكون السببية مقيدة للإسناد الذي لولاها لكان أعم و تكون أيضا بسبب تقييدها هذا للإسناد دالة على جهة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو ما أشبهه [4].

و تنشأ هذه القرينة لأن المتكلم يحتاجها لتكون معينا له على بيان سبب وقوع الحدث قال **ابن يعيش** : « لا بد لكل فعل من مفعول له ,سواء ذكرته أو لم تذكره , إذ العاقل لا يفعل فعلا إلا لغرض و علة»[5].

و من هنا نشأت علاقة الارتباط بين الفعل،والمفعول له المنصوب بطريق علاقة السببية ،و يسمى المفعول لأجله و من أجله[6] ، وهو « مصدر قلبي يذكر علة لحدث شاركه في الزمان و الفاعل, نحو:(الرغبة)من قولك:(اغتربت رغبة في العلم) فالرغبة مصدر قلبي , بين العلة التي من أجلها اغتربت , فسبب الاغتراب هو الرغبة في العلم و قد شارك الحدث وهو(اغتربت) المصدر و هو (رغبة) في الزمان و الفاعل ، فإذا زمانها واحد وهو الماضي,وفاعلها واحد وهو المتكلم»[1]،وهو أيضا « المصدر المحلل

---

(1) آل عمران : 36 .
(2) إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 429/1 .
(3) ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 35/1 .
(4) ينظر :اللغة العربية معناها و مبناها , تمام حسان ، ص 195 ، 196 .
(5) شرح المفصل , 52/2 .
(6) شرح قطر الندى وبل الصدى , ابن هشام , ص 288 .
(1) جامع الدروس العربية , مصطفى الغلاييني , 43/3.

لحدث شاركه وقتا وفاعلا,نحو:(قمت إجلالا لك) فإن فقد شرطا جر بحرف التعليل»[2] كقوله تعالى : [يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ] [3]. فالحذر مصدر,ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان,وزمنه وزمن الجعل واحد,و فاعلهما أيضا واحدا،وهو الكافرون، فلما استوفيت الشروط انتصب،و قوله تعالى:(هُوَ الذِّي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا)[4]. فإن المخاطبين هم العلة في الخلق,و خفض ضميرهم باللام لأنه ليس مصدرا [5] .

وعبارة **سيبويه** في هذا الباب:«هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر,فانتصب لأنه موقوع له,ولأنه تفسير لما قبلة لم كان؟وليس بصفة لما قبله ولا منه...وذلك لقولك:فعلت ذاك حذار الشر،و فعلت ذلك مخافة فلان و ادخار فلان،وفعلت ذاك أجل كذا (وكذا).فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له،كأنه قيل له:لم فعلت كذا (وكذا)؟ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله»[6].ويقصد **سيبويه** بـ: "التفسير"في قوله«ولأنه تفسير لما قبله...»التعليل،وهو مصطلح **الفراء**.حيث قال عن المفعول له في الآية[يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ] :«نصبت(حذر)على غير وقوع من الفعل عليه،لم ترد يجعلونها حذرا،إنما هو قولك:(أعطيتك خوفا وفرقا) ، فأنت لا تعطيه الخوف،وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير...والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع نصبه على طرح(من)» [7].

و في قوله هذا يكون **الفراء** قد فرق بين السببية و التعدية،حيث الأولى على معنى التعليل و التفسير ، و الثانية على معنى الوقوع ، و يجعل المفعول له على طرح (من) التعليلية بدل (اللام) كما هو الحال عند **سيبويه** .

وقال **الزمخشري** في المفعول له:«هو علة الإقدام على الفعل،وهو جواب(لمه؟) وذلك قولك:فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديبا له... » [1] .

---

[2] شرح قطر الندى و بل الصدى , ابن هشام , 287 .
[3] البقرة : 19.
[4] البقرة 29 .
[5] شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص 288 .
[6] الكتاب ، 367/1 ، 369 .
[7] معاني القرآن ، الفراء ، 17/1 .
[1] المفصل ، ابن يعيش ، 52/2 .

هذا والمفعول له ثلاثة أقسام قياسية،مجرد من "الـ" والإضافة؛كقولنا (زرت المريض اطمئنانا عليه)،ومضاف مثل:(تحفظت في كلامي خشية الزلل)،ومقترن بـ(الـ) مثل:(أسعى بين المتخاصمين التوفيق)،وهذا القسم دقيق في استعماله وفهمه قليل التداول قديما و حديثا [2] .

و من أحكامه أنه [3] :

1) ينصب ، إذا استوفى شروط نصبه على أنه مفعول له صريح . و إن ذكر للتعليل ، ولم يستوف الشروط جر بحرف الجر المفيد للتعليل ، و اعتبر أنه في محل نصب على أنه مفعول له غير صريح ، وقد اجتمع المنصوبان في قوله تعالى [يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهُمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْت]ِ[4] ، و "من الصواعق" في موضع نصب على أنه مفعول له غير صريح ، و"حذر" مفعول له صريح .

2) يجوز تقديم المفعول لأجله على عامله ، سواء أنصب أم جر بحرف الجر ، نحو : (رغبة في العلم أتيت) .

3) يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ، كأن يقال : (إن الله أهل للشكر الدائم فاعبده شكرا ، وأطعه)، و التقدير : (أطعه شكرا) .

4) يجوز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ، نحو : (بعدا عن الضوضاء) في إجابة من سأل : (لم قصدت الضواحي ؟) .

5) لا يتعدد المفعول له سواء كان منصوبا أم مجرورا فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه ففي قوله تعالى:[وَ لاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا][5].فكلمة (ضرارا)مفعول له،والجار و المجرور (لتعتدوا) متعلقان بها ، ولا يصلح أن يكون التعلق في الآية بالفعل إلا عند إعراب :(ضرارا) حالا مؤوله بمعنى : مضارين .

---

[2] ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، 237/2 .

[3] ينظر:جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني ،46/3 ،و ينظر : النحو الوافي ،عباس حسن ،237/2 ، 241.

[4] البقرة : 19 .

[5] البقرة : 231 .

و الارتباط بين المفعول له و الفعل يتم بعدة أمور ذكرها النحاة على أنها شروط النصب ، و هذه الأمور بعضها لفظي و بعضها معنوي، و هي [1] :

1) أن يكون مصدرا .

2) أن يكون المصدر قلبيا .

3) أن يكون المصدر القلبي متحدا مع الفعل في الزمان ، و في الفاعل .

4) أن يكون هذا المصدر القلبي المتحد مع الفعل في الزمان و الفاعل ، علة لحصول الفعل ، بحيث يصح أن يقع جوابا لقولك : (لم فعلت ؟) .

5) مخالفة مادته لمادة فعله .

6) و من حيث موقعه في بناء الجملة يجوز أن يتقدم على ما يعلله .

هذه هي الأمور التي تتآزر من أجل أن يتم الارتباط بين المفعول له و الفعل بحيث نتبينه في الكلام عند استكمالها كقوله تعالى :[يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَ طَمَعًا][2].

و قوله :[تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَ خِفْيَةً][3]. و النحاة يتناولون هذه الأمور من حيث كونها شروطا لنصبه فحسب ، و لكنها في حقيقة الأمر من أجل تقييد الفعل به على هذه الهيئة المخصوصة ، لأنه قد تتوافر كل هذه الشروط و لا ينصب بل يجر بحرف جر الذي يفيد التعليل ، وبذلك لا يكون مفعولا له بل يكون تقييدا بالجار و المجرور [4] .

ورأى **الزجاج** أن ما يسميه النحاة مفعولا له،هو المفعول المطلق المبين للنوع وذلك لكون مضمون عامل المفعول له تفصيلا و بيانا له،كما في:(ضربته تأديبا) فإن معناه:(أدبته بالضرب)،والتأديب مجمل و(الضرب)بيان له،فكأنه قيل:(أدبته بالضرب تأديبا)، ويصح أن يقال:(الضرب)،هو(التأديب) فصار مثل:(ضربت ضربا)،في كون مضمون العامل هو المعمول، ورد هذا الرأي **الاستراباذي** ، فذكر أن هذا لا يطرد في

---

[1] ينظر:جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني،44/3 ،45 ، و ينظر: بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف ، ص148 ، 149 .

[2] السجدة : 16 .

[3] الأنعام : 63 .

[4] ينظر : بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف ، ص 149 .

جميع أنواع المفعول له، فإن (القعود)في(قعدت عن الحرب جبنا) ليس بيانا لـ(الجبن) و لا يقال : (قعوده جبن إلا مجازا)[1].

وفي حقيقة الأمر أن المفعول له يتفق مع المفعول المطلق في أنه لا بد أن يكون مصدرا منصوبا،ويختلف عنه في أنه مصدر من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة ... و يسمى المصدر القلبي ، و لا يكون مصدرا للفعل المذكور قبله لأن الشيء لا يكون علة لنفسه ، و يختلف عنه أيضا في أنه موقوع له ، لأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ و ليس بصفة لما قبله و لا منه [2] .

هذا و نشير إلى أن **تمام حسان** سمى هذه القرينة بـ(الغائية) في صريح قوله: «وتكون الغائية و هي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله »[3]،وهي عبارة غير دقيقة في نظر توامة بسبب استعمال مصطلح(الغائية)المأخوذ من(الغاية) لأن هناك مصادر تأتي مفعولا له ، و لا تصلح أن تكون غاية .

و لهذا يكون مصطلح السببية هو الذي يصلح لهذه القرينة المعنوية و هو يوافق ما قاله النحاة عن المصدر الواقع مفعولا له إذ من أهم شروطه أن يكون سببا لحدث أو مسببا عنه [4] .

وأضاف **تمام حسان** أن قرينة الغائية تشمل المفعول له والمضارع بعد الفاء و اللام وكي و حتى [5] .

ومن الأمثلة البينة لهذا المضارع قوله تعالى:(وَ مَا جَعَلَهُ اللهُ إِلاَّ بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ)[6]. فـ(تطمئن) معطوف على موضع(بشرى)،إذ أصله(لبشرى) ولما اختلفا أتى باللام،لأن فاعل (بشرى)هو(الله) وفاعل(تطمئن)هو(قلوبكم).

ومما تقدم يتضح أن المفعول لأجله لا يكون مطلقا،وإنما يقيد بسبب خاص وهو الغاية من حدوث الفعل،والمتكلم يلجأ إليه ليكون معينا له على بيان سبب وقوع الفعل،إذ العاقل

---

(1) ينظر : شرح الكافية ، 30/2 .
(2) ينظر : بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف ، ص147، 148 .
(3) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 196 .
(4) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامه ، ص147 .
(5) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 196 .
(6) آل عمران : 126 .

لا يقدم على الفعل إلا لغرض و سبب ، ومن هنا نشأت علاقة الارتباط بطريق السببية بين الفعل والمفعول لأجله المنصوب .

وبعد تتبع الآيات اتضح أن المفعول لأجله ورد في موضعين،منهما قوله عز من قائل:[وَ مَا اخْتَلَفَ الذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ إِلاَّ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ][1]. فـ(بغيا) مفعول لأجله،والتقدير:« اختلفوا بعدما جاءهم العلم للبغي»[2].فاختلافهم فيما بينهم ناتج عن بغي بعضهم على بعض،ولأنهم اجمعوا على مخالفة الإسلام،والإعراض عنه بغيا منهم وحسدا مع ظهور أحقيته عند علمائهم وأحبارهم[3]،وجاء في الكشاف أن اختلافهم كان بغيا بينهم وتحاسدا على الدنيا والرياسة[4]،وهذا هو سبب الاختلاف أو سبب حدوث الفعل ، و يمكن سوق الجملة في المشجر التالي :

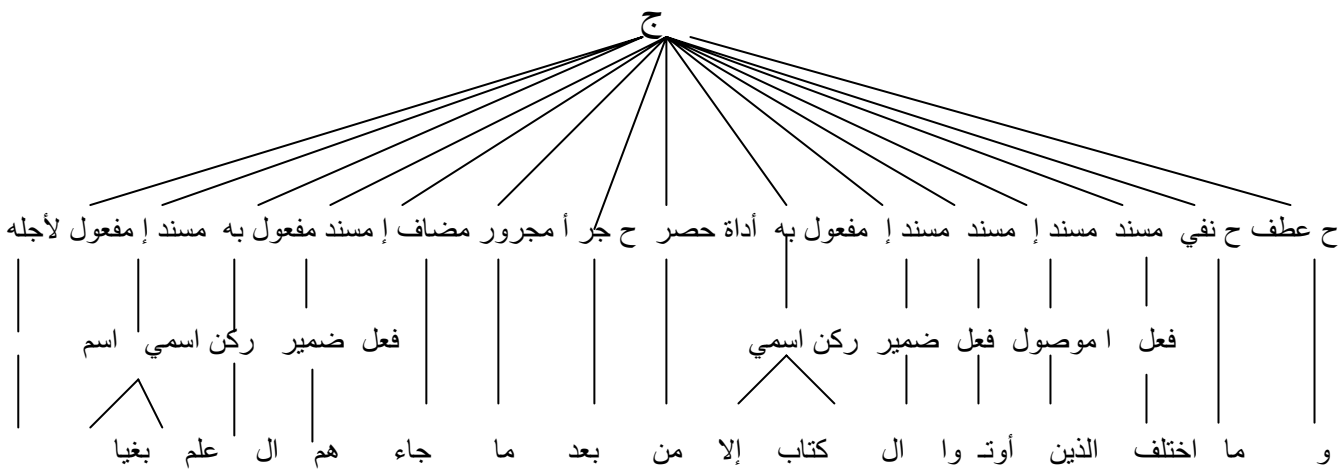

(1) آل عمران : 19 .
(2) التبيان في إعراب القرآن ، العكبرى ، 248/1 .
(3) ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، ابن عاشور ، 198/3 .
(4) ينظر : الكشاف ، الزمخشرى ، 346/1 .

المبحث الأول
دلالات الإسناد بين اللغة و الاصطلاح

تتآلف الألفاظ في تراكيب اللغة العربية وفق علاقات رابطة بين الألفاظ والجمل منها ما هو لفظي و منها ما هو معنوي للتعبير عن المعاني الكامنة في النفس .

ولا جرم أن الإسناد هو أهم هذه العلاقات،إذ في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي،وهو قرينة معنوية كبرى دأب النحاة على طرقها وتعاور فرسان البلاغة على ميدانها وأولوها شديد العناية وعظيم الرعاية،حتى حظيت بمنزلة عظمى وصارت رديفا للتركيب اللغوي،لا يستقيم بدونها، ولا يتصور وجوده إلا بوجودها،هي قوامه وهو قوامها،بها يحقق مكانته،وهي تحظى بمكانها،تتكفل بإيضاح معانيه وتجلية القصد فيه،دفعا للالتباس وغموض الغرض بين الناس،ومن ثمة حق لنا السؤال:ما حقيقة هذه القرينة التي أجهد النحاة أنفسهم فيها زمنا طويلا لرسم كيان الجملة العربية وجوهرها؟كيف هي في عرف النحاة؟ما طرفا الإسناد؟وما أهميته وأنواعه؟ما هي آثاره في تحديد الأغراض الكامنة في السياق اللغوي؟هل يمكن للتركيب العربي أن يتخطاه من دون أن يلابسه خلل أو يداخله اضطراب؟إلى غير ذلك من الأسئلة التي تفرض نفسها .

الإسنـاد بيـن اللغـة و الاصـطـلاح :

1- الإسنـاد في اللـغـة :

الإسناد في اللغة مشتق من الجذر اللغوي(سند)،وكل شيء أسندت إليه فهو مسند وقد سند إلى الشيء يسند سنودا،واستند وتساند وأسند،وما يسند إليه يسمى مسندا، وساندت عاضدت وكانفت[1].والإسناد مصدر:إيقاع نسبة تامة بين الكلمتين، كنسبة الخبر إلى المبتدأ ،والفعل إلى الفاعل [2].

والمسند من الحديث:ما أسند إلى قائله؛أي رفع إليه ج:مساند ومسانيد عن الشافعي [1].

---

[1] ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (سند) ، 7 / 271 ، 272 .

[2] ينظر : المعتمد ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000 ، 2001 م ، ص 287 .

[1] ينظر : القاموس المحيط ، الفيروزبادي ، ص 370 ، و ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (سند) ، 271/7 ، 272 .

2- الإسنـاد في الاصطـلاح :

الإسناد أهم قرينة تقوم عليها الجملة العربية،وهو ارتباط معنوي بين المسند والمسند إليه،حيث يقع أحدهما على معنى الآخر،فيسند إلى الكلمة حصول الشيء أو عدم حصوله،أو يطلب بها حصوله،وبذلك تتطلب عملية الإسناد مسندا ومسندا إليه[2] وهما اللذان يشكلان المركب الإسنادي دون التصريح بالعلاقة بينهما كتابة أو نطقا وتكفي العلاقة الذهنية بينهما.

وهو–أيضا- نواة الجملة،ومحور كل العلاقات الأخرى،لأنه في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل وهي الجملة البسيطة[3] .

وليست الجملة مجرد سلسلة من طبقات تراكمية من المفردات دون علائق ترابطية تسري في عناصرها،بل لها علائق كعلاقة الإسناد،وهو لا ينعقد إلا بين اسمين كعلاقة المبتدأ بالخبر،أو بين فعل واسم كالعلاقة بين الفعل وفاعله،والفاعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله [4].

ولأهميته في تكوين الجملة التامة وفي التركيب اللغوي بعامة،حاز اهتمام العديد من النحاة منذ **الخليل** الذي نسب إليه قوله:«الكلام سند ومسند،كقولك عبد الله رجل صالح،فعبد الله سند و رجل مسند إليه» [5] .

وبعده أفرد **سيبويه** بابًا خاصا في كتابه قال فيه:«هذا باب المسند والمسند إليه،وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر،و لا يجد المتكلم منه بدًا فمن ذلك الاسم:المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك:عبد الله أخوك،وهذا أخوك،ومثل ذلك: يذهب عبد الله،فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك:(كان عبد الله منطلقا)و(ليت زيدا المنطلق)لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده» [1].

---

[2] ينظر : نظرية النظم ، صالح بلعيد ، دار هومة ، الجزائر ،(د ت) ، ص 24 .
[3] ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص 164 .
[4] ينظر : في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 17 .
[5] لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (سند) ، 347/3 .
[1] الكتاب ، سيبويه ، 23/1 .

و قد عبّر عنه **الرضي الاستراباذي** بأنه رابطة«...لأنه أحد أجزاء الكلام وهو الحكم أي:الإسناد الذي هو رابطة،و لابد له من طرفين مسند ومسند إليه»[2].

و من المحدثين الذين خصوه بالحديث و الاهتمام **مهدي المخزومي** حيث عرفه بأنه عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه ، و مثاله:(هب النسيم) ، حيث تعبر هذه الجملة عما تمّ في الذهن من صورة تامة قوامها المسند إليه ، و هو: (النسيم) و المسند ، و هو : (هبَّ) ، ثم إسناد الهبوب إلى النسيم [3].

فالعملية الذهنية التي ربطت الهبوب بالنسيم هي " الإسناد " و الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي : [4]

1- المسند إليه ، أو المتحدث عنه أو المبنى عليه (مبتدأ ، فاعل ، نائب فاعل) .
2- المسند الذي يبني على المسند إليه ، و يتحدث به عنه(خبر ، فعل) .
3- الإسناد و هو المعنى المدرك الذي يربط المسند بالمسند إليه .

وغير بعيد عن هذا الرأي ما ذهبت إليه **سناء حميد البياتي** حيث أكدت بأنه:«عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنها،فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة الإسناد التي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند والمسند إليه،وهو في النظم(معنى نحوي)يربط بين كلمتين فيفهم منهما أن علاقة معينة هي علاقة الإسناد قد ربطت بينهما فتسمى إحدى الكلمتين، أو أحد الركنين(المسند)ويسمى الركن الآخر بـ(المسند إليه)على حسب وظيفة كل منهما في الجملة» [5] .

و أكد أيضا **تمام حسان** أن علاقة الإسناد على الرغم من أنها محور كل العلاقات الأخرى، إلا أنها وحدها لا تكف للوصول إلى تحديد المعاني النحوية ، إنما تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية كمباني التقسيم ، و مباني التصريف و النوع و العدد و العلامة الإعرابية و غيرها مما يعتبر قرائن لفظية[1] .

---

[2] شرح الكافية ، الرضي الإستراباذي ، 32/1 .
[3] ينظر:في النحو العربي نقد و توجيه،مهدي المخزومي،دار الرائد العربي،بيروت،لبنان،ط2، 1986 م،ص31 .
[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص31 .
[5] قواعد النحو العربي ، ص 31 .
[1] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص192 .

هذا و الإسناد و الشغل و التفريغ و البناء كلها ألفاظ مترادفة لمعنى واحد ، و دليل ذلك قول **سيبويه :** « الفاعل شغل به » و في موضع آخر (فرع له) ، و في آخر (بني له) و في رابع (أسند له) لأنها كلها بمعنى واحد[2].

و من خلال ما تقدم نجد أن الإسناد حظي باهتمام القدماء و المحدثين ، و خص بمكانة عظمى في تركيب الجملة العربية ، حيث فهمها متوقف على فهم هذه العلاقة التي تربط بين الركنين الإسناديين ، إذ الأساس في تركيب اللغة العربية لا يقوم على ما تحتويه من كلمات في ظاهرها ، و إنما يقوم على تركيبها الخاص و لا تقوم الجملة إلا على هذا الأساس الإسنادي الذي يربط المسند إليه و المسند في جملة المبتدأ و الخبر ، و يربط المسند و المسند إليه في جملة الفعل و الفاعل أو نائبه ، و كل من هذين الركنين عمدة الجملة و أساسها[3].

المبحث الثاني
طرفا الإسناد و أهميته و أنواعه

1- طرفا الإسناد :

يقوم الارتباط بطريق علاقة الإسناد على ركنين رئيسين ، اعتبرهما النحاة عمادي الجملة ، فهما « اللوازم للجملة ، و العمدة فيها ، و التي لا تخلو منهما» [1].

---

[2] ينظر : الكتاب ، سيبويه ، 33/1 ، 34 .
[3] ينظر : التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ، صالح بلعيد ، ص 102 .
(1) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 74/1 .

أحدهما : "المسند إليه" ، و ثانيهما : "المسند" ، و قد عرفهما **سيبويه** بأنهما «ما لا يغني واحد منهما عن الآخر و لا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه و هو قولك:(عبد الله أخوك)،و (هذا أخوك) و مثل ذلك :(يذهب عبد الله) فلابد للفعل من الاسم كما لن يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، و مما يكون بمنزلة الابتداء ، قولك : (كان عبد الله منطلقا) و (ليت زيدا منطلقا) لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده» [2] .

و حددهما أكثر في قوله : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر ، و ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيدا) و هو الحد ، لأنك تريد أن تعلمه وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل ، و كذلك هذا إذا كان يعمل فيه... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته... وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت : (عبد الله منطلق) ، فهو في موضع هذا الذي يبنى على الأول و ارتفع به ، فإنما قلت : (عبد الله) فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل و رفعته بالابتداء» [3].

(2) ينظر: الكتاب ، سيبويه ، 1/ 23 .
(3) المصدر نفسه ، 80/1 ، 81 .

و من عباراته أيضا:« فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا ، و هؤلاء قومك منطلقين ... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده و هو عبد الله و لم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند و المبنى عليه مسند إليه » [1] .

و من خلال القول نجد بأن **سيبويه** صرح بأن المبتدأ هو المسند و المبنى عليه الذي يطلقه على الخبر هو المسند إليه ، و هذا خلاف التحديد المشهور بين النحاة ، حيث المبتدأ هو المسند إليه و الخبر هو المسند في الجملة الاسمية و الفاعل مسند إليه و الفعل هو المسند في الجملة الفعلية .

و قال **المبرد** (ت285هـ) مبينا المسند و المسند إليه « هذا باب المسند و المسند إليه ، و هما مما لا يستغني كل واحد عن صاحبه ، فمن ذلك : قام زيد ، و الابتداء و خبره و ما دخل عليه نحو (كان) و (إن) و أفعال الشك و العلم و المجازاة ، فالابتداء نحو قولك : زيد ، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ، ليتوقع ما يخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام ، و كانت الفائدة للسامع في الخبر ...لأن اللفظة الواحدة من الاسم و الفعل لا تفيد شيئا ، و إذا قرنتها بما يصلح حدث معنى و استغنى الكلام » [2].

و نجده صريحا في تعريفهما مؤكدا أن العلاقة بين الفعل وفاعله و بين المبتدأ و خبره علاقة لزومية لإفادة المعنى التام .

أما **عبد القاهر الجرجاني** فقد اختصر الأمر قائلا : « لا يكون كلام من جزء واحد ، و أنه لابد من مسند و مسند إليه» [3].

---

(1) الكتاب ، سيبويه ، 78/2 .
(2) المقتضب ، المبرد ، 126/4 .
(3) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 16.

و حددهما أكثر في قوله : « و هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا و هي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، و لا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ، لأنه مسند إليه، و مثبت له المعنى ، و الخبر خبرا لأنه مسند و مثبت به المعنى ، تفسير ذلك، أنك إذا قلت : (زيد منطلق) ، فقد أثبت الانطلاق لزيد و أسندته إليه ، فزيد مثبت له و (منطلق) مثبت به ، و أما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب هذه الجهة؛ أي من جهة إن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى و يسند إليه ، و الخبر هو الذي يثبت به المعنى و يسند» [1].

و قد أكد **الرضي** أن الإسناد يقوم على طرفين: مسند و مسند إليه ، و الحرف لا يصلح لأحدهما [2].

و النحاة ينظرون إلى المسند و المسند إليه على أنهما عماد الجملة،و لذلك أطلقوا عليهما مصطلح العمدة و ما سواهما فضلة،« لأنهما اللوازم للجملة و العمدة فيها ، و التي لا يخلو منهما و ما عداهما فضلة يستقل الكلام دونها» [3].

و لأهميتهما فالجملة لا تخلو منهما معا لفظا و تقديرا ، و الكلام عند تحليله في كل لغة نجد أنه ينقسم إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفي به السامع و يطمئن إليه ، و تشتمل كل كتلة منها في غالب الأحيان على ما يسمى بالمسند و المسند إليه وحدهما[4].

وحتى أقل« قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد،وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية و قد يغنى عنها ، و لكنها لا تبني جملة في الأساس من حيث هي ، فإذا كان الكلام مفيدا فإن العنصرين الأساسيين لابد أن يكونا موجودين لفظا أو تقديرا» [5].

و هذا الكلام يأخذنا إلى ما ذكره و أكد عليه **السيوطي** (ت911هـ) و جمهور النحاة و هو أن الكلام :« لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم و فعل ، فلا يتأتى من فعلين و لا

---

(1) المصدر السابق ، ص .
(2) ينظر : شرح الكافية ، الرضي ، 32/1 .
(3) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 74/1 .
(4) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص 261 .
(5) بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ،دار غريب ، القاهرة ، (د ت)، ص35 .

حـرفين ، و لا اسم و حرف ، و لا كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، و هو لابد له من طرفين : مسند و مسند إليه» [1].

هـذا و قـد وقع خلاف بيـن النحـاة في تعـيين المسنـد و المسنـد إليـه في الجملة ، و في ذلك أقوال ؛ أحـدها : أن المسنـد هـو المحكـوم به ، و المسـند إليه هـو المحكوم عليه ، و هـو الأصل ، و ثانيها : أن كلا منهما مسند و مسند إليه ، و ثالثها : أن المسند هو الأول مبتدأ كان أم غـيره ، و المسـند إليه الثاني ، فقـام في نحو : (قام زيد) ، و زيد في نحو : (زيـد قائـم) مسند و الأخير منهما مسند إليه ، و رابعها : عكس هذا ، فزيد و قائم في التركيبين مـسند و الأول في التركيبين مسنـد إلـيه.

و مما تقـدم يكون المسند إليه هو المحـكوم عليه ، أو المخبر عنه و هو المبتدأ الذي له خـبر و الفاعل و نائب الفاعـل و أسماء النواسخ ، و هو « ما لا يستغني عن المسند ، و لا يجد المتكلم منه بدا » [2] .

و المسـند هـو المحـكوم به أو المخبر به « الخبر و الفعل التام ، و اسم الفاعل ، و المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر، و أخبار النواسخ و المصدر النائب عن الفعل» [3] .

وينقـسم المسند إلى فعلي و سبـبي ؛ أما الفعلي : فـما يكون مفهومه محكوما بثبوتـه للمسنـد إليه أو بالانتفـاء عنه ، ففي نحـو : (زيد ضرب) ، الضرب محكوم بثبوته لزيـد ، و أما السبـبي : فأسـند فـيه الشيء إلى ما هـو متعـلق المسـند إلـيه ، وصـار ذلك سببـا لإسـناد أمر حاصل بالقياس عليه إلى المسند إليه،نحو: (زيـد أبـوه منطـلق)[1].

و تـجدر الإشارة هنا إلى أن الاسم في باب الإسناد والحديث عنه أعم من الفـعل؛ لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبرا عنه ، فقـد يجوز أن يكون خبرا،والفعل في باب

---

(1) ينظر : الأشباه و النظائر ، السيوطي ، 10/2 .

[2] الكتاب ، سيبويه ، 23/1 .

[3] جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع ، سيد أحمد الهاشمي، ضبط و تدقيق و توثيق : يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، صيدا ، بيروت ، ط2 ، 2000م ، ص 131 .

[1] ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي ، 340/2 .

الأخبار أعم من الاسم ، لأنه إنما يكون أبدا مسندا إلى غيره ، و لا يسند غيره إليه ، و يؤكد هذا قول **ابن مالك** في ألفيته[2] :

كلامنا لفظ مفيد : كاستقم .:. واسم و فعل ثم حرف الكلم

فهو يشترط في الكلام الإفادة ، و هي لا تكون إلا بتوفر الإسناد ، و قد قدم الاسم لأنه الأعم في باب الإسناد ، و هو صالح لأن يكون مسندا و مسندا إليه ، ثم أتبعه بالفعل ، لأنه مختص بالإخبار فقط ؛ و لا يكون إلا مسندا ثم ألحقه بالحرف الذي لا يصح أن يكون مسندا و لا مسندا إليه .

و قد كان النحاة يشبهون العلاقة بين المسند و المسند إليه في الجملة بعلاقة الشيء بنفسه ؛ أو بأنهما " كجزئي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر " .

2- أهمية الإسناد

الإسناد أهم معنى نحوي ، و لا يتمكن المتكلم من تأليف أية جملة تامة مفيدة يحسن السكوت عليها ما لم تبن على الإسناد ، كما لا يمكنه الوصول إلى التعبير عن أي جزء آخر يراه مهما غير المسند و المسند إليه كالمفعولات ، أو الحال أو غير ذلك مما يدخل في بناء الجملة ما لم يفكر بالإسناد و يعلق الجزء المهم عنده بالمسند و هو أحد ركني الإسناد [3] ، و قد تطرق **الجرجاني** لأهمية الإسناد عند حديثه عن بيت الفرزدق :**وما حملت أم امرئ في ضلوعها .:. أعق من الجاني عليها هجائيا** فقال معلقا:«فإنك إذا نظرت لم تشك في أن الأصل والأساس هو قوله:وما حملت أم

امرئ،وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستند إليه ومبني عليه وأنك إن رفعته لم تجد لشيء منه بيانا،ولا رأيت لذكرها معنى بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانا » [1].

و أضاف مؤكدا أن معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين و الأصل و الأول هو الخبر و يقصد بالخبر : الحكم ، أي المسند [2].

---

[2] هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، د:صبيح التميمي، المكتبة النحوية ، دار البعث قسنطينة الجزائر ، ط2 ، 1410هـ ، 1990 م ، 9/1 .

[3] قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي ، ص 32 .

[1] دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 392 .

و لأهمية الإسناد بين الركنين(المسند والمسند إليه)أكد **الزمخشري** أنهما لو جردا منه لكانا:«في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة،لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد و التركيب ، و كونهما مجردين للإسناد هو رافعهما،لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين:مسند ومسند إليه»[3].

3- أنـواع الإسنـاد

فرق النحاة بين نوعين من الإسناد ، أحدهما يكون في جملة ، و الآخر في مركب اسمي يعد عنصرا في جملة النوع الأول يسمى بـ "الإسناد الجملي" ، و هو الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفي الإسناد ، و تحته أنواع ، و الآخر "الإسناد الإفرادي" [4].

و يمكن التمثيل لهما بالمخطط التالي : [5]

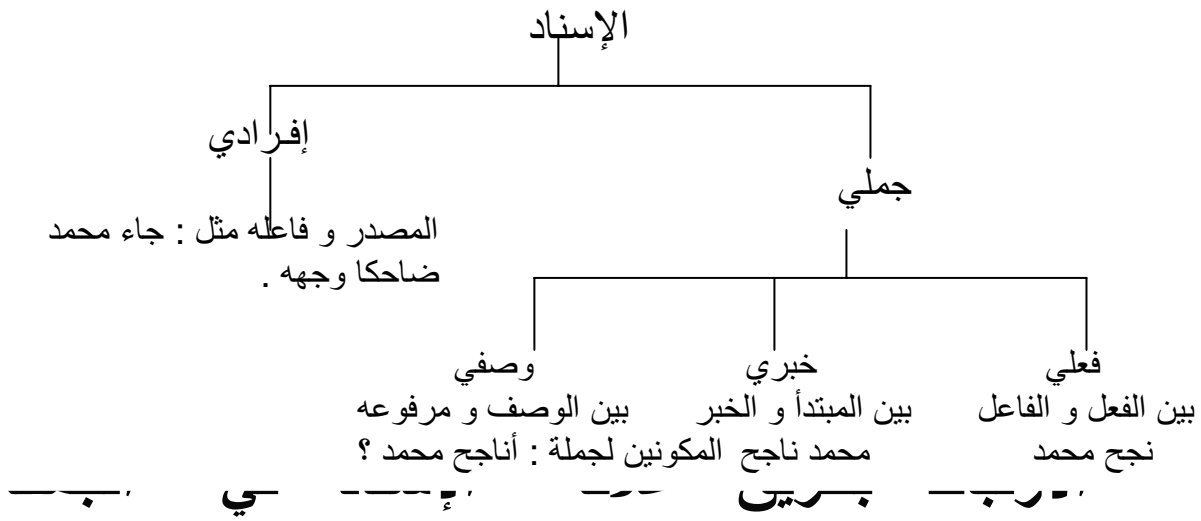

العربـية

يقوم النظام اللغوي على أصغر وحدة لفظية و هي الصوت الذي يأتلف مع غيره ليشكل اللفظ ، و هذا الأخير يأتلف مع غيره وفق قواعد معينة ليشكل جملة تامة مفيدة ذات مضمون دلالي محدد[1].

---

[2] ينظر : المصدر نفسه ، ص 140 .

[3] المفصل في علم اللغة ، الزمخشري ، تحقيق : محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط1 ، 1410 هـ ، 1990م ، ص 36 .

[4] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 95 ، 97 .

[5] المرجع نفسه ، ص 96 .

[1] ينظر : لغة القرآن الكريم دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة ،محمد خان ، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر ، ط1 ، 2004م ، ص 15 .

و الجملة في أي نظام لغوي تتميز ببنيتها الخاصة و معناها ، و لما كانت وحدة الاتصال اللغوي و قاعدته التي تتمثل فيها جميع العناصر التي يتألف منها النظام اللغوي ، انطلق منها الدارسون و وقفوا عند نظامها ، وصنفوا أنواعها و حددوا وظائفها و ما يطرأ عليها من تغيير في ألفاظها أو معانيها، و أشاروا إلى أساليبها المختلفة التي تستجيب في تنوعها إلى حاجات التعبير الإنساني و أغراضه المتعددة .

و لما كانت كذلك ، ما حقيقة هذا المصطلح الذي حظي بوافر العناية و الاهتمام ؟ ترى كيف كانت دراستهم لها ؟ هل تعرضوا لها جملة ؟ أم أشاروا إلى عناصرها من حيث تركيب أجزائها ؟ هل سار المحدثون في ركب علماء النحو السابقين و تتبعوا خطاهم، أم ابتعدوا عن ذلك ابتعادا تاما ؟ كيف كان تصنيفها بين القدامى و المحدثين ؟

1- تطور مصطلح الجملة بين القدامى و المحدثين :

1-1 عند القدامى :

ظهر مصطلح الجملة في مؤلفات النحاة متأخرا ، إذا قورن بمصطلحات أخرى أما مفهومها فكان بديلا عنه ، مصطلح الكلام الذي شاع في جميع العصور[2].

و الباحث في كتاب **سيبويه** و هو أول أثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى و يمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يعنى بتمييز التراكيب، وكشف خصائصها و تواؤمها مع ملابساتها[1] ، يجده :« يحتوي على جميع ما عرف بعد **سيبويه** من أبواب النحو و الصرف و جميع ما اشتهر بعده من مسائل فهو عمل ناضج تمام النضج »[2] .

و مع هذا فلا يوجد أي أثر للكلمة " جملة " و كذلك العبارة "جملة مفيدة " لا أثر لها في هذا الكتاب [3] ، و ما ذكره في كتابه جاء بصيغة الجمع في قوله : « و ليس

---

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 18 .
[1] ينظر : النحو و الدلالة ، محمد حماسة عبد اللطيف ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ط1 ، 1983م ، ص 16 .
[2] الجملة في كتاب سيبويه ،عبد الرحمن حاج صالح،المبرز،مجلة دورية أكاديمية ، العدد الثاني ، 1993م، ص7.
[3] ينظر : المصدر نفسه ، ص 8 .

شيء يضطرون إليه إلا و هم يحاولون به وجها ، و ما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا لأن هذا موضع جمل» [4].

كما عبر عن معناها مستخدما مصطلح " الكلام " في قوله :« ألا ترى لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت ، و كان كلاما مستقيما كما حسن و استغنى في قولك هذا عبد الله » [5].

و بعد **سيبويه** أخذ مصطلح الجملة منحيين مختلفين : أحدهما مرادف للكلام ، و الآخر أعم منه ، و استوى الأمر في ذلك عند القدماء و المحدثين .

و أول نحوي تحدث عن مصطلح الجملة كان **المبرد** في كتابه " المقتضب " حيث قال : « تحكى الجملة بعد القول » [6].

و قال أيضا : « و إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو و الفعل جملة يحسن عليها السكوت ، و تجب بها الفائدة للمخاطب» [7].

غير أن هذا المصطلح لم يكثر استخدامه كمصطلح "الكلام" فيما بعد ، و سوى بينهما بعض النحاة ، و فرق بينهما آخرون .

فمن النحاة الذين نظروا إليهما على أنهما مترادفان ، يقصد بكل واحد منهما ما يقصد بالآخر دون الإشارة إلى تعميم أو تخصيص[1] ، نذكر **ابن جني** (ت 392هـ) حيث عرف الكلام بأنه : « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، و هو الذي يسميه النحويون الجمل» [2] ، و بأنه : « في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها ، و هي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها» [3].

فالكلام عنده ما استقل –أيضا- وأفاد, وهو في رأيه مختص بالجمل , فهو جنس لها , و إذا كان " الإنسان " من قوله تعالى : (إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[4] جنس للناس , فكذلك الكلام جنس للجمل ، فقولنا : (قام محمد) كلام ، و قولنا: (محمد قام) و(أخوك

---

[4] الكتاب ، سيبويه ، 1 / 32 .
[5] المصدر نفسه ، 2 / 88 .
[6] المقتضب ، المبرد ، دار الكتاب المصري ، القاهرة و دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1399هـ ، 1 / 576 .
[7] المصدر نفسه ، 1 / 146 .
[1] ينظر : بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف ، ص 23 .
[2] الخصائص ، 1 / 17 .
[3] المصدر نفسه ، 1 / 32 .
[4] العصر :02 .

جعفر) و (في الدار سعيد) أيضا كلام ، كما كان لما وقع على الجملة و على الجملتين كلاما , ونظير ذلك القيام الذي هو جنس للقومات ، فإن قام الشخص قومة واحدة , فقد كان منه قيام , وإن قام قومتين ، فقد كان منه قيام ، و إن قام أكثر من ذلك فقد كان منه أيضا قيام ، فالقيام جنس للقومات،مفردها ومثناها و مجموعها ، كالكلام تماما فهو جنس للجمل، مفردها و مثناها و مجموعها ، و ذلك طريق المصدر لما كان جنسا لفعله الواحد منه و المتكرر [5].

فابن جني يرى أن الكلام هو الجملة ، إلا أنه أعم منها من حيث كونه جنسا لها .

و تبدو التسوية بين المصطلحين أكثر وضوحا عند **الزمخشري**، و نصه في ذلك صريح : « و الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، و ذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: (زيد أخوك) و (بشر صاحبك) ، أو في فعل و اسم نحو قولك:(ضرب زيد) و (انطلق بكر) و تسمى الجملة» [6].

و تبعه في هذه التسوية بين الجملة و الكلام **ابن يعيش**(ت643هـ)في شرحه قائلا:«اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه،ويسمى الجملة ، نحو : (زيد أخوك و قام بكر)» [1].

و خلاصة ما تقدم من آراء أن الجملة عند هؤلاء هي الكلام ، و أن الكلام ما تركب من كلمتين فأكثر بشرط الإفادة و الاستغناء و السكوت .

ومن النحاة الذين فرقوا بينهما **رضي الدين الإستراباذي** الذي حاول أن يحدد الفرق بينهما في قوله:«والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي،سواء كانت مقصودة لذاتها أولا،كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل،فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته ، فكل كلام جملة، ولا ينعكس» [2].

---

[5] ينظر : الخصائص ، 1 /26، 27 .
[6] المفصل ، ص 6 .
[1] شرح المفصل ، 1 /20 .
[2] شرح الكافية ، 1 / 31 ، 32 .

و بهذا فالجملة عنده تكون معقودة على رابطة إسنادية أصلية، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا ، بينما الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي و كان مقصودا لذاته و يتفق معه في هذا الرأي ابن الحاجب و نصه في ذلك صريح في الكافية .

أما **ابن هشام الأنصاري** (ت761 هـ) ففرق بينهما قائلا:« الكلام هو القول المفيد بالقصد،والمراد بالمفيد:ما دل على معنى يحسن السكوت عليه،وبالجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ:(قام زيد)والمبتدأ والخبر كـ:(زيد قائم)وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس...والصواب أنها أعم منه،إذ شرطه الإفادة بخلافها،ولهذا تسمعهم يقولون:جملة الشرط ، جملة الجواب،جملة الصلة، و كل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام» [3] .

فهو يفرق بين مصطلحي"الجملة"و"الكلام" من حيث إن الكلام يمكن السكوت عليه.

أما الجملة فيعني بها عناصر الإسناد كالفعل مع فاعله،و المبتدأ وخبره ، و يتضح من تصور **ابن هشام** أن المعنى موجود في الكلام أو الجمل المفيدة [1].

و قول **السيوطي** في التفريق بيّن في قوله : « ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت،وإن اشتمل على حرف و لم يفد معنى فلفظ ،و إن أفاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثة فكلم» [2].

و على الرغم من الاختلاف الموجود بين هؤلاء الذين يفرقون بين الجملة و الكلام نجدهم يتفقون على أن شرط الجملة الإسناد ، و شرط الكلام الإفادة و التمام.

و إذا كانت الجملة عند بعض النحاة القدامى تستوي بالكلام ، أو كانت أعم منه عند بعضهم الآخر ، فالأمر سيان عند المحدثين ، حيث لم يبتعدوا كثيرا عن هذا المسلك، و تأرجحت آراؤهم بين التسوية و التفريق .

---

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، ط1 ، 1419 هـ ، 1999م ، 2 /431 .

[1] ينظر : في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 15 ، 16 .

[2] الأشباه و النظائر، 3 / 5 .وينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي تحقيق:عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية للنشر و التوزيع ، الكويت ، 1399هـ، 1979 م ، 1 /37 .

2-1 عند المحدثين :

ذهب **عباس حسن** إلى أن:«الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل» [3]،وهو بهذا عرفها تعريفا واحدا ينطق صريحا بالتسوية بينهما .

وتبعه في هذا **الغلاييني** مؤكدا أن«الكلام هو الجملة المفيدة معنى تاما مكتفيا بنفسه»[4].

أما **خليل أحمد عمايرة** فيرى أنها أخص من الكلام ، لأنها « ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه» [5].

وهو تعريف **سيبويه**،ويرى أن الكلام تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجمل وأشمل،وعلى ذلك فقد كان القرآن الكريم كلام الله،والشعر والنثر كلام العرب،وهو التعريف المصيب-في رأينا–لأن كل ما استغنى بنفسه وحسن السكوت عليه جملة،فالفاعل مع فعله جملة،والمبتدأ مع خبره جملة،والشرط وجوابه جملة،أما ما زاد عن المعنى الواحد التام، والمستقل بقوانين الارتباط والتآلف فهو كلام،حيث ترتبط فيه أكثر من جملة بأدوات مختلفة، ولأغراض معينة، فالكلام وسيلة التعبير الإنساني عن كل ما يختلج في النفس البشرية من أحاسيس وعواطف، وما يراودها من أفكار،وفقا لنواميس اللغة التي يتفاهم بها أبناء المجتمع بحيث يتعين على المرسل أن يبلغ المتلقي أفكاره طبقا لقوانين اللغة المستعملة،وهو تكوين له شكله اللغوي العام،وهذا التكوين له أجزاؤه ومكوناته،وهذه المكونات لا تكون جزئيات مستقلة في صورة كلمات فقط بل قد تكون جزئيات مركبة،وهي هيئات تركيبية تمثل جزءا-بعد التركيب-في التكوين أو الشكل العام .

وبذلك تكون الجملة أخص من الكلام لا أعم منه ، كما قال القدامى ، فمجموع الجمل يعطي كلاما ، و كل ما يتلفظ به الإنسان من قول مفيد كلام ، فإن كان مركبا من أجزاء مترابطة فإن كل جزء من هذه الأجزاء جملة إذا أفاد .

---

(3) النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط9 ، (د ت) ، 1 / 6 .
[4]جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية ،صيدا، بيروت ،ط39 ،1422هـ،2001م ،14/1.
[5] في نحو اللغة و تراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ط1 ، 1984 م ، ص 77 .

هذا و يذهب **إبراهيم أنيس** إلى أن الجملة في أقصر صورها هي : « أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر» [1] . و يفهم من هذا أنها أخص من الكلام في نظره و شر طها الإفادة .

و غير بعيد عن هذا ما ذهب إليه **مهدي المخزومي** مؤكدا أنها « الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ، و هي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه» [2].

و أيضا ما ذهب إليه **حماسة عبد اللطيف** الذي اعتبرها أيضا : « وحدة الكلام الصغرى التي يستفيد منها السامع معنى تاما ، و هي في ترابطها مع غيرها تعطي كلاما يكون معقد الفائدة» [3] .

وعموما معظم الجهود تعرف الجملة على أنها كلام مستقل بنفسه يؤدي معنى متكاملا مشترطين الإسناد مقوما رئيسيا من مقومات الجملة ، و هناك من رفض هذا الشرط و رأى أن كل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة و لو كان من كلمة واحدة، فليست كل جملة مفيدة تقوم في باطنها على علاقة الإسناد ، لأن من الجمل ما لا مسند فيها، و لا مسند إليه، و معناها تام مستقل بنفسه[1] .

و الجدير بالذكر أن« مفهوم الإفادة عندهم مقترن باستقلال الجملة و عدم احتياجها إلى ما يتمم معناها، و من هنا يتراءى مظهر آخر للجملة و هو أنها وحدة الكلام» [2].

وبعد هذا العرض الموجز لتعريفات الجملة–عند العرب– قدامى ومحدثين، نستنتج أنها أصغر وحدة لغوية يفهم منها المتلقي قصد المتكلم وغرضه،ولا يكون ذلك إلا بحسن التأليف بين مفرداتها،و لا يتم هذا التأليف بالمصادفة،أو حسب رغبة من المتكلم ، بل إنه محكوم بمبادئ و قواعد تضبط الكلام ، و تحدد المعنى المقصود منه،فكل كلمة في

---

[1] من أسرار اللغة ، ص 260 ، 261 .
[2] في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 31 .
[3] العلامة الإعرابية ، ص 18 .
[1] الفعل زمانه و أبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3 ، 1403 هـ ، 1983 م ، ص212.
[2] في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 17 .

الجملة يغلب أن تستند في كلمة أخرى تقع في حيزها ، فتتآلف معها و تؤديان معا معنى ، و ذلك بشروط خاصة تتعلق بواحدة من القرائن الكثيرة[3].

2- أقسام الجملة بين القدامى و المحدثين :

1-2 عند القدامى :

لقد كانت عناية نحاة العربية بالأجزاء المكونة للجملة أكثر من عنايتهم و اهتمامهم بها ، فدرسوا الألفاظ المفردة صيغة و وظيفة ، و فسروا ما يعتريها من تغيير في حروفها و حركاتها[4].

كما كان تحديدهم للصور الشكلية للجملة تحديدا غير دقيق « بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلا نحويا دقيقا ، و لكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية المتعددة يوحي بتصور ذهني معين تدور في إطاره الجملة العربية ، و هذا التصور الذهني يقوم على أسس خاصة تنبني على تقسيمهم للكلمة ، و فهمهم للعلاقة بين أجزائها و تأثير بعضها في البعض الآخر و الترتيب بين هذه الأجزاء» [1].

و لما كان تصنيف موضوعات العلم و أقسامه ضرورة منهجية تقتضيها الدراسة و تحددها مبادئ المنهج، فقد اعتمد النحاة على معايير مختلفة في تقسيمهم و تصنيفهم للجملة للعربية ، يمكن تناولها و حصرها في ثلاثة منطلقات كما يلي: [2]

المنطلق الأول : وظيفي عام ، فقالوا الكلام خبر و إنشاء ، و منه الجملة الخبرية و الجملة الإنشائية .

المنطلق الثاني : تركيبي ، اعتمد فيه النحاة على ما تبدأ به الجملة من مفردات ، فإن بدئت بفعل سميت جملة فعلية ، و إن بدئت باسم سميت جملة اسمية ، و إن بدئت بظرف سميت ظرفية ، و إن بدئت بأداة شرط سميت شرطية ، و هذا هو المشهور في التراث النحوي ، و عليه سار كثير من النحاة و الدارسين و ارتضوه سبيلا .

---

[3] ينظر : الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1420 هـ ، 2000م ، ص 80 .
[4] ينظر : لغة القرآن الكريم ، محمد خان ، ص 7 .
[1] العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 17 .
[2] ينظر : الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، محمد إبراهيم عبادة ، ص 149 و ما بعدها ، و ينظر : لغة القرآن الكريم ، محمد خان ، ص29 و ما بعدها .

المنطلق الثالث : احتمالات موقعية تنطلق من الوظائف التي تؤديها الجملة في موقع الخبر أو المفعول به أو النعت أو الحال أو الصلة أو المضاف إليه ، أو المعطوف أو الابتداء أو الاستئناف ، و من ثمة فرقوا بين نوعين من الجمل :

- الجمل التي لا محل لها من الإعراب : و هو الأصل في الجمل،و هي الجملة الابتدائية و المتصرفة ، و التفسيرية ، و جملة جواب القسم ، و جملة جواب الشرط (غير جازم) و جملة الصلة و الجملة التابعة لإحدى الجمل السابقة .

- **الجمل التي لها محل من الإعراب :** و هي تقاس على المفرد لأن الإعراب من خصائص المفردات ، و هي جملة الخبر ، و الحال و المفعول به و المضاف إليها و جواب الشرط الجازم (مقترن بالفاء أو إذا) و التابعة لمفرد ، و التابعة لجملة لها محل من الإعراب .

و من أشهر التقسيمات في التراث النحوي ما نسب إلى **أبي علي الفارسي** حيث إن الجملة عنده على أربعة أضرب : « الأول أن تكون جملة مركبة من ابتداء و خبر ، و الثالث أن تكون شرطا و جزاء ، و الرابع أن تكون ظرفا» [1].

و يتضح هنا المنطلق التركيبي حيث اعتمد على صدارة الجملة ، فكانت الجملة إما فعلية أو اسمية أو ظرفية أو شرطية .

و هو التقسيم ذاته الذي اعتمده **الزمخشري** حيث قوله صريح « و الجملة على أربعة أضرب : فعلية و اسمية و شرطية و ظرفية» [2] ، و قد مثل لها بالجمل التالية : « (زيد ذهب أخوه) ، و (عمرو أبوه منطلق) ، و (بكر إن تعطه يشكرك) و (خالد في الدار)»[3].

و قد أشار شارحه **ابن يعيش** إلى أن هذا التقسيم هو تقسيم **أبو علي الفارسي** و هو يعتمد على الجانب اللفظي ، و من ثمة انتقده مؤكدا أن الجملة : « في الحقيقة ضربان : فعلية و اسمية ، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل و

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة و الإعلام العراقية ودار الرشيد ، بغداد ، 1982 م ، 1 / 233 ، و 1 / 273 .

(2)المفصل ، الزمخشري ، ص 36 .

[3]المرجع نفسه ، ن ص .

فاعل ، و الجزاء فعل و فاعل ، و الظرف في الحقيقة للخبر الذي استقر و هو فعل و فاعل » [4].

و قد وافقه **ابن هشام** و غيره مؤكدا أن الجملة الشرطية ليست أبدا قسما قائما بذاته ، و إنما هي جملة فعلية لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال[5].

و من جهة أخرى فالشرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة كالنفي و الاستفهام و التأكيد و التمني ...الخ ، و إذا وافقنا و سلمنا بأن الشرط قسم مستقل بذاته ، كان لزاما علينا تبعا لذلك أن نقر و نعترف بوجود جملة منفية و استفهامية و مؤكدة ...الخ ، كأقسام و هذا ما يثقل كاهل الدرس اللغوي و ما لم يقل أحد به[6] .

كما ردت الجملة الظرفية إلى الاسمية و الفعلية بحسب التقدير ، و بقي التقسيم يتأرجح في مبدأ الثنائية بالاعتماد على عنصري الإسناد (الاسم و الفعل) ، و أراد النحاة : « تعميم هذه المقولة النحوية على كل أنواع الجمل في العربية ، فكانت النتيجة أن عجز هذا التقسيم على استيعاب كل الأصناف ، و لهذا وجدنا الجملة القسمية نوعين : فعلية مثل : (أقسم ، أحلف) و اسمية مثل:(لعمرك ، و أيمن الله) ، و وجدنا التعجب نوعين كذلك : جملة فعلية (صيغة أفعل به) ، و جملة اسمية (صيغة ما أفعله) ، و وجدنا النداء جملة فعلية بافتراض فعل لا يظهر البتة» [1] .

و من الذين توسعوا في تقسيم الجملة **ابن هشام** الذي كان له الفضل في لم شتاتها و تبويبها ، و تخصيصها بالتأليف في أعماله الأدبية .

لقد أخذ **ابن هشام** بمعيار الرتبة فكانت الجملة عنده على ثلاثة أضرب : اسمية و فعلية و ظرفية ، و قد عرّف كلا منها بقوله : « فالاسمية هي التي صدرها اسم نحو : زيد قائم ، وهيهات العقيق ، و قائم الزيدان ، عند من جوزه ، و هو **الأخفش** (ت 205هـ) و الكوفيون ، و الفعلية هي: التي صدرها فعل كقام زيد ، و ضُرب

---

[4] شرح المفصل ، ابن يعيش ، 1/ 88 .
[5] ينظر:مغني اللبيب ، 2 / 433 ، وينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي،1 / 38.
[6] ينظر : العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 25 .
[1] لغة القرآن الكريم ، محمد خان ، ص 29 ، 30 .

اللص،والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو:أعندك زيد ؟ و أفي الدار زيد ؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف و الجار و المجرور ، لا بالاستقرار المحذوف[2].

و قد تبعه في تقسيمه **السيوطي** و أشار **ابن هشام** إلى تقسيم **الزمخشري** و من تبعه ، و لم يوافق على الجملة الشرطية اعتقادا منه بأنها من قبيل الجملة الفعلية [3].

ثم أعاد التقسيم بمراعاة معيار البساطة و التركيب ، فقال : « الكبرى و هي الاسمية التي جاء خبرها جملة نحو: (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) ، فإذا كانت اسمية الصدر ، فعلية العجز ، فهي ذات الوجهين ، نحو : (زيد يقوم أبوه) أو العكس مثل (ظننت زيدا أبوه قائم)،و إذا كانت اسمية الصدر و العجز ، أو فعلية الصدر و العجز فهي ذات الوجه مثل:(زيد أبوه قائم)و(ظننت زيدا يقوم أبوه) ، و الصغرى هي التي جاءت متفرعة عن جملة كبرى مثل جملة الخبر للمبتدأ ، و قد تكون الجملة صغرى و كبرى باعتبارين نحو:(زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و (غلامه منطلق) صغرى لا غير لأنه خبر،و (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى ، باعتبار جملة الكلام ، و كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل ، نحو : (ظننت زيدا يقوم أبوه) » [1].

و أضاف أنه : « قد تكون الجملة كبرى و صغرى باعتبارين، نحو : (زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و (غلامه منطلق) صغرى لا غير؛ لأنها خبر ، و (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار(غلامه منطلق) صغرى باعتبار جملة الكلام» [2].

كما أكد **ابن هشام** أن مراده بصدر الجملة المسند أو المسند إليه : فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو: (أقائم الزيدان)، و (أزيد أخوك) و (لعل أباك منطلق) ، و (ما زيد قائما) اسمية ، ومن نحو:(أقام زيد)،و(إن قام زيد) و (قد قام زيد)،و (هلا قمت) فعلية ، و المعتبر أيضا : ما هو صدر في الأصل فالجملة من

---

[2] ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، 2 / 433 .
[3] ينظر : العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 26 .
[1] مغني اللبيب ، ابن هشام ، 2 / 438.
[2] المصدر نفسه ، ن ص .

نحو :(كيف جاء زيد)،و من نحو قوله تعالى: (فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَ فَرِيقاً تَّقْتُلُونَ) [3] .فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير ، و كذا الجملة في نحو: (يا عبد الله)ونحو قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [4].و (الأَنْعَامَ خَلَقَهاَ)[5].و(وَ اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) [6] فعلية، لأن صدورها أفعال و التقدير:

(أدعو زيدا) و (إن استجارك أحد) ، (خلق الأنعام) ، و(أقسم بالليل) [1].

و هذا التقسيم للجملة – عند القدماء – قائم على النظر إلى التركيب الداخلي للجملة ، و من خلاله يمكن حصر الأنماط الآتية : [2]

1- الجملة الاسمية : الشمس طالعة .
2- الجملة الفعلية : طلعت الشمس .
3- الجملة الظرفية : أعندك محمد ؟ أفي المسجد علي ؟
4- الجملة الشرطية : من يجتهد ينجح .
5- الجملة الكبرى ذات الوجهين : محمد نجح أخوه ، ظننت محمدا خطه حسن .
6- الجملة الكبرى ذات الوجه : محمد أخوه ناجح ، ظننت محمدا يسافر اليوم .

نجد بأن النحاة راعوا في تقسيمهم للجملة أمرين: نوع الكلمة المصدرة ، و دورها في الإسناد ، و تقسيمهم للكلام ، كان ثلاثة أقسام هي : الاسم ، الفعل ، الحرف و لما كان الإسناد لا يتعلق بالحرف ، خرج هذا الأخير عن دائرة تقسيم الجملة ، فليست هناك جملة حرفية، و حتى المصدرة بحرف جر و مجرور سميت جملة ظرفية [3] .

2-2 عند المحدثين:

---

[3] البقرة : 87 .
[4] التوبة : 06 .
[5] النحل : 05 .
[6] الليل : 06 .

[1] ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، 2 / 433 ،434 .
[2] ينظر : الجملة العربية ، محمد إبراهيم عبادة ، ص 151 ، 152 .
[3] ينظر : العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 30 .

حظي تقسيم الجملة الذي خلفه القدامى باهتمام كبير من لدن الدارسين المحدثين ، حيث قاموا بإعادة النظر في مجمل المقولات ، و كانت لهم منها اجتهادات متفاوتة قوة و ضعفا ، فمنهم من سار في ركب علماء النحو السابقين و تتبع خطاهم في تقسيمهم فأخلص لهم أيّما إخلاص ، و منهم من تعرض له ناقدا و منهم من ابتعد عن ذلك ابتعادا تاما .

و في خضم هذا كله حظيت الجملة بوافر الاهتمام ، و تردد صداها في أكثر من موضع و أكثر من مرجع ، و ذاع صيتها بين الدارسين المحدثين ، و التفتوا إليها ممحصين لها و متفحصين ، فذكروا أقسامها، و بحثوا في نظامها، و طرق تأليفها و تركيبها، و درسوا العلائق بين أجزائها و أبرزوا قرائنها ، و تنوع وتعدد هذه القرائن و تماسكها في نسيج متلاحم ...و ما إلى ذلك ، فأثمر درسهم و بحثهم فيها ثمرات طيبة شهية ينعم بها كل من يسعى إليها ، و يقر بها كل مطلع عليها .

و لأجل هذا كله نحاول أن نرصد تقسيم المحدثين للجملة العربية و نبحث فيه لنرى الجديد و الإضافة الخاصة بهم ، سواء الناتجة عن تقليدهم للقدامى ، أو الحاصلة من اجتهادهم و نظرهم الخاص ، أو التي وصلوا إليها بعد أن اطلعوا على المناهج الغربية ، و أفادوا منها في سبيل تمحيص مفهوم الجملة و تحديد أقسامها و أنماطها التركيبية .

و من المحدثين الذين شغلتهم الجملة و استبدت بتفكيرهم فبذلوا الجهد في سبيلها مخلصين غير مقصرين ، نذكر : **عبد الرحمن أيوب** ، **مهدي المخزومي** ، **محمد إبراهيم عبادة** ، **تمام حسان** ...الخ ، و فيما يلي بيان بما أثمرت به جهودهم .

لقد بدأ **عبد الرحمن أيوب** أولا بتحديد دلالة الجملة ، هل يقصد بها " الحدث اللغوي " أو " النموذج التركيبي " الذي تأتي على مثاله الأحداث اللغوية ...إذ إن علم النحو هو علم النماذج التركيبية و جميع التأويلات النحوية تفسير لمواقع الجملة ، أي للحدث اللغوي ، و هي بهذا لا تتصل بعلم النحو بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعة من ناحية ، و النماذج التركيبية من ناحية أخرى [1].

---

[1] ينظر : العلامة الإعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 52 .

و هو ينفي أن تكون الجملة « مجرد مجموعة من الكلمات ، بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة»[2].

وبناء على هذا أكد أن« الجملة في العربية نوعان:إسنادية وغير إسنادية،و الجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية و الجمل الفعلية ، أما غير الإسنادية فهي جملة النداء ، و جملة نعم و بئس ، و جملة التعجب ، و هذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل

الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية» [1] .

و من قوله يتضح أن تقسيمه للجملة كان بمعيار توفر الإسناد ، و هو الشيء ذاته الذي تمسك به **مهدي المخزومي** و اعتبره شرطا أساسيا لقيام الجملة المفيدة .

انطلق المخزومي من كون الجملة هي :« الوحدة الكلامية الصغرى »[2] ، و هي « أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه»[3] .

و هي تقوم على ركنين رئيسين ، أولهما : المسند إليه ، و هو موضوع الكلام المتحدث عنه ، و ثانيهما : المسند ، و هو المتحدث به عن ذلك الموضوع [4] .

و لهذا فتقسيمها ينبغي أن يبنى على أساس ينسجم مع طبيعة اللغة ، و يستند إلى ملاحظة الجمل و مراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال ، و يستند أيضا إلى المسند لا إلى المسند إليه ، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، و ما على المسند من دلالة [5] .

و عليه فالجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع : [6]

1- الجملة الفعلية : و هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على التغير و التجدد ، أو بعبارة أخرى ؛ هي التي يكون فيها المسند فعلا ، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو

---

[2] دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلومصرية ، القاهرة ، 1957م ، ص 126 ،127.
[1] المرجع السابق ، ص 126 ، 127 .
[2] في النحو العربي نقد و توجيه ، مهدي المخزومي ، ص 33 .
[3] المرجع نفسه ، ن ص .
[4] في النحو العربي، قواعد و تطبيق، دار الرائد العربي، بيروت ، لبنان ، ط2، 1406 هـ ،1986 م ، ص 84.
[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص 86 .
[6] ينظر : المرجع نفسه ، ص 86 ،87 .

الذي يدل على تجدد الإسناد و تغيره ، وذلك نحو : (قام خالد)،(و يقوم خالد)، و(خالد يقوم) ، و قوله تعالى: [إِذَا السَمَاءُ انْشَقَّتْ]ْ[7] . و[إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ][8] .

2- الجملة الاسمية : و هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام ، أو بعبارة أخرى ، هي التي لا يكون فيها المسند فعلا ، وذلك نحو : (محمد أخوك)، و (الحديد معدن) فأخوك و معدن ، دالان هنا على الدوام ؛ أي : دوام اتصاف المسند إليه بهما لأن الأخوة ثابتة لمحمد ، لا تتغير ، ولا تصير من حال إلى حال ، و لأن المعدنية وصف ثابت للحديد لا يتغير ، فكل من هاتين الجملتين جملة اسمية .

و خلاصة القول أن الجملة الفعلية هي ما تضمنت فعلا بين عناصر الإسناد و أن الاسمية هي ما خلت من الفعل[1] .

3- الجملة الظرفية : وهي الجملة التي يكون فيها المسند ظرفا ، أو مضافا إليه بالأداة، نحو : (عند زيد نمرة) ، و (أمامك عقبات) ، و (في الدار رجل) .

هذه الجمل وأمثالها ليست فعلية ، لأن الفعل لا يظهر فيها ، وليست اسمية لأن الاسمية ما كان المبتدأ ، أو المسند إليه فيها صدرا ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه ، كأن يحظى باهتمام المتكلم و عنايته ، و تقدم المسند في هذه الجمل ليس طارئا ، ثم إن المسند فيها يشير إلى الكينونة العامة أو الوجود العام ، مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب منها إلى أن تكون اسمية . كل هذا يجعل هذه الجمل بين بين ، لا هي بالاسمية و لا هي بالفعلية .

و في هذا كله نجد أن **المخزومي** اشترط الإسناد مقوما تقوم عليه الجملة فلم يخرج عن إطار النحاة القدماء و دار في إطارهم و لم يخرج عن حدود ما رسموه ، و كل ما قدمه من إضافات سبقه إليها بعض النحاة [2] .

و غير بعيد عن ما ذهب إليه **مهدي المخزومي** نجد أن **سناء حميد البياتي** قد اعتمدت على الإسناد،و ارتضته أساسا لتقسيم الجملة انطلاقا من كونه أهم معنى نحوي في نظم الجملة ، وهي في نظرها لا يمكن أن تبنى على غير الإسناد ظاهرا كان أم

---

[7] الانشقاق : 01 .
[8] الانفطار : 01 .
[1] بلقاسم دفة ، في النحو العربي ، ص 25 .
[2] ينظر : العلامة الاعرابية ، حماسة عبد اللطيف ، ص53 .

مستدلا عليه من النظم ، أو من ظروف القول ، و المسند هو أهم ركن في الإسناد لأنه الحكم [3].وسند الباحثة في هذا القول ما ذهب إليه **عبد القاهر الجرجاني** في قوله:«اعلم أن معاني الكلم كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين ، و الأصل و الأول هو الخبر» [1] . وأيضا قوله: «إن جميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ، و يصرفها في فكره ، و يناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، و توصف فيها بأنها مقاصد و أغراض ، و أعظمها شأنا الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، و تقع فيه الصناعات العجيبة» [2].

و من هنا ذهبت البياتي إلى أن «التصنيف الصحيح للجملة ينبغي أن يقوم على ملاحظة أهم ركن في الإسناد ، و هو «المسند» ، لأنه الخبر ، وهو الذي لا تتم الفائدة بدونه ، وفيه تقع الصناعات العجيبة ، وفيه يمكن الحكم ، وهو مركز التعليق فمن حقه أن يكون الجزء المنظور إليه عند التصنيف سواء أكان متقدما على المسند إليه أم متأخرا عنه ، فلا علاقة لموقعه بالتصنيف ، لأن التقديم كما ذكر **سيبويه** و **الجرجاني** إنما هو للاهتمام بالتقدم و العناية بشأنه ، و هذا الأمر لا يغير طبيعة الجملة ، و لن يحولها من جملة فعلية إلى جملة اسمية كما ظن النحاة الذين يذهبون إلى أن جملة:(ظهر الحق) جملة فعلية، فإذا تقدم الفاعل و أصبحت : (الحق ظهر) ، تحولت عندهم من جملة فعلية إلى جملة اسمية» [3] .

و هي بهذا تنظر إلى المسند على أنه أهم ركن في الإسناد ، وبناء عليه تقرر اسمية الجملة أو فعليتها، بالاستناد إلى الفرق المعنوي الدقيق بين المسند الاسم، و المسند الفعل ، و الفرق يأتي من دلالة المسند الاسم على الثبوت و دلالة المسند الفعل على الحدث و الحدوث .

وتضيف الباحثة أنه «ما دام النظر يتجه إلى المسند عند التصنيف،ففي العربية نوع ثالث من الجمل يكون المسند فيها ظرفا،نحو:(عند محمد كتاب)،و(أمامك عقبات) و(زيد

---

[3] ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، ص 34 .
[1] دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 6.
[2] المصدر نفسه ، ن ص .
[3]قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، ص 35 .

عندنا)،و(قبل الشروق صلاة)و(بعد الغروب صلاة)،أو يكون المسند فيها مضافا إليه بأحد حروف الإضافة ، نحو : (في الدار رجل) ، و(زيد في الدار) »[4].

و الملاحظ في هذه الجملة أنها تختلف عن الجملة الاسمية ، وتختلف أيضا عن الجملة الفعلية ، حيث الركن الثاني المقابل للمسند إليه ، و الذي به تتم الفائدة ، نوع مختلف عن النوعين السابقين و من ثمة فهي تسمي هذا النوع الثالث من الجمل بـ : الجمل الظرفية[1] .

و مجمل القول أن الجملة بالنظر إلى المسند ثلاثة أصناف :

- الجملة الاسمية : وهي ما كان المسند فيها اسما جامدا أو وصفا دالا على الثبوت.
- الجملة الفعلية : و هي ما كان المسند فيها فعلا دالا على الحدث و الحدوث .
- الجملة الظرفية : و هي ما كان المسند فيها ظرفا أو مضافا إليه بالأداة .

و بالاعتماد على المسند دائما أضافت الباحثة أنه يمكن تحديد نوع الجملة من حيث البساطة و التعقيد ، وهي من هذا الجانب نوعان [2] .

1- <u>الجملة الصغرى</u> :و هي ما احتوت على مسند واحد ، و تمَّ به المعنى سواء أكان المسند فعلا أم اسما أم ظرفا ، وسواء أتم المعنى بالإسناد وحده أم تعلقت بالإسناد كلمات تكمل المعنى ، فمادام في الجملة مسند واحد فالفكرة بسيطة و المسند بسيط و الجملة (صغرى) كما أطلق عليها **ابن هشام .**

2- <u>الجملة الكبرى</u> :هي الجملة التي تحتوي على إسنادين فأكثر يتم بهما جميعا التعبير عن الفكرة و هي نوعان : الجملة المركبة و الجملة المعقدة .

و في هذا لم تخرج **البياتي** عن تقسيم **ابن هشام** حيث الجملة الصغرى (البسيطة) هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم بأحد هما ، أم لم تشمل على ذلك ، و أما الكبرى (المركبة ، المعقدة) فهي التي تتضمن أكثر من علاقة إسناد سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم لم تشمل أيضا .

---

[4] المرجع نفسه ، ص 41 .
[1] ينظر : المرجع السابق، ص 41 .
[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 163 ، 164 .

هذا و يرى محمد إبراهيم عبادة أن تقسيم الجملة في اللغة العربية نستطيع أن ننظر إليه من ناحية مركباتها و ما بها من محاور و الجمل التي طرحها كما يلي [3] :

1) الجملة البسيطة :

و هي المكونة من مركب إسنادي واحد يؤدي فكرة مستقلة سواء أبدئ المركب باسم أو فعل وصف و أمثلة ذلك : (الشمس طالعة) ، (حضر محمد) (أقائم أخواك ؟) .

2) **الجملة الممتدة :**

هي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحد هما من مفردات أو مركبات غير إسنادية مثل:(الشمس طالعة بين السحاب)، (حضر محمد صباحا) ، (أقائم أخوك رغبة في الانصراف؟) .

3) الجملة المزدوجة أو المتعددة :

هي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أو أكثر ، و كل مركب قائم بنفسه و ليس أحدهما معتمدا على الآخر . وكل مركب منهما مساو للآخر في الأهمية و لا يربطها إلا العطف ، و يصلح كل منها أن يكون جملة بسيطة أو جملة ممتدة مستقلة بمحورها الأساسي و لا مانع من أن يشمل أحدهما على ضمير راجع إلى مذكور في مركب سابق عليه ، و من أمثلة هذا النوع من الجمل : (حضر محمد) و (غاب علي) ، (طلعت الشمس) و (توقف المطر) ...

4) الجملة المركبة :

هي المكونة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة ، و الثاني يؤدي فكرة غير كاملة و لا مستقلة ، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر ، و الارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكون علاقة بين المركبين . و العلاقات التي تربط المركبين الإسناديين هي : القسم (أقسم بالله لاجتهدن) ، الشرط (إن يجتهد محمد يفز)،(إن تسافر غدا أسافر معك) ، ظرف الزمان أو المكان (عندما يتقطع التيار تظلم المدينة) ، الغاية (ناضل الشعب حتى

---

[3] ينظر : الجملة العربية ، ص 152 ، 164 .

استقل)، الاستدراك أو الاستثناء (هو مخلص لكن أصدقاءه قليلون) ، مصاحبة ومعية ، (لم يصل القطار في موعده مع أنه مسرع) ، التشبيه (هجم القائد على الأعداء كما يهجم الأسد على الفريسة) .

5) <u>الجملة المتداخلة :</u>

هي المكونة من مركبين إسناديين أو متضمنين لعمليتين بينهما تداخل تركيبي و يكون هذا التداخل في صورة مما يلي :

أ) أن يكون المركب الإسنادي أحد طرفي مركب إسنادي أعم منه مثل : (الطائر يغرد) ، (محمد فائز أخوه) فكل من (يغرد)،(فائز أخوه) و قع عجزا لمركب إسنادي أعم و أشمل .

ب) أن يكون كل من المركبين الإسناديين طرفا للإسناد في تركيب أعم .

ج) أن يكون أحد المركبين إمتدادا لطرف من أطراف الإسناد كأن يكون نعتا أو حالا مثل (أقبل محمد الفائز أخوه) ، (فالفائز أخوه) مركب وصفي وقع نعتا .

6) <u>الجملة المتشابكة :</u>

هي الجملة المكونة من مركبات إسنادية مشتملة على إسناد ، وقد تلتقي فيها الجملة المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة مثل : (من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته و يجزله الثواب).

و الملاحظ على هذا التقسيم أنه خرج بأقسام للجملة هي في غنى عنها ، كالجملة المزدوجة أو المتعددة، فهي حسب ما قدمها مجموعة جمل مترابطة فيما بينها بواسطة العطف ، و في حقيقة أمرها هي جمل مستقلة قائمة بذاتها مغنية عن غيرها ، ما دام قدمها على أنها جمل بسيطة ، وهو يعد هذه الأخيرة قسما مستقلا فالأحرى به أن يدرجها ، و لهذا نقول أن الجملة المزدوجة أو المتعددة مجموعة جمل و ليست جملة . ففي قوله : (حضر محمد و غاب علي) ، (طلعت الشمس و توقف المطر) تصبح كل من : (حضر محمد) ، (غاب علي) ، (طلعت الشمس) ، (توقف المطر) جملة بسيطة مستقلة .

و مثلها قوله تعالى : [يُرِيدُ اللهَ بِكُمُ اليُسْرَ و لاَ يُرِيدُ بِكُمُ العُسْـرَ وَ لْتُكْمِلُوا العِدَّةَ وَ لْتُكَبِّرُوا الله عَلَى مَا هَدَاكُمْ و لَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ][1] فهذه مجموعة جمل تستقل كل واحدة منها على حده ، و بالتالي لسنا بحاجة لمثل هذا مادام يندرج تحت تقسيم آخر .

و نفس الشيء يؤخذ على الجملة المتشابكة التي تتكون من مركبـات إسنادية عدة و تدخل تحتها الجملة المركبة و المتداخلة و المزدوجة ، فتشابك الجمل لا يعني أن يكون قسما قائما بذاته مستقلا من أقسام الجملة و ما استشهد به في قوله : (من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته و يجزل ثوابه)، جملة اسمية و الجملة النواة فيها (من يتصدق يقبل الله صدقته) أما (يبتغي وجه الله) فهي جملة فعلية و (يجزل ثوابه) جملة فعلية أيضا عطفت على سابقتها .

ومن الدارسين المحدثين من رأى أن تقسيم الجملة العربية في حاجة إلى تجديد بناء على إعادة تقسيم الكلمة، و عدم تعميم شرط الإسناد في كل جملة كما تصوره النحاة

وإذا كان تقسيم الكلم إلى : اسم ، فعل ، حرف، نتج عنه : جملة اسمية ، وجملة فعلية والحرف لم تنسب إليه جملة لأنه يقوم بالربط فحسب ، فهل إذا أعدنا تقسيم الكلمة العربية تقسيما آخر يمكننا بناء عليه إعادة تقسيم الجملة كذلك؟ :

و قد كانت الإجابة بينة من خلال التقسيمات التالية :

يرى **إبراهيم أنـيس** أن تقسيم الكلمة في اللغة العربية ينبغي أن يقوم على أسس ثلاثة :[2]

1) المعنى .

2) الصيغة .

3) وظيفة اللفظ في الكلام .

و قد أكد أن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف أسماء و أفعالا في وقت واحد ، ونعد المصدر اسما و فعلا في وقت واحد ،و مراعاة الصيغة وحدها قد تلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال و بين تلك الأسماء و الأوصاف التي وردت على وزن الفعل مثل : أحمد و يزيد و أخضر ... الخ ، وكذلك وظيفة الكلمة في

---

[1] البقرة : 185 .

[2] ينظر : من أسرار اللغة ، ص265 .

الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم و الفعل ؛ إذ أن وظيفة المسند يقوم بها الفعل و الاسم معا .

و لهذا قدم تقسيما رباعيا و هو لديه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين-حسب رأيه- وهذا التقسيم هو :

1) الاسم و يندرج تحته : الاسم العام و العلم و الصفة .

2) الضمير و يندرج تحته : الضمائر، وهي الألفاظ المعروفة في كتب النحو، وألفاظ الإشارة ، و الموصولات ، والعدد .

3) الفعل ، و المقصود به عنده ما يفيد الحدث في زمن معين و يقبل قد و السين و سوف .

4) الأداة ، و تتضمن ما بقي من ألفاظ العربية و منها ما يسمى بالحرف سواء كانت للجر أو للنفي أو للاستفهام و منها ما يسمى بالظروف زمانية أو مكانية مثل فوق و تحت و بعد، و نحو ذلك .

و يلحظ على هذا التقسيم تداخل بعض أقسام الكلام ، حيث اندرجت الصفة تحت الاسم و هي تختلف عنه ، واندرج العدد تحت الضمير مع كونه من الأسماء ، وبعض الظروف تحت الأداة مع كونها من الأسماء .

و بقي اسم الفعل لم يدرج مع انفراده بخصائص خاصة .

أما **تمام حسان** فقد ظهر تقسيمه للكلم في البداية في كتابه " مناهج البحث في اللغة " حيث قسم الكلمة إلى أربعة أقسام ، و هي:

1) الاسم

2) الفعل

3) الضمير و يندرج تحته : ضمير الشخص (أنا ... الخ) ضمير الإشارة(هذا ... الخ)

4) الأداة .

و قد اعتمد في هذا التقسيم على : الشكل الإملائي المكتوب و التوزيع الصرفي ، والأسس السياقية و المعنى الأعم أو معنى الوظيفة ، و الوظيفة الاجتماعية ، و هو بهذا يتفق مع تقسيم إبراهيم أنيس السابق الذكر ، ثم ما لبث أن خرج بجديد بعد أن نقد نفسه و

جاء في كتابه (اللغة العربية معناها و مبناها) ، و قسم الكلمة العربية إلى سبعة أقسام هي :[1] الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الخوالف ، الظروف ، الأداة .

و قد أكد أن التقسيم لا يقوم على المبنى وحده و لا على المعنى وحده ، ورصد طائفة من المباني و المعاني التي اعتمد عليها في هذا التقسيم فالمباني هي : الصورة الإعرابية و الرتبة و الصيغة و الجدول و الإلصاق و التظام و الرسم الإملائي ، و المعاني هي : الزمن و التعليق و المعنى الجملي[2] .

و أضاف أنه «ليس معنى إيراد هذه المباني جميعا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز عن قسيمه من هذه النواحي جميعا ، إذ يمكن أن تختلف القسم في بعض هذه المباني و المعاني ... و المهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط و إذا تعددت أو المعاني فقط و إن تعددت أيضا ، إذ لا بد من أن يتضافر اعتبار المبنى و اعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه و بين بقية الأقسام» [3] ، و التقسيم الذي ارتضاه **تمام حسان** و رآه الأنسب ، و الأصح هو أن الجملة ثلاثة أضرب:

1) الجملة الاسمية : و تتكون من المسند و هو الخبر ، و المسند إليه و هو المبتدأ [4] ؛ وهي «لا تشمل على معنى الزمن فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند و لا تشير إلى حدث و لا زمن ، فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال ، وهي الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة»[5] .

2) الجملة الفعلية : تتكون من فعل و فاعل أو فعل و نائب فاعل و لكل من التركيبين حدوده [1] .

3) الجملة الوصفية : الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواة لجملة أصلية كما في : (أقائم زيد)، أو نواة لجملة فرعية ، نحو : (زيد قائم أبوه) و كذلك : (أمعروف

---

[1] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ،ص 90 .
[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 87 ، 88 .
[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 90 .
[4] ينظر : الخلاصة النحوية ، ص 105 .
[5] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 193 .
[1] ينظر : الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، ص 123 .

زيد ؟) و (زيد معروف فضله) . و كذلك الأمر في الأوصاف الأخرى و هي الصفة المشبهة ، و صيغ المبالغة و أفعل التفضيل [2] .

و قد اعتمد **حماسة عبد اللطيف** على تقسيم **تمام حسان** لوضوح الأسس التي استند إليها و تنوعها و يرى أن الفائدة من التقسيم الجديد للكلم في اللغة العربية تظهر في تقسيم الجملة ، إذ إن سلوك كل منها في الجملة مختلف عن الآخر ، والنظر إليها مجزأة سوف يغنينا عن كثير من التأويل و الالتواء رغبة في إظهار الاطراد ، وليس ما نفعله الآن بدعا من القول [3] . فإن « للإنسان أن يرتحل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع»[4].

و لذلك كانت الجملة عنده ثلاثة أقسام [5] :

أولا : الجمل التامة

و هي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصودا بالذات ، و يلزم فيها تضام عنصري الإسناد، و هي تنسب إلى صدرها و لذلك يوجد تحت هذا القسم :

1) الجملة الاسمية : و تتألف من مسند إليه و مسند، أو مبتدأ و خبر ، و المبتدأ لابد أن يكون اسما أو ضميرا ، و أما المسند أو الخبر فلا بد أن يكون وصفا أو ما ينقل إليه من الاسم ، أو الجملة ، أو جارا و مجرورا و الظرف مثل : (محمد مجتهد)،(محمد أخوك) ، (محمد في البيت) ، (محمد عندك) ... الخ .

2) الجملة الفعلية : تتألف من فعل و فاعل ، أو فعل و نائب فاعل .

3) الجملة الو صفية : تتألف من وصف (اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول) بالإضافة إلى اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع مثل : (أناجح أخوك؟) ، (ما حاضر أنتم) ، (ما محبوب الغائبون) ... الخ .

---

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 127 .
[3] ينظر : العلامة الإعرابية ، ص 78 ، 79 .
[4] الخصائص ، ابن جنى ، 108/2 .
[5] ينظر : العلامة الإعرابية ، ص 78 ، و ما بعدها .

ثانيا : الجمل الموجزة

و هي التي يذكر فيها عنصر واحد من عنصري الإسناد و يحذف العنصر الثاني حذفا واجبا أو غالبا ، و هذا يعني أنها لا تتألف إلا من طرف واحد،وهذا القسم من الجمل يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع :

1) الجملة الفعلية الموجزة .

2) الجملة الاسمية الموجزة .

3) الجملة الجوابية الموجزة .

ثالثا : الجمل غير الإسنادية

و هي التي يمكن أن تعد جملا إفصاحية ، أي : أنها كانت في أول أمرها تعبيرا انفعاليا عن التعجب، أو المدح ، أو الذم ، أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال ، و هذه الجمل سبع على النحو الآتي :

أ)جملة الخالفة د) جملة خالفة الصوت و)الجملة التحذيرية و الإغرائية

ب) الجملة التعجبية هـ) الجملة الندائية

ج) جملة المدح و الذم و)الجملة القسمية .

أما **مصطفى حميدة** فقد اقترح تعريفاً جديداً للجملة يقوم على فكرة الارتباط و الربط ، أكد فيه أن «الجملة وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحد ، و استقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط و الربط و الانفصال في السياق» [1] .

و في ضوء التعريف الذي اقترحه يرى أن الجملة لا تخرج في تقسيمها عن نوعين اثنين لا ثالث لهما هما [1] : الجملة البسيطة و الجملة المركبة .

فأما الجملة البسيطة فهي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أو بأحد هما أو لم تشمل . و قد تكون العلاقة بين عنصري

---

[1] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، ص204 .

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 148 ، 149 .

الإسناد في الجملة البسيطة علاقة ارتباط ، نحو : (زيد رجل كريم)، و قد تلجأ العربية إلى الربط بينها لأمن اللبس ، نحو : (زيد هو الكريم) .

و أما الجملة المركبة فهي التي تتضمن علاقتي إسناد فأكثر ، سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم لم تشمل ، وقد تكون العلاقة بين الإسناد أو الإسنادات علاقة ارتباط ، نحو : (يردد زيد دائما كلمة الله أكبر) . و قد تلجأ العربية إلى الربط بينهما أو بينها لأمن اللبس ، نحو : (جاء زيد) و (الشمس طالعة) ، و (حضر زيد) و (انصرف عمرو) .

و أكثر الآراء اقترابا من التقسيم الوظيفي للجملة ما رآه بعض الباحثين من أن البحث في مسألة الجملة لا يخرج عن الإسناد ، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية ، و الإسناد اللغوي علاقة و ارتباط بين طرفين موضوع و محمول أو مسند و مسند إليه و الفعل و الفاعل في الجملة العربية و المبتدأ و الخبر في الجملة الاسمية لا يخرجون عن طرفي الإسناد [2] .

و قد قسم **توامه** الجملة إلى فعلية و غير فعلية ؛ الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا سواء تقدم أم تأخر ، نحو :(قام زيد) ، وهي جملة بسيطة لم يحدث فيها أي تحويل ، أما (زيد قام) ، فهي جملة فعلية محولة قدم فيها المسند إليه لغرض وظيفي أسلوبي و هو التأكيد و التخصيص [3] .

أما الجملة غير الفعلية : فهي ما كان المسند فيها غير الفعل من أقسام الكلم الأخرى التي تصلح أن تكون مسندا ، كأن يكون اسما ، نحو : (عمر أسد) ، أو صفة ، نحو : (أمحمود الرجل ؟) أو خالفة نحو : (أكرم بزيد) و(هيهات الخلود) و قد تكون الجملة غير الفعلية مركبة من مسند إليه و جملة غير فعلية ، نحو : (محمد أبوه منطلق) ، فجملة (أبوه منطلق) غير الفعلية مسندة إلى المسند إليه محمد[1] .

---

[2] ينظر : القرائن المعنوية في النحو ، عبد الجبار توامه ، ص 59 ،و ينظر : الفعل زمانه و أبنيته إبراهيم السامرائى ، ص 201 ، 202 .

[3] ينظر : المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو ، عبد الجبار توامه ، أعمال ندوة تيسير النحو ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ،23 ، 24 . 2001.04 ، ص 288.

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 288 .

و هنا« تم التفريق بين الجمل بحسب المسند و لم يتم بحسب المسند إليه وظيفيا ، لأن الجمل في أكثر الحالات قد تتفق في صورة المسند إليه و تختلف في صورة المسند ، و لا يحدث العكس إلا قليلا» [2] .

أما علماء المعاني فقد قسموا الجملة إلى قسمين : رئيسية و غير رئيسية .

الرئيسية : هي التي لا تكون قيدا في غيرها ، نحو : (أقبل محمد) ، و غير الرئيسية هي ما كانت قيدا في غيرها و لم تستقل بنفسها ، نحو : (أقبل محمد يبتسم) ، فجملة (يبتسم) ليست مستقلة بنفسها ، و إنما وقعت حالا من المسند إليه في جملة (أقبل محمد) كما يقسمونها إلى خبرية و إنشائية ، و الخبرية ما احتملت الصدق أو الكذب و الإنشائية ما لم تحتمل ذلك ، ثم قسموا الإنشاء إلى طلبي و إفصاحي ، و كل منهما أقسام [3].

و بهذا تخلصوا من إشكالية التقسيم الثنائي بين الاسمية و الفعلية ، فلا يجدون أنفسهم مضطرين إلى التأويلات التي لا حاجة للغة بها .

كانت هذه أهم الجهود التي بذلت من لدن الباحثين لتحديد أقسام الجملة العربية و محاولة تصنيفها ، سعى أصحابها و عكفوا على دراستها و تمحيصها و تدقيق النظر فيها ... و ما كان في الأخير أن أقسام الجملة عندهم لم تقر على وجه ، حيث وقفوا حيالها بين مقلد رضي بمسلك الأقدمين ، واطمأن إليه ، فلم يفارق منهجهم ، و لم يخرج عن مصطلحهم ، و مجدد أعاد التقسيم وفقا لتقسيم الكلم .

و مع هذه الإجتهادات و تعدد التقسيمات، أكد **محمد حماسة عبد اللطيف** أن «تقسيم الجملة مازال محتاجا إلى إعادة تصنيف و ليس هذا طعنا في جهود سابقة و لكنها وجهات نظر تختلف باختلاف الاجتهاد» [1] .

و بين هذا و ذاك ، و تما شيا مع المادة العلمية ، و ما يتطلبه البحث من منهجية في تقسيمه و إيمانا أن البحث في النحو لا ينبغي أن يكون مقتصرا على الدرس النظري ، و

---

[2] المرجع نفسه ، ص 288.

[3] ينظر: في البلاغة العربية علم المعاني،البيان،البديع،عبد العزيز عتيق،دار النهضة العربية،بيروت، لبنان،(د ت)، ص 46 ، وينظر : الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد محمد علي خليفة -دراسة نحوية بلاغية- بلقاسم دفة ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة باتنة ، 1995م ، ص 38 .

[1] العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص57 .

إنما يزاوج و يجمع بين النظري و التطبيقي ، كان لزاما أن نحدد تقسيما ننتهجه في هذه الدراسة .

و لما كان البحث موسومًا بـ " نظام الارتباط " ، نلتزم فيه بمنهج **مصطفى حميدة** لأن تعريفه للجملة يقوم على فكرة الارتباط و الربط ، وفي ضوء هذا التعريف اقترح تقسيمه مؤكدا أن الجملة لا تخرج في تقسيمها عن نوعين اثنين و نفى أن يكون لهما ثالث ، وهما :

الجملة البسيطة ، و الجملة المركبة ، و لما كانت الجملة البسيطة هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة ، و الجملة المركبة تتضمن علاقتي إسناد فأكثر ، وهذه الأخيرة «تتميز بتعدد الجمل الفرعية -لتعدد علاقات الإسناد- التي تختلف في بنيتها ووظيفتها . و هذه الجمل تلتحم فيما بينها ، لتسهم في تكوين الجملة الكبرى و في تحديد دلالتها التي تضيق كلما طالت ألفاظ التركيب» [2] .

و لما كانت الجمل الفرعية ترتبط بالجملة الرئيسة ربطا مباشرا ،أو بواسطة أدوات و ضمائر تجعلها خاضعة وظيفيا لعلاقة الإسناد المحورية .

كل هذا يجعلنا نقف ، و نحذر ، و نمعن النظر ، فنجد أن الجملة المركبة من جمل فرعية ترتبط فيما بينها بواسطة أدوات وضمائر قد تم التأليف فيما بينها بواسطة أدوات الربط ، و هذا ما لا يعني البحث و لا يتعلق به و بيان ذلك نسوقه في جملة [1]:(يحب زيد قيادة السيارة و المطر متساقط) ، فالمعنى الدلالي المستفاد من هذه الجملة هو حب زيد قيادة السيارة أثناء تساقط المطر ، حيث ربطنا حدثا معينا و هو "القيادة" ، بزمن تساقط المطر دون غيره . و هذه الجملة مركبة من جملتين بسيطتين ، هما :

1) يحب زيد قيادة السيارة .

2) المطر متساقط .

فكل منهما جملة مستقلة بنفسها مستغنية عن غيرها،و تؤدي معنى دلاليا لا صلة له بالمعنى الدلالي الذي تؤديه الأخرى،فالجملة الأولى:(يحب زيد قيادة السيارة) تفيد حب زيد لقيادة السيارة في كل الأحوال دون تقييد.والجملة الثانية: (المطر متساقط) تفيد

---

[2] لغة القرآن الكريم ، محمد خان ، ص 115 .

[1] ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص133 و ما بعدها .

تساقط المطر لا غير ، و هذا المعنى الدلالي لا علاقة له بالمعنى الدلالي المستفاد من الجملة الأولى .

و إذا تأملنا أكثر الجملة الأولى نلاحظ نشوء علاقة سياقية نحوية بين المعاني الوظيفية لألفاظها ، فقد نشأت علاقة الإسناد بين الفعل " يحب" و فاعله " زيد " و علاقة التعدية بين الفعل"يحب " ومفعوله " قيادة " و علاقة الإضافة بين " قيادة " و " السيارة" وكل علاقة من هذه العلاقات المعنوية تفهم من خلال السياق بلا واسطة ، لأن العلاقة السياقية النحوية بين كل طرفين علاقة وثيقة شبيهة بعلاقة الشيء بنفسه ، تجعلنا في غنى عن اللجوء إلى أداة ربط بينهما . و هذا ما اصطلحنا عليه (نظام الارتباط) .

و إذا ولينا شطر الجملة الثانية (المطر متساقط) و جدناها تتضمن معنيين معجميين مختلفين ، هما : (المطر) و (متساقط) ، و قد وقع بينهما ارتباط بعلاقة دلالية تلاؤمية ، كما تتضمن معنيين نحويين وظيفيين ، هما : المبتدأ (المسند إليه) و الخبر (المسند) ، وقد ارتبطا فيما بينهما بعلاقة نحوية سياقية ، وهي علاقة الإسناد ، وكلتا العلاقتين الدلالية و النحوية لم تنشأ إلا من خلال التركيب النحوي ، حيث حدث اقتران دلالي بطريق التجاور و التأليف .

و لما نعيد تشكيل الجملة مثلما كانت (يحب زيد قيادة السيارة و المطر متساقط) نلحظ أنها جملة مركبة أفادت معنى دلاليا واحدا . على الرغم من اشتمالها على جملتين بسيطتين . و هما في الأصل منفصلتان انفصالا دلاليا و نحويا تاما ، تم الرّبط بينهما بأداة و هي : واو الحال فحين تم الرّبط بينهما صارتا جملة واحدة تؤدي معنى دلاليا واحدا ، و الغرض من الرّبط هنا هو أمن اللبس في فهم الانفصال بين الجملتين ، أما الوظيفة التي أدتها واو الحال هنا فهي الدلالة على إنشاء علاقة سياقية نحوية مصطنعة بين الجملتين بطريق الرّبط . و هي علاقة الملابسة ، أي : إفادة معنى الحال .

و المشجر التالي يوضح كيف تم الرّبط بين الجملتين [1] :

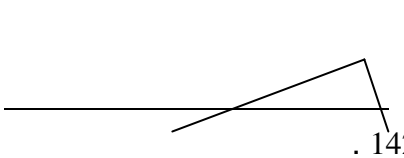

[1] نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، ص142 .

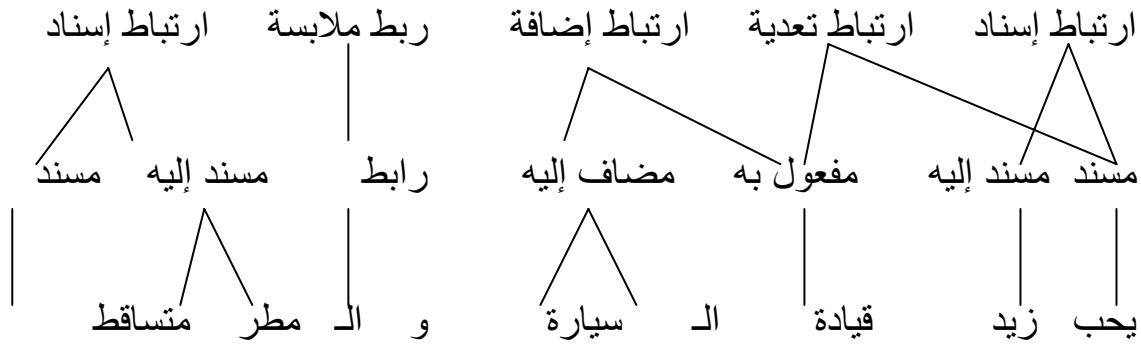

و ما دام قد ارتضيت بتقسيم الجملة البسيطة و الجملة المركبة انطلاقا من نظام الارتباط و الرّبط ، و لما كان-كذلك- البحث يقتصر على نظام الارتباط أجد أن الجملة البسيطة هي التي فرضت نفسها،لأنها تتكون من علاقة إسناد واحدة . أما المركبة فلأنها مجموعة جمل تم الربط بينها بواسطة أدوات ، فلذلك يمكن ألاَّ نعتد بها لأنها مجموعة جمل بسيطة ، تدرس كل واحدة منها على حدة .

و عليه اعتمدت هذا المنهج في البحث، و هذا ما أحاول الوقوف عليه .

و من جهـة أخرى لما كانت الجملة البسيـطة تتكون من علاقة إسناد واحـدة و طـرفي الإسناد هما المسند إليه و المسند ، و يمثلان (المبتدأ ، الخبر) في الجملة الاسمية و (الفعل و الفاعل ، أو الفعل و نائب الفاعل) في الجملة الفعلية ، فإن التقسيم سيكون وفقا لذلك بين الجملتين اللتين شغلتا النحويين قدامى و محدثين ، و استبدتا بأفكارهم، و هما الجملة الاسمـية و الجملة الفعلية ، وعليهما بالترتيب يقتصر النظـر و يكون البحث .

المبحث الرابع
الارتباط بطريق علاقة الإسناد في سورة " آل عمران "

1- الارتباط بين عنصري الإسناد في الجملة الاسمية

اعتد القدماء في تصنيفهم للجملة الاسمية بصدرها ؛ فهي عندهم التي تبدأ بالاسم ، نحو : (الحقُ ظهر) ، و قد عدوا الجملة التي يتقدم فيها الفاعل على فعله جملة اسمية أيضا .

و هي تركيب إسنادي يتكون من مبتدأ تسند إليه كلمة أو أكثر ، اصطلح عليها نحويا بالخبر الذي تتم به الفائدة فيحسن السكوت ، و يكون هذا الأخير حدا فاصلا بين الجملة يشير إلى الانقطاع النحوي بينها [1] .

---

[1] ينظر:الكتاب ، 126/2 ، 127 ، و المقتضب،المبرد، 127/4 ، و شرح المفصل ، ابن يعيش 94/1 .

و عماد الجملة الاسمية ركنان هما : المبتدأ و الخبر ، و تربط بينهما علاقة الإسناد التي تستفاد من مضمون الجملة ، و قد تتعلق بهما وحدات نحوية تخصص أحدهما أو مضمونهما أو تحدد طرفا منهما، و من هذه الوسائل : النعت ، الإضافة ، الظرف ...الخ[2] ، و الجملة الاسمية لا " تشير إلى حدث و لا ترتبط بزمن نحوي إذا دلت على الأحكام المطلقة ، و الأوصاف الثابتة ، فهي تصف المبتدأ بالخبر و صفا ثابتا غير مقيد بزمن ، وقد تدل على زمن نحوي إذا كان خبرها مشتقا أو جملة فعلية ، أو إذا دخلت عليها بعض الأدوات الناسخة ، فيصبح المبتدأ بالخبر منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة[3] .

و بما أن الجملة الاسمية هي الجملة المبدوءة باسم فإننا نميز بينها و بين الفعلية بالمبتدأ (المسند إليه) حتى إذا ما تصدرها اسم ليس بمسند إليه كانت الجملة فعلية

فقولنا:(اليومَ ظهر الحق)،أو (علياً أكرمَ زيدٌ) في كل منهما تقدم الاسم على الفعل ، لكنه ليس ركنا إسناديا ، في حين قولنا : (الحق ظهر اليوم) ، و(زيد أكرم عليا) تجعل الجملة اسمية باعتبار الاسم الذي تصدرها مبتدأ (مسند إليه) .

و المبتدأ في عرف النحاة اسم تبدأ به الجملة الاسمية ، وهو موضوع الكلام الذي يتحدث عنه ، و يستند إليه خبر ما على وجه الثبوت ، و لابد أن يكون معروفا ليكون الإخبار عنه أو الإسناد إليه مفيدا ، و لذلك يأتي معرفة بوجه من الوجوه ، و موقعه في النمط الأساسي أول الجملة لفظا و رتبة ، وحكمه الرفع ، و قد تسبقه بعض الأدوات غير العاملة فلا تؤثر فيه نحو : (أزيدٌ منطلق؟) [1] .

و المبتدأ يرتفع لثلاثة أمور [2] :

- أحدها:أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الإبتداء ، فأعطي أقوى الحركات " الضمة " وهو الرفع .

---

[2] ينظر : لغة القرآن الكريم ، محمد خان ، ص76 .
[3] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص128 ، 130 .
[1] ينظر : التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة ، صالح بلعيد ، ص 127 .
[2] ينظر :أسرار العربية ، الأنباري ، تحقيق : فخر الدين قدارة ، دار الجيل، بيروت ، ط1415،1هـ،1995م، ص80.

- ثانيا: أن المبتدأ أول ، و الرفع أول ، فأعطي الأولُ الأولَ .

- و الأمر الثالث :هو أن المبتدأ مخبر عنه ، كما أن الفاعل مخبر عنه ، و مادام الفاعل مرفوعا فالمبتدأ مرفوع أيضا ، لأنه يشبهه .

و المبتدأ كما قال صاحب الكتاب :« كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام ، و المبتدأ و المبنى عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه ، فالمبتدأ الأول و المبني عليه ما بعده ، فهو مسند و مسند إليه ، و اعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدئ ، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع كما ارتفع هو بالإبتداء ، و ذلك قولك : (عبد الله منطلق) ، ارتفع (عبدُ الله) ، لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) و ارتفع (المنطلق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»[3] .

و قال **ابن السراج:** «أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم و يأتلف باجتماعهما الكلام و يتم ، و يفقدان العوامل من غيرهما ، نحو قولك : (عبد الله أخوك) ، فعبد الله مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه و (أخوك) مرتفع بأنه الحديث المبنى على الاسم الأول المبتدأ» [1] .

و تعبير البناء عند قدماء النحاة بدءا من **سيبويه** يعني الشكل اللفظي الرتبي كما يعني الإسناد المعنوي أيضا [2] .

أما **أبو علي الفارسي** فيذكر أن «الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفه المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة و مسند إليه شيء مثال ذلك (زيد منطلق) و(العلم حسن)، فزيد ارتفع بتعرية من العوامل الظاهرة نحو(إن) و (كان) و بإسناد الانطلاق و الذهاب و نحو هما إليه» [3] .

و قد شرح **عبد القاهر الجرجاني** هذا القول في صريح كلامه: فزيد ارتفع بتعرية من العوامل الظاهرة و إسناد الانطلاق و الذهاب و نحوها إليه ، إنما ضم إسناد الخبر إلى

---

[3] الكتاب ، سيويه ، 126/2 ، 127 .

(1) الأصول في النحو، ابن السراج ، تحقيق:عبد الحسين القتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1405 هـ ، 1985 م ، 52/1 .

[2] ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، ص 45 .

[3] المقتصد في شرح الإيضاح ، 213/1 .

التعري بيانا لذلك ، لأجل أن التعري من العوامل، لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر، إذ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية إلا أن يخبر عنه ، فإن لفظ بـ(زيد) من غير خبر مظهر أو مضمر ، لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة أن تصوت صوتا ، وذلك لا يكون له إعراب ، و إنما تقول :(زيـد) و تسكت فلما كان التعري من العوامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعا [4] .

أما ابن يعيش فذهب إلى أن «الابتداء اهتمامك بالاسم و جعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه و الأولوية معنى قائم به يكسبه قوة إن كان غيره متعلقا به و كانت رتبته متقدمة على غيره ، و هذه القوة تشبه به الفاعل ، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل و أن الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتدأ كذلك إلا أنّ خبر المبتدأ بعده و خبر الفاعل قبله و فيما عدا ذلك هما فيه سواء» [1] .

و يرى **محمد خير الحلواني** أن الابتداء أشهر العوامل المعنوية و أكثرها استئثارا باهتمام النحويين ، و قد استنبط من كلام النحاة أن الابتداء معنى يجمع في مضمونه ثلاث مفاهيم هي : [2]

- الأولية : أي أن الاسم المبتدأ يذكر في الكلام أولا لثان يليه يربط بينهما رابط معنوي - التعرية : و هذا نتيجة لما سبقه ، لأنه غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية .

- الإسناد : و هو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ و ما يليه ، و به يكشف عما نسب إليه من حدث قام به أو وصف نسب إليه .

و أكد أن المفهوم الثاني - التعرية - هو الذي شاع لدى النحاة المتأخرين كابن عقيل و الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، فهو المسند إليه و المحكوم عليه،و لا بد أن يكون معروفا ، و إن لم يكن كذلك فما فائدة المخاطب في معرفة المسند أو الحكم و الغرض من الإخبار الإفادة و الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإن قلت : (رجل قائم) أو عالم أو مريض ... و ما إلى ذلك من الأخبار ، لم يكن في كلامك ما يفيد السامع لأنه ليس من

---

[4] ينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 141 .

[1] شرح المفصل ، ابن يعيش ، 85/1 .

[2] ينظر : نحو اللغة العربية ، محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1 ، 1422 هـ ، 2002 م ، ص 359 . و ينظر : في النحو و تطبيقاته ، محمود مطرجي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2000م ، ص 136 .

الغريب ، وليس بالجديد أن يكون هنا رجل قائم أو عالم أو مريض في هذا الوجود ممن لا يعرفهم المخاطب ، وليس هنا ما ينتظر السامع أن يسمعه و لا أن تـنزله منزلتك في العلم به ، فإذا اجتمع في الكلام معرفة و نكرة ، كانت المعرفة مـبتدأ و النكرة خبرا لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه فإذا قلت : (قائم) أو (حكيم) ، فقد أعلمته بمثل ما تعلم مما لم يكن يعلم ، و إذا قدمت و قلت : (قائم زيد) فقد قدمت نكرة لا يعرفها المخاطب و لا فائدة له بتقديمها ،

و الحقيقة أن المعرفة و النكرة إنما تقاس بالنسبة للمخاطب ، فما كان معروفا عنده فهو معرفة، و ما كان منكورا فهو نكرة ، لذلك نجد النحاة يجوزون الابتداء بالنكرة في مواضع حصول الفائدة [1] .

و ذلك ما عوّل عليه المتقدمون ، فمتى حصلت جاز لك أن تبتدئ بالنكرة ، بينما راح المتأخـرون يعـدون هذه المواضع و يحصونهـا لأن معرفتها غير متسنية للجميع ، و تتبعوها بين مكثر و مقل [2] ، ومن هؤلاء صاحب (تجديد النحو) ، حيث ذهب إلى أن المبتدأ يكون معرفة ، وقد يكون نكرة إذا كان خبره ظرفا أو مجـرورا مثل قولنا:(عندي مكتبة) ، (في يدي قلم) ، فمكتبة و قلم مبتدأ نكرة متأخر مرفـوع و(عندي ، في يدي) ظرف و جار و مجرور على الترتيب ، خبر مقدم محله الرفع .

كما يتقدم المبتدأ النكرة إذا حدث له شيء من التخصيص بإضافة أو نعت أو بجار و مجرور متصل به مثل : (قولة حق فاصلة) ، (نظرة حنان محبوبة) ، وهناك صيغ محفوظة يأتي فيها المبتدأ نكرة و مثال ذلك ما جاء في الحِكَمِ : (عصفور في اليد خير من عصفورين على الشجرة) ، و أيضا صيغة:(سلام عليكم) كما يأتي المبتدأ نكرة مجرور لفظا مرفوع محلا في أمثلة قليلة قلما تستخدم مثل : (هل من أحد جاء؟) (رب

---

[1] ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، 85/1 ، 86 ، و ينظر : في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 34 .
[2] ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، 539/2 .

ليل سهرته) ، (بحسبك زهد محمد) فـ (أحد ، رب ، حسب) مبتدآت مجرورة لفظا مرفوعة محلا[3].

وأكد **رضي الدين الإستراباذي** أنه إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت،وذلك لأن الغرض من الكلام إنما هو الإفادة ، وإذا حصلت هذه الإفادة جاز لنا أن نبدأ بالنكرة،سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا ، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ سواء أكان معرفة أو نكرة ، مختصة بوجه أو غير مختصة هو عدم علم المخاطب بما سيقدم له كحكم لهذا المحكوم عليه، فلو علم الحكم -إن كان المبتدأ معرفة- عد الكلام لغوا،لأنك عندما تخبر عالما بقيام زيد،فتقول:(زيد قائم)، لن يكون في كلامك ما يرغب السامع إلى سماعه أو معرفته ، بينما يصح - مقابل ذلك - أن تخبر عن قيام رجل ما في الدار ، إذا كان ذلك حكما جديدا للسامع [1] .

و خلاصة ما تقدم أن الابتداء بالنكرة المفردة المحضة يبقى غير جائز و متمنعا ما لم يفد ، و ما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به [2] .

أما الخبر فهو المسند الذي يتضمن الحكم و يتمم الفائدة من ذكر المسند إليه و أهم ما يميزه كونه يدل على الثبوت سواء أكان ذلك من خلال اسم جامد نحو: (هذا رجل) أو من خلال وصف بمنزلة الاسم في الدلالة على الثبوت نحو:(محمد كريم) ، و(علي طاهر القلب) [3] .

و هو مرفوع بعامل لفظي ، وهذا العامل هو المبتدأ نفسه و هناك من ذهب إلى أنه كالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، لأن الابتداء طالب لهما فيعمل فيهما ، ورأي ثالث يذهب إلى أن المبتدأ و الخبر يترافعان[4] . و ينبغي أن نتخلى عن تقدير العامل حسب النظرة البصرية و الكوفية ، و نكتفي بالقول : بأن المبتدأو الخبر وردا في كلام العرب مرفوعين [5].

---

[3] ينظر : تجديد النحو ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ،(د.ت) ، ص 137 ، 138 .
[1] ينظر : شرح الكافية ، الرضى ، 203/1 .
[2] ينظر : الأصول ، ابن السراج ، 59/1 .
[3] ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، ص 152 .
[4] ينظر : في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 44 .
[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص44 .

و ينقسم خبر المبتدأ إلى ضربين : خبر مفرد ، وخبر جملة ، فأما المفرد فهو ما لم يكن جملة و لا شبه جملة ، فهو مفرد ، أو مثنى ، أو جمع مذكر أو مؤنث ، و الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة [6] ، و هو نوعان أيضا :

أحدهما أن يكون اسما غير صفة ، والآخر أن يكون كذلك ، فخبر الصفة كقولنا : (زيد أخوك) ، (عمرو غلامك) ، أما الصفة فنحو : (زيد ضارب أخاه) ، (عمرو حسن الوجه) ، و ما أشبه ذلك [7] .

أما الخبر الجملة فينقسم إلى ضربين أيضا : جملة اسمية و جملة فعلية مثل قوله تعالى: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنا يَا إِبْرَاهِيمُ)[1] .و قوله :(كِلْتَا الجَنَتَيْنِ أَتَتْ أُكُلَهَا وَ لَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاَ) [2].و قوله:(الذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بَقِيعَةٍ)[3].و (الزُّجَاجَة كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِيٌّ)[4] .و في كل منها ضمير يعود على لفظ المبتدأ سواء أكان الضمير بارزا أم مستترا ، ففي الجملة الأولى نجد التاء في:(فعلت) ، و في الثانية نجد ضميرا مستترا في الفعل (أتت) و ضميرا بارزا في أكلها . و في الثالثة نجد الضمير في(أعمالهم) ، و في الرابعة ضميرا في (كأنها) ، و هذا الضمير يسمى " الرابط "، وقد يأتي اسم إشارة مثل قوله تعالى:(وَ لِبَاسُ التَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[5].و قد يكون بإعادة المبتدأ بلفظه مثل قوله تعالى:(فَأَصْحَابُ المَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ المَيْمَنَةِ وَ أَصْحَابُ المَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ المَشْأَمَةِ)[6] ، أو يكون بإعادة المبتدأ بلفظ أعم منه مثل: (أخوك نعم الرجل) ، و قد يكون الرابط مفهوما من سياق الكلام ، كما لو قلنا : (الكتب كتاب بدرهم) ؛ أي كتاب منها بدرهم [7] .

يقول **ابن يعيش:** «خبر المبتدأ على ضربين:مفرد وجملة ، فالمفرد على ضربين: خال من الضمير و متضمن له و ذلك:(زيد غلام) و(عمر منطلق) قال **الشارح:** اعلم أن

---

[6] ينظر:نحو اللغة العربية،محمد أسعد النادري، ص 366.
[7] ينظر : أسرار العربية ، الأنباري ، ص 82 ، 83 ، و ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، 87/1 .
[1] الأنبياء : 62 .
[2] الكهف : 33 .
[3] النور 29 .
[4] النور : 35 .
[5] الأعراف : 26 .
[6] الواقعة : 8 ، 9 .
[7] ينظر : النحو الميسر ،محمد خير الحلواني و المأمون للتراث،ط1 ، 1418 هـ، 1997 م ، 244/1 ، 245 .

خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع و يصير مع المبتدأ كلاما تاما و الذي يدل على ذلك أنه به يقع التصديق و التكذيب ... اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد ، إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه و لذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا » [8] .

و هذا مذهب النحاة الذين يرون أن شبه الجملة ليس خبرا بل متعلقا بمحذوف خبر ، فهي في نظرهم ليست جملة بالمعنى التام الذي تفيده الجملة،إنها عرجاء لا يحسن السكوت عليها إلا بارتكازها على فعل أو ما يشبهه،و من هنا فهي محتاجة إلى ما يجعلها ذات فائدة كالأفعال ،و مشتقات الأفعال ،و لذلك سميت شبه جملة [1] .

و هناك من أضاف أن قولنا«إن الخبر شبه جملة»مجاز، لأن الخبر الحقيقي مضمر في الكلام و تتعلق به شبه الجملة ، وهي بهذا تكون جزءا من الخبر لا الخبر كله [2] .

هذا و هناك حالات يجب أن يكون فيها الخبر جملة و هي [3] :

1) أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، فخبرها جملة حتما مثل : (من يجتهد ينجح) .

2) ضمير الشأن الذي يقع مبتدأ-عند بعضهم- وقد ورد في مثل قوله تعالى:[قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدْ] [4]، فالضمير(هو) مسند إليه في جملة اسمية خبرها جملة:(الله أحد) التي تفسره و توضح المراد منه .

3)كأي الخبرية التي تشبه كم الخبرية خبرها جملة(كأي من جمل صالح ينفع صاحبه) .

4) المخصص بالمدح و الذم إذا تقدم (زهير نعم الرجل) .

5) الضمير السابق على الاختصاص (نحن - العرب - نحب الحرية) .

---

[8] شرح المفصل ، ابن يعيش ، ص 87/1، 88 .

[1] ينظر : نظرية النظم ، صالح بلعيد ، ص 29 .

[2] ينظر : النحو الميسر ، محمد خير حلواني ، ص 246/1 .

[3] ينظر : التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة ، صالح بلعيد ، ص 133 .

[4] الإخلاص : 01 .

و يربط المبتدأ بالخبر عن طريق الإسناد الخبري الذي تتعاون معه تقوية هذا الربط أمور مختلفة تعمل جميعا على وضوح الترابط بين مكوني الجملة الاسمية و من هذه الأمور [5] :

أ) الصيغة الاسمية للمبتدأ ، فلا يكون إلا اسما أو مركبا اسميا مثل (المصدر المؤول).

ب) التعيين في المبتدأ ؛ أي يكون أحد المعارف (الضمير ، العلم ، اسم إشارة ، الاسم الموصول ، المعرف بال ، المضاف لواحد منها أو نكرة مخصصة أو ما هو في حكمها حتى تحصل الفائدة .

ج) الحالة الإعرابية للمبتدأ الرفع ، فلا يكون إلا مرفوعا ، و الحالة الإعرابية للخبر كذلك الرفع إذا كان مما يقبل علامة و إلا قدرت أو كان في محل رفع .

د) المطابقة بينهما في النوع و العدد ، و لا يخرج الكلام عنها إلا فيما يسمح الوضع اللغوي به كقوله تعالى:[كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٍ المَوْتَ] [1]، فالمبتدأ (كل) اكتسب التأنيث من المضاف إليه (نفس) فأخبر عنه بمؤنث ، لأن معنى (كل نفس) النفوس . و في قوله تعالى :[وَ المَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرَا][2]جاء الخبر (ظهيرا) مفردا مع كون المبتدأ "الملائكة" جمعا .

هـ)يتحمل الخبر المفرد ضميرا يعود على المبتدأ مطابقا له إذا كان الخبر مشتقا ، مثل:(محمد قائم) ، أي قائم هو ، أو جامدا مؤولا بالمشتق ، مثل:(محمد أسد) فأسد بمعنى (شجاع) و هي مشتقة ، كأننا قلنا : شجاع هو كالأسد .

و) لزوم تقديم المبتدأ و تأخير الخبر عند خوف اللبس ، وعدم معرفة المحكوم عليه من المحكوم به .

و أيضا« مما يساعد الإسناد في تحققه على وجهه المفيد أن يلزم بعكس الوضع الأصلي فيقدم الخبر على المبتدأ في مواضع معينة، بحيث إذا التزم بالوضع الأصلي صار الكلام ملبسا، و خرج عن الغرض المقصود.ومعنى هذا أن هناك نمطين لبناء الجملة الاسمية،أحدهما يتقدم فيه المسند إليه،و الآخر يتقدم فيه المسند وهو الخبر، ولكن

---

[5] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 98 ، 100 .

[1] آل عمران : 185 .

[2] التحريم : 04 .

هذين النمطين في الصيغة المنطوقة ينتميان إلى بنية أساسية واحدة يتقدم فيها المبتدأ و قد كان من منهج نحاة العربية توحيد الأنماط ما أمكن ، وذلك لأن إدراك نظام اللغات يتم بطريقة أفضل عن طريق توحيد الأنماط بحيث يصبح الخروج عن النمط الأصلي تفننا يقتضي بحث أسبابه و دواعيه ، وقد ألزم نظام العربية أن يتقدم الخبر في مواضع محددة يختل وجه الإسناد إذا لم يتحقق فيها تقديم الخبر» [3] .

و يظل الإسناد هو العلاقة النحوية السياقية التي تربط بين المبتدأ و الخبر حتى بعد دخول النواسخ ، و ذلك لأن البنية الأساسية في الجملة المنسوخة هي المبتدأ و الخبر .

و يتضح هذا جليا في المدونة القرآنية ممثلا في سورة "**آل عمران**" ، وهي سورة مدنية عدد آياتها: (200)،وقد جاء في صحيح مسلم عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول :« اقرؤوا الزهراوين:البقرة وسورة آل عمران ، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان...تحاجان عن أصحابهما»[1] .

وذكر **الألوسي** أنها تسمى:الأمان والكنز والمجادلة وسورة الاستغفار،وهذه السورة نزلت بالمدينة بالاتفاق،وقد عدت الثامنة والأربعين في عداد نزول سور القرآن [2].

و من خلال استقراء آيات هذه السورة و الوقوف على تراكيبها يتضح أكثر نظام الارتباط و نبين كيف ينشأ بين المفردات فيشد وثاقها و يصلها ببعضها سواء أكان الارتباط بطريق علاقة الإسناد أو بطريق علاقة التخصيص ، و لكل منهما تركيب .

و يظل الإسناد هو محور الجملة و نواتها إذ باستطاعته لوحده تكوين جملة تامة و هذه الأخيرة تمتد ، بواسطة علاقات ارتباط أو علاقات ربط أخرى .

وسأقف من خلال آيات الذكر الحكيم على مختلف الأنماط النحوية للجملة الاسمية والفعلية،وما النمط إلا:« الطريقة النحوية الواجب اتباعها والنسج على منوالها،وهو أساس الوحدة اللغوية التي تفسر ظاهرة التركيب النحوي» [3] أو هو القالب النموذجي

---

[3] بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 102 .

[1] صحيح مسلم ، أبي الحسين مسلم ابن الحجاج ، دار ابن الهيثم ، القاهرة ، 1422 هـ، 2001 م ، ص 192 .

[2] ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1994م ، 3/ 143 .

[3] التراكيب النحوية و سياقاتها اللغوية المختلفة ، صالح بلعيد ، ص 106 .

الذي تصاغ بحسبه الجمل و ترتب فيه الكلمات ترتيبا بحسب المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي لها .

والأنماط النحوية في السورة محدودة وهي ترتبط بالسياق الكلامي للآيات،وبيانها فيما يأتي :

1-1 الأنماط التركيبية للارتباط بين المسند إليه و المسند :

من خلال تتبع آيات الذكر الحكيم في سورة" **آل عمران**" ، تبين أن الارتباط بطريق علاقة الإسناد في الجملة الاسمية قد توزع على أنماط مختلفة،اعتمدت في تحليلها و دراستها على الجملة الاسمية البسيطة ، التي اكتفت بإسناد واحد في تركيبها و جاءت عناصرها مفردة ، و هي تتركب من مسند إليه (مبتدأ) يليه مسند (خبر)،ثم بقية العناصر التي تخصص الإسناد ، و من خلال هذه الأنماط المختلفة ، أقف على التركيب القرآني لأرى كيف تحقق نظام الارتباط بين المسند إليه و المسند ، و كيف أن هذا النظام ربطهما بعلاقة نحوية سياقية حتى أصبحا كالكلمة الواحدة .

استقريت من هذا التركيب نمطين لكل منهما خواصه، و صوره التي يتفرع إليها توزعت على النحو الآتي :

1-1-1 النمط الأول : مسند إليه (معرفة) + مسند (معرفة)

المعارف ستة أقسام : أحدها الضمير و هو أعرف الستة ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الاسم الموصول ، ثم المعرف بـ(الـ) ، و النوع السادس من المعارف ما أضيف إلى واحد من المعارف الخمسة المذكورة لأنه في رتبة ما أضيف إليه[1].

يتميز هذا النمط بكون المسند إليه (معرفة) و هذا هو الأصل،لتتم الفائدة و أيضا المسند (معرفة) ، و بهذا يخرج عن سمة نظام الترتيب العادي للجملة الاسمية البسيطة في العربية، لأن ما يشترط فيها – في الحالة العادية – أن يكون خبرها نكرة ، و لهذا

---

[1] ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، تحقيق و تعليق : عرفان مطرجي ، بيروت ، لبنان ،ط1، (د ت) ، ص 135 .

فالترتيب بين ركني الإسناد في هذا النمط يلزم تقديم المسند إليه بالضرورة و تأخير المسند بالوجوب [2].

و قد توزع هذا النمط على خمس صور تبعا لتغير المسند إليه و المسند و هي كما يلي :

الصورة الأولى : المسند إليه (ضمير) + المسند (معرفة الـ)

تتميز هذه الصورة بكون المسند إليه(ضمير)؛و الضمير كناية عن اسم معرفة،و هو وسيلة استحدثتها العربية بعد مراحل من التطور،ليقوم بوظيفة الربط ، إضافة إلى ما يقوم به من وظائف أخرى ،و شرط استخدام الضمير في الجملة العربية،لكي يكون واضحا،و في وجوده فائدة،هو أن يسبق باسم ظاهر معروف لدى السامع ، حتى يدرك سر وجوده،مع الإشارة إلى أن بعض النحاة يرفض أن تكون الضمائر معرفة، و منهم **إبراهيم أنيس** الذي ذهب إلى أن استعمالات اللغة تؤكد أن الضمائر لا تكاد تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء ، و التخصيص،في مثل قولنا:(نحن-الجزائريين-... نحن– العرب-...)ليس إلا بيانا لهذا الضمير عن طريق الاسم الظاهر التابع له،والضمير(نحن) في مثل هذه العبارات مبهم العائد عليه ، و اتضح بما بعده ، و قد استدل أيضا على عدم كون الضمير معرفة باختلاف النحاة أنفسهم على قدر ما في الضمائر من معرفة ، و أنهم أنفسهم أيضا الذين قرروا أن من أغراض استعمال الضمير في اللغة الرغبة في التعمية و الإبهام .[1]

وردت هذه الصورة في سورة" آل عمران" (سبع مرات) منها قول اللطيف الخبير :(رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا...إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب) [2].فالمسند إليه ضمير المخاطب المفرد (أنت) و المسند (الوهّاب) يعود على الله سبحانه وتعالى ، و قد ورد ذكره بصيغة المنادى (ربنا) في هذه الآية والغرض منه الدعاء ، و يمكن سوق هذا التركيب في المشجر التالي :

ج

ارتباط إسناد

مسند إليه مسند

ضمير ركن وصفي

أنت الـ وهّاب

[2] ينظر : الأنماط النحوية للجملة الاسمية في الجملة العر ، 1984 ، 1985 م ، ص166 .

[1] ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص 275 .

[2] آل عمران : 08 .

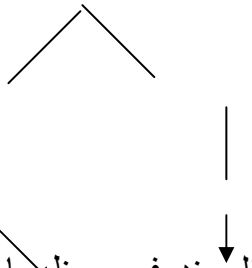

و قد تكررت هذه الصورة في عدة آيات جاء المسند في معظمها مرتبطا بالنعت مثل قوله عزّ و جلّ : (إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [1] ، حيث تم ارتباط إسناد بين المسند إليه والمسند،وارتباط وصف بين المسند والنعت(العليم)،و هذا ما يمثله المشجر الموالي :

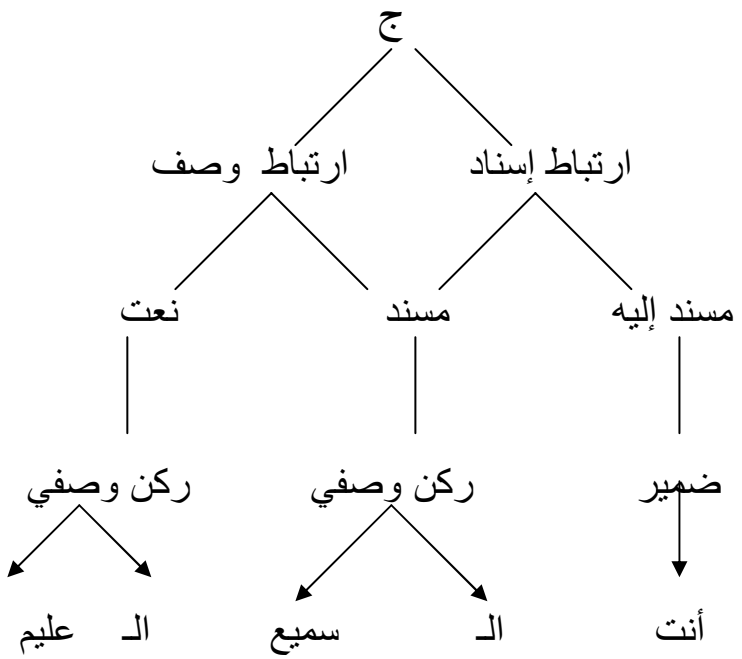

و يماثل هذه الصورة الجمل الآتية .

السورة	الآية	الرقم
آل عمران	(هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)	02
	(هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)	06
	(هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)	18
	(هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)	62
	(أَنْتُمْ الأَعْلَوْنَ)	139

[1] آل عمران : 35 .

كما وردت هذه الصورة في جمل اسمية مركبة مسندة إلى غيرها،حيث تقدم المسند إليه اسم الإشارة (أولئك) و بعده ضمير الشأن أو الفصل الضمير(هم)، والمسند معرف ب(الـ) ، و هذا في أربع آيات ، يبينها الجدول التالي :

السورة	الآية	الرقم
آل عمران	(أُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ)	82
	(أُولَئِكَ هُم الضالُونَ)	90
	(فأُولَئِكَ هُمُ الظَالِمُونَ)	94
	(أُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ)	104

الصورة الثانية : مسند إليه (ضمير) + مسند (اسم موصول)

يمثل هذه الصورة قوله تعالى:(هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ) [1] ،و الارتباط في هذه الآية تحقق بين المسند إليه الضمير(هو) الذي يعود على الله عز وجل،و المسند الاسم الموصول(الذي)،وقد تكررت هذه الصورة في قوله (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ) [2] و يمكن تبيينها في المشجر التالي :

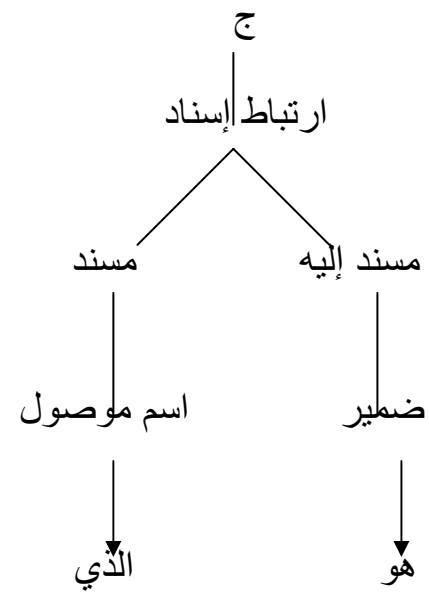

[1] آل عمران : 06 .
[2] آل عمران : 07 .

الصورة الثالثة : مسند إليه (ضمير) + مسند (اسم إشارة)

و قد جاء مثل هذا التركيب في قوله تعالى : (هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ) [1] ، حيث تم الارتباط بين المسند إليه ، والمسند ، و اسم الإشارة (هؤلاء) دل على مسمى إشارة إليه [2] ، و المسمى هنا هم (أهل الكتاب) الوارد ذكرهم في الاية السابقة ، و جملة (حاججتم) بعدها مسوقة لبيان هذه الجملة .

و قد اتصلت الهاء بالضمير(أنتم)، و الأصل وصلها باسم الإشارة ، لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع بما يضاف إليها من إشارة المتكلم الحسية مزيد أو جارحة أخرى ، فجيء في أوائلها ينبه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه ، و ينظر إلى أي شيء يشير من الإشارة الحاضرة [3].

ويمثل هذه الصورة قوله عز من قائل:(هَاأَنتُمْ أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ) [4] و لفظ (أولاء) اسم موصول و(تحبونهم) صلته[5]،والمشجر الذي يمثل هذه الصورة لا يختلف عن سابقه، لأنه يمثل دوما علاقة ارتباط بين مسند إليه ومسند،و يختلفان في مسألة ترتيب عناصر الجملة(التقديم و التأخير).

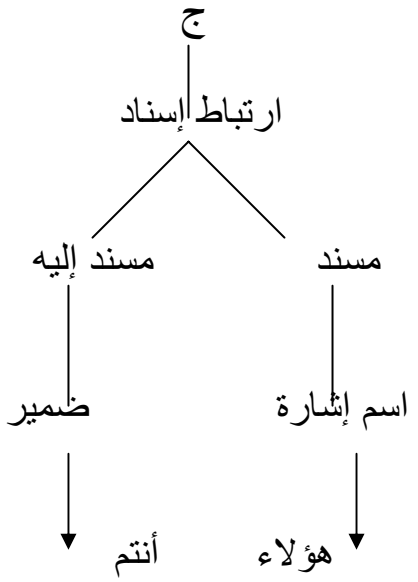

---

[1] آل عمران : 66 .
[2] ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص 149 .
[3] ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، دار اليمامة ،و دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت، ط8 ، 1422هـ ، 2001م ، 3 / 456 .
[4] آل عمران : 119 .
[5] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، (د ت) ،406/1.

الصورة الرابعة : مسند إليه (علم) + مسند (مركب إضافي)

و ردت هذه الصورة في ثلاث آيات،منها قوله عز و تبارك:(وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)[1] ،و قد ورد المسند إليه لفظ الجلالة (الله) مفردا،أما الخبر فجاء مركبا تركيبا إضافيا ، و يتمثل في (ذو) و هو من الأسماء الستة و لا يأتي إلا مضافا إلى أسماء الأجناس (في غير لغة)طئ ، و هو بمعنى(صاحب) وقد ارتبط بطريق علاقة الإضافة بالمضاف إليه(الفضل) الذي ارتبط هو الآخر بالنعت (العظيم) ، و قد ورد فاصلة باعتبار الاية السابقة ، وهذا التركيب يفيد نسبة المسند إلى المسند إليه نسبة مطلقة غير مقيدة بزمن نحوي،و يمكن تمثيل علاقات الارتباط التي تمثلت في الآية في المشجر الآتي مع التأكيد أن العلاقة المحورية و الأساس فيها هي علاقة الإسناد .

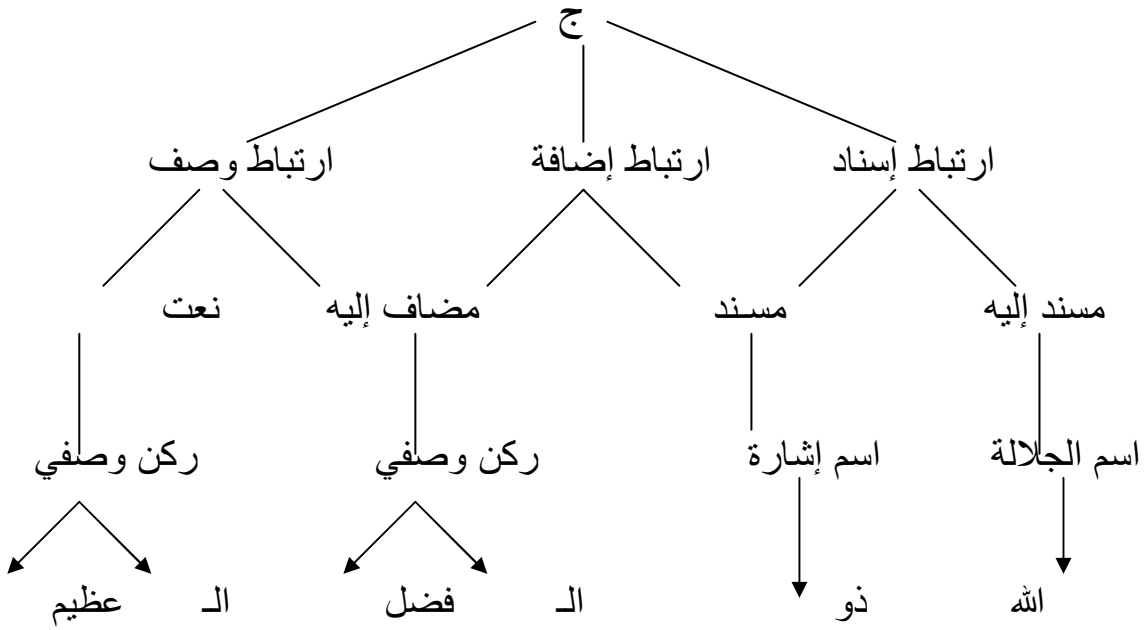

الصورة الخامسة : مسند إليه (اسم إشارة) + مسند (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في مثل قوله عز وجل : (أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) [2].حيث جاء المسند إليه في التركيب اسم الإشارة(أولئك)،والجملة

---

[1] آل عمران : 74 .
[2] آل عمران : 22 .

مسوقة للحديث عن اليهود الذين كانوا في زمن النبي– صلى الله عليه و سلم – يكفرون بآيات الله و يقتلون النبيين ، فأولئك حبطت أعمالهم، أي ذهبت سدى و فسدت و الأصل في الحبُوط أو الحبْط بالسكون : أن تأكل الماشية خضرة فتشوبها و تهلك[1] .

و قد ورد المسند (اسم موصول)، و علاقة الإسناد المعنوية هي التي شدت وثاقه بالمسند إليه، و يكون تفصيل الجملة في المشجر ، على النحو التالي :

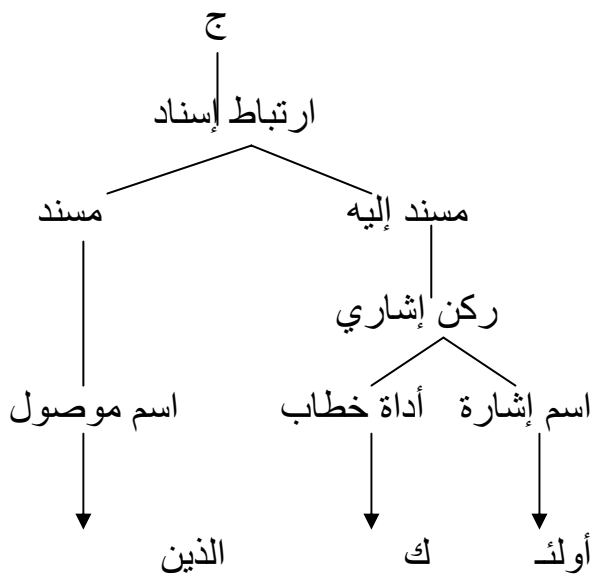

2-1-1 النمط الثاني : المسند إليه (معرفة) + المسند (نكرة)

يتكون هذا النمط من مسند إليه (معرفة) و مسند (نكرة) ،و قد تعدد في بعض الآيات ، و جاء مخصصا ، و يتصف ترتيب ركني الإسناد في هذا النمط بأنه ترتيب مألوف من حيث نظام الجملة،إلا أنه عكسي من حيث التدرج الأصلي للاسم في العربية لأن النكرة هي الأصل و التعريف حادث،و سبب تقديم المعرفة (المسند إليه) على النكرة (المسند)،يعود إلى غرض إفادة المخاطب بنبأ جديد قبل إخباره به، و يتمثل هذا النبأ الجديد في الخبر النكرة و لن يكون هذا النبأ مفيدا للسامع إلا في حالة ما إذا أسند إلى معرفة إذ لو أسند إلى نكرة لما علم السامع عند الحديث ، لذلك كان واجبا أن يكون

[1] ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 3 / 414 .

المسند إليه معرفة[1]. و يتجلى هذا النمط الوظيفي ، في سبع صور توزعت على النحو التالي :

الصورة الأولى : مسند إليه (ضمير منفصل) + مسند (نكرة)

وردت هذه الصورة في خمسة عشر موضعا منها قوله تعالى (ُ إِنَّ اللّهَ فَقِيرٌ وَ نَحْنُ أَغْنِيَاء) [2]. وهو كلام مستأنف مسوق لبيان نماذج من أراجيف اليهود و كذبهم ، وهذا قول اليهود حين سمعوا قول الله تعالى:(مَنْ ذاَ الذِّي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنا) [3].و الكلمة عظيمة لا تصدر إلا عن متمردين في كفرهم و هذا القول إما قيل عن اعتقاد لذلك أو عن استهزاء بالقرآن[4] . المسند إليه في التركيب ضمير المتكلم و قد ارتبط بعلاقة نحوية سياقية مع المسند إليه الذي جاء نكرة فأصبحا بمثابة الشيء الواحد ، و يمكن تفصيل التركيب كما يلي :

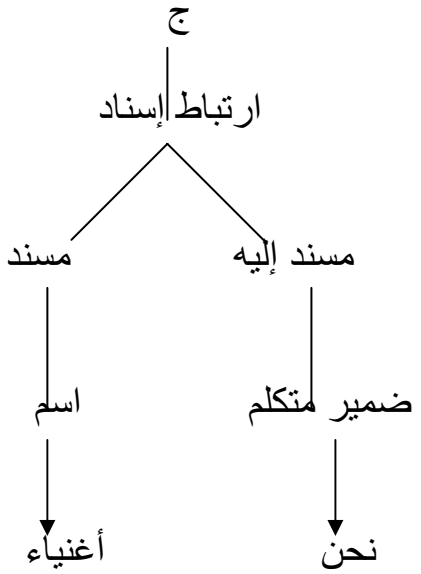

[1] ينظر : الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية ، محمد العيد رتيمة ، ص 166 .
[2] آل عمران : 181 .
[3] الحديد : 11 .
[4] ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري ، 1 / 446 .

الصورة الثانية : مسند إليه (ضمير منفصل) + مسند (مركب إضافي)

وردت هذه الصورة أربع مرات في الآيات البينات،منها قوله تعالى:(هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ) [1] . الضمير (هن) يعود على (آيات محكمات)في الآية أي: أحكمت عباراتها،و وضحت دلالاتها، و حفظت من الاحتمال و الاشتباه، و ضدها (متشابهات) أي : فيها احتمال التأويل ، و أخبر عن الجمع بالواحد ، لأن كل واحدة بمثابة أم واحدة [2].

و كان الارتباط في هذه الجملة بطريق علاقة الإسناد بين المسند إليه و المسند و أيضا ارتباط إضافة بين المسند و المضاف إليه ، و بيانه التخطيطي كالآتي :

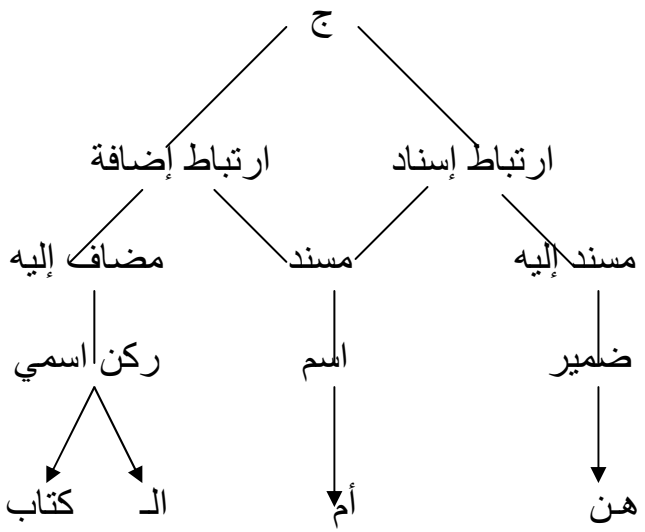

الصورة الثالثة : مسند إليه (علم) + مسند (نكرة)

تجلت هذه الصورة في ثمان آيات المسند إليه فيها هو لفظ الجلالة(الله)والمسند وصف مشتق ، منها قوله تعالى : (وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) [3].

---

[1] آل عمران : 07 .
[2] ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ، 3 / 392 ، 394 .
[3] آل عمران : 20 .

و يبدو الارتباط بين لفظ الجلالة (الله) و الوصف المشتق بعده(بصير) الذي ورد على صيغة (فعيل) ، و يمكن تمثيل الجملة في المشجر الآتي :

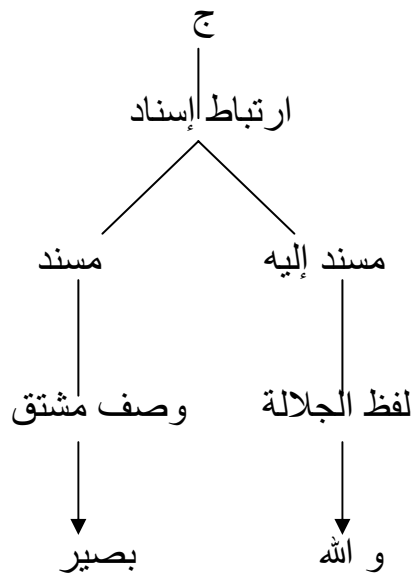

الصورة الرابعة : مسند إليه (علم) + مسند (نكرة مكرر)

من هذه الصورة ست آيات،المسند إليه فيها واحد (الله)والمسند وصف مشتق تكرر مباشرة دون عطف،و هو صفة من صفات المولى سبحانه،و الفائدة من التكرار لفت الانتباه و تثبيت المعنى في ذهن السامع و تذكيره به .

و هذه الآيات دلالاتها مطلقة غير مقيدة بزمن نحوي ، و الوصف فيها ثابت للمسند إليه ، و قد وردت فواصل حققت تنغيما صوتيا و هو ميزة قرآنية بينة ، و مثال هذه الصورة قوله تعالى : (وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [1] ، و تمثيلها التخطيطي كما يلي :

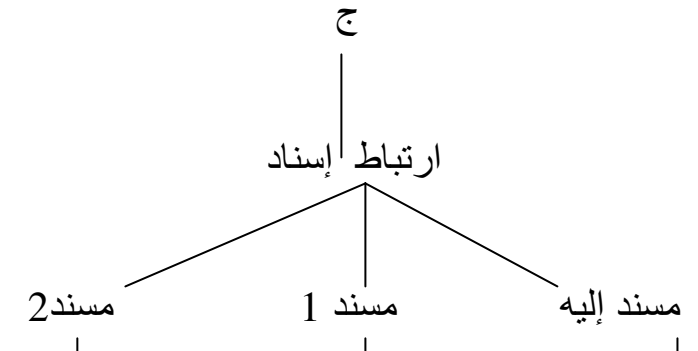

[1] آل ء

كما تكرر المسند في آية أخرى ، حيث جاء المسند الثاني من الأسماء الستة اسم الإشارة في قوله تعالى : (وَ اللهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ) [1] .

الصورة الخامسة : مسند إليه (علم) + مسند (مركب إضافي)

جاءت هذه الصورة في ثلاث آيات،منها قوله تعالى:(وَ اللهُ شَدِيدُ العِقَابِ) [2]

حيث تم الارتباط بين المسند إليه لفظ الجلالة(الله)و المسند (شديد) ، و هذا الأخير تربطه علاقة إضافة بالمضاف إليه بعده،و هي جملة مستأنفة مسوقة لتقرير العقاب والمشجر الذي يوافقها كالآتي :

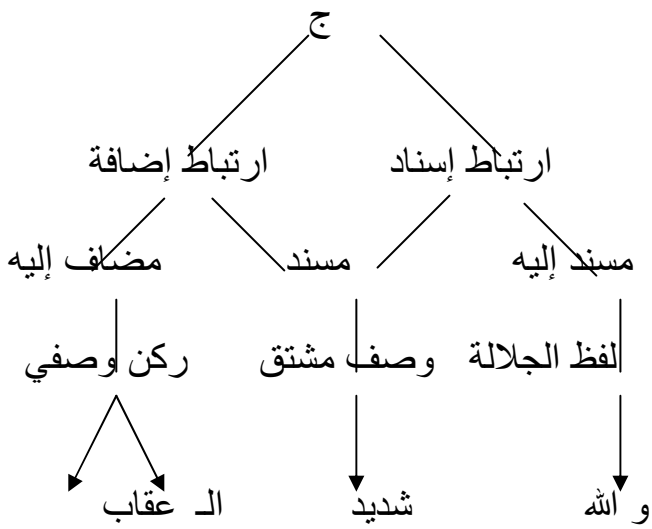

الصورة السادسة : مسند إليه (اسم إشارة)+مسند (نكرة)

---

[1] آل عمران : 04 .
[2] آل عمران : 11 .

و مثالها قوله تعالى:(هَذاَ بَيَانٌ وَ هُدًى وَ مَوْعِظَةً لِلْمُتَقِين)[1].حيث ارتباط اسم الإشارة (هذا) بالمسند (بيان) ، فيه إيضاح لسوء عاقبة المكذبين لما هم عليه من تكذيب. وفي الآية حث على النظر في سوء عاقبة المكذبين قبلهم ، و الاعتبار بما يعانون من آثار هلاكهم ، فهذا بيان و تنبيه و فيه زيادة تثبيت و موعظة ، للذين اتقوا من المؤمنين[2] ، و مشجر هذه الجملة لا يختلف عن سابقيه.

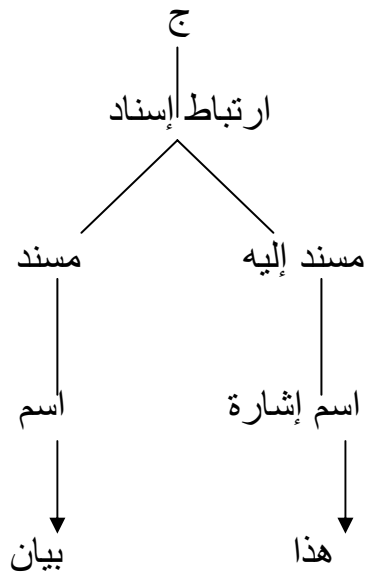

الصورة السابعة : مسند إليه (اسم إشارة) +مسند (مركب إضافي)

تتجلى هذه الصورة في قوله تبارك و تعالى : (أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ) [3] . اسم الإشارة (أولئك) يعود على الذين صمموا على كفرهم بعد إيمانهم و هم اليهود الذين كفروا بالنبي–صلى الله عليه و سلم– بعد أن كانوا مؤمنين به، فجزاؤهم لعنة الله ، و هو لا يلطف بالقوم الظالمين المعاندين الذين علم أن اللُّطْفَ لا ينفعهم[4].

---

[1] آل عمران :138 .
[2] الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 418 .
[3] آل عمران : 87 .
[4] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 381 ، 382 .

2-1 الأنماط التركيبية للارتباط بين المسند إليه و المسند بعد دخول النواسخ :

النواسِخُ جمعُ ناسخ ، و النَّسْخُ لُغَةً بمعنى الإزالة ، و في الاصطلاح النحوي : هو ما يزيل حكم المبتدأ و الخبر ، فيغير حكمهما إلى حكم جديد ينسجم مع الوضع الذي جاء عليهما،وهذه النواسخ مواد لفظية، قد تكون أفعالا، و قد تكون حروفا و هي تختص بالدخول على المبتدأ و الخبر لتحولهما إلى أسلوب آخر ، و تركيب ثان بما تضيفه من معنى إليهما ، و بما تغيره من إعرابهما ، فهي تحدث تغييرا في الجملة الاسمية التي يدخل عليها [1]، و هي ثلاثة أنواع :

منها ما يرفع المبتدأ و ينصب الخبر،وهو(كان و أخواتها)،ومنها ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر،وهو(إن وأخواتها)،وثالثها ما ينصبهما معا،وهو(ظن و أخواتها).

والإسناد يظل هو الرابط بين المسند إليه والمسند حتى بعد دخول النواسخ عليهما .

ومن خلال استقراء آيات السورة اتضح أنَّ للنّواسخ فيها نصيبا متفاوتا،حيث كان لـ(إن)الحظ الأوفى في الآيات على سائر النواسخ،بينما كان وأخواتها تجلت في تركيب واحد،ويمكن تبيين الارتباط بين المسند إليه والمسند بعد دخول النواسخ على النحو التالي :

1-2-1 الارتباط بين المسند إليه و المسند بعد دخول إنَّ و أخواتها :

إن وأخواتها أدوات أو حروف تعمل عكس كان وأخواتها فتنصب المبتدأ (المسند إليه)،وترفع الخبر(المسند)،يسمى الأول اسمها،كما يسمى الثاني خبرها وهذه الأحرف ستة وهي:إنّ،أنّ،كأنّ،لكنّ،ليت،لعلّ ، و ما يفترق فيه باب(كان) عن باب (إن) إذ يجوز تقديم الخبر على الاسم وعلى(كان) ولا يجوز تقديمه على(إن) و اسمها[2] ، و يستثنى من ذلك الخبر شبه الجملة ، فإن تقدمه على إن و اسمها جائز .

النمط الأول:أداة نسخ(إنَّ)+مسند إليه(معرفة)+مسند(نكرة)

---

[1] في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 65 .

[2] ينظر : تجديد النحو ، شوقي ضيف ، ص 147 .

اتخذ هذا النمط الوظيفي صورا شكلية مختلفة ائتلفت من تجاور الوحدات الصرفية المتمثلة في إن و اسمها و خبرها ، و تتجلى تراكيبه من خلال الصور التالية:

الصورة الأولى : أداة نسخ (إنَّ)+مسند إليه(علم) + مسند(نكرة)

تجلت هذه الصورة في خمس آيات بيّنات يمثلها قوله جل ثناؤه:(إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُدُورِ) [1] .و فيها دعاء بأن يزداد غيض الذين كفروا حتى يهلكوا به،و المراد بزيادة الغيظ : زيادة ما يغيظهم من قوة الإسلام و عز أهله و مالهم في ذلك من الخزي و العار .فسبحانه عزّ و جلّ يعلم ما في صدور المنافقين من الحنق و البغضاء و يعلم ما يكون منهم في حال خلو بعضهم ببعض و هو عليم بما هو أخفى من مضمرات الصدور[2].والارتباط في هذا التركيب بطريق علاقة الإسناد بين اسم إن وخبرها ويمكن تمثيله في المشجر التالي :

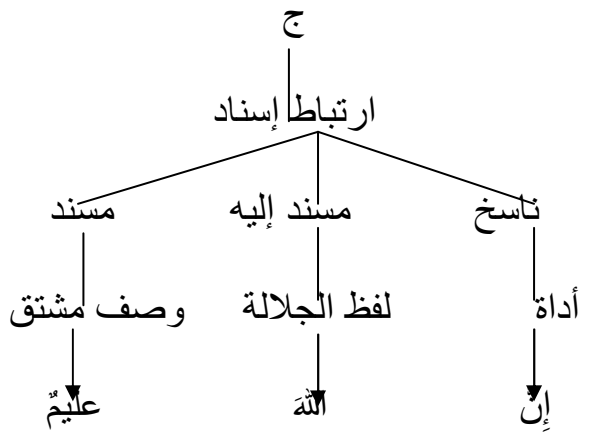

الصورة الثانية : أداة نسخ(إنَّ)+مسند إليه(علم)+مسند(نكرة مكرر)

يمثل هذه الصورة قوله جل من قائل:(۞إِنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ) [3]. و الكلام يخص الذين انهزموا يوم أُحُدْ فتولوا ، و كان أن أطاعوا الشيطان فاقترفوا ذنوبا ، و قيل : استزلال الشيطان إياهم هو التولي ، ثم تابوا و كرهوا لقاء الله مع خطاياهم ، فأخروا

---

[1] آل عمران : 119 .
[2] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 406 ، 407 .
[3] آل عمران : 155 .

الجهاد حتى يصلحوا أمرهم ، و كان أن عفا الله عنهم فهو يغفر الذنوب و لا يعاجل بالعقوبة [1].

و قد تعدد الخبر في هذه الجملة،و الخبر صفة في المعنى ، فكما يمكن أن يتعدد الوصف للشيء الواحد بتعدد الخبر فيكون المبتدأ واحد و أخباره متعددة ، و قد يختلف و يأتي منها المفرد و الجملة .

فالمسند إليه لفظ الجلالة (الله) ، و المسند تعدد ، و يجوز فيه العطف فيصبح (غفور و حليم) و من الأخبار المتعددة ما يصلح أن يكون نعتا للخبر الأول و منها ما لا يصلح أن يكون خبرا للمبتدأ ، و ذلك متوقف طبعا على معنى الجملة .

وقد تكرّرت هذه الصورة في قوله تعالى:(إِلاَّ الذِّينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ اَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [2] . حيث اسم إن واحد ، و هو لفظ الجلالة (الله) و الخبر وصف مشتق تكرر دون عطف ، و هي تفيد دلالة مطلقة غير مقيدة بزمن حيث لفظ الجلالة موصوف وصفا ثابتا ، و يمكن تمثيل ذلك كالآتي :

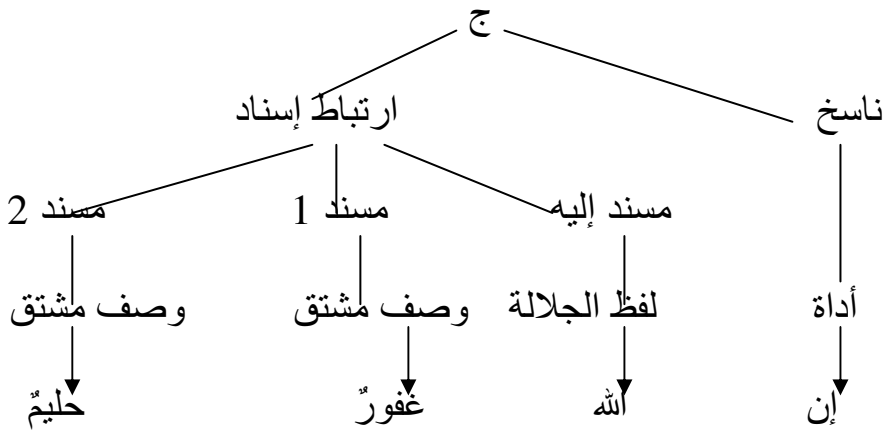

الصورة الثالثة:أداة نسخ(إن)+مسند إليه(علم مضاف)+مسند(مركب إضافي)

تجلت هذه الصورة في قوله عزّ وجلّ :(وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ)[3] .و يتضح من خلالها الارتباط بطريق علاقة الإسناد بين المسند إليه المنسوخ

---

[1] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 430 .
[2] آل عمران : 89 .
[3] آل عمران : 19 .

لفظ الجلالة (الله)و المسند (سريع) المضاف،والارتباط بطريق علاقة الإضافة بين المسند والمضاف إليه ، و أوضح ذلك في المشجر الموالي:

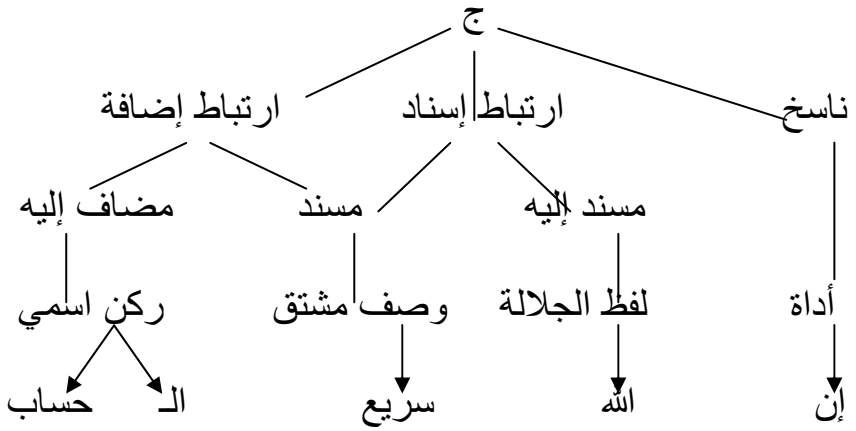

الصورة الرابعة:أداة نسخ(إن)+مسند إليه(معرف الـ)+مسند(مركب إضافي)

يمثل هذه الجملة قوله تعالى:(إِنَّ الْهُدَى هُدَى الله) [1].فالهداية والتوفيق بيد الله و الارتباط تحقق بين المسند إليه اسم إن(الهدى)، والمسند (هدى)،المضاف إلى لفظ الجلالة،و تتشكل الجملة وفق المشجر الآتي :

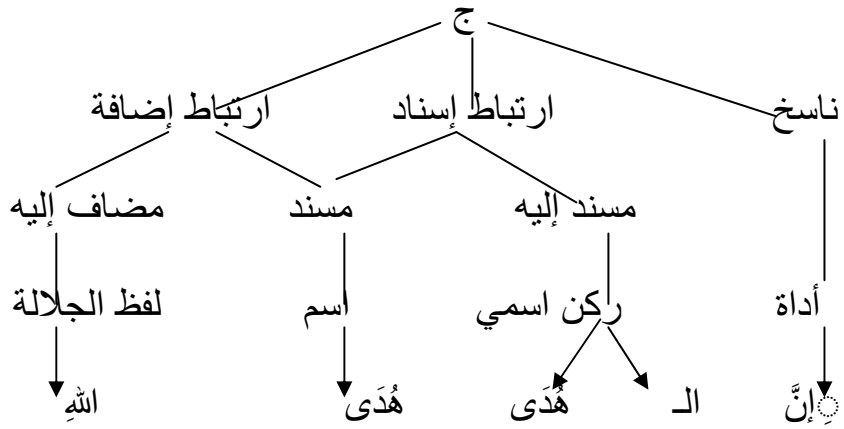

[1] آل عمران : 73 .

و قد ورد المسند إليه اسم إنّ نكرة مضافة إلى اسم علم في صورة واحدة يوضحها قوله جلّ ثناؤه: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ) [1]. فالمسند إليه(مثل) وهو المنسوخ المنصوب بـ(إن) ورد معرفا بالإضافة إلى اسم علم (عيسى) عليه السلام،وشأن عيسى كشأن آدم خلق من تراب ولم يكن ثمة أب ولا أم. و إن كان عيسى له أم ، فمع ذلك هو مثيله في إحدى الطرفين ، فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به، لأنّ المُمَاثلة مشاركة في بعض الأوصاف ، و هما في ذلك نظيران[2].

و في هذه الصورة نجد أن الارتباط تحقق بطريق علاقة الإسناد،وهي الأساس ثم بطريق علاقة الظرفية، و الإضافة ،و يمكن توضيحه في المخطط التالي :

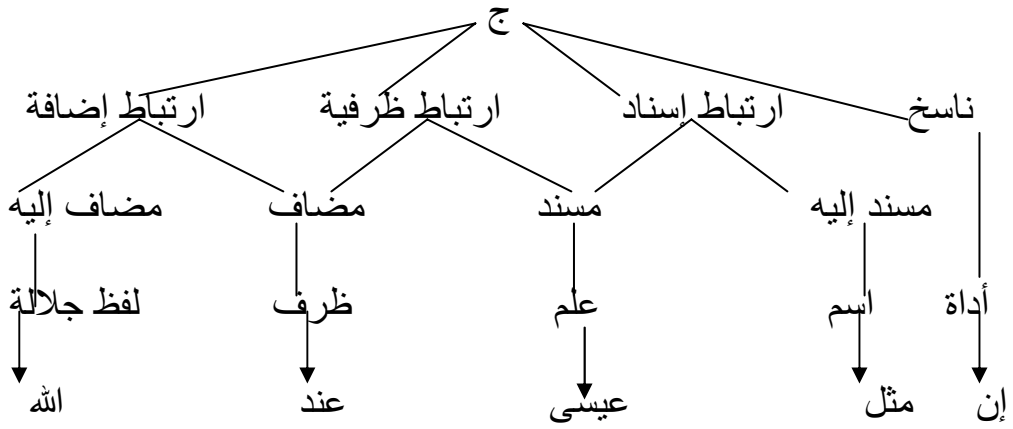

و نظير الصورة السابقة قوله عز وجل : (كَيْفَ يَهْدِي اللّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُواْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ) [3] .فالمسند إليه(الرسول)معرف بـ(الـ) و المسند ورد نكرة (حق) و تختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن المسند إليه في الأولى معرف بالإضافة ، و الذين شهدوا أن الرسول حق هم الكافرون الذين كفروا بعد إيمانهم فلن يهديهم الله بعدما جاءتهم الشواهد من القرآن ، و لن يلطف بهم فهم ليسوا من أهل اللطف[4] و المسند هنا نكرة ويمكن تمثيل ذلك في المشجر التالي :

---

[1] آل عمران : 59 .
[2] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 367 .
[3] آل عمران : 86 .
[4] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 381/1 .

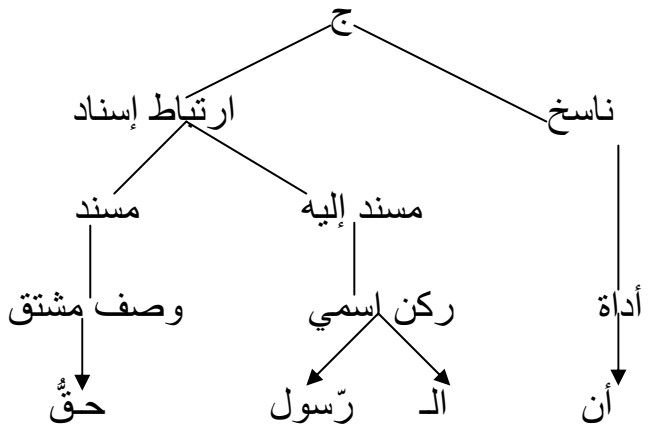

2-2-1 الارتباط بين المسند إليه والمسند بعد دخول كان و أخواتها:

كان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب خبره،ويسمى المرفوع بها اسمها والمنصوب خبرها، و هي قسمان: منها ما يعمل بلا شرط و هي : كان ، ظل ، بات ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، صار،و ليس .و منها ما لا يعمل إلا بشرط ،وهو قسمان أيضا،منها ما يشترط في عمله أن يسبقه(ما)المصدرية الظرفية وهو دام،ومنها ما يشترط في عملها أن يسبقها نفي لفظا و تقديرا ، أو شبه نفي ، و هو أربعة : زال ، برح ، فتئ ، و انفك[1] .

و كان و أخواتها لا تكتفي بالمرفوع وحده و لا تتم الفائدة المرجوة من جملتها إلا مع منصوبها، و بهذا تختلف عن الأفعال التامة التي تكتفي بمرفوعها، إلا إذا وردت تامة فتكتفي بالمرفوع و لا تحتاج إلى المنصوب ، غير ما استثني منها [2].

و كون كان تقدمت على رأس أخواتها فهو إشارة إلى أنها أم الباب ، لكونها اختصت بزيادة أحكام لا توجد في نظائرها ، و كذلك لكون وقتها يعم أوقات أخواتها .

و بعد العودة إلى آيات السورة و البحث فيها ما وجدت إلا جملة واحدة تحقق فيها الارتباط بين المسند إليه (اسم كان) والمسند(خبرها)،تتجلى في قوله تعالى:(مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلاَ نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [3].و قد أورد سبحانه وتعالى هذا الكلام تبرئة لإبراهيم ، مما حاولوا إلصاقه به ، و يمكن تمثيل هذه الجملة المنسوخة كما يلي :

---

[1] ينظر : أوضح المسالك ألفية ابن مالك، تحقيق:الفاخوري، دار الجيل ، بيروت ، ط1،(د ت)،1/ 188 ، 192.
[2] ينظر : في النحو العربي ، بلقاسم دفة ، ص 66 .
[3] آل عمران : 67 .

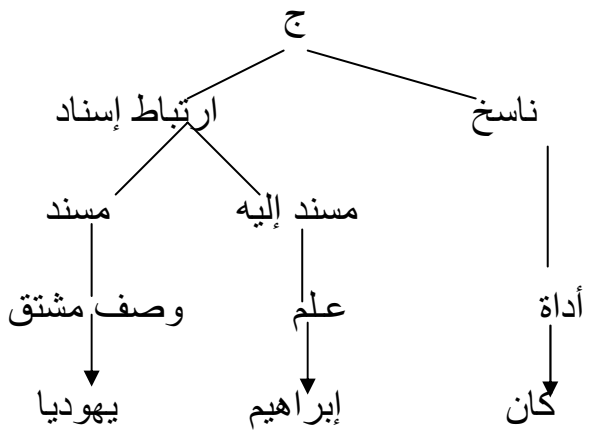

هذا مع العلم أن آيات السورة قد تعدد فيها ورود الناسخ (كان) و قد تعددت أنماط و سور هذه الآيات و مع ذلك لم يرد فيها الارتباط بين المسند إليه (اسم كان) والمسند(خبرها) ومنها ما سبق ذكره في الآية السالفة : (وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا)[1] حيث المسند إليه مضمر في البنية السطحية مقدر في البنية العميقة ، إذ هو الضمير (هو) يعود على إبراهيم عليه السلام .

و في قوله تعالى:(وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [2]. يلحظ ورود المسند إليه مضمرا في البنية السطحية للجملة ، إذ هو الضمير (هو) العائد على إبراهيم في قوله تعالى:(مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلاَ نَصْرَانِيًّا) . و هكذا مع بقية الآيات .

2- الارتباط بين عنصري الإسناد في الجملة الفعلية

[1] آل عمران : 67 .
[2] آل عمران : 67 .

الجملة الفعلية في عرف جمهور النحاة هي تركيب إسنادي يتصدره فعل تام يسند إلى فاعل أو نائب فاعل إسنادا حقيقيا أو مجازيا ، فالفعل يسند إلى من أوجده بإرادته كقولنا: (كتب محمد الدرس) ، (دخل علي) ، كما يسند إلى من وقع عليه كقولنا: (سقط الجدار) و (انقطع الحبل) ، فهما فاعلان في الصورة ، و لكنهما لم يفعلا شيئا في الحقيقة.

و هذا ما ذهب إليه **ابن هشام**،حيث أكد أن الجملة الفعلية هي المصدرة بفعل ثم تأتي تالية له بقية العناصر ، و يتقدم عليه المفعول أو الظرف أو غيرهما من المكملات الأخرى ، و إذا حدث و تقدم عليه الفاعل أو نائب الفاعل فإن الجملة حينئذ تدخل في عداد الاسمية و تخرج من الفعلية [1].

و هذا ما ذهب إليه **ابن السراج** ، حيث صرح بأن : « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي يبنى الفاعل ، و تجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله ... و معنى قوله : بنية على الفعل الذي يبنى للفاعل ؛ أي ذكرت الفعل قبل الاسم ، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء » [2] .

و ذكر **ابن يعيش** أن الفاعل في عرف النحويين : كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت و نسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، و بعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير من بنيته ، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ويرى **ابن يعيش** هنا أنه لا حاجة إلى الاحتراز من البناء للمفعول ، لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل و مؤثرا فيه [3].

و عليه فالجملة الفعلية هي التي تقدم فيها الفعل (المسند) على الفاعل (المسند إليه)،و إذا تقدم الفعل فالجملة اسمية في حين إذا تقدمت المعمولات الأخرى على الفعل و

---

[1] ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، 2 / 581 ، 582 .
[2] الأصول في النحو ، ابن السراج ، 1 /27 ، و 1 / 52 .
[3] ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، 1 / 71 .

على الفاعل،مثل قولنا:(هل قام زيد؟)،تبقى الجملة على فعليتها لأنها ليست من أركان الإسناد ، و لهذا تخرج أيضا الجمل المسبوقة بالنواسخ باعتبار أن الناسخ فعل غير تام ، فلا يحتاج إلى فاعل،فهي اسمية باعتبار أصلها ، و كذلك تستثنى النواسخ التي تستغني بمرفوعها كقوله تعالى: (كُنْ فيَكُونْ) [1].

هذا في حين أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل في مثل قولنا:(محمد قام)وقد تبعهم من المحدثين **المخزومي، و السامرائي ، و البياتي** ...الخ كما مرَّ بنا من قبل .

و علاقة الارتباط في الجملة الفعلية تنشأ بين الفعل ، و الفاعل أو نائبه ، و هما طرفا الإسناد و العلاقة بينهما وثيقة ، لا تحتاج إلى واسطة لفظية ، لأنها أشبه بعلاقة الشيء بنفسه ، و للفاعل أحكام : [2]

1) وجوب رفعه ، و قد يجر لفظا بإضافته إلى المصدر ، نحو : (إكرام المرء أباه فرض عليه)، أو إلى اسم المصدر نحو (سلم على الفقير سلامك على الغني) أو بالباء أو من أو اللام الزائدة .
2) لابد منه في الكلام ، فإن ظهر فذاك ، و إلا فهو ضمير راجع إما لمذكور، أو لما دل عليه الكلام ، أو لما دل عليه المقام ، أو لما دلت عليه الحال المشاهدة.
3) أنه يكون في الكلام و فعله محذوف لقرينة دالة عليه كأن يجاب به نفي ، نحو :(بلى سعيد) في جواب من قال : (ألم يأتي أحد ؟) .
4) أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة الواحد ، و إن كان مثنى أو مجموعا فنقول:(اجتهد التلميذ) ، (اجتهد التلميذان) ، (اجتهد التلاميذ) .
5) أن الأصل اتصال الفاعل بفعله ثم يأتي بعده المفعول .
6) أنه إذا كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي ، و تاء المضارعة في أول المضارع نحو : (جاءت فاطمة) و (تحضر الطالبات المحاضرة) .

وقد ذكر **عبد القاهر الجرجاني** أن الرفع للفاعل في الأصل،وكونه في الابتداء فرع على ذلك،لأن أصول الكلام على ثلاثة معان:الفاعلية،المفعولية،والإضافة،فالرفع

---

[1] آل عمران : 47 .
[2] ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط9 ، 1422هـ ، 2001م ، 2 / 234 و ما بعدها .

للفاعل،والنصب للمفعول،والجر للمضاف إليه،فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، و يدل على ذلك أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه،والفعل هو الأصل في الإخبار[1].

و قد أورد النحاة أن الفعل يدل بمعناه على فاعله ، و أن هذا يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لابد له من فاعل ، لأن وجود فعل من غير فاعل محال .

والفعل يعبر عن الحدث الصادر عن الفاعل سواء أكان الفعل مما أجراه الفاعل باختياره أم أسند إليه على سبيل الاتصاف به وهذا هو الفرق الدقيق في المعنى بين المسند(الاسم)،والمسند(الفعل)وهذا الفرق مرجعه إلى أن الاسم يدل على(الثبوت)والفعل يدل على(الحدث والحدوث) .

وقد كان **الجرجاني** من أوائل من دل على هذا الفرق،حيث ذكر أن:«من فروق الخبر الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم و بينه إذا كان بالفعل و هو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه ، و بيانه أن موضوع الاسم على أي يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء» [2].

و أيضا **السكاكي** تحدث عن دلالة الاسم على الثبوت و دلالة الفعل على التجدد كنحو:« (زيد عالم) ، فيستفاد الثبوت أو كونه فعلا نحو : (زيد علم) فيستفاد التجدد» [3].

و كذلك ذكر **الخطيب القزويني** في خضم حديثه عن فعلية الجملة و كذا دلالة الفعل على التجدد و دلالة الاسم على الثبوت في قوله :« و فعليتها لإفادة التجدد و اسميتها لإفادة الثبوت» [1].

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 210 .

[2] دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 133 .

[3] مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي ، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط 1 ، 1356 هـ، 1937 م ، ص 99 ، و ينظر : البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، (د ت) ، 72/4 .

[1] الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، مراجعة و تصحيح : بهيج عزاوي، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1408 هـ، 1988 م ، 1 / 191 .

و من المحدثين الذين ناصروا هذه الفكرة **مهدي المخزومي**،حيث مد القول فيها مؤكدا أن :« المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه ، و إنما يتميز بما هو أعمق من هذا و أدق ، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافا متجددا و لا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلا أو وصفا دالا على التجدد» [2].

و من الذين تعرضوا لهذا بالنقد **السامرائي**،حيث قال:« وكيف لنا أن نفهم التجدد و الحدوث في قولنا : (مات محمد) ، (هلك خالد) و (انصرف بكر) فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد» [3].

و على هذا القول كان الرد أن:« دلالة الفعل على الحدوث لا علاقة لها بدلالته على الاتجاه الزمني ، فالفعل يدل على الحدوث ماضيا كان أم حاضرا أم مستقبلا لأنه يدل على حدث وقع بعد أن لم يكن واقعا،أو يقع أو سيقع بعد أن لم يكن كذلك ، فالأفعال في قولنا : (هلك فلان ، و مات فلان ، انصرف فلان) كلها تعبر عن أحداث وقعت بعد أن لم تكن كذلك» [4] .

و أضافت **البياتي** أن الإسناد في حالة المسند الاسم يجعل المسند إليه يتصف اتصافا ثابتا و مثال ذلك : (محمد ذكي ، هند جميلة ، السماء زرقاء ، الثلج أبيض) فالصورة التي تثبت في الذهن بينة و تؤكد ثبوت الصفة للموصوف حيث ، الذكاء ثابت لمحمد و الجمال ثابت لهند ، و الزرقة ثابتة للسماء ، و البياض ثابت للثلج .

أما المسند الفعل نحو : (زيد يكتب) فهو لا يوحي بثبوت صفة الكتابة لزيد،إنما على حدث يحدثه زيد و هو ذاته يمكن أن يحدث أحداثا كثيرة كأن يضحك ، يلعب ، ينام ، و ما إلى ذلك من الأحداث المتغيرة[1].

وهذا التجدد و الثبوت هو الذي جعل الجملة الفعلية تتسم بالتجدد , و الجملة الاسمية بالاستقرار و الثبوت ، ولأدل على ذلك قوله تعالى : (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيد)

---

[2] في النحو العربي نقد و توجيه ، مهدي المخزومي ، ص 73 .
[3] الفعل زمانه و أبنيته ، السامرائي ، ص 204 ، و ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص 314 .
[4] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، ص 37 .
[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 38 .

[2].فلو كان القول(يبسط)بدلا من (باسط) لدل على التجدد ، و هو تجديد البسط لذراعي الكلب شيئا فشيئا ، بينما تدل كلمة(باسط) على ثبوت الصفة لصاحبها.

و أيضا قوله تعالى:(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرَ اللهِ يَرْزُقُكُمْ) [3].فلو قيل:(رازقكم) لدلت على ثبوت،بينما هي بهذه الصيغة تدل على تجدد الرزق من الله سبحانه و تعالى شيئا فشيئا مع الزمن .

فالفعل إذن كلمة تدل على معنى أو حدث مقترن بزمن،و باعتبار هذا الأخير ينقسم الفعل إلا ثلاثة أقسام[4] :

1) ماض:وهو ما دل على معنى في نفسه حدث قبل النطق به كجاء ، اجتهد و تعلم و علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة مثل : جاءت ، اجتهدت .
2) مضارع : ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال و الاستقبال مثل : يجتهد ، يتعلم ، و علامته أن يقبل "السين" أو "سوف" أو "لن" مثل : (سيقول ، سوف يكتب ، لن أتأخر) .
3) أمر: ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر ، مثل : (إجتهد ، تعلم) ، و علامته أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة مثل : اجتهدي .

و الفعل من جهة أخرى باعتبار معناه متعد و لازم [1].

- الأول : يتعدى أثره فاعله و يتجاوزه إلى المفعول به مثل : (فتح طارق الأندلس) و علامته أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به مثل : (اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه) ، و منه المتعدي بنفسه ، و المتعدي بغيره و المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد ، و المتعدي إلى مفعولين .

---

[2] الكهف : 18 .
[3] فاطر : 03 .
[4] ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 1 / 33 ، 34 .
[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 34 و ما بعدها .

- الثاني : هو ما لا يتعدى أثره فاعله ، و لا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفس فاعله مثل:(ذهب سعيد)،(سافر خالد)،ويسمى أيضا الفعل القاصر لقصوره عن المفعول به و اقتصاره على الفاعل،وعلاماته كثيرة:منها أن لا يتصل به(هاء) ضمير غير المصدر، فلا نقول في الفعل اللازم " خرج " زيد خَرَجَهُ عمرو و لا يشتق منه اسم مفعول تام ، فلا نقول مخروج و إنما مخروج به أو مخروج إليه [2].

و الفعل يقيد في الجملة بعدد من الوظائف النحوية يشغلها المفعول به و المفعول المطلق،والمفعول فيه،والمفعول معه، و المفعول لأجله ، و الحال و التمييز و الاستثناء و الجار والمجرور،ويقال عنها أيضا "مقيدات الحدث" باعتبار أن الحدث يكون في الفعل بصيغته الصرفية و هو يترابط مع هذه المقيدات المختلفة برباطين : أحدهما معنوي مستمد من مادة الفعل أو ما يقيده و دلالته المعجمية،و الثاني هو العلامة الإعرابية التي تحملها هذه المقيدات وهي النصب فيها جميعا باستثناء الجار و المجرور.

و قد عالج النحاة ارتباط الفعل بمقيداته من زاوية التأثير أو "العمل" و من هنا وجدت نظرية العامل النحوي ؛ و ذلك لأن الفعل محتاج إلى الفاعل ، و أحيانا يتعدى إلى مفعول به يقع عليه و زمان أو مكان يحدث فيه،وسبب يحدث من أجله ، و قد يكون معه مصاحبة لحدوثه،و قد يؤكد المتكلم هذا الفعل،ويبين عدد مرات حدوثه ، و أنواعه و هيئته ، و قد تكون نسبته إلى فاعله أو مفعوله غامضة فتحتاج إلى تفسير ، و لهذا قالوا : الفعل أصل في العمل و ما سواه فرع عليه بتضمنه شيئا منه أو بمشابهة له في المعنى[1].

و مهما اختلفت هذه المقيدات في معناها و رتبتها و وظيفتها ، فإنها جميعا تدور حول الفعل و تنسج في مجاله ، و هي من صدر عنه الفعل ، و من وقع عليه و زمان وقوعه و مكانه و درجته ، و نوعه و حاله و علته و سببه ، و إذا ظهر في متعلقات هذا الفعل فعل آخر فسيكون محورا ثانويا تنجذب حوله متعلقاته ، و هذا المحور الثانوي مع ما يدور في مجاله من متعلقات المحور الرئيس[2].

---

[2] ينظر : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، صبيح التميمي، ص 161 .
[1] ينظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص 140 ، 141 .
[2] ينظر : الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، محمد إبراهيم عبادة ، ص 42 ، 43 .

أما نائب الفاعل فهو اسم مرفوع أسند إليه فعل مبني للمجهول ، و هو يحل محل الفاعل بعد حذفه [3]، و قد يأتي فعله بصيغة الماضي أو المضارع ، و لا يبنى إلا من الأفعال التي تتعدى لأن بناءه من غيرها محال كما يرى بعض النحاة ، و يجيز بعضهم ذلك – و هو الصواب – إذا كان معها مصدر أو ظرف أو جار أو مجرور[4].

و يأخذ نائب الفاعل عند جمهور النحويين ، أحكام الفاعل من وجوب رفعه لفظا و تقديرا و كونه عمدة ، و إفراده و توحده و ضرورة ذكر عامله ، و تأخره عن عامله و تأنيث عامله إذا كان مؤنثا و تجريد عامله من علامات التثنية و الجمع إذا كان مثنى أو جمعا .

و يحذف الفاعل و ينوب عنه (نائب الفاعل) لدواع لفظية و معنوية ، فمن الدواعي اللفظية ، رغبة المتكلم في الإخبار نحو : (تهاون التلميذ فعوقب) أما الدواعي المعنوية فمنها العلم بالفاعل ، و عدم الحاجة إلى ذكره كقوله تعالى : (وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا) [5] .

و منها أيضا الجهل به و الخوف منه و الخوف عليه نحو (قتل فلان) [6].

و يصلح بعد حذف نائب الفاعل أربعة أشياء[1] :

أحدها:المفعول به نحو(عَرِفَ الصَّوَابَ)و الأصل:عرف المسترشد الصواب ، ومنه قوله تعالى : (وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ) [2] .

الثاني : المصدر المتصرف المختص ، نحو:(اقترح اقتراح جيد) و منه قوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [3].

الثالث : الظرف المتصرف المختص ، نحو : (اليوم يوم طيب) .

---

[3] ينظر : تجديد النحو العربي ، شوقي ضيف ، ص 159 ، 160 .
[4] ينظر : المرجع نفسه ، ن ص .
[5] النساء : 28 .
[6] ينظر : نحو اللغة العربية ، أسعد النادري ، ص 355 .
[1] ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، 2 / 111 ، 117 . و ينظر : نحو اللغة العربية ، ص 355 ، 357 .
[2] هود : 44 .
[3] الحاقة : 13 .

الرابع : المجرور بحرف الجر ، نحو : (أخذ من حقل ناضج) و نحو قوله عز من قائل : (وَلَمَّاسـُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ) [4].

و يرى بعض النحاة أنه لا ينوب عن الفاعل مع وجود المفعول به شيء غيره لأنه أولى من غيره بالنيابة لكون الفعل أشد طلبا له من سواه [5]، في حين أن هناك من ذهب إلى : « أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار ما له الأهمية في إيضاح الغرض و إبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول به ، أو غير المفعول به، و أنه أول أو غير أول ، متقدم على البقية أو غير متقدم ، ففي مثل: (خطف اللص الحقيبة من يد صاحبتها أمام الراكبين في السيارة) ، تكون نيابة الظرف (أمام) أولى من نيابة غيره ، فيقال : (خطف اللص أمام الراكبين في السيارة الحقيبة من يد صاحبتها) لأن أهم شيء في الخبر و أعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين و بحضورهم ؛ و هم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، و لا يبالي بهم اللص» [6].

هذا و نشير إلى أن المصطلحات الدالة على نائب الفاعل قد تعددت و اختلفت بين النحاة ، و يرى **علي أبو المكارم** أن استخدام مصطلح نائب الفاعل ، أقل من غيره و يعلل ذلك بأمرين :

أولهما : أنه أكثر اختصارا ، و ثانيهما : أنه أكثر دقة ؛ فإن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا في التركيب الذي يتكون من فعل و فاعل - و هو التركيب الأصلي عند النحويين – كما قد يكون شيئا آخر غير المفعول كالمصدر و الظرف و الجار و المجرور [1].

و قد قدم **محمود سليمان ياقوت** مجمل ما جاء من مصطلحات و عبارات تدل على نائب الفاعل ، و هي : [2]

- قام مقام الفعل .

---

[4] الأعراف : 149 .
[5] ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 2 / 246 ، 250 .
[6] النحو الوافي ، عباس حسن ، 2 / 120 .
[1] ينظر : الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم ، المكتبة النحوية ، القاهرة ، 1987 م ، ص 144 ، 145 .
[2] ينظر : المبني للمجهول في الدرس النحوي و التطبيق في القرآن الكريم ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، 1979م ، ص 15 ، 16 .

- اسـم ما لم يسـم فـاعـلـه .
- الـفـــاعـــــل .
- المفعول الذي لم يسم من فعل به .
- مفـعـول لم يسـم فـاعـلـه .
- المفعـول الذي لم يسـم فاعـله .
- مفعـول ما لم يسـم فاعـلـه .
- الاسـم الذي يقـام مقـام الفاعل .
- الـقـائـم مـقـام الـفـاعـل .
- نـائـــــب الفـــاعـل .

1-2 الأنماط التركيبية للارتباط بين المسند(مبني للمعلوم) والمسند إليه(فاعل)

المتتبع لآيات السورة،و الباحث في تراكيبها يجد أن للجملة الفعلية البسيطة فيها نصيب ، و هي التي يتصدرها فعل تام (مسند) يسند إلى فاعل (مسند إليه) أو نائب فاعل ، إسنادا حقيقيا أو مجازيا ، حيث الأول يكون إذا أسند الفعل إلى من أوجده و قام به حقيقة بإرادته، نحو : (أذن المؤذن) ، و الثاني عندما يسند إلى من وقع عليه و مثاله المشهور : (سقط الجدار) .

و الجملـة الفعلية البسيطة تتضمن عملية إسنادية واحدة ، و عـناصرها مفـردة و طبيعة اللغة العربية اقتضت أن الفعل و الفاعل وحدة نحوية لا تتجزأ و رتبة الفعل محفوظة بالنسبة لفاعله ، إذ يوجب النحويون تأخر المسند إليه عن المسند ، لأن المسند

إليه جزء – أو كالجزء – من فعله من ناحية ثم إن المسند عامل فيه ، و معنى هذا أنه لا يصح أن يتقدم عليه ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم بعض الكلمة عن بعض ، كما ينبغي رعاية الترتيب بين العامل و معموله .

و من خلال استقراء آيات السورة اتضح أنها تتوفر على جمل فعلية تقدم فيها المسند على المسند إليه و العلاقة بينهما علاقة ارتباط بطريق الإسناد،وهذا ما سيتضح من خلال الصور الآتية، و يمكن إجمالها في نمطين :

1-1-2 النمط الأول:مسند(مبنى للمعلوم)+مسند إليه(معرفة)

وقد توزع هذا النمط على خمس صور اختلفت تراكيبها و دلالاتها ، و هي كما يلي :

الصورة الأولى : مسند (ماض)+مسند إليه(لفظ الجلالة)

الفعل الماضي يدل على حدث وقع في زمن مضى قبل زمن التكلم،و هو يدل على الحدث والحدوث، ومثال هذه الصورة قوله عز وجل:(لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِم) [1] .

فالرسول–صلى الله عليه وسلم–عربي منهم،لسانه لسانهم،وذلك أقرب لهم لتصديقه وكونه من أنفسهم شرف لهم،و قد خص المؤمنين، لأنهم هم المنتفعون بمبعثه [1].

فهذا التركيب تضمن على ارتباط إسناد بين المسند(مَنَّ)والمسند إليه لفظ الجلالة (الله) و قد وردت هذه الصورة تسع مرات؛المسند إليه فيها دوما لفظ الجلالة ، و ثلاث مرات أخرى المسند إليه فيها اسم علم من أسماء الأنبياء وهم:(زكريا،وعيسى، وإسرائيل) ، وتمثيل الصورة يكون وفق المخطط التالي :

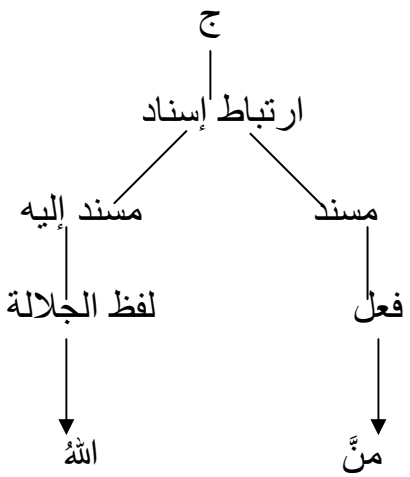

[1] آل عمران : 164 .
[1] ينظر : الكشاف الزمخشري

الصورة الثانية : مسند إليه (مضارع) + مسند إليه (اسم الجلالة)

الفعل المضارع ما دل على حدث مقترن بالزمان الحاضر أو المستقبل ، وإسناد الفعل إلى الله سبحانه و تعالى يجعل مضمون الجملة و عدا مؤكد الوقوع و هذا ما يظهر في قوله تعالى : (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [2] .وآياته سبحانه وتعالى هي دلائل قدرته و عظمته .

و أيضا قوله عز و جل:(وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَمْحَقَ الْكَافِرِين)[3] والتمحيص:التطهير والتصفية , و يمحق : يهلك[4]، والمسند في الجملة(يمحص)واللام المتصلة للتعليل,وهو منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل والمسند إليه لفظ الجلالة (الله) و تعدى الفعل إلى المفعول به الاسم الموصول (الذين)، أما صلة الموصول فهي الجملة الفعلية الماضوية (آمنوا)، و بالتالي تركيب الجملة تم فيه الارتباط بطريق علاقة الإسناد و التعدية، و بيانهما في المشجر الموالي :

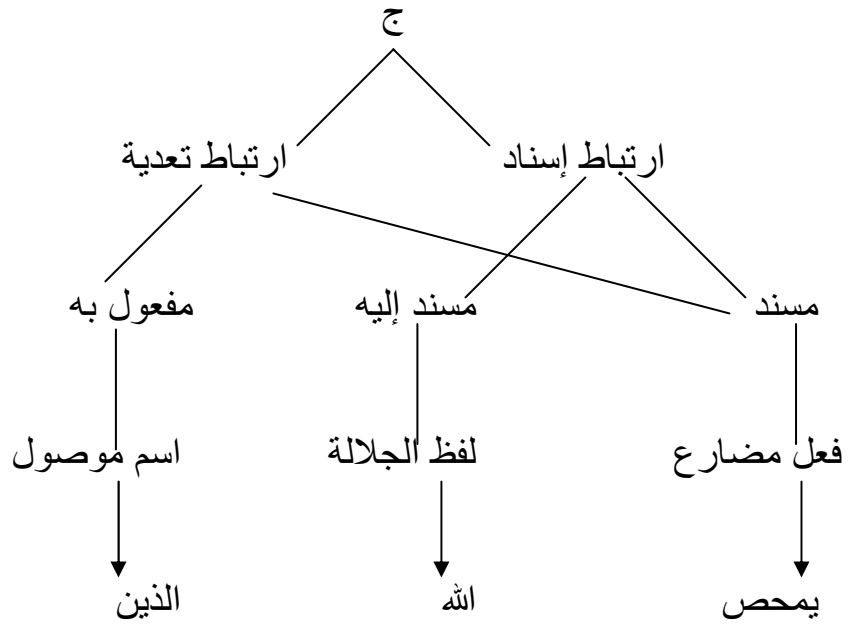

(2)

(3)

(4) ينظر : إعراب القرآن الكريم ، و بيانه ، 1 / 534 .

الصورة الثالثة : مسند ماض + مسند إليه (معرف بـ "الـ")

تمثلت هذه الصورة في ثمان آيات بينات،منها قوله عز من قائل:(فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللّه) [1] وحواري الرجل:صفوته وخالصته,ومنه قيل للحضريات الحواريات لخلوص ألوانهن و نظافتهن [2].

والارتباط بيّن في هذه الجملة بين المسند(قال) والمسند إليه (الحواريون)،و يمكن تمثيله كما يلي :

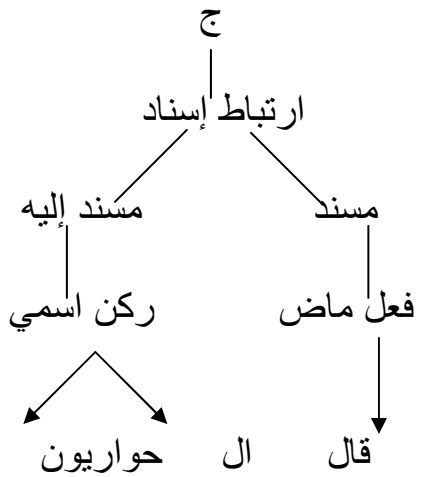

و أيضا وردت هذه الصورة بصيغتي المدح والذم:(نعم،بئس)وهما فعلان ماضيان غير متصرفين يفيدان المبالغة في المدح والذم،و يشكلان تركيبا إفصاحيا يبين الانفعال الذي يعرض للنفس و تركيبهما،لا يحتمل الصدق أو الكذب،ولذلك يدخل في دائرة الإنشاء غير الطلبي .

---

[1] آل عمران : 52 .
[2] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 365/1 ، 366 .

قال **سيبويه** : « و أصل نعم و بئس ، نَعِمَ و بَئِسَ،وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة و الصلاح و لا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى» [1] .

و في العموم الغالب أن تركيب المدح و الذم يجيء مؤلفا من خلال تجاور الأركان التالية : صيغة ذم أو مدح + اسم مرفوع + مخصص بالمدح أو الذم .

والصيغة (نعم،بئس) فيها أربع لغات (نَعِمَ و بَئِسَ) و(نعِمِ وبئِسِ) و(نِعْمَ و بِئْسَ) و(نَعْمَ و بَئْسَ) ، و هذه الوجوه تطرد في كل ذي عين حلقية اسم كان أم فعلا[2].

وقد وردت هذه الصورة في أربعة مواضع،ثلاثة منها للذم و واحدة للمدح،أما من الذم، فقوله تعالى:(قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ)[3] . والذين كفروا هم مشركوا مكة، و غلبوا في بدر ، و قيل:هم اليهود،وقد ساء ما مهدوا لأنفسهم[4] .

و في هذه الجملة نلاحظ أن المخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه و التقدير : و بئس المهاد جهنم .

و أما من المدح فقوله عز و تبارك:(وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)[1] ، و هي كلمة قالها النبي – صلى الله عليه و سلم – و من معه لما خرجوا من المدينة حتى وافوا بدرا ، و قيل هي الكلمة التي قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار[2].

و المخصوص بالمدح محذوف يعود على الله سبحانه و تعالى، و التقدير:نعم الوكيل الله ، و يمكن التمثيل لتركيبي المدح و الذم ، و تبيين الارتباط فيهما بين المسند و المسند إليه كما يلي :

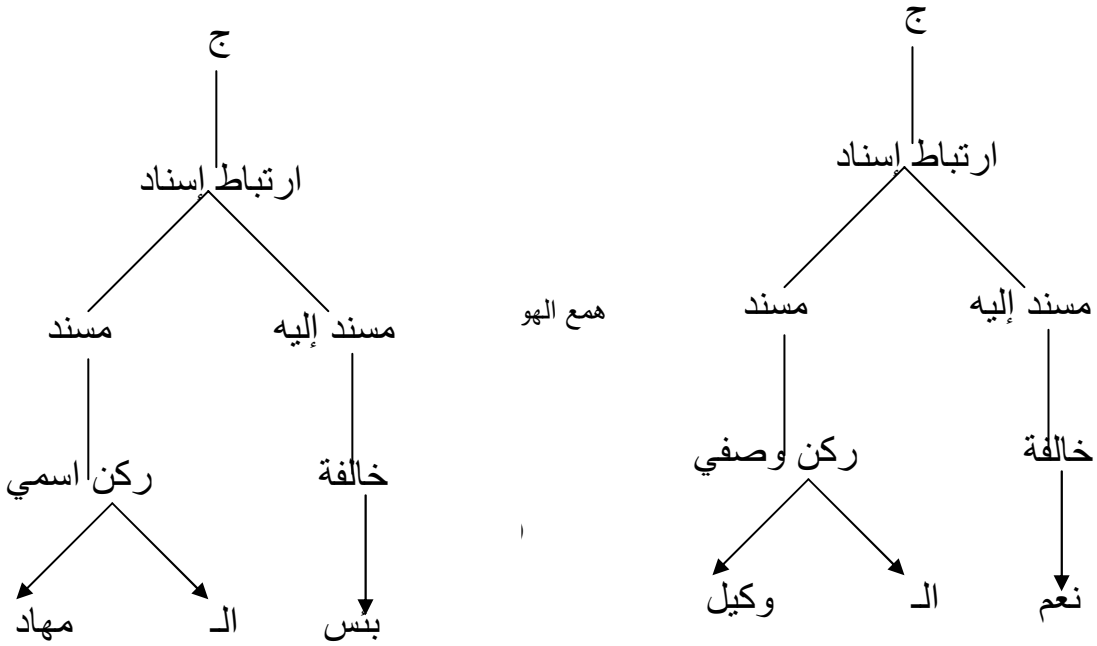

وهناك من يرى أن(نعم) و(بئس) لا تعدو أن تكون أداة ، وما بعدهما جملة اسمية،أي: جهنم المهاد ، و الله الوكيل ، فالأول مسند إليه و الثاني مسند [3].

الصورة الرابعة : مسند (مضارع) + مسند إليه (معرف الـ)

جاءت هذه الصورة في آيتين متطابقتين في التركيب و ذلك في قوله تعالى : (وَعَلَى اللّهِ فَلْيَتَوَكِّلِ الْمُؤْمِنُونَ) [1].فالفاء للتأكيد و الاستئناف و اللام لام الأمر، وهو كلام مستأنف لإيجاب التوكل على الله و التفويض إليه ، و في تأكيد الاستئناف بعد الإنكار و النفي حث مبالغة،ولا ناصر إلا الله و الإيمان يوجب ذلك ويقتضيه[2]،ومشجر هذه الجملة لا يختلف عن غيره،و بيان الارتباط فيه على النحو التالي :

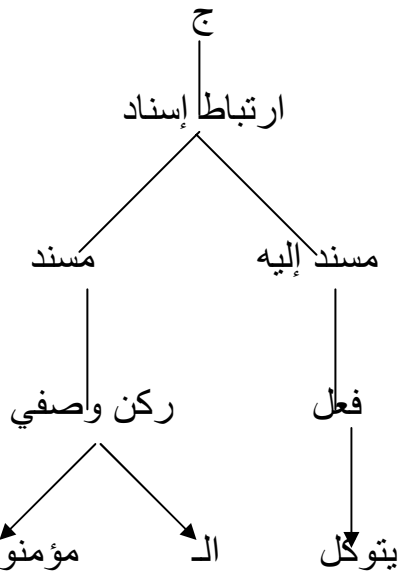

[3] ينظر : في نحو اللغة
[1] آل عمران : 122 ،
[2] ينظر : التبيان في إع
ظر : الكشاف ، 1 / 433 .

الصورة الخامسة : مسند (ماض) + مسند إليه (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في قوله تعالى:(وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَاب) [3].و أهل الكتاب هم اليهود و النصارى،واختلافهم أنهم تركوا الإسلام وهو التوحيد و العدل[4]. و الارتباط تحقق بين المسند (اختلف) و المسند إليه (الذين)، وقد وردت هذه الصورة مرة واحدة في السورة، نمثلها كالآتي :

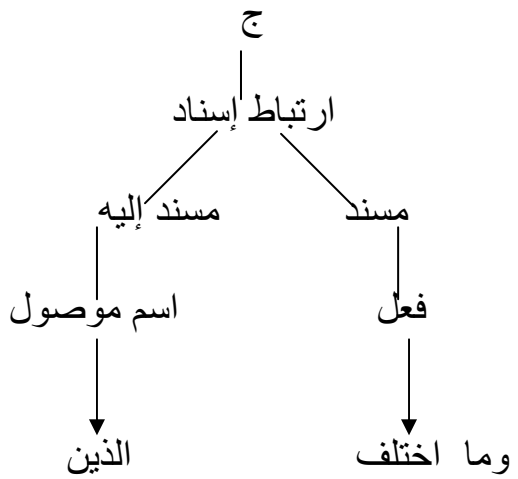

الصورة السادسة : مسند (مضارع) + مسند إليه (اسم موصول)

جاءت هذه الصورة بصيغة النفي في ثلاث آيات،منها قوله تعالى : (لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِين)ۖ [1] . يعني أن لكم في موالاة المؤمنين مندوحة عن موالاة الكافرين فلا تؤثر و هم عليهم [2] .

---

[3] آل عمران : 19 .
[4] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 346 .
[1] آل عمران : 28 .
[2] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 346 .

و الارتباط هنا كغيره بطريق علاقة الإسناد بين المسند (يتخذ) و المسند إليه (المؤمنون) و أيضا تم الارتباط بطريق علاقة التعدية بين المسند و المفعول به الأول و الثاني ، و بيان هذه العلاقات النحوية في المشجر التالي :

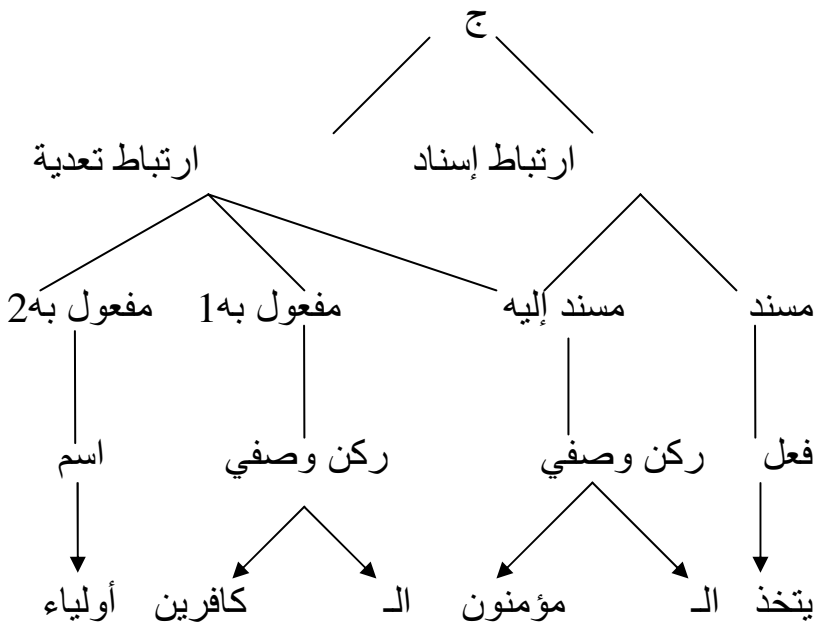

2-1-2 النمط الثاني : مسند (مبني للمعلوم) + مسند إليه (نكرة)

و قد ورد هذا النمط في صورتين اثنتين ، يتم تفصيلهما فيما يلي :

الصورة الأولى : مسند (ماض) + مسند إليه (نكرة)

تمثلت هذه الصورة في ثلاث آيات،وقد وردت بصيغتي المدح و الذم ، أما الأولى ففي قوله : (وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) [1].والملاحظ أن المخصوص بالمدح ورد محذوفا في هذا التركيب تقديره : نعم أجر العاملين ذلك ، أي: المغفرة في الجنات[2] ، و هناك من يرى هذه الجملة جملة اسمية ، و صيغة المدح مجرد أداة ، أي:أجر العاملين المغفرة [3]،و يمكن تمثيله في المشجر الموالي :

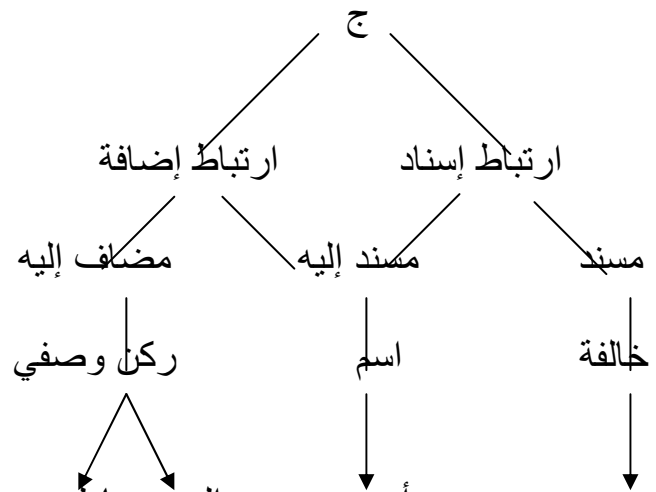

[1] آل عمران : 136 .
[2] ينظر : إعراب القر
[3] ينظر : في نحو اللغ

وأما الذم فورد في قوله جل وتبارك:(وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) [4].حيث ورد المخصوص بالذم محذوفا على نية التقدير ، كأنما الأصل فيه:بئس مثوى الظالمين النار[5]،وهناك من يعد هذا النمط جملة اسمية،وصيغة الذم مجرد أداة،وبعدها جملة اسمية،مكونة من مسند إليه ومسند،أي:مثوى الظالمين النار،أو النار مثوى الظالمين[6].

وقد وضع الظاهر موضع المضمر للتغليظ و التعليل و الإشعار بأنهم في شركهم ظالمون ، يضعون الشيء في غير موضعه ، و ليس يخفى أن في جعلها مثواهم رمزا إلى الخلود فيها، و بيان هذه الصورة في المشجر التالي :

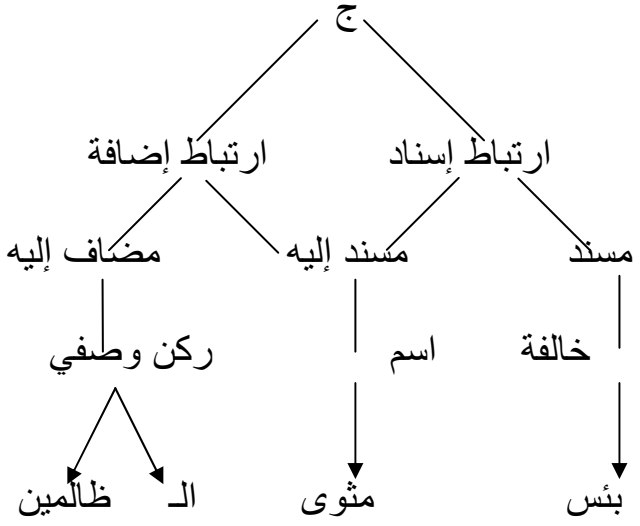

الصورة الثانية : مسند (مضارع) + مسند إليه (نكرة)

---

[4] آل عمران : 151 .

[5] ينظر: التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1408هـ، 1987 م ، ص 153 ، و ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه ، 1 / 545 .

[6] ينظر : في نحو اللغة و تراكيبها ، خليل أحمد عمايرة ، ص 112 ، 114 .

وردت هذه الصورة خمس مرات في الآيات البينات مثالها التوضيحي قوله عز من قائل:(يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوه) [1] .فمن كان من أهل نور الحق يكون لونه أبيضا مشرقا و تبييض صفحته و تشرق، و النور بين يديه و بيمينه،و من كان من أهل ظلمة الباطل و سم بسواد اللون و الصحيفة [2].

والعلاقة النحوية السياقية المتمثلة في الإسناد تحققت في الجملة،بين المسند(تبيض) و المسند إليه (وجوه)،و تتضح هذه الصورة أكثر من خلال المشجر التالي :

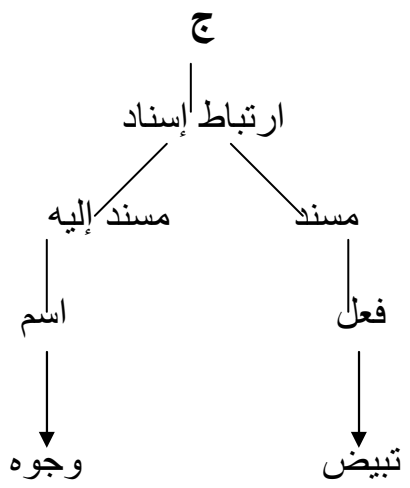

2-2 الأنماط التركيبية للارتباط سند إليه(نائب الفاعل) :

من خلال تتبع الآيات اتضح أن الجملة الفعلية البسيطة التي يتصدرها فعل تام (مبني للمجهول) يسند إلى نائب فاعل قد وردت قليلة مقارنة بالجملة الفعلية البسيطة التي أسند فيها فعل تام مبني للمعلوم للمسند إليه و يمكن توزيع هذه الجمل على قلتها وفق الأنماط التالية :

2-2-1 النمط الأول:مسند (مبنى للمجهول)+مسند إليه (معرفة)

بعد حصر الآيات التي جاءت وفق هذا النمط تبين أنها تتوزع على صورتين كما يلي:

الصورة الأولى : مسند(ماض)+مسند إليه(معرف بـ"الـ")

وردت هذه الصورة في قوله تعالى:(وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجيلُ) [1] .نزل هذا القول لما زعم كل فريق من اليهود و النصارى أن إبراهيم كان منهم،فقيل لهم:أن

---

[1] آل عمران : 106 .
[2] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 399 .
[1] آل عمران : 65 .

اليهودية كانت بعد نزول التوراة،و النصرانية بعد نزول الإنجيل،وبين إبراهيم و موسى ألف سنة ، و بينه و بين عيسى ألفان ، فكيف يكون إبراهيم على دين لم يحدث إلا بعد عهده بأزمنة متطاولة [2].

و العلاقة النحوية السياقية التي نشأت في هذه الجملة الفعلية كانت بين المسند (أنزلت) والمسند إليه (التوراة) و هي علاقة إسناد دائما يمكن تمثيلها كما يلي :

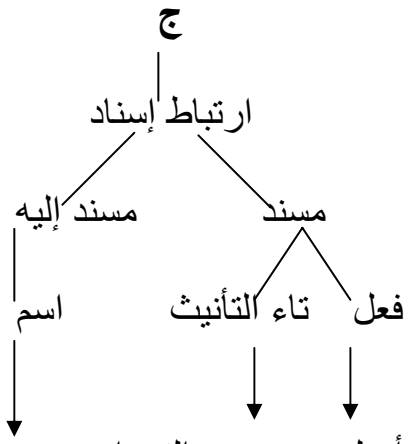

الصورة الثانية : مسند (مضا

وردت هذه الصورة في آيتين منهما قوله تعالى : (وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ)ُ[1] . و قد جاء في هذه الآية فن التكرير ، حيث تكرر ذكر اسم الله ، و تعليقا على هذا قال بعض البصريين : ذلك نظير قول العرب ، فأظهر في موضع الإضمار ، و رأى بعض نحويو الكوفة أن هذا ليس كذلك في الآية ، والقول الثاني أرجح لأن كتاب الله عز وجل لا توجه معانيه ، و ما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام و المعاني ، و له في الفصيح من المنطق ، و الظاهر من المعاني وجه صحيح موجود [2] ، و الارتباط بطريق علاقة الإسناد كان بين المسند (ترجع) والمسند إليه (الأمور) و مشجره لا يختلف عن سابقه .

2-2-2 النمط الثاني:مسند(مبني للمجهول)+ مسند إليه (نكرة)

الآيات البينات التي تمثل هذا النمط أيضا قليلة في السورة ، و ما كان منها جاء في صورتين، بيانهما فيما يلي :

الصورة الأولى : مسند (مبني للمجهول) + مسند إليه (نكرة)

---

[2] ينظر : الكشاف ، الزمخشري ، 1 / 375 .
[1] آل عمران : 109 .
[2] ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش ، 1 / 501 ، 502 .

جاءت هذه الصورة في آيتين منهما قوله تعالى : (فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ) [3].و في الآية تسلية لرسول الله – صلى الله عليه و سلم – من تكذيب قومه و تكذيب اليهود ، و يمكن تمثيل هذه الجملة و توضيح علاقة الإسناد فيما يلي :

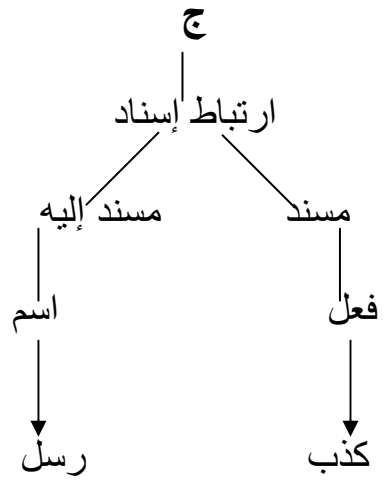

الصورة الثانية : مسند (مضارع)

تمثلت هذه الصورة في ثلاث آيات بينات، منها قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) [1].و في هذه الآية نشأت علاقات نحوية سياقية مختلفة منها : الإسناد و التعدية و الإضافة ، و بيانها بين عناصر الجملة في المشجر التالي :

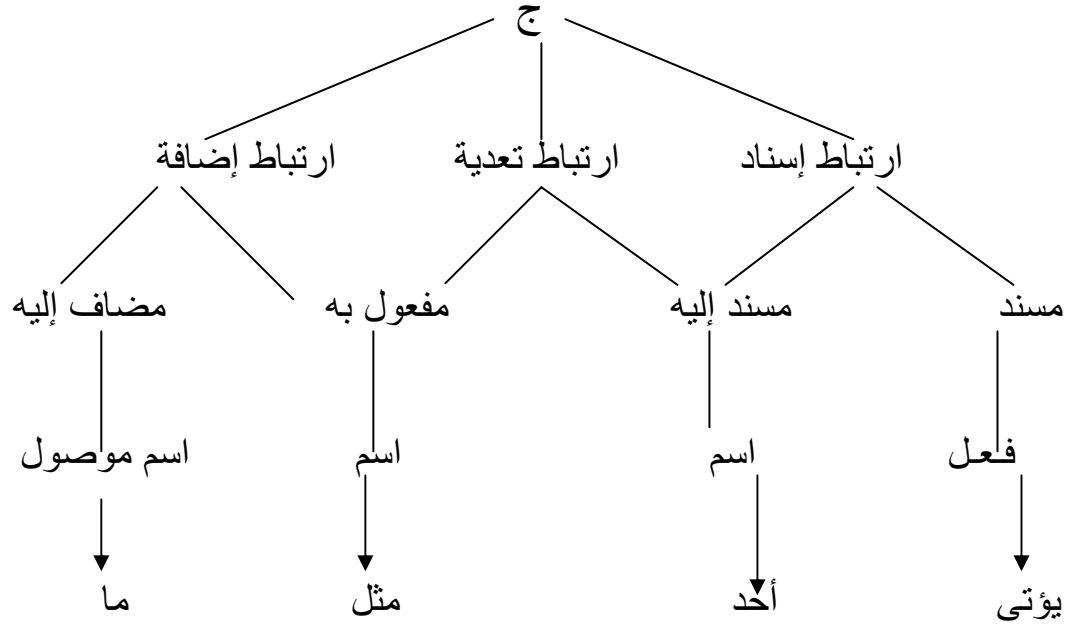

---

[3] آل عمران : 184 .
[1] آل عمران : 73 .

وفي قوله تبارك وتعالى:[وَ مَا جَعَلَهُ اللهُ إِلاَّ بُشْرَى لَكُمْ][1].كلام مستأنف لشرح كيفية النصر، والمعنى:« وما جعل الله إمدادكم بالملائكة إلا بشارة لكم بأنكم تنصرون»[2].والأداة(إلا)تفيد الحصر،وبشرى:مفعول به ثان إذا كان الجعل هنا بمعنى التنصير ويمكن اعتبار الجعل بمعنى الخلق فتكون متعدية لواحد،وبشرى منصوب على أنه استثناء من أعم العلل،فهو مفعول لأجله،استوفى شروط النصب[3].

6- الارتباط بطريق علاقة الملابسة

الملابسة قرينة معنوية،بابها الحال،تنشأ بين الحال المفردة وصاحبها،وسبيل البيان في هذه العلاقة أن الحال تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل،وهذا البيان ضروري في فهم معنى الجملة[4] ،فإذا قلنا:(جاء زيد راكبا)فالمعنى:جاء زيد ملابسا لحال الركوب،وكذلك إذا قلنا:(جاء زيد وهو يركب)، فالحال هنا عبر عنها بالجملة والواو ، وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء[5].

والملابسة تخصص الإسناد الفعلي أو الاسمي، ويتضح التخصيص هنا أن صاحب الحال يكون على هيئة مخصوصة حين وقوع الفعل،أو حين إسناد الخبر إلى المبتدأ [6]،وفى هذا قال صاحب الكليات:«حقيقة الحال على ما صرّح في كتب النحو هي بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له،واقعا منه،أو عليه،مثل:(جاء زيد راكبا)، و(ضربت زيدا قائما)»[7].

والحال في عرف النحاة:« وصف منصوب فضله يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معا أو غيرهما وقت وقوع الفعل» [8].

وهو عند **ابن هشام**:« ما اجتمع فيه ثلاثة شروط أحدها: أن يكون وصفا

---

(1) آل عمران : 126 .
(2) الكشاف ، الزمخشري ، 412/1 .
(3) ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش ، 526/1 .
(4) نظام الارتباط والربط ، مصطفى حميدة ، ص 170.
(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،ص198.
(6) الكتاب ، سيبويه،44/1.
(7) الكليات ، الكفوي،313/5 عن : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، ص 139 .
(8) النحو الوافي ،عباس حسن،363/2 ، 364.

والثاني:أن يكون فضلة، والثالث : أن يكون صالحا للوقوع في جواب (كيف) وكذلك كقولك(ضربت اللِّص مكتوفا)» [1].

ومعنى كونه فضلة؛أنَّه ليس مسندا ولا مسندا إليه،و ليس معنى ذلك انَّه يصحّ الاستغناء عنه ، إذ قد تجئ الحال غير مستغنى عنها، كقوله تعالى:(وَمَا خَلَقْنَا السَمَّاءَ والأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ِلاعِبِينَ) [2]،وقوله:(لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ)[3].ومعنى هذا:أن الحال ليست طرفا من طرفي علاقة الإسناد مع التأكيد أن وظيفتها في الجملة لا تقل شأنا عن وظيفة طرفي الإسناد في إبراز المعنى الدلالي.

وذهب **عباس حسن** إلى أنّها قد تكون بمنزلة العمدة أحيانا في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده[4]، واستشهد **ابن هشام** بقوله تعالى: (وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرِحًا) [5]. فلو سقط (مرحا) فسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة.

وقال **ابن السيد البطليموسي** معلقا على قول النحويين بأن الحال فضلة:أنهم لم يريدوا بقولهم إن الحال فضلة في الكلام،أن الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتلها إنَّما المراد بذلك شيئين،أحدهما:أن الحال حكمها أن تأتى بعد كلام لو سكت عليه المتكلم لا يستقل بنفسه،والثاني:أن الحال لا تستقل بنفسها،ولا يسند إليها،وإنَّما تكون تابعة لغيرها [6].

والحال تنقسم إلى مؤسسة،ومؤكدة وإلى مقصودة لذاتها،وموطئة، وإلى حقيقية ونسبية، وإلى مفردة، وجملة، وشبه جملة، والمجموع تسعة أنواع [7] .

أما المؤسسة:فهي التي يستفاد معناها بدونها،نحو:(جاء خالد راكبا)والمؤكدة:

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، 300 ، 301 .
(2) الأنبياء : 16 .
(3)النساء : 43.
(4) النحو الوافي ، 363/2 ، 364 .
(5) لقمان: 17.
(6)نظام الارتباط والربط،مصطفى حميدة،ص171،نقلا عن:إصلاح الخلل الواقع في الجمل ابن السيد البطليموسي، ص116.
(7)ينظر:نحو اللغة العربية ،محمد أسعد النادري، ص490 ، 491 ، وينظر:جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني ، 98/3 ، 99.

هي التي يستفاد معناها بدونها والمقصودة لذاتها،نحو:(سافرت منفردا)،والموطئة: هي الجامدة الموصوفة،فتذكر توطئة لما بعدها،نحو:(لقيت خالدا رجلا محسنا)،الحال الحقيقية:هي التي تبين هيئة صاحبها نحو:(جئت فرحا)،وإما نسبية:وهي ما تبين هيئة ما تحمل ضميرا يعود على صاحبها نحو:(ركبت الفرس غائبا صاحبه)،وأما المفردة: فهي ما ليست جملة ولا شبهها،نحو : (قرأت الكتاب كاملا) ، والحال الجملة : قد تكون جملة اسمية أو فعلية،وحينئذ تكون مؤولة بمفرد نحو:(جاء سعيد يركض)، والتأويل: (جاء راكضا)،ويشترط في الجملة الحالية ثلاثة شروط : [1]

1) أن تكون جملة خبرية ، لا طلبية ولا تعجبية.

2) أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال.

3) أن تشمل على رابط يربطها.

والرابط إما الضمير وحده كقوله تعالى:(وَ جَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ)[2] . و إما الواو فقط، كقوله تعالى:(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِئْبُ وَ نَحْنُ عُصْبَةً) [3].وإما الواو والضمير معا ، كقوله تعالى:(لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) [4].

وقد ذهب **الزّمخشرى** إلى أن الجملة الاسمية لابد أن يكون رابطها الواو فقط قال:« الجملة تقع حالا،ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية:فإن كانت اسمية قالوا:وإلا ما شذّ من قولهم:(كلمته فوهٌ إلى في)،وما عسى أن يعثر عليه في الندرة» [5]،و تتكون الحال شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور،وهما يتعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقرا واستقر،والمتعلق المحذوف في الحقيقة هو الحال نحو:(رأيت الهلال بين السحاب)،و نحو:(نظرت العصفور على الغصن)ونحو قوله تعالى:(فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) [6].

---

[1] المرجع السابق ، 100/3 ، 101 .
[2] يوسف : 16.
[3] يوسف : 14 .
[4] النساء : 43 .
[5] المفصل، الزمخشرى، والنص منقول من المتن في شرح المفصل لابن يعيش ، 65/2.
[6] القصص : 79.

ويشترط في الحال أربعة شروط[1]:

1) أن تكون صفة متنقلة، لا ثابتة نحو(طلعت الشمس صافية).

2) أن تكون نكرة ، لا معرفة ، وقد تكون معرفة إذا صحّ تأويلها بنكرة، نحو(آمنت بالله وحده) أي: منفردا .

3) أن تكون نفس صاحبها في المعنى،نحو(جاء سعيد راكبا).

4) أن تكون مشتقة لاجامدة.

والحال تحتاج إلى عامل وصاحب، فعاملها: ما تقدّم عليها من فعل أو شبهه أو معناه،وصاحب الحال ما كانت الحال وصفا له في المعنى،فإذا قلت (رجع الجندي ظافرا) فصاحب الحال هو(الجندي) وعاملها هو(راجع)[2].وصاحب الحال قد يكون المسند إليه كقوله تعالى:(فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ) [3]. وقوله تعالى:(وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُوا كُسَالَى) [4].وقد يكون المسند كقوله تعالى:(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) [5]. وقد يكون المفعول كقوله تعالى:(فَبَعَثَ اللهُ النَبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَ مُنْذِرِينَ)[6]. وقد يكون صاحب الحال مضافا إليه،كقوله تعالى:(أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتمُوهُ) [7].

والأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها وقد تتقدم عليه جوازا، نحو:(جاء راكبا سعيد)، و قد تتقدم عليه وجوبا وقد تتأخر عنه وجوبا [8] .

تتقدم عليه وجوبا في موضعين :

1) أن يكون صاحبها نكرة غير مستوفية للشروط ، نحو: (الخليل مهذبا غلام).

2) أن يكون مقصورا، نحو: (ما جاء ناجحا إلا خالد).

وتتأخر عنه وجوبا في ثلاثة مواضع :

---

(1) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 82/3 ، 84.
(2) ينظر : المرجع نفسه ، 86/3 ، 87.
(3) القصص : 21.
(4) النساء : 142.
(5) هود : 72.
(6) البقرة : 213 .
(7) الحجرات : 12.
(8) ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، 89/3 ، 92.

1) أن تكون هي المحصورة ، نحو:(ما جاء خـالد إلا ناجحا). و منه قوله تعالى : (وَ مَا نـُرْسِلُ المُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَّشِرِينَ وَ مُنْذِرِينَ) [1].

2) أن يكون صاحبها مجرورا بالإضافة ، نحو: (يعجبني وقوف علي خطيبا).

3) أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو: (جاء علي والشمس طالعة).

والأصل في الحال أيضا أن تتأخر عن عاملها،وقد تتقدم عليه جوازا،بشرط أن يكون متصرفا ، نحو: (راكبا جاء علي)،أو صفة تشبه الفعل المتصرف،نحو:(مسرعا خالد منطلق) ومن الفعل المتصرف، قوله تعالى:(خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[2].

وقد ذكر النحاة متى تتقيد الحال بموضع محدد كقول **ابن السّراج**:« ومن ذلك ضربت زيدا قائما، إذا كان السامع لا يعلم من القائم الفاعل أم المفعول لم تجز أن تقدم على صاحبها،فإن كنت أنت القائم،قلت:(ضربت قائما زيدا)، وإن كان زيد القائم،قلت:(ضربت زيدا قائما)،فإن لم يلبس جاء التقديم والتأخير،وكذلك إذا قلت:(لقيت مصعدا زيدا منحدرا)،لا يجوز أن يكون المصعد غيرك،والمنحدر غير زيد لأنّك إن قدمت وأخرت التبس» [3].

وقال **الرّضي**: ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده،نحو:(جاء زيد راكبا) وعن المفعول وحده،نحو:(ضربت زيدا مجردا عن ثيابه)،فإذا قلت:(لقيت زيدا راكبا) فإن هناك قرينة حالية أو مقاليه تبين صاحب الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول،وإن لم تكن،وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جانب صاحبه لإزالة اللبس،نحو:(لقيت راكبا زيدا)، فإن لم تقدمه فهو عن المفعول [4].

ويستنتج من القولين،أن أمن اللبس أمر أساس في جواز التقديم ، سواء أكان صاحب الحال فاعلا ، أم مفعولا ، أم مضافا إليه.

أما فيما يخص الذكر والحذف:فالأصل في الحال أنّه يجوز ذكرها وحذفها لأنها فضلة،وإن حذفت فإنها تحذف لقرينة،وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولا أغنى

---

[1] الكهف : 56 .
[2] القمر:06.
[3] الأصول في النحو ، ابن السراج،255/2.
[4] ينظر : شرح الكافية ،2/ 46 ، 53 .

عنه ذكر المقول،كقوله تعالى:(وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ) [1]،وقد يحذف صاحبها لقرينة كقوله تعالى:(أَهَذَا الذِّي بَعَثَهُ اللّهُ رَسُولاً)[2]. كما يحذف العامل في الحال، وذلك على قسمين: جائز وواجب، الأول كقولك لقاصد السفر: (راشدا)، وللقادم من الحج(مأجورا)[3].

وقد شبه النحاة الحال في علاقته بالفعل،بالمفعول به،ففي مثل:(جاء عبد الله راكبا)،و(قام أخوك منتصرا)،فعبد الله مرتفع بـ(جاء)والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال،و(راكبا)منتصب لشبهه بالمفعول لأنّه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله،وإن في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول، فالارتباط يكون بين الحال والفعل من خلال ارتباطها مع صاحبها،وصاحبها قد يكون مترابطا مع الفعل من خلال الفاعلية،أو المفعولية،لأن الحال قيد للفعل، فوقوع الفعل من فاعله،أو وقوعه على مفعوله يكون بذكر الحال من أحدهما، أو منهما مقيدا بهذه الهيئة [4].

وقد ذكر **ابن السّراج** أن في الفعل دليلا على الحال كما فيه دليل على المفعول لأنه إذا قلنا:(قام زيد)،فلابد أن يكون قد قام على حال من أحوال الفعل، وأن الحال تعرف وتعتبر بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل،تقول:(كيف جاء عبد الله ؟) فيكون الجواب:(راكبا)، فالحال إنّما هي هيئة الفاعل أو المفعول في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه[5].

ويتضح مما تقدم أن وظيفة الحال في التركيب وصف أو بيان هيئة صاحبها ، والارتباط بين الحال مع صاحبها يتم بوسائل مختلفة ، يتمثل بعضها فيما

قدمه النحاة على أنّه أوصاف الحال، وبيانه فيما يلي:[1]

---

[1] الرعد : 23 ، 24 .
[2] الفرقان : 41 .
[3] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني،96/3 ، 97.
[4] ينظر: بناء الجملة العربية،محمد حماسة عبد اللطيف، ص154 ، 155.
[5] الأصول في النحو،ابن السّراج ، 213/1 ، 214.
[1] ينظر: بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف،ص155 ، 158.

أ) النصب، وليس في هذا خلاف ، فالحال لابد أن تكون منصوبة ، ولكنّ النصب وحده لا يكفي في ترابط الحال بجملتها.

ب) مخالفة الحال لصاحبها في التعيين، فالحال نكرة وصاحبها معرفة ، وقد تخرج الحال أو صاحبها عن ذلك، فيلزم وجود مسوغات لمجيء صاحب الحال نكرة ، ولا يعرّف الحال لأنه لو عرّف يلتبس بالنعت.

ج)يغلب على الحال أن يكون مشتقا،وقد يغنى عن اشتقاقها أن تنعت بمشتق،ويسميها النحاة الحال الموطئة، كقوله تعالى: (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِّيًا) [2].

د) دلالة الحال على هيئة صاحبه، وهو جانب معنوي لابد من مراعاته لما له من أهمية في التفريق بين الحال، وكثير من المنصوبات الأخرى، وعلى الرغم مما تتميز به الحال عن سائر الوظائف النحوية الأخرى إلا أنها تلتقي في كثير من صورها مع بعض الوظائف النحوية الأخرى ، مثل خبر الفعل الناسخ ، والمفعول الثاني للفعل الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر ، وفي هذه الحال حتى لا يلتبس الأمر لابد من اللجوء إلى المعنى من جانب، والمقابلات الاستبدالية من جانب آخر، لتحديد أنها في كل موضع تختلف عن الموضع الآخر(3).وأكثر ما تلتبس الحال بالظرف،وفي هذا قال الزّمخشري:« ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنّها مفعول فيها»(4). وشرح **ابن يعيش** قوله فذكر أن الحال تشبه المفعول فيه خاصة بين بقية المفاعيل ،وخاصة ظرف الزمان، وذلك لأنّها تقدر بـ(في) مثله ، فإذا قيل (جاء زيد راكبا) قدّرت في حال الركوب[5].

وقد ذكر **الرّضي** في تفسيره شبه الحال بالظرف في مثل:(جاء زيد راكبا) أن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون

---

[2] مريم : 17.

[3] ينظر: بناء الجملة العربية،محمد حماسة عبد اللطيف،ص157.

[4] المفصل، الزّمخشرى،ص78.

[5] شرح المفصل ، ابن يعيش ، 55/2 .

الحال،فالمجيء واقع وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال،ومن ثمة قيل إن الحال يشبه الظرف معنى[1] .

وهذا لا يعني أنّهما متطابقان، وقد حاول **المبرد** إبراز الفروق بينهما فذكر أن الحال هي الاسم الأول فاعلا كان أو مفعولا أو غير ذلك من مبتدأ وخبره، والظرف متضمن للحال وغيرها لا يقع شيء إلا في زمان ومكـان فالحال تقع في الظروف والظروف لا يقال إنّها واقعة في الحال[2]، وأضاف **حماسة عبد اللطيف** أن الحال لها جانب معنوي لابد من مراعاته عند ترابطها،وهو دلالتها على هيئة صاحبها، وهذا يتحقق في ظرف الزمان[3].

ومن هنا أخطأ **محمد إبراهيم عبادة** عندما جعل الحال والظرف تحت قرينة معنوية واحدة هي(علاقة الظرفية) معتمدا في ذلك على تفسير النحاة لـ (أقبل محمد راكبا)، بأن المعنى:(أقبل محمد في وقت الركوب)[4]،والصحيح أن التقدير (في حال الركوب) لأن اللفظ (حال) يدل على هيئة الصاحب بخلاف الوقت[5].

يتضح مما تقدم أن الحال يأتي في التركيب، ليؤدي معنى التخصيص باتجاه تحديد هيئة صاحبه الذي يأتي ملابسا لحال معين، والملابسة تخصص الإسناد الفعلي أو الاسمي.

ومن خلال استقراء الآيات اتضح فيها الارتباط بطريق علاقة الملابسة بين الحال المفردة وصاحبها الذي ورد: مسندا إليه، مسندا، مفعول به، مضاف إليه، جار ومجرورا، وبيان هذا في الصور النمطية الموالية:

6-1النّمط الأول:صاحب الحال(مسند إليه)+مكملات+حال+مكملات

---

(1) ينظر : شرح الكافية ، 65/2.
(2) المقتضب ، 4 / 171 .
(3) بناء الجملة العربية، ص 157.
(4) الجملة العربية ، ص 19 .
(5) القرائن المعنوية في النحو العربي،عبد الجبار توامة، ص145.

تمثل هذا النمط في ثلاثة مواضع،منها قول العلي القدير:(أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا) [1].حيث تم الارتباط بطريق علاقة الملابسة بين المسند إليه اسم الإشارة(أولئك)الذي يعود على(المتقين) والحال (خالدين) التي بينت هيئة صاحبها وخصصتها،حيث خلود أولئك المتقين في جنات تجرى من تحتها الأنهار وهذا جزاؤهم من ربهم. ويمكن تمثيل هذه الصورة بالمشجر التالي:

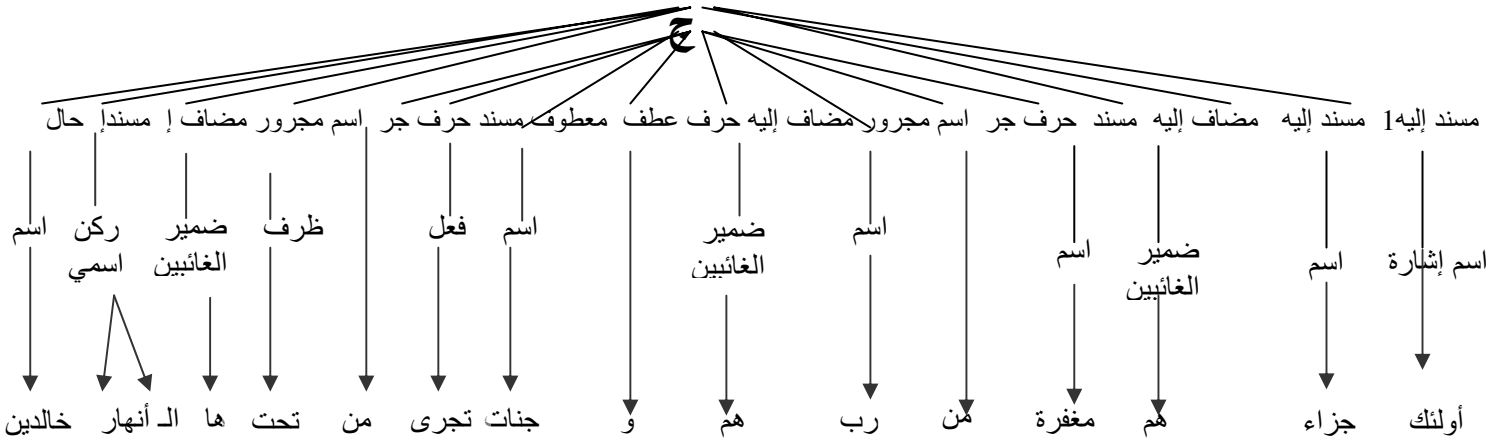

وأيضا يماثل هذا التركيب قوله عزّ وعلا:(لَكِنَّ الذِينَ أَتَقُوا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلاً مِنْ عِنْدِ اللّهِ) [2].حيث وردت (لكن) في التركيب مخففة مهملة لمجرد الاستدراك ، والاسم الموصول بعدها(مسند إليه)، وهو صاحب الحال(خالدين)،وأيضا جنات(مسند إليه)مؤخر وهو صاحب الحال(نزلا)[3].

2-6 النمط الثاني: صاحب الحال(مسند)+مكملات+حال+مكملات

تجسد هذا النمط في قول السميع العليم:(إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَ هُدًى لِلعَالِمِينَ)[4] .وهو كلام مستأنف، بيّن أن أول مسجد وضع للناس هو المسجد الحرام، وأول من بناه إبراهيم عليه السلام[1]،ومعنى القول:أنّ أول متعبّد للناس الكعبة، وفيها البركة والهدى والرحمة، وعن ابن عباس :هو أول بيت حج بعد

---

(1) آل عمران : 136.
(2) آل عمران : 198 .
(3) ينظر:إعراب القرآن الكريم و بيانه ، محي الدين الدرويش ،605/1.
(4)آل عمران:96 .
(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه،محي الدين الدرويش،487/1 ، 488، وينظر: الكشاف ،386/1 .

الطوفان[2]،وقيل: سميت مكة،لأنها قليلة الماء، وسميت بكّة لأنها تبك أعناق الجبابرة فتذلهم[3] . وقيل : مكة البلد ، وبكّة موضع المسجد[4] ، والارتباط في التركيب تم بين صاحب الحال المسند(للّذي) حيث اللام المفتوحة هي المزحلقة والذي اسم موصول في محل رفع خبر إنّ والحال لفظ(مباركا)[5]. وذكر العكبرى أنّه حال من الضمير في (وضع)[6] .وتمثيل هذه الجملة في المشجر التالي:

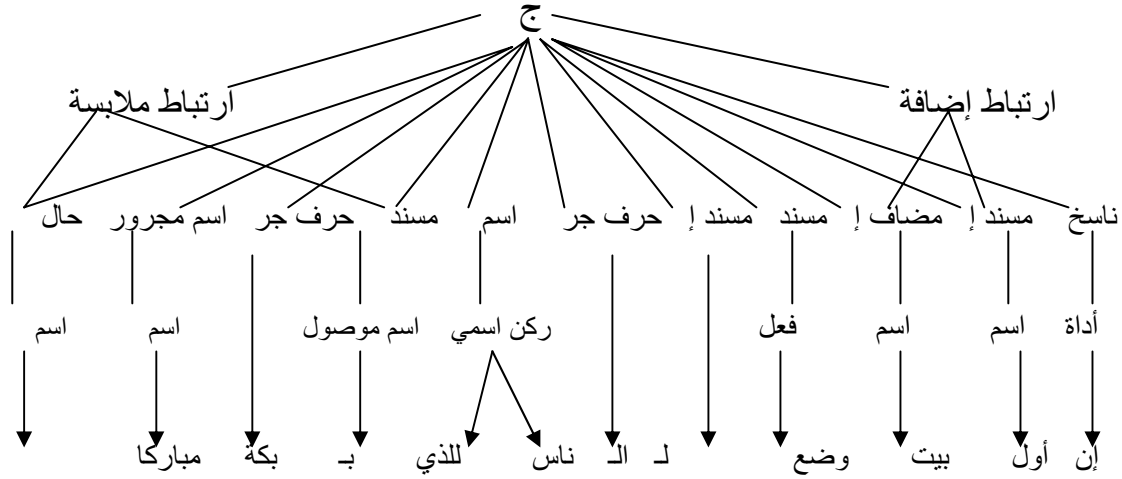

3-6 النمط الثالث : صاحب الحال(مفعول به)+مكملات+حال

ورد هذا النمط في أربعة مواضع،اختلف تركيبها فيما بينها والجامع فيها، صاحب الحال مفعول به والحال وصف نكرة مشتق ، وصاحبه ورد معرفة بأشكالها المختلفة وبيانها فيما يلي:

في قوله تعالى:(أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ والإنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى) [1].ورد صاحب الحال في التركيب مفعولا به،و ورد معرفة وهو:(التوراة والإنجيل)،ولم يثن، لأنه مصدر،

---

[2]ينظر: الكشاف،386/1 .
[3]ينظر: إعراب القرآن الكريم، محي الدين الدرويش،487/1 .
[4] ينظر: الكشاف،387/1 .
[5] ينظر: إعراب القرآن الكريم، محي الدين الدرويش،488/1 .
[6] ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكبرى،280/1 .
[1] آل عمران:03 ، 04 .

أي:هادين،والحال في:(هدى)[2]. وقد أدت وظيفتها في التركيب بأن خصصت صاحبها، ويمكن تمثيل هذه الصورة بالمشجر التالي:

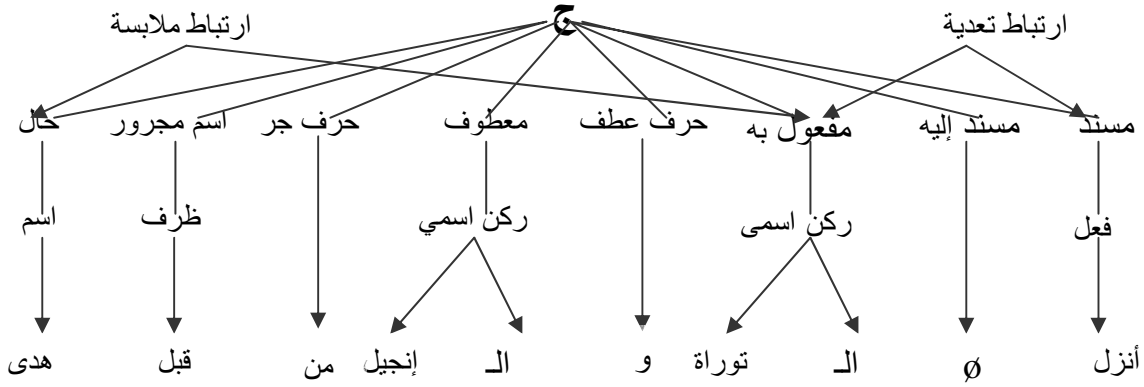

وفي قوله عزّ و جلّ: (مَا خَلَقْتُ هَذاَ بَاطِلاً) [3].فـ(باطلاً): حال من المفعول به اسم الإشارة (هذا)[4]. وبينهما ارتباط ملابسة والمعنى ما خلقت ما بين السماوات والأرض خلقا باطلا بغير حكمة بل خلقه لداعي حكمة عظيمة[5]. وتتضح هذه الصورة بالمشجر التالي:

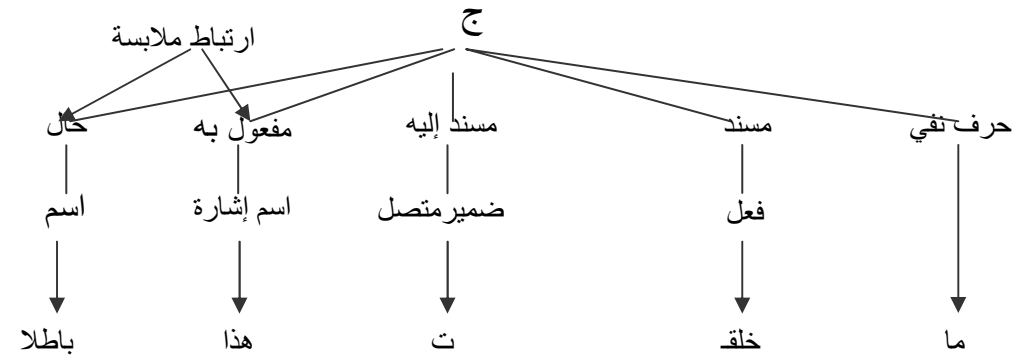

كما ورد صاحب الحال اسما موصولاً في قوله تعالى:(رَبِّي إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا)[1].ومعنى (محرّرا):معتقا خالصا لخدمة بيت المقدس[2]،وهذا

---

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم، محي الدين الدرويش،391/1.
(3) آل عمران:35.
(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم،594/1 ، وينظر: الكشاف،الزمخشرى،454/1 .
(5) ينظر : الكشاف ،454/1.
(1) آل عمران :35 .
(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم،427/1.

النّوع من النذر كان مشروعا عندهم وروى أنّهم كانوا ينذرون هذا النّذر فإن بلغ الغلام خيّر بأن يفعل أو لا يفعل[3] ، وصاحب الحال–هنا-الاسم الموصول (ما)، يعود على ما في بطنها ذكرا كان أو أنثى، وقد كان مريم البتول-عليها السلام- وبيان هذه الصورة في المخطط الآتي:

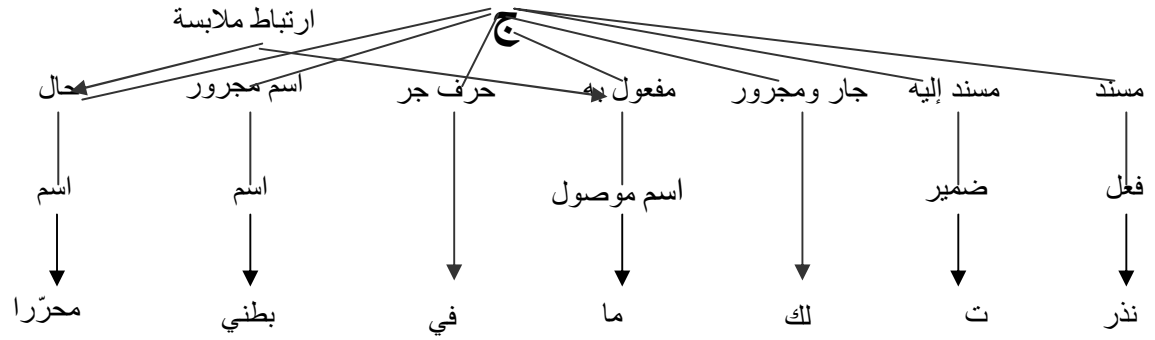

و نظير هذا ما جاء في قوله تعالى:(لاَ تأْكُلُوا الرِّبَا أضْعَافًا مُّضَاعَفَةً) [4].

فالنّهي عن الرّبا بيّن لتخويف المؤمنين،وهي من أخوف آيات القرآن ، جاءت الصفة (مضاعفة) لتنفي القلة التي يعبر عنها جمع القلة ، وهو وزن أفعال، وقيل: الصفة إشارة إلي تكرير التضعيف عاما بعد عام، والمبالغة في هذه الآية تفيد التوبيخ[5].

وقد ورد صاحب الحال هنا مفعولا به معرفا بـ(الـ)في كلمة(الربّا)،والحال التي خصصته هي(أضعافا)،وهذه الأخيرة تم وصفها بـ(مضاعفة)،و في هذه الجملة ارتباط بطريق علاقة التعدية،والملابسة،والوصف،وهذا ما يتضح في المخطط الآتي :

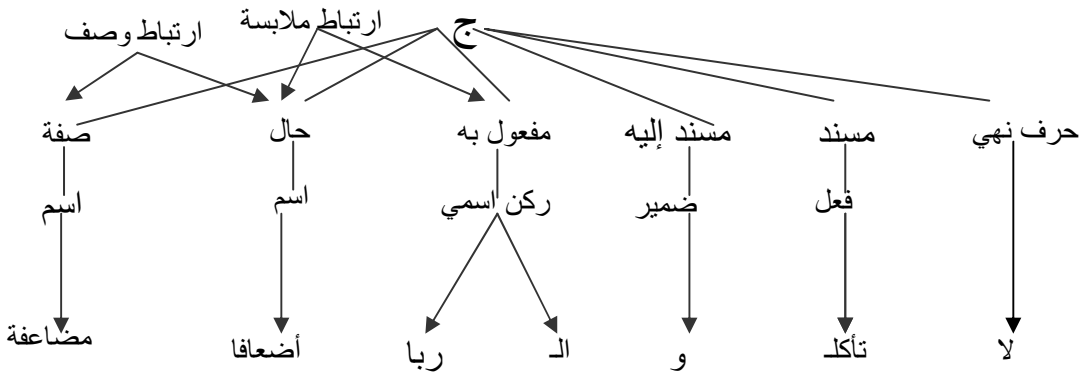

[3] ينظر: الكشاف ، 255/1 .
[4] آل عمران:130.
[5] ينظر:إعراب القرآن الكريم،محي الدين الدرويش،529/1 .

4-6 النمط الرابع : صاحب الحال(مضاف إليه)

يتمثل هذا النمط في قول اللطيف الخبير:(فَاتَّبِعوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)[1]. و هو كلام مسوق للتحريض بكذبهم أي : ثبت أنّ الله صادق فيما أنزل وأنتم الكاذبون[2].وملّة إبراهيم:هي ملّة الإسلام[3]،والارتباط بطريق الملابسة تم بين صاحب الحال (إبراهيم)،وهو مضاف إليه،والحال(حنيفا)،وتمثيل هذه الجملة في المشجر التالي:

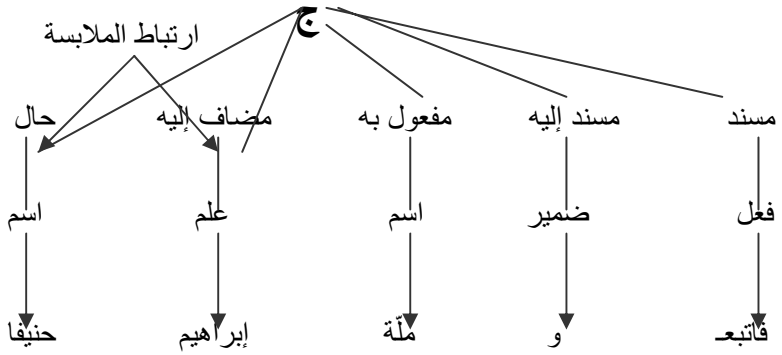

5-6 النمط الخامس : صاحب الحال(جار ومجرور)

تجلى هذا النمط في قول العلي القدير:(أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا)[1]. فـ(يحي)اسم أعجمي، وقيل: سمي بالفعل الذي ماضيه حي(مصدقا بكلمة من الله) مصدّقا بعيسى مؤمنا به،وقيل:هو أول من آمن به، وسمي عيسى(كلمة)،لأنه وجد بكلمة الله سبحانه وحدها،وهي قوله:(كن)من غير سبب آخر،وقيل :مصدّقا بكلمة من

---

(1) آل عمران ، 95 .
(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم،487/1 .
(3) ينظر: الكشاف،386/1 .
(1) آل عمران : 39 .

اللّه مؤمنا بكتاب منه،وسمي الكتاب كلمة،والحال في التركيب(مصدقا)،حيث بينت هيئة صاحبها (يحي) الذي ورد اسما مجرورا،وقد تم تخصيصه بطريق علاقة الارتباط،ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالمشجر التالي:

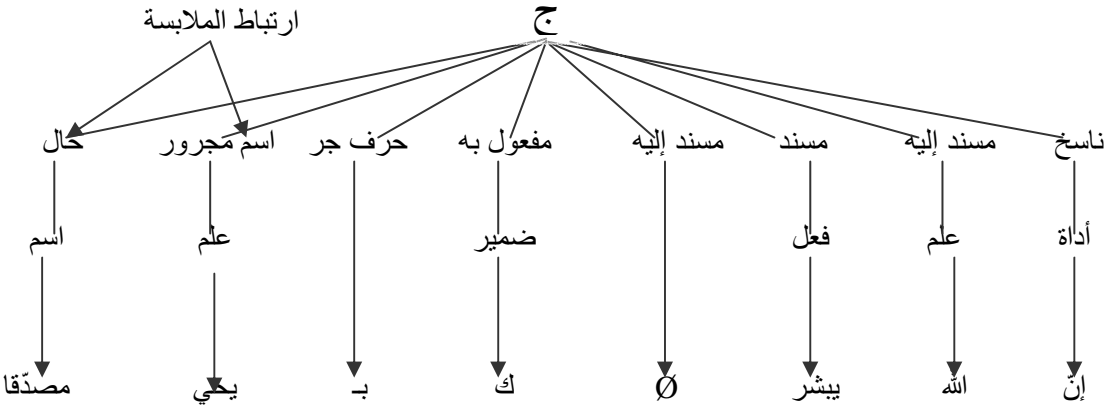

كما قال تعالى:(إِنَّ اللَّهَ يُبَشِرْكَ بِكَلِمَة مِنْهُ اِسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى اِبْنُ مَرْيمَ وَجِيهًا فِي الْدنُيَا وَالآَخِرَةُ) [2].فـ(المسيح) بالعبرية : المشيح ، وتعني المبارك ، لأنّه كان إذا مسح على أحد من ذوي العاهات برئ[3] ، والحال في هذه الآية بين في قوله:(وجيها)، وهي حال من(كلمة)، وإن كانت نكرة، لأنها موصوفة بـ(منه)،ولا يجوز أن يكون صاحبها المسيح ، ولا عيسى ولا ابن مريم ، لأنها أخبار ، والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ ، أو هما ، وليس شيء من ذلك يعمل في الحال، ويمكن تمثيل التركيب بالمشجر التالي:

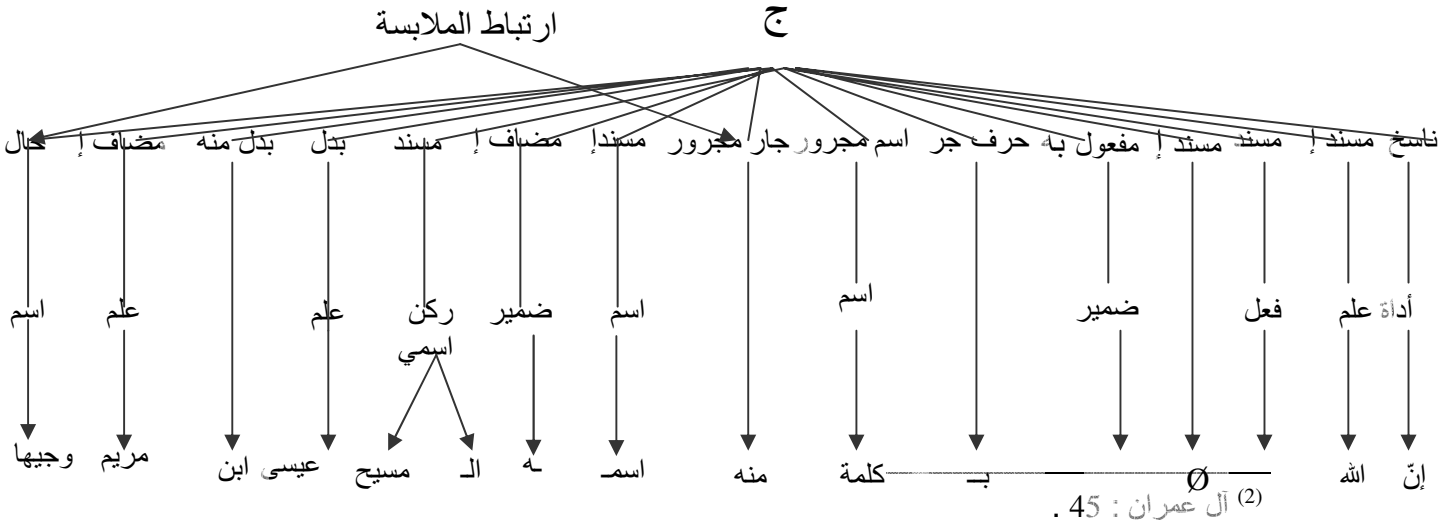

(2) آل عمران : 45 .

(3) ينظر:إعراب القرآن الكريم ،محي الدين الدرويش،438/1 .

7- الارتباط بطريق علاقة الإخراج

علاقة الإخراج قرينة معنوية ، بابها المستثنى، وهو يخرج من علاقة الإسناد حين تفهم هذه القرينة المعنوية من السياق،فإذا قلنا:(جاء القوم إلا زيدا)، فإننا قد أسندنا المجيء ، إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد[1].

والاستثناء هو«صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول،وحقيقته تخصيص صفة عامة،فكل استثناء تخصيص،وليس كل تخصيص استثناء،فإذا قلت:(قام القوم إلا زيدا)،تبين بقولك:(إلا زيدا)،أنه لم يكن داخلا تحت الصّدر.وإنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا،وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل،أي إخراجه من أن يتناوله الصدر فـ(إلاّ) تخرج الثاني مما دخل في الأول،فهي شبه حرف النفي،فقولنا:(قام القوم إلا زيدا) بمنزلة(قام القوم لا زيدا)،إلا أنّ الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون بعضا من كل،والمعطوف يكون غير الأول،ويجوز أن يعطف على نحو قولك:(قام زيد لاعمرو)،ولا يجوز في الاستثناء أن تقول:(قام زيد إلا عمرا)والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة،وهما بمنزلة اسم مضاف، فإذا قلت:(جاءني قومك إلا قليلا منهم)،فهو بمنزلة قولك:(جاءني أكثر قومك)،فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة»[1] .

والملاحظ أنّ هذا المعنى النحوي،أي التخصيص باتجاه الإخراج يستعين ويعتمد على تأدية معنى الإخراج بأداة هي(إلاّ)غالبا،التي تجعل ما بعدها يخرج من حكم ما قبلها، ويتضح هذا أكثر في مثل:(نجح الطّلاب إلا زيدا)،فهنا أسندنا النّجاح إلى الطّلاب وأخرجنا من هذا الإسناد زيدا،وهو من الطّلاب وقد خرج ممن أسند إليهم

---

[1] ينظر :اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص199 .

[1] شرح المفصل ، ابن يعيش،75/2 ، 76 .

النّجاح، ولهذا فالنجاح لم يكن مطلقا عاما،وإنما نجاح مقيد مخصص بإخراج أحدهم(زيد) منه[2].

وأداة الاستثناء الخاصة(إلا) التي تصحب المستثنى هي :« قرينة لفظية تتضافر مع معنى الإخراج، وهو قرينة معنوية، ليفهم من كليهما ومعهما النصب وغيره من القرائن معنى الاستثناء، وكذلك تتضافر (أو) مع الإخراج بنصب المضارع،فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى في الإخراج تقييدا للإسناد وتخصيصا له »[3].

وعن هذه الأداة قال **سيبويه**:«فحرف الاستثناء إلا.وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير،وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات»[4].

مع التأكيد على أنّه:« لا يعد الاسم مستثنى نحويا إلا إذا كان منصوبا و كانت الأداة (إلا) أو (غير) أو (سوى)، وكان الكلام تاما(أي ذكر فيه المستثنى منه) موجبا(أي مثبتا)، أو غير موجب واختير فيه نصب المستثنى»[5] ، وهذه كلها أمور لفظية ، وأما الجانب المعنوي فهو أن يكون الاسم الذي بعد الأداة« خارجا مما دخل فيه ما قبله»[1]. بأن تثبت لما قبل (إلا) حكما أو تنفيه عنه وتخرج بهذه الأداة الاسم الواقع بعدها مثل (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ)[2]. وفي قوله هذا أثبت الشرب لجماعة الغائبين واستثنى منهم(قليلا منهم).

وحتى يكون الاسم مستثنى نحويا،لابد أن تتعاون عدة أمور في التركيب وهي « أن يكون منصوبا، وأن يكون واقعا بعد إلا أو واقعا بعد غير أو سوى المنعوتين وهو مجرور بالإضافة، وأن يكون الكلام تاما موجبا ، أو غير موجب بشرط اختيار

---

(2) ينظر :قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي، ص225 .
(3) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان،ص200 .
(4) الكتاب ، سيبويه ، 309/2 .
(5) بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف، ص170.
(1) الكتاب ، سيبويه ، 310/2 .
(2) البقرة :249 .

النصب في الاسم الواقع بعد (إلا) أو النصب (غير) و(سوى)،وينضم إلى ذلك كون الاسم خارجا عن الحكم المقرر لما قبلها إثباتا أو نفيا»[3].

وبهذا يتم الارتباط بين المستثنى وأجزاء جملته؛حيث ارتباطه بالحكم المستفاد يكون من التركيب الأصلي،إما بالنفي من الاتصاف مما ثبت وتأكد في التركيب الأصلي، أو بالانتماء لما نفي في التركيب الأصلي نفسه.

ومن خلال ما تقدّم ، يتضح أن التقييد ، والتخصيص على وجه الإخراج يتم ويتحقق متى ما توفرت ثلاثة أركان هي:المستثنى، المستثنى منه، أداة الاستثناء.

ولقد اتضح فيما سبق المستثنى والأداة، أما المستثنى منه فيأتي ركنا في الإسناد، نحو: (جاء الطّلاب إلا خالدا)، فـ(الطّلاب) مستثنى منه،وهو مسند إليه فاعل،وقد يأتي المستثنى منه ركنا يتعلق بالإسناد ، بأن يكون مفعولا نحو:(قابلت الفائزين إلاّ عليا) أوقد يأتي ركنا يتعلق بالإسناد بأن يكون مضافا إليه بالأداة، نحو: (أجبت على الأسئلة إلا سؤالا)[4].

هذا والاستثناء يتحقق في جملة مثبتة كما تقدم أو في جملة منفية، نحو(ما ناجح الطّلاب إلا عليا)،أو في جملة طلبية، نحو:(رافق الأصدقاء إلا الكسالى)أو جملة شرطية،نحو:(إن أجبت على الأسئلة إلا سؤالا واحدا تنجح) والملاحظ أن اهتمام النحاة انصب على الاستثناء المثبت منه أي (الموجب) والمنفي فقط .[1]

والاستثناء ينقسم إلى تام ومفرّغ، وإلى موجب وغير موجب،وإلى متصل ومنقطع:[2]

1) فالاستثناء التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، كما في قول شوقي

قد يهون العمر إلا ساعة ⁂ وتهون الأرض إلا موضعا.

2) الاستثناء المفرّغ هو ما حذف فيه المستثنى منه وسبقت جملته بنفي، أو نهي، أو استفهام.مثل قوله تعالى:(إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَ مَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ)[3] ففي هذه

---

(3) بناء الجملة العربية:حماسة عبد اللطيف،ص171.

(4) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ،سناء حميد البياتي،ص226 .

(1) ينظر: المرجع السابق، ص227 .

(2) ينظر : نحو اللغة العربية ، أسعد النادري ، ص471 ، 472 ، و ينظر:النحو الميسر،محمد خير حلواني ، 455/2، 457.

الآية جملتا استثناء،الأولى بدئت بحرف نفي (إن)والثانية بدئت بحرف النفي(ما) وسقط من كل منهما المستثنى منه، وتقديره في الأولى شيئا، وفي الثانية شيء.

3) الاستثناء الموجب وهو ما خلا الكلام فيه من النفي وشبهه نحو: (وقف الحضور إلا واحدا منهم)و(قرأت الكتب إلا كتاب الفلسفة) .

4) الاستثناء غير الموجب وهو ما اشتمل على نفي أو شبهه،أي النهي والاستفهام المتضمن معنى النفي، نحو(ما نزل اللاعبون إلا بعضهم).

5) الاستثناء المتصل وهو ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه، بأن يكون مفردا من أفراده أو جزءا من أجزائه،نحو:(قُمْ اللَّيْلَ إِلاَ قَلِيلاً) [4]. فـ (اللّيل)كل يتألف من(أجزاء): أوله، وسطه،آخره، والمستثنى وهو(قليلا) أحد هذه الأجزاء.

6) الاستثناء المنقطع وهو عكس المتصل ، أي أن المستثنى فيه ليس بعضا ولا جزءا من المستثنى منه مثل(احترقت الدار إلا الكتب).

ومن خلال استقراء الآيات تبين أن أسلوب الاستثناء كان له نصيب منها وأداة الاستثناء (إلا) التي هي أم الباب هي التي انفردت بهذا الأسلوب دونا عن أخواتها.وقد أحصيت تسعة عشر آية ورد فيها أسلوب الاستثناء أداته(إلا) وقد تم فيها الارتباط بين المستثنى وأجزاء جملته، ويمكن توزيعها على الأنماط التالية وفقا لأقسام الاستثناء التي تقدّم ذكرها.

1-7 النمط الأول : الاستثناء التام

تجلى هذا النمط في قوله تعالى:(كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِبَنِى إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِه)[1].فـ(حلا)،أي:حلالا والحِلُّ مصدر يقال:(حل الشيء حلا)كقوله:(ذلت الدابة ذُلاً)و(عزّ الرّجل عِزًا)وفي حديث عائشة رضي الله عنها: « كنت أطيبه لحله وحرمه»[2].والمعنى كل الطعام كان حلالا،وما حرّم إسرائيل وهو يعقوب عليه السلام من الطعام على نفسه، هو لحوم الإبل وألبانها،وقيل كان به عرق

---

[3] الأحقاف : 89 .
[4] المزمل : 02.
[1]الكشاف ، الزمخشري،385/1 .
[2] ينظر : المرجع نفسه، ن ص .

النسا،فنذر إن شفي منه أن يحرّم على نفسه أحّب الطعام إليه،ففعل ذلك بإذن من اللّه،والمعنى الذي يستفاد من الآية أن كل المطاعم حلال لبني إسرائيل من قبل إنزال التوراة،غير المطعوم الواحد الذي حرّمه أبوهم إسرائيل على نفسه فتبعوه على تحريمه[3]،فيكون:(إلا ما حرّم)،«استثناء من اسم كان،والعامل فيه كان،ويجوز أن يعمل فيه حلا،ويكون فيه ضمير يكون الاستثناء منه،لأّن حلاّ وحلالا في موضع اسم الفاعل،بمعنى الجائز المباح»،ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع[4]، والاستثناء في هذا النمط ورد تاما لأنّه ذكر فيه المستثنى منه،والمستثنى في التركيب مفعول به الاسم الموصول(ما)،حيث تم إخراجه دون غيره من سائر الطعام،وبالتالي تحقق في الأسلوب الاستثناء بإخراج بعض من كل،وهذا بواسطة الأداة(إلا)التي جعلت ما بعدها يخرج من حكم ما قبلها،ولهذا فالطعام الحلال لم يكن مطلقا عاما وإنّما مخصّص بإخراج نوع منه، ويمكن تمثيل هذا التركيب في المخطط التالي:

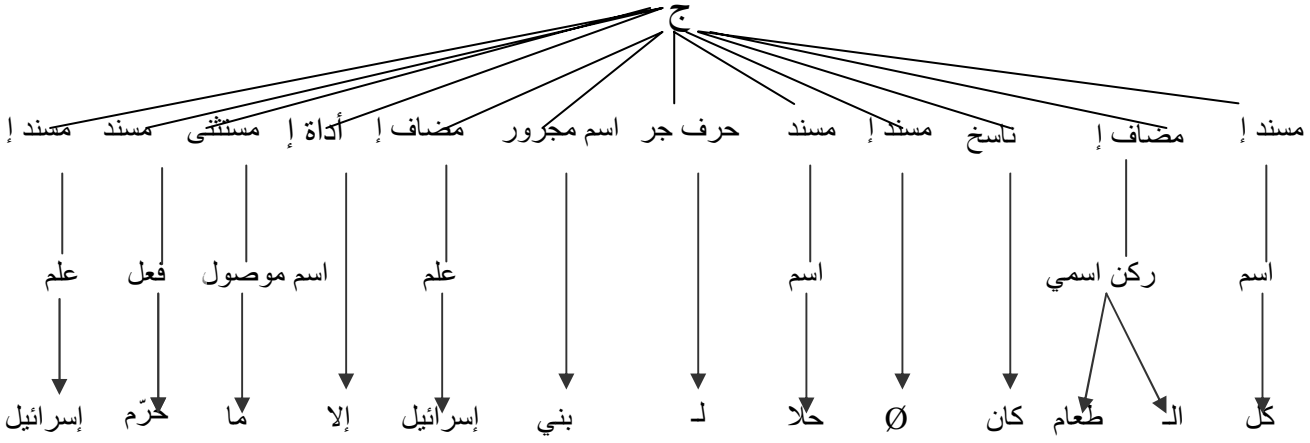

2-7 النمط الثاني: الاستثناء المفرغ

تكرر هذا الاستثناء في اثنتا عشرة آية منها قول السميع العليم :(وَلاَ تُؤْمِنَوا إِلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ) [1].وهو استثناء مفرغ حذف فيه المستثنى منه وسبق بنفي «

[3] ينظر : التبيان في إعراب القرآن، العكبري،279/1 .
[4] ينظر:إعراب القرآن الكريم ،محي الدين الدرويش،485/1 ،وينظر:الكشاف، 385/1 .
[1] آل عمران:73 .

والجار والمجرور (لمن) في محل نصب على الاستثناء من محذوف تقديره : ولا تؤمنوا، أي : تعترفوا و تطهروا بأن يؤتى أحد بمثل ما أوتيتم لأحد من النّاس إلا لأشياعكم دون غيرهم»[2].

وجاء في الكشاف أن قوله:(إلا لمن تبع) فيه وجهان: أحدهما–أنّه استثناء– مما قبله تقديره:ولا تقربوا إلا لمن تبع، أي اهجروا كل أحد إلا من تبع، والثاني–أنّ النية التأخير– والتقدير: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم. ونمثل هذا التركيب بالمشجر التالي:ج

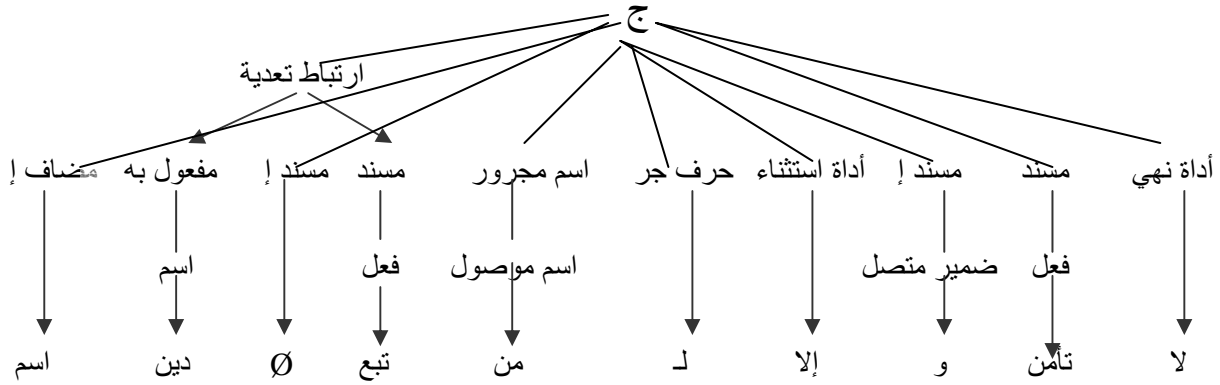

وفي قوله تعالى:(وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَ بِإِذْنِ اللَّهِ) [1]. والمعنى:« أن كل نفس لن تموت إلا بمشيئة الله ، وأن أحدا لا يموت قبل بلوغ أجله وإن طوح بنفسه وخاض المعارك» [2] وهو استثناء مفرغ من أعم الأحوال والتقدير وما كان لها أن تموت إلا مأذونا لها[3].

3-7 النمط الثالث : الاستثناء المتقطع

يتمثل في قوله تعالى:(أَيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَامٍ، إِلاَّ رَمْزاً)[4]. والخطاب في القول موجه إلى (زكريا)،بحسب السياق وقد خصّه تعالى بأن لا يقدر على تكلم النّاس ثلاثة أيام، ليعلمه أنّه يحبس لسانه عن القدرة على تكليمهم خاصة ،مع إبقاء

---

[2] إعراب القرآن الكريم ،محي الدين الدرويش،460/1.
[1] آل عمران:145 .
[2] إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش،539/1 .
[3] ينظر : المرجع نفسه ، 539/1 .
[4] آل عمران:41 .

قدرته على التكلم بذكر الله سبحانه،ولذلك قال بعدها:(وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِي وَالإِبْكَارِ) [5] . أي:إفعل ذلك« في أيام عجزك عن تكليم النّاس ، وهي من الآيات الباهرة ، ليخلص المدة لذكر الله لا ينشغل لسانه بغيره توفرا منه على قضاء حق تلك النعمة الجسمية وشكرها الذي طلب الآية من أجله ، كأنه لما طلب الآية من أجل الشكر قيل له : آيتك أن تحبس لسانك إلا عن الشكر(إلا رمزا) بيد أو برأس أو غيرهما وأصله التحرك،يقال ارتمز إذا تحرك» [6]، وفي هذا التركيب، ثلاثة أيام : ظرف متعلق بـ (تكلم) ، والاستثناء متقطع ، لأن الرّمز من غير جنس الكلام ، والجمهور على فتح الراء وإسكان الميم،وهو مصدر رمزا[7].

ويتضح هذا التركيب أكثر من خلال المشجر التالي:

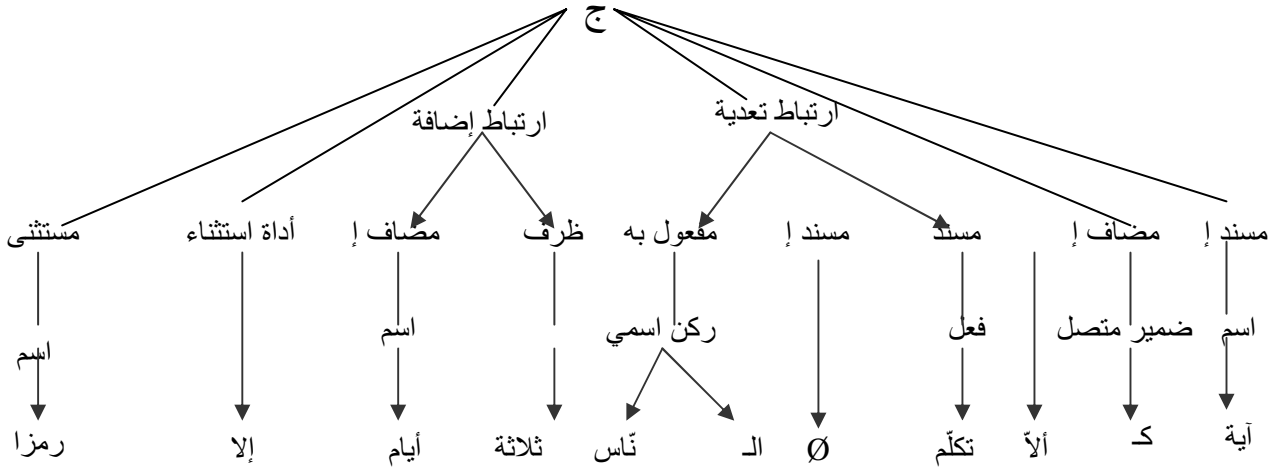

4-7 النمط الرابع : الاستثناء المتصل

يتجلى في قوله تعالى:(ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَمَا ثَقِفُوا إِلاَّ بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ)[1].والمعنى:ضربت عليهم الذّلّة في كل حال إلا في حال عقد العهد لهم، فالباء متعلقة بمحذوف،تقديره:إلا متمسكين بحبل[2]،والجار والمجرور في محل نصب

---

[5] آل عمران : 41 .
[6] الكشاف ، الزمخشرى،360/1 ، 361 .
[7] التبيان في إعراب القرآن ، العكبري،258/1، وينظر: إعراب القرآن الكريم،436/1 .
[1] آل عمران:112 .
[2] الكشاف ، الزمخشرى،285/1 .

على الاستثناء من أعم الأحوال فيكون مستثنى بمعنى الحال أي:ضربت عليهم الذلة في أعم أحوالهم إلا في هذه الحالة،وهي اعتصامهم بحبل من اللّه،و(من اللّه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة، وعلى هذا فهو استثناء متصل.[3]

وإلى هذا ذهب بعض نحويو الكوفة والمعنى:« ضربت عليهم الذّلّة أينما ثقفوا، أي بكل مكان إلا بموضع حبل من اللّه، كما تقول: ضربت عليهم الذّلّة في الأمكنة إلا هذا المكان» [4] .

وذهب **أبو جعفر الطبري** إلى أنّ الباء في قوله:(إلاّ بحبل من اللّه)أدخلت لأن الكلام،الذي ورد قبل الاستثناء يقتضيها، وذلك أن معنى قوله :(ضُرِبَتْ عَلَيْهِمْ الذِلَّةُ أَيْنَمَا ثَـقِفُوا) ضربت عليهم الذّلّة بكل مكان ثقفوا فيه، ثم قال:(إلا بحبل من اللّه وحبل من النّاس)،على غير وجه الاتصال بالأول،وإنما هو على الانقطاع والمعنى: ولكن يثقفون بحبل من اللّه وحبل من النّاس، كما قيل في قوله عزّ وجل:(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَأً)[1]. فـخطأ ، ليس استثناء متصل بالأول بمعنى إلا خطأ ، فإن قتله كذلك، ولكنه قد يقتله خطأ[2].

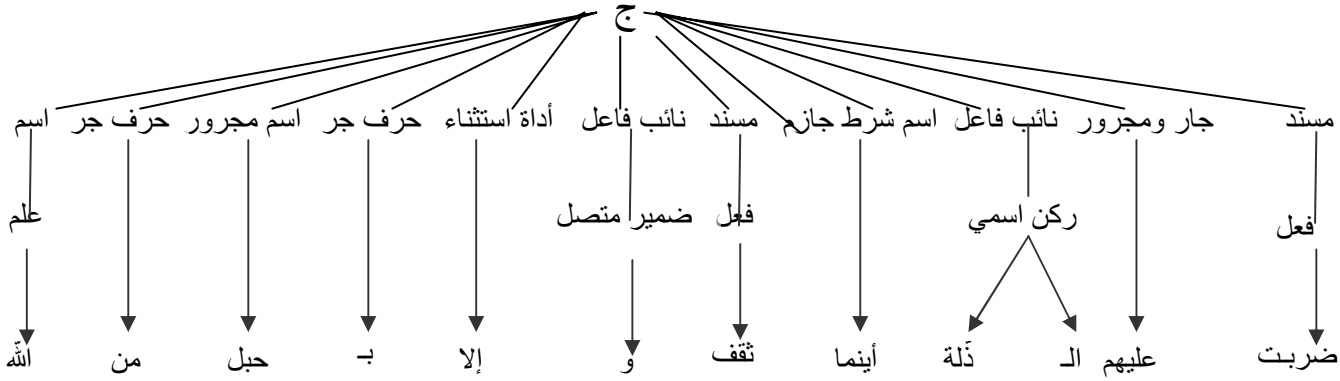

8- الارتباط بطريق علاقة التفسير

---

[3] ينظر:إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش،505/1 ، وينظر : الكشاف ،401/1 ، 402 .
[4] إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش،509/1 .

[1] النساء : 92 .
[2] ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش،510/1.

التفسير للذوات قرينة معنوية على باب التمييز[3]،والتفسير تظهر ضرورته عند الإبهام ، ومن هنا كانت علاقة التفسير إحدى علاقات الارتباط بين المعاني على سبيل البيان وإزالة الإبهام[4].

يؤدي هذا المعنى النحوي في الجملة اسم نكرة يقيد الإسناد و يخصصه، فيكون منصوبا،والتخصيص فيه من جهة إيضاح إبهام في الجملة« ولا شكّ أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير(التمييز) يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم» [5].

ففي قولنا:(زرعت الحديقة)، نلاحظ أنّ الجملة بنيت على الإسناد،ومع ذلك يكتنفها عموم،وهي مبهمة من حيث توضيح الشيء المزروع في هذه الحديقة،وإذا أضفنا لها تمييزا كقولنا:(زرعت الحديقة وردا)،زال الإبهام، وكلمة(وردا) متعلقة بالإسناد وقد خصصته باتجاه إزالة الإبهام والعموم الذي اكتنفه،وهذه هي وظيفة التمييز(التفسير).

والتمييز في عرف النحاة:« اسم فضلة ، نكرة ، جامد ، مفسر لما انبهم من الذوات» [1]،والمفسر للمبهم يسمى تمييزا ومميزا،وتفسيرا ومفسرا،وتبيينا ومبينا. والمفسّر يسمى:مميزا ومفسّرا ومبيّنا، وهو يكون على معنى(من)،كما أنّ الحال تكون على معنى(في)[2]، واصطلاح(التفسير) و(التبيين) بمعنى التمييز ذكر أنّهما من ابتكارات الخليل[3]، والتمييز ينقسم تبعا للميز إلى قسمين: تمييز المفرد، وتمييز الجملة، وفي كلا القسمين يرتبط التمييز بعلاقة ارتباط تختلف في كل قسم عن الآخر من حيث وظيفة الارتباط[4] .

تمييز المفرد،ويسمى تمييز الذات يفسّر بعض الأسماء المبهمة كالأعداد نحو:(اشتريت أحد عشر كتابا)،والمقادير، نحو:(اشتريت رطلا زيتونا)، وما يشبه

---

(3) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان،ص199.
(4) ينظر : نظام الارتباط والرّبط، مصطفى حميدة ، ص 178 .
(5) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان، ص199.
(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص305 .
(2) جامع الدّروس العربية، مصطفى الغلاييني، 113/3 .
(3) الأصول في النحو ، ابن السراج ، 311/1 ، و ينظر :الكشاف،172/2 ، 173 .
(4)ينظر: نظام الارتباط والربط ، مصطفى حميدة،ص 178 .

المقدار نحو:(عندي مدّ البصر أرضا)،و(ما في السّماء قدر راحة سحابا)،وما أجري مجرى المقادير من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير، نحو:(لنا مثل ما لكم خيلا)،ومنه قوله تعالى:(وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً) [5]،ما كان فرعا للتمييز،نحو:(عندي خاتم فضة)،و(ساعة ذهب).

وحكم هذا التمييز أنّه يجوز نصبه،ويجوز جرّه بمن،نحو:(لنا قنطار زيتون)، إلا إذا اقتضت إضافته إضافتين بأن كان المميز مضافا،فتمنع الإضافة ويتعين نصبه أو جرّه بمن،نحو:(ما في السماء قدر راحة سحابا)[6]،ولهذا يمكن القول أنّ العلامة الإعرابية في تمييز المفرد ليست مصاحبة دائما للمميز أو التمييز كقرينة لفظية عامة وهي(النصب)،و«العامل في تمييز المفرد متقدم عليه وجوبا في جميع الأحوال»[7].

أما تمييز النسبة فيسمى(تمييز الجملة)،وهو ما كان مفسرا لجملة مبهمة النسبة، نحو: (حَسَنَ علي خَلْقاً)،فنسبة الحسن إلى علي مبهمة تحتمل أشياء كثيرة فأزيل إبهامها بـ التمييز(خلقا)، ومن تمييز النسبة-أيضا- الاسم الواقع بعد ما يفيد التعجب ، نحو:(ما أشجعه رجلا)، و(أكرم به تلميذا)،وهو على قسمين : محوّل وغير محوّل .

المحوّل: ما كان أصله فاعلا كقوله تعالى:(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [1]، أو مفعولا كقوله تعالى:(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) [2]، أو مبتدأ كقوله تعالى:(أَنَا أَكْثَرَ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا) [3]،وحكمه أنّه منصوب دائما.

غير المحوّل:ما كان غير محوّل عن شيء ، نحو: (أكرم بسليم،عَضُمْتَ شُجَاعًا) وحكمه أنّه يجوز نصبه وبالنسبة لعامله يجيز بعض النحاة تقديمه بشرط أن يكون العامل متصرفا ، نحو: (نفسا طبت)، والأحسن عدم تقديمه، أما توسّط تمييز الجملة بين العامل ومعموله فجائز ، نحو: (ازداد حرارة الجو)[4].

---

[5] الكهف : 108 .
[6]ينظر: جامع الدّروس العربية، مصطفى الغلاييني،113/3 ، 115.
[7] نحو اللغة العربية ، أسعد النادري، ص 502 .
[1] مريم : 04 .
[2] القمر : 12 .
[3] الكهف : 34 .
[4] جامع الدّروس العربية، مصطفى الغلاييني،115/3 ، 116 .

هذا ويرى **محمد حماسة عبد اللطيف** أنّ « تمييز النسبة المحوّل من المبتدأ هو من قبيل تمييز المفرد ، لأن التمييزفيه يفسر أفعل التفضيل المتعدد الاحتمالات ، وليس من تمييز النسبة»[5].

وخلص أيضا إلى أن التمييز الذي لا يكون في الجملة الفعلية يعد تمييزا متما للاسم ولا يكون في الجملة الفعلية إلا ما يسمى بالتمييز المحوّل،أو المنقول عن الفاعل، مثل:(وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا). أو عن المفعول،مثل:(وَ فَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا). وما عداهما يعّد متما للاسم لأنّه يفسر غموضا في احتمالات دلالته المتعددة وقد جمع النحاة النوعين معا لاتفاقهما في عدد من الأمور وهي:النصب،والاسمية، والتنكير، وغلبة الجمود ، والبيان ، والتفسير، وإن كانا مختلفين في مفسرهما[1].

وهذا الرأي في نظر **عبد الجبار توامة** فيه نظر،حيث أنّ« تمييز النسبة لا يكون في الجملة الفعلية فقط، بل قد يكون في الاسمية أيضا ، كما ذكر **سيبويه** في مثل:(حسبك به رجلا)،و(للّه درُّهُ فارسا)،أو(للّه درّه رجلا)،وهذا ليس مما فسر فيه أفعل التفضيل،بل فسرت فيه النسبة التي بين(حسبك)،و(به) في المثال الأول،وبين (اللّه)،و(درّه) في المثال الثاني والثالث» [2] .

وأضاف أن عبارته« ولا يكون في الجملة الفعلية إلا ما ليس بالتمييز المحوّل أو المنقول عن الفاعل...أو عن المفعول...وما عداهما يعد متمما للاسم لأنه يفسر غموضا في احتمالات دلالته المتعددة»[3]،غير صحيحة ، ففي نحو:(امتلأ الإناء ماء) نجد تمييز نسبة(إسنادية)ولكّنه غير محوّل فهو ليس مثل:(تفق زيد شحما)،وما ذكره من أنّ تمييز أفعل التفضيل في الجملة الاسمية نحو:(زيد أحسن وجها من عمرو)، وهو من تمييز المفرد قد يكون صحيحا، لأن أفعل التفضيل قد يرد فضلة مميزة[4].

ومثلما يقع التباس بين بعض الوظائف النحوية، نجد أيضا أنّه قد يلتبس الأمر بين التمييز والحال ، فيصحّ في كلمة أن تكون هذا،أو ذاك على حسب التأويل والحق

---

[5] بناء الجملة العربية ،هامش ص167 .
[1] ينظر: بناء الجملة العربية، حماسة عبد اللطيف، ص166 ، 169 .
[2] القرائن المعنوية في النحو العربي ، ص 156 .
[3] بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف،ص168 ، 169 .
[4] القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة، ص 157.

أنّ التمييز والحال يتفقان في أمور أهمها أن كلا منهما اسم فضلة نكرة منصوب مزيل لإبهام ، ويختلفان في أمور أشهرها خمسة:[5]

أحدها: أن التمييز لا يكون إلا مفردا،بخلاف الحال فقد تكون مفردا،أو جملة،أو شبه جملة.

الثاني:أن التمييز مبين للذآت أو للنسبة ، أما الحال فلا تبين إلا الهيئة.

الثالث: أن التمييز لا يتعدد إلا بالعطف، أما الحال فتتعدد بالعطف وغيره.

الرابع: أن التمييز لا يقدم عامله، إلا إن كان التمييز جملة، وكان عامله مشتقا فيقدّم بجواز مرجوح، أما الحال فتقدمها جائز.

الخامس: أن التمييز في الأصل جامد وقد يكون مشتقا،أما الحال فهي مشتقة،أو جامدة مؤولة بالمشتق.

وعلى الرغم من نقاط التشابه بينهما ، نجد أنّ الحال أكثر تصرفا في الكلام وأكثر تنوعا في الشكل ، فتأتي مفردة ، وقد تكون جملة، وقد تتعدى، وقد تتداخل، والتمييز لا يقوى على هذا كله.[1]

وأيضا « يتشابه التمييز والمضاف إليه في بعض التراكيب، إذ يقوم المضاف إليه بوظيفة التبيين، ويتضمن مثله معنى (من) البيانية فيكون أكثر من الحال شبها بالتمييز،لأنه مثله يبين الجنس، أما الحال فتبين الهيئة ويكثر هذا إذا كان المضاف إليه بعد العدد المفرد،مثل:(ثلاثة أقلام)،ويكون كذلك إذا كان جنسا للمضاف مثل: (خاتم ذهب)»[2].

ومن خلال ما تقدم اتضحت ضرورة التمييز في إزالة الإبهام والغموض وفي التخصيص وتعيين المقصود،وستتضح أكثر من خلال الآيات البينات،حيث ورد الارتباط بطريق علاقة التفسير في ست آيات على سبيل البيان وإزالة الإبهام توزعت على الأنماط التالية حسب نوع التمييز.

1-8 النمط الأول : تمييز المفرد (تمييز الذات)

---

[5] ينظر : نحو اللغة العربية ، أسعد النادري، ص 503 .
[1] ينظر : النحو الميسر، محمد خير حلواني ، 511/2 .
[2] المرجع نفسه ، 512/2 .

ورد هذا النمط في صورة واحدة ، يمثلها قول السميع العليم:(إِنَّ الذِينَّ كَفَرُوا وَ مَاتُوا وَ هُمْ كُفَارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَ لَوِ افْتَدَى بِهِ)[3] والقول مستأنف عن اليهود ، وفي الآية تهديد ووعيد وتغليظ في شأن أولئك الفريق من الكفار، وفيها أيضا إبراز حالهم في صورة حالة الآيسين من الرحمة والنجاة.

والمعنى« كأن قيل فلن تقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهبا، ويجوز أن يراد، ولو افتدى بمثله»[1].

فـ (ذهبا) تمييز تعين للوزن المبهم : ملء الأرض ، فلو اقتصر الكلام على القول:(فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض)،لكان الكلام مبهما ولطرح السؤال: ماذا؟ فجاء التمييز(ذهبا)،وبيّن المقصود وخصصه وأزال الإبهام، وهذه هي وظيفة التمييز (التفسير) ويمكن توضيح التركيب بالمشجر التالي:

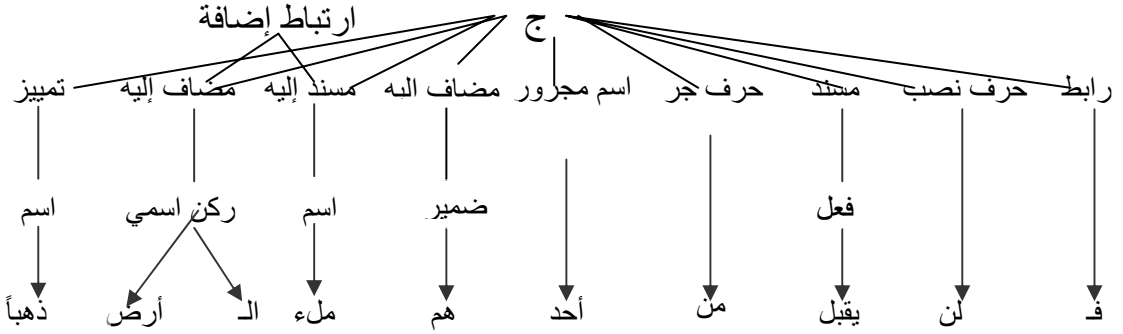

2-8 النمط الثانى: تمييز النسبة (الجملة)

ورد هذا التمييز في خمس مواضع،منها قوله عزّ وجلّ:(إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمِ الضَّالُونَ)[2].وهو كلام مسوق لتأكيد الحديث عن اليهود الذين كفروا بعيسى عليه السلام،والإنجيل،بعد أن آمنوا بموسى والتوراة،ثم ازدادوا وتمادوا في كفرهم بالرسول-صلى الله عليه وسلم-والقرآن،وقد

---

(3) آل عمران : 91 .
(1) الكشاف ، الزمخشرى ،384/1 .
(2) آل عمران : 90 .

ورد(كفرا)،تمييز محوّل عن الفاعل،والمعنى أي:(ازداد كفرهم)[3]،وبهذا أدى وظيفته في إزالة الإبهام وإتمام المعنى.ونمثل التركيب في المشجر التالي:

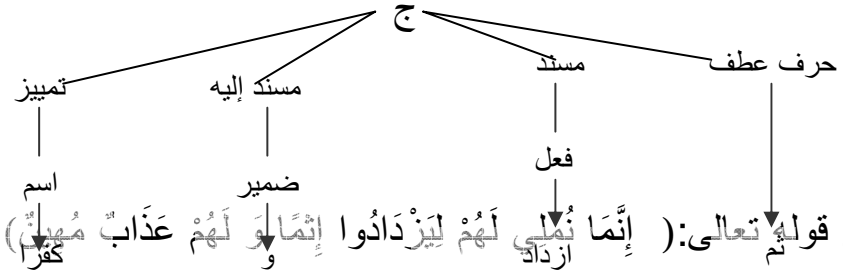

وفي قوله تعالى:(إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ)[1]. الكلام مستأنف بمثابة التعليل لما قبله ، وقد بين علة الإملاء ، فلو كان القول:(إنّما نملي لهم ليزدادوا...)،لكان المعنى يفتقر لعلة الإملاء وهو في حاجة لإنشاء علاقة أخرى تدعمه وتزيل إبهامه، وهذا ما فسّره التمييز(إثما).

وأيضا ورد التمييز في قوله تعالى:(وكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِيُّونَ كَثِيرٌ)[2]. كّأيّن خبرية ، وهي في محل رفع مبتدأ ، وتمييزها من نبي وتنوينه للتكثير، أي كثير من الأنبياء[3].

كما جاء التمييز في قوله:(وَمَنْ يَبْتَغِي غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ)[4]. وهو كلام مسوق للشروع في الحديث عن المرتدين الذين لحقوا بالكفار،و(دينا)تمييز خصص وقيّد المفعول به.

أما قوله عزّ من قائل:(وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍ)[5]. فقد أجاز **محي الدين الدرويش** إعراب(غمّا) تمييز.

9- الارتباط بطريق علاقة الوصف

الوصف قرينة معنوية،بابها النّعت، والنّعت يقيد المنعوت بذكر صفته ويتضح التخصيص في هذه القرينة،حيث المنعوت (الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر أو غير ذلك)،يأتي في الجملة دالا على العموم والإشراك،فتكون وظيفة النعت تخصيص

---

(3) ينظر : إعراب القرآن الكريم و بيانه، محي الدين الدرويش،481/1 ، 482 .
(1) آل عمران:178 .
(2) آل عمران:146 .
(3) ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش ، 540/1 .
(4) آل عمران:85 .
(5) آل عمران:153 .

ذلك الاسم المنعوت بإزالة ذلك العموم والإشراك[6]،ولا شك أن ذكر المنعوت من غير صفته أعم وأشمل من ذكره مع صفته، ويتضح الفرق أكثر في مثل قولنا: (سألت التلميذ)،و(سألت التلميذ المجتهد)،ففي الجملة الأولى عموم وإشراك وفي الجملة الثانية تخصيص وتقييد للمنعوت (التلميذ) من خلال النعت (المجتهد).

وهكذا تنشأ علاقة الارتباط بين النعت والمنعوت بطريق علاقة الوصفية، وهي علاقة تؤدي إلى إزالة ما في المنعوت من إبهام، وذلك ببيان معنى فيه لا ببيان حقيقته.

والنعت هو:«التابع المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه، وفائدته تخصيص،أو توضيح، أو مدح ،أو ذم،أو ترحم، أو توكيد، ومثال ذلك على الترتيب (مررت برجل كاتب)،(مررت بزيد الخيّاط)،(بسم الله الرحمن الرحيم)،(أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم)،(اللّهم ارحم عبدك المسكين)، (تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً)[1]».[2]

ويسمى النعت الصفة والوصف[3]،وقيل:النعت يخصص ما يتغير كضارب وقائم،أمّا الصفة والوصف فلا يختصان، بل يشملان، نحو:(عالم فاضل)،ولهذا يقال: صفات اللّه وأوصافه ولا يقال نعوته[4]، وقيل:«أن النعت خاص بالصفات الحميدة، على حين تستعمل الصفة لجميع الحالات: حميدة كانت أو مذمومة»[5].

هذا والصفة تخصيص من حيث الوظيفة ، لأنها تخصص موصوفها وتحدّده بعد أن يكون مطلقا عاما[6]،فلو قلنا:(أكرم الأطفال)،لكان الإكرام واجبا لكل طفل،وإذا أضفنا الصفة (الأيتام) صار الإكرام خاصا بالأيتام دون غيرهم، يخصصهم و يقتصر عليهم .

---

(6) القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة، ص 159.
(1) البقرة : 196 .
(2) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ،ص 366 .
(3) نحو اللغة العربية، أسعد النادري، ص 563 .
(4) ينظر: هامش المرجع نفسه، ص563 .
(5) النحو الميسر، محمد خير حلوانى ، 663/2 .
(6) ينظر المرجع نفسه، ن ص .

وأكد **الزمخشري** أن :« الذّي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم . و يقال أنها لتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف» [7].

وذهب **مصطفى حميدة** إلى أن البنية المضمرة في علاقة الوصفية هي علاقة الإسناد ، ويتضح ذلك من خلال قولنا:(هذا حاكم عادل)، فهو في البنية المضمرة:

(هذا حاكم ، يعدل الحاكم)، وأضاف أن العربية لجأت إلى ضم الجملتين بطريق الارتباط ، طلبا للإيجاز ، الذي هو سمة بارزة من سماتها التركيبية ، وأكّد أن التعبير عن علاقة الوصفية جاء بالوصف المشتق وبالفعل ، لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدّد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة ، ومعنى يحدث شيئا فشيئا، وقد استدل على أن البنية المضمرة لعلاقة الوصفية هي علاقة الإسناد على ما لاحظه النحاة من أن النعت تجري في مطابقة المنعوت مجرى الفعل الواقع موقعه[1].

والنعت كما هو معروف في تركيب اللغة العربية ينقسم إلى حقيقي وسببي:[2]

الحقيقي: يبيّن صفة من صفات متبوعه نحو:(جاء خالد الأديب).

السببي: يبيّن صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به ، نحو:(جاء الرّجل الحسن خطه)،وهنا ليس القصد وصف الرّجل بالحسن ،إنّما الحسن نسب وخصص به الخط الذي له ارتباط ، بالرّجل وهو أصلا صاحب المنسوب إليه.

ويستنتج من هذا، أنّ النعت وصف بعد اسم يخصص بيان صفة من صفاته أو صفات ما كان منه بسبب ، والفرق بين النعت الحقيقي ، والنعت السببي من حيث الوظيفة هو :« أن الصفة في الثاني تنسب معنى إلى موصوفها نفسه، وتحمل ضميرا مستترا يعود إليه، وذلك مثل:(قرأت البحث المترجم) ،ففي (المترجم) ضمير مستتر

---

[7] المفصل ، الزمخشرى ، ص 140 .

[1] ينظر: نظام الارتباط والربط، ص182 ، 184 .

[2] ينظر: جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني ، 244/3.

يعود إلى الموصوف ، أما النعت السببي فلا يتضح معنى في موصوفه نفسه ، بل في شيء آخر يتعلق بالموصوف، مثل:(عرفت رجلا غزيرا علمه)»[3].

أما الفرق بينهما من حيث التركيب « فيغلب على النعت السببي أن يرفع اسما ظاهرا فيه ضمير يعود على المنعوت ...، والنعت السببي يختلف عن النعت الحقيقي من حيث تبعيته لموصوفه، فهو لا يتبعه إلا في الإعراب،مثل:(هذه ورقة ناصع بياضها)،فالصفة(ناصع) مذكرة ، والموصوف مؤنث(ورقة)، ولكن ما وصفته وهو البياض مذكر مثلها»[1].

والصفة في العربية على صورتين، صورة الكلمة المفردة، وصورة الجملة الاسمية أو الفعلية [2]:

1) **الصفة المفردة:** ولابد أن تكون حقيقية أو سببية، فإن كانت حقيقية وافقت موصوفها في أربعة أشياء هي:الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف، والتنكير، أما إذا كانت سببية فإنها لا تطابق موصو فها إلا في الإعراب والتعريف أو التنكير.

2) **الصفة جملة:** فإذا كانت الصفة جملة فعلية أو اسمية وجب أن يكون موصوفها نكرة معنى ولفظا ، أو معنى لا لفظا ، من ذلك قوله تعالى:(وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)[3].فالجملة الفعلية:(ترجعون فيه إلى اللّه)،وقعت بعد(يوم)وهو نكرة، ولذلك كانت صفة له ، مثل: (هذا خبر لا شك في صدقه)، فالجملة الاسمية :(لا شك في صدقه)، وقعت بعد النكرة (خبر)، وهي صفة له.

ومما تتميز به اللغة العربية في تراكيبها كثرة حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه في الوظيفة الإعرابية مثل:(جاء الناجحون)،(نجح المجدون)،والأصل:(جاء الطلاب الناجحون)، ويقل حذف الصفة في اللغة العربية، بل هو نادر ومنها قوله تعالى:(وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)[4].أي : كل سفينة صالحة[5].

---

[3] النحو الميسر، محمد خير حلوانى،664/2 .
[1] المرجع السابق ، 2/ 664 ، 665 .
[2] المرجع نفسه ، 2 / 668 ، 673 .
[3] البقرة: 81 .
[4] الكهف:79 .
[5] ينظر: النحو الميسر ، محمد خير حلوانى،682/2 ، 683 .

وقد أكّد **الغلاييني** أن الاسم العلم لا يكون صفة،وإنّما يكون موصوفا،والمعرف بال يوصف بما فيه(ال)،وبالمضاف إلى ما فيه(ال)،أما المضاف إلى العلم فيوصف بما يوصف به العلم ، واسم الإشارة و(أيّ) يوصفان ، بما فيه (ال).

وأيضا قال الجمهور،من حق الموصوف أن يكون أخصّ من الصفة، وأعرف منها، أو مساويا لها،والصحيح أنّه يجوز أنّ ينعت الاسم بالأخص ، كما يجوز العكس فتوصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، وأضاف أنّه من حق الصفة أن تصحب الموصوف ، و قد يحذف الموصوف إذا ظهر أمره ظهورا يستغني معه عن ذكره،وإذا تكررت الصفات وكانت واحدة يستغني.

والأصل في الصفة أن تكون لبيان الموصوف، وقد تكون لمجرد الثناء والتعظيم، كالصفات الجارية على الله سبحانه أو لمجرد الذّم والتحقير نحو:(أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم)، أو للتأكيد نحو:(أمس الدابر لا يعود) ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً[1])[2].

هذا ونشير في الأخير أنّ بين النعت والخبر والحال تشابها معنويا عبّر عنه **عبد القاهر الجرجانى** قائلا:« وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر وبين كل واحد منها وبين الحال. وهل عرفتم أنّ هذه الثلاثة تتفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثّبوت»[3]، ومعنى هذا الكلام أن الثلاثة دوال مثبتة وهي نسبة إسنادية في الخبر تخصصه في الحال والنعت،والإثبات في كل واحد منها له خصوصيته ، والعلاقة أشد ما تتشابه بين النعت والحال حتى ليصعب أحيانا التفريق بينهما وخاصة إذا كان جملة، أو شبه جملة .

ومما تقدّم اتضحت وثاقة علاقة الارتباط بين النعت ومنعوته، ولذلك يقبح الفصل بينهما إلا بجمل الاعتراض ، وتتبين أكثر هذه العلاقة التي تشبه علاقة الشيء بنفسه من خلال تتبع النعوت الواردة في السورة، والملاحظ عليها أن النعت الحقيقي(المفرد)كان هو السائد، وقد أدى إلى تخصيص وتقييد منعوته وإزالة ما فيه من إبهام ،

---

[1] الحاقة :13.

[2] ينظر: جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني،229/3 ، 231 .

[3] دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانى، ص

ويمكن توزيع الآيات البينات التي ورد فيها الارتباط بطريق علاقة الوصف بين النعت المفرد ومنعوته وفق الأنماط التالية تبعا للمنعوت.

1-9 النمط الأول: المنعوت مبتدأ

ورد المنعوت مبتدأ في أربعة عشر موضعا،ثلاثة عشر منها جاء فيها المبتدأ مؤخرا،ومنها قوله تعالى:(إِنَّ الذِينَّ كَفَرُوا بِآيَاتِ الله لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ)[1].فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر(مسند)مقدم:وعذاب مبتدأ(مسند إليه) مؤخر،وشديد صفة بينت ونعتت درجة عذاب الكفار وخصصته،ومثل هذا النعت ما ورد في قوله تعالى:(لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[2]،و(لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ)[3]. وفي كل منها تخصيص ووصف للمنعوت (عذاب) ويمكن تمثيل هذا التركيب في المشجر التالي:

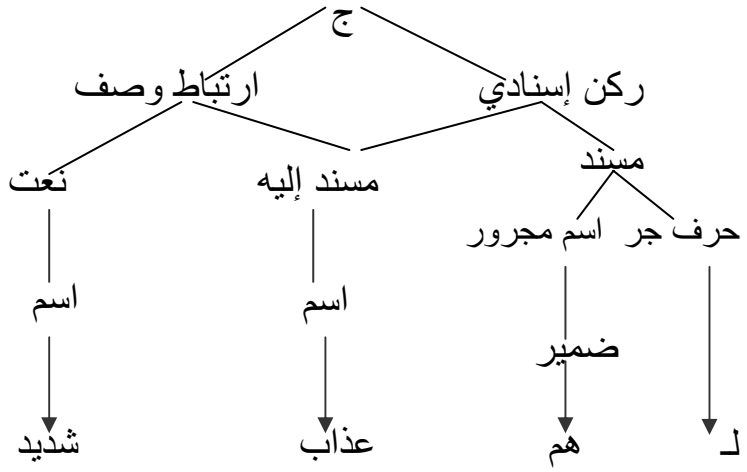

2-9 النمط الثاني : المنعوت خبر

ورد المنعوت خبرا في سبع آيات،منها قوله تعالى:(هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ) [4] ولا شك أنّه لو قلنا:(هذا صراط) لكان القول أعم وأشمل،من ذكره مع صفته فالنعت

---

(1) آل عمران:04.
(2) آل عمران : 177 .
(3) آل عمران : 178 .
(4) آل عمران : 51 .

مستقيم خصص الصراط وقيده ونعته وارتبط به بطريق علاقة الوصفية، وبيان هذا التركيب في المشجر التالي :

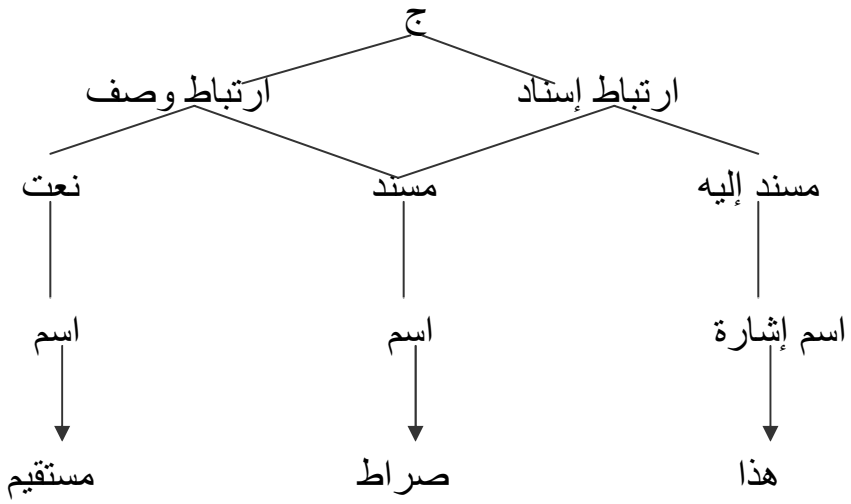

3-9 النمط الثالث : المنعوت معطوف

جاء المنعوت معطوفا في ست آيات منها قوله تعالى:(زُيِّنَ لِلْنَّاسِ حُبُّ الشَهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالبَنِينِ وَالقَنَاطِيرِ المُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالخَيْلِ المُسَوَّمَةِ)[1].وهو كلام مسوق لبيان حقارة أغراض الدنيا،ومنها قناطير الذهب والفضة،والخيل المسوّمة،أي:المعلمة بعلامة تعرف بها، وقد أسهم النعت (المقنطرة، المسوّمة)في إزالة الإبهام وخصص وقيّد القناطر والخيل .ويمكن تمثيل هذا التركيب في المشجر الموالي:

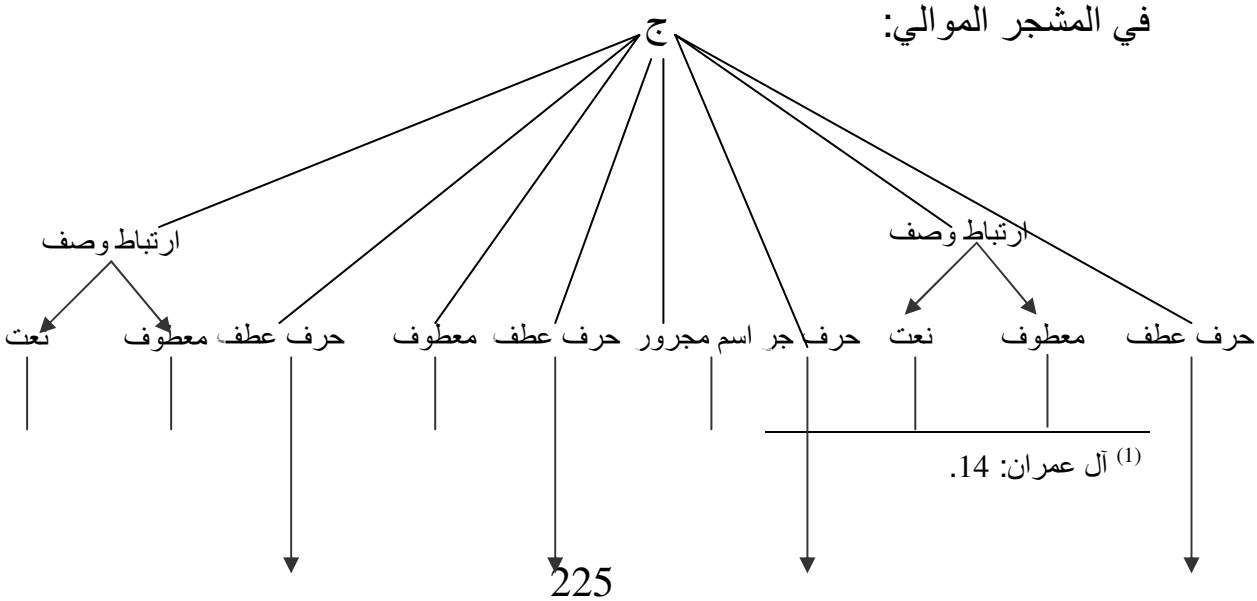

[1] آل عمران: 14.

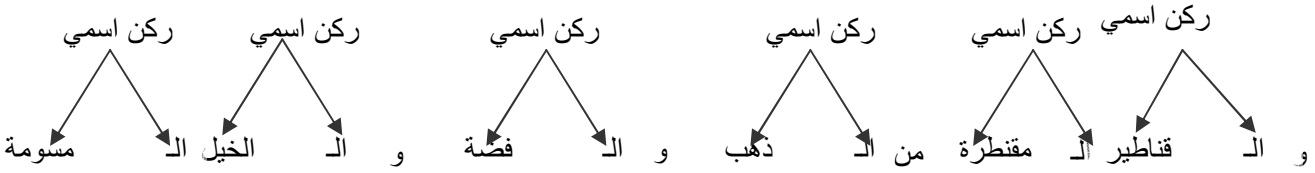

4-9 النمط الرابع : المنعوت مفعول به

ورد المنعوت مفعولا به في أربع آيات، منها قول العزيز الحكيم:(وَاللهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ)[1]. فالنعت (الظالمين) وَصَفَ وخَصَصَ القوم وأكّد أن اللّه لا يهدي القوم الظالمين دون غيرهم، وبيان التركيب في المخطط التالي:

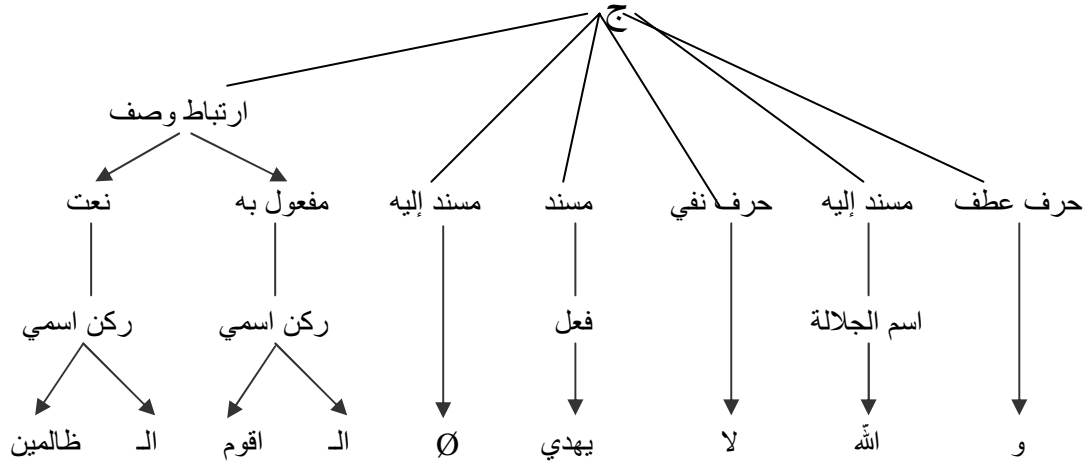

5-9 النمط الخامس : المنعوت مضاف إليه

ورد المنعوت مضافا إليه في ثلاث آيات، منها قوله عزّ وجلّ:(وَاللّهِ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ) [2]. فلو سأل كيف هو فضل اللّه لقلنا:(عظيم)، وبالتالي النعت وصف وخصص المنعوت المضاف إليه وارتبط به، ويمكن تمثيل هذا الارتباط كما يلي:

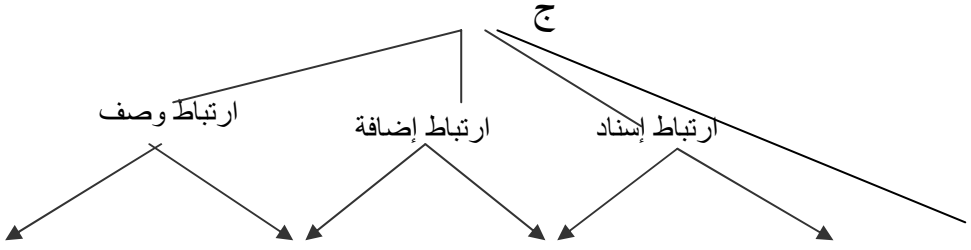

[1] آل عمران:86 .
[2] آل عمران:174.

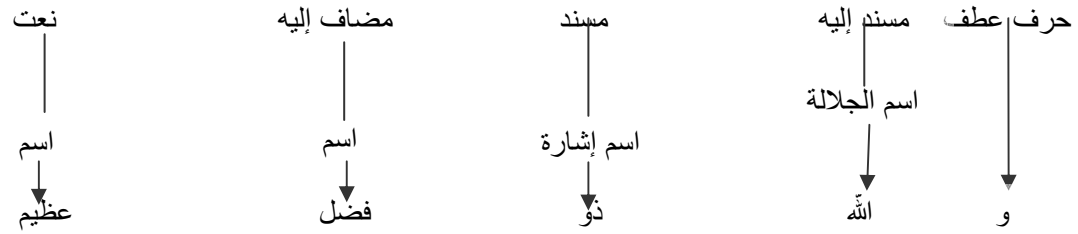

6-9 النمط السادس : المنعوت جار ومجرور

ورد المنعوت جارا ومجرورا في ثلاث آيات،منها قوله تعالى:«وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ»[1]. وفي القول دعاء بالنصر على القوم الذين وصفوا بأنهم كافرون دون غيرهم،ونمثل هذا الارتباط بالمشجر التالي:

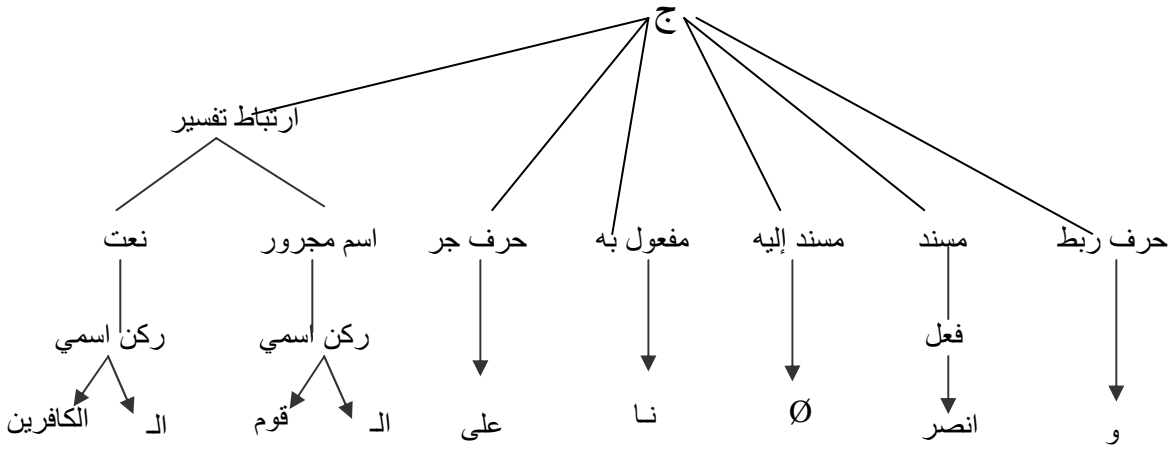

7-9 النمط السابع : المنعوت فاعل

جاء هذا النمط في آيتين منهما قوله عزّ وجلّ:(إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ)[2].وهو كلام مستأنف مسوق لتسلية المؤمنين والنعت فيه(مثله) وهو وصف للقرح بيّن بأنه يماثل قرح القوم،وفي قوله تعالى:(ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ)[3].حيث وصف النعت(مصدّق)الرسول الذي جاء وقيده بهذه الصفة،ويمكن توضيح الارتباط بطريق علاقة الوصف بالمشجر التالي:

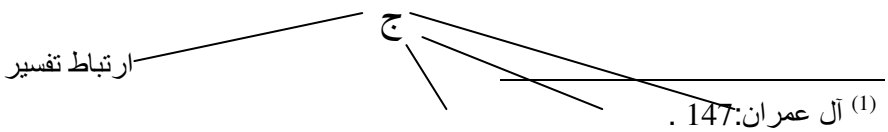

(1) آل عمران:147 .
(2) آل عمران:140.
(3) آل عمران: 81.

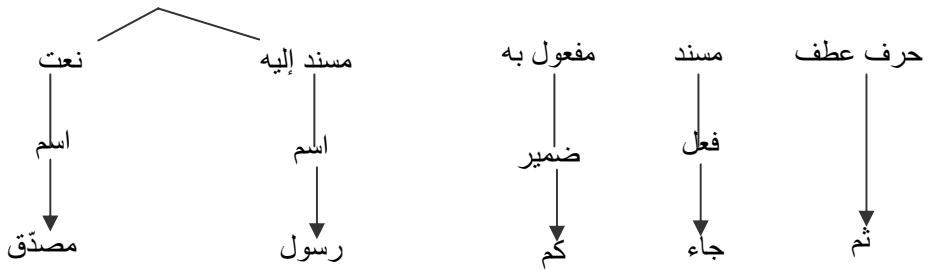

8-9 النمط الثامن : المنعوت مفعول مطلق

ورد المنعوت مفعولا مطلقا في آيتين،منهما قوله تبارك:(فَأَمَّا الذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُنْيَا وَالآخِرَة وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) [1].حيث أكدّ أن جزاء الكافرين عذاب،ولم يتوقف عند هذا فحسب،بل وصفه بأنّه (شديد) ليبينه أكثر ويخصصه والارتباط بين عذاب،وشديد بيّن، وتتضح أهميته أكثر لما نحذف هذا التركيب والمشجر الموالي يمثل هذا الارتباط : ج

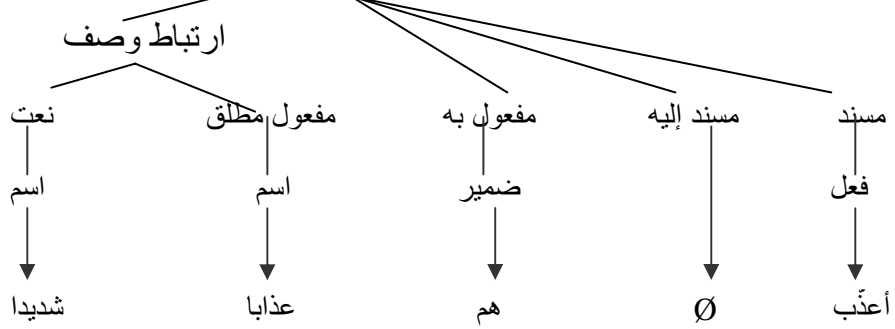

9-9 النمط التاسع : المنعوت ظرف

ورد هذا النمط في قوله تعالى:(ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارَ إِلاَّ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)[2].فـ(أياما)ظرف متعلق بتمسنا،و(معدودات)صفة،ولو توقف القول عند الاستثناء(إلا أياما)لبقي مطلقا غير محدّد،وهذه الأيام يحتمل أن تطول وأن تقصر ولكن لأن النعت قيّدها وخصصها اتضح بأنّها(معدودات)وبهذا أزال النعت الإبهام ويتضح الارتباط بين النعت والمنعوت في المخطط التالي:

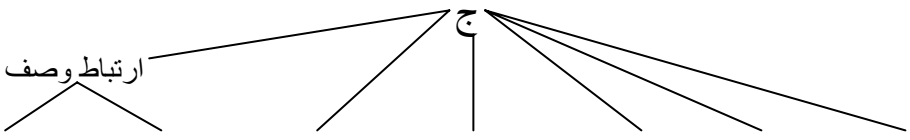

[1] آل عمران : 56 .
[2] آل عمران:24 .

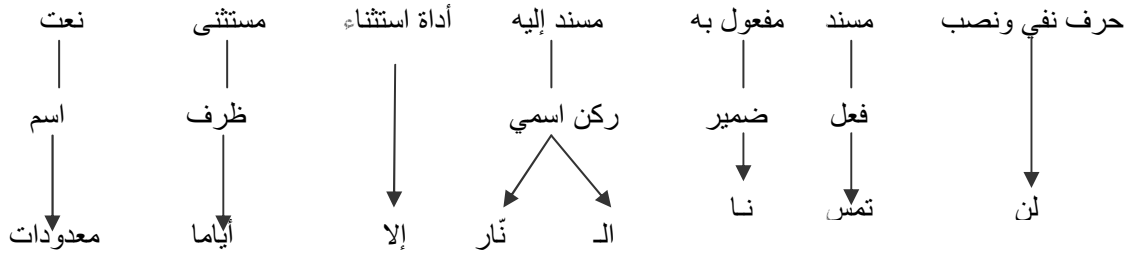

9-10 النمط العاشر : المنعوت حال

تمثل هذا النمط في قوله تعالى:(لاَ تَأْكُلُوا الرِّبا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً)[1].وهو كلام مستأنف مسوق للنهي عن الرّبا،والإمعان في تخويف المؤمنين، قال **أبو حنيفة** (أضعافا)حال و(مضاعفة)صفة، وقد جاءت الصفة لتنفي القلة التي يعبر عنها جمع القلة ، وهو وزن أفعال، وقيل الصفة إشارة إلى تكرير التضعيف عاما بعد عام والمبالغة في هذه العبارة تفيد التوبيخ[2]،وقد ارتبط النعت(مضاعفة)بالحال (أضعافا) ارتباطا وثيقا وبينه وخصصه،وبيان ذلك في المخطط التالي:

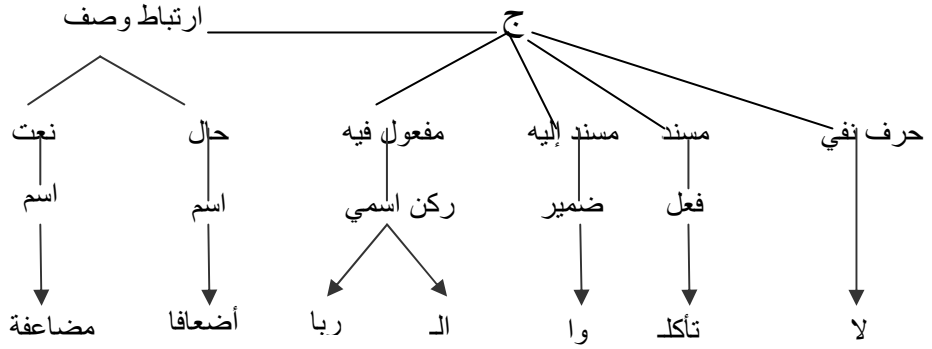

9-11 النمط الحادي عشر : المنعوت بدل

ورد هذا النمط في قوله تعالى:(مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الحَيَاةِ الدُّنْيَا) [3].

وهو كلام مستأنف،مسوق لضرب المثل في كيفية عدم إغناء أموالهم، التي كانوا يعولون عليها في دفع المضار النازلة بهم،وقد خصص النعت (الدنيا) البدل (الحياة) ويتمثل هذا التركيب في المخطط التالي:

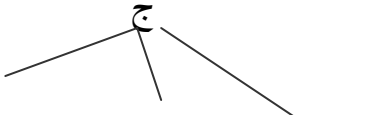

---

(1) آل عمران:130.
(2) ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش،529/1 .
(3) آل عمران:117 .

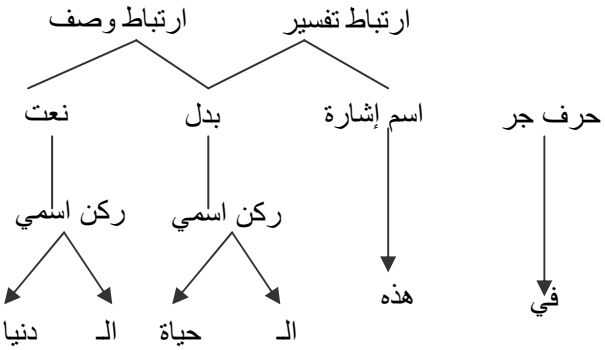

10- الارتباط بطريق علاقة التوكيد

الارتباط بطريق علاقة التوكيد قرينة معنوية،وهو ينشأ بين التوكيد اللفظي والمؤكد ؛ حيث العلاقة بينها أشبه بعلاقة الشيء بنفسه،وهي وثيقة تغني عن الربط بينهما بأداة ، أو ضمير بارز[1]،وتنشأ بطريق تكرار الكلمة أو الجملة مثل قوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)[2]. ونحو قوله سبحانه:(فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرَا إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرَا) [3].

والتوكيد تابع،يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غيره أو عدم إرادة الشمول، وهو تكرير يراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع ، نحو:(جاء علي نفسه)،ونحو:(جاء علي علي)[4]، ويقوم على أساس من إعادة اللفظ وتكراره وتوكيده وإزالة لما قد يتعلق بذهن السامع من شك في كلام المتكلم[5].

وهو قسمان لفظي ومعنوي:

<u>اللفظي :</u> يكون بإعادة المؤكد بلفظه،أو بمرادفه،سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا،أم فعلا،أم حرفا أم جملة، فالظاهر، نحو:(جاء علي علي)، والمرادف نحو : (أتى جاء علي)،وفائدته تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه من قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه[6].

---

(1) ينظر: نظام الارتباط والربط،مصطفى حميدة،ص188.
(2) المؤمنون:36 .
(3) الشرح :5 ، 6.
(4) ينظر: جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني،231/3 .
(5) في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي،ص194 .
(6) ينظر : جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني،232/3 .

المعنوي: ويقوم على أساس من استخدام كلمات خاصة فيها : النفس، العين وكلا وكلتا، بشرط أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد ، ويطابقه في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه مثل:(جاء محمد نفسه)،و(الرجلان أنفسهما)،و(النساء أنفسهن) و(جاء الرجلان كلاهما) ، و(البنتان كلتاهما)[7].

وهذا النّوع من التوكيد ، يرفع أي شك يمكن أن يتسلل إلى ذهن السامع بخصوص المتبوع في كونه ليس هو المراد أو كونه مستعملا استعمالا مجازيا[1].

ومن الألفاظ المعزّزة للتوكيد (أجمع،جمعاء،أجمعون،جمع)، و هي معزّزة للتوكيد لأنها غالبا ما تأتي بعد كلمة(كلّ)، نحو:(قرأت الكتاب كلّه أجمع...)،وقوله تعالى:(فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [2]. وقد تأتي هذه الألفاظ مؤكدة بنفسها من غير لفظه (كل)، كقوله تعالى:(لأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينْ) [3] .

وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفع احتمال أن يكون في الكلام مجازا وسهوا أو نسيانا،وفائدة التوكيد بكل وجميع وعامة الدلالة على الإحاطة والشمول نحو: (جاء القوم كلهم)،و(جاء علي كله)، وفائدة التوكيد بـ(كلا)،و(كلتا) إثبات الحكم للاثنين المؤكدين معا،(جاء الرّجلان كلاهما).

هذا وذهب **مصطفى حميدة** إلى أن تأكيد الضمير من التوكيد اللفظي،نحو:(قم أنت)، حيث الضمير هنا لم يستخدم للرّبط والعلاقة بين الضميرين علاقة ارتباط قامت على تكرير الذات مما أدى إلى تأكيد وظيفة الضمير الأول، وأضاف توكيد الفعل بمصدره في باب المفعول المطلق المؤكد لفعله ، نحو: قوله تعالى:(يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ، وَتَسِيرُ الجِبَالُ سَيْرًا) [4].

وذهب إلى أن العربية،أرادت بهذه العلاقة تأكيد الحدث الكامن في الفعل دون الزمن، فكان أن لجأت إلى المصدر لأنه دال على الحدث فحسب ، ولهذا فهو من التوكيد اللفظي للفعل،إلا أنّه يؤكد ما في الفعل من دلالة على الحدث،وأحيانا يستدعي

---

(7) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي،ص194 .
(1) ينظر : قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي،ص266 .
(2) الحجر:30 .
(3) الحجر : 39 .
(4) الطور: 09 ، 10.

سياق الكلام زيادة التأكيد للحدث فيؤكد المصدر نفسه تأكيدا لفظيا[5]، نحو: قوله تعالى:(كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دكًّا) [6].

وخلص أيضا إلى أن:«علاقة الارتباط تنشأ بين التوكيد اللفظي والمؤكد،أما التوكيد المعنوي،فالعلاقة الناشئة بينه وبين المؤكد علاقة ربط بالضمير البارز»[1].

ومن خلال تتبع الآيات البيّنات واستقصاء التوكيد فيها تبيّن أنّه ورد في ثلاث آيات هي:(أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [2].

(قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)[3] ، (وَتُؤْمِنُونَ بِالكِتَابِ كُلِّهِ)[4] .

والملاحظ أن التوكيد في كل هذه الآيات توكيد معنوي،وكما تقدم فالعلاقة الناشئة بينه وبين المؤكد علاقة ربط وليست علاقة ارتباط وهذا ما لا يتعلق بالبحث.

11- الارتباط بطريق علاقة البيان

البيان قرينة معنوية،بابها البدل،وهو يتضمن ما سماه النحاة بعطف البيان ملحقا به ما يسمى بالنصب على الاختصاص[5]،والمقصود بالبيان هنا أن البدل تبيين للمبدل منه،لأنّه تكرار له،يعمل على تقويته وإيضاحه،نحو قوله تعالى:(اهْدِنَا الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمْ صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)[6].حيث بيّن ووضح(الصراط المستقيم)بـ (صراط الذين أنعمت عليهم) وفي الثاني زيادة بيان على الأول،والعلاقة بينهما علاقة ارتباط قوية،حيث البدل والمبدل منه يدلان على شيء واحد.

والبدل أربعة أقسام: البدل المطابق، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال والبدل المباين، فالبدل المطابق أو(بدل الكل من الكل)،يكون فيه الثاني مطابقا للأول مع اختلاف اللفظ،مثل:(الدينار من تبر،ذهب)،فالتبر والذهب متطابقان معنى لأنهما يدلان على شيء واحد،وبدل البعض من الكل هو بدل الجزء من كله،قليلا كان أو

---

[5]ينظر: نظام الارتباط والربط،مصطفى حميدة،ص189 .
[6] الفجر:21 .
[1] نظام الارتباط والربط ، مصطفى حميدة ، ص189.
[2] آل عمران:87 .
[3] آل عمران:154 .
[4] آل عمران:119 .
[5] القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة، ص 165.
[6] الفاتحة:6،7 .

نصف أو أكثر، نحو: (جاء التلاميذ عشرون منهم)، وبدل الاشتمال هو بدل الشيء مما يشتمل عليه على شرط أن لا يكون جزءا منه ، نحو: (أحببت خالدا لشجاعته) فخالد يشتمل على الشجاعة، ويشترط في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير يربطهما بالبدل مذكورا كان كقوله تعالى:(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ)[1].أو مقدّرا كقوله سبحانه:(لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [2].وأما البدل المباين فهو بدل الشيء مما يباينه، وهو ثلاثة أنواع :

بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب[3]،وقد اشترط **سيبويه** في أقسام البدل أن يكون البدل هو المبدل منه،أو شيئا منه فقال:«ولا يجوز أن تقول:رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد ، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء منه» [4].

أما عطف البيان فهو« تابع موضّح أو مخصص جامد غير مؤول»[5]، ينزل من المتبوع منزلة الكلمة الموضحة لكلمة غريبة قبلها ، والفائدة منه إيضاح متبوعه وهو أيضا « تفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئا من أحوال الذات»[6].

وقد حاول بعض النحاة التفريق بينهما ، ومع ذلك فإن الفرق بينهما يظل غير واضح بل منعدما ولأدل على هذا قول **الرّضي الاستراباذي:**« وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام **سيبويه**»[7].

كما سوى **ابن هشام** بينهما في صريح قوله:«كل اسم صحّ الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح،أو للتخصيص،صحّ أن يحكم عليه بأنّه(بدل كل من كل) مقيّد لتقرير معنى الكلام و توكيده ، لكونه على نيّة تكرار العامل» [8] .

---

(1) البقرة: 216 .
(2) آل عمران:97 .
(3) جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني ، 236/3 ، 238 .
(4) الكتاب ، سيبويه، 151/1 .
(5) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص 380 .
(6) بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف، ص178 .
(7) شرح الكافية:397/1 .
(8) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ، ص 383.

وانتقد **عباس حسن** النحاة في تفريقهم بين عطف البيان والبدل، وذكر أن المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل كاملة لا غالبة، ويصح في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير،وأن التفرقة بينهما قائمة على أساس غير سليم،فمن الخير توحيدهما، وفي هذا تيسير ، والرأي الذي قام على التفريق بينهما قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ومن غير فائدة ترجى[1].

وعموما، اتّفقت معظم عبارات النحاة في هذا الباب على أن البدل معناه وغرضه البيان ، والبدل وعطف البيان هما شيء واحد.

وذهب **مهدى المخزومي**، إلى أن مصطلح البدل إنّما ينطبق على النوع الرابع. وهو البدل المباين أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغي أن يسمى بدلا وانتهى إلى أن موضوعات البدل ليست كلها من باب واحد، وإنّما هي من أبواب مفرقة، بعضها يؤدي وظيفة النعت في الكلام، بيانا وتوضيحا(بدل الكل من الكل) وبعضها يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة ، وهو ما يسمى ببدل البعض من الكل ، وما يسمى ببدل الاشتمال[2].

وخلص **توامة** بين البدل وعطف البيان ، إلى أن الخلاف بينهما يكاد يكون محصورا في مجرد الاصطلاح حيث الإطار الذي يجمعهما هو البيان ،والأدق والأفضل هو اعتبار عطف البيان من باب البدل[3].

وقد ذهب **مصطفى حميدة**، إلى أن العلاقة بين البدل والمبدل منه في البدل المطابق والبدل المباين علاقة ارتباط معنوية وثيقة في غنى عن واسطة تربط أحدهما بالآخر ، وأضاف أن العربية تلجأ إلى إنشاء علاقة الإبدال بطريق البدل المطابق كي تزيد منه بيانا وتوضيحا، فهي تشبه في هذا علاقة النعت بمنعوته ، إلا أن البدل يكشف المبدل منه ببيان حقيقته، والنعت يكشف المنعوت ببيان معنى فيه.

---

(1) ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن،543/3 ، 546 .
(2) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي، ص195، 196 .
(3) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة، ص 171.

أما بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال فيغلب فيهما وجود رابط لفظي هو ضمير المبدل منه مما يجعل العلاقة بينهما علاقة ربط بالضمير البارز[1].

ومن خلال تتبع الآيات،واستقراء البدل فيها اتضح أن خمس عشرة آية تم فيها الارتباط بطريق علاقة البيان بين البدل والمبدل منه ، ثلاث عشرة منها البدل فيها مطابق، واثنان منها بدل بعض من كل، وتبعا لنظام الارتباط بطريق علاقة البيان - كم تقدم – تقتصر الدراسة على البدل المطابق .ومنه ما ورد في قوله تبارك وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا)[2]. فـ(عيسى)بدل من (المسيح)،و(ابن مريم) بدل أو نعت، وقد ذكرت مريم في التركيب مع أنّها هي المخاطبة للإيذان باختصاص عيسى- عليه السلام- بأنّه ولد من غير أب كما جرت العادة[3]،ويلحظ أن العلاقة بين المسيح وعيسى بن مريم علاقة ارتباط معنوية وثيقة، تمثل علاقة الشيء بنفسه،فكلها تدل على ذات واحدة ولهذا فالعلاقة بين البدل المطابق، والمبدل منه في غنى عن واسطة تربط أحدهما بالآخر، ويتضح التركيب أكثر في المخطط التالي:

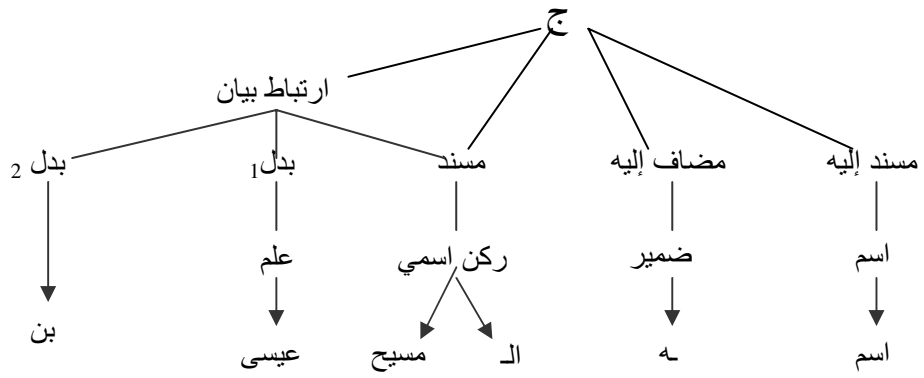

ومن البدل المطابق أيضا قوله تعالى:(إِنْ يَنْصُرُكُمُ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ وَإِنَّ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ)[4].

---

(1) ينظر: نظام الارتباط والربط،مصطفى حميدة ، ص186.
(2) آل عمران:45 .
(3) ينظر : إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويش،440/1 .
(4) آل عمران: 160.

في هذا التركيب،(من)اسم استفهام إنكاري،في محل رفع مبتدأ،واسم الإشارة (ذا) في محل رفع خبر(من)،والاسم الموصول(الذي) في محل رفع بدل والعلاقة بين اسم الإشارة، والاسم الموصول علاقة ارتباط والمراد منهما ذاته.

وأيضا في قوله عزّ من قائل:(وَتِلْكَ الأَيَّامُ نـُدَاوِلـُهَا بَيْنَ النَّاسِ) [1].فاسم الإشارة(تلك) مبتدأ والأيام بدل منه،وجملة:(نداولها)خبر،والمراد بالأيام:أوقات الظفر والغلبة،و نداولها:نقسمها ونصرفها بين النّاس،نديل تارة لهؤلاء،وتارة لهؤلاء[2] وهكذا، والارتباط بطريق علاقة البيان بين البدل والمبدل منه بيّن ونوضحه أكثر في المشجر التالي:

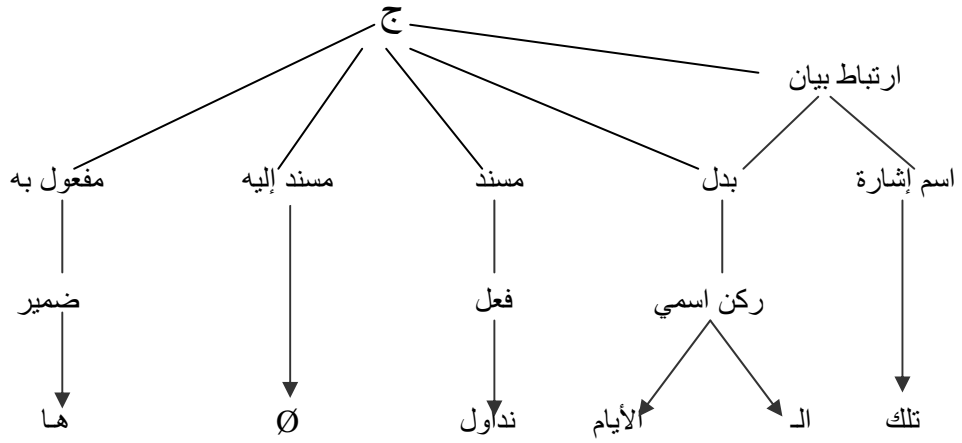

وما ينطبق على هذه الآيات من خلال علاقة الارتباط بطريق البيان ينطبق على الآيات الأخرى المشتملة على هذه العلاقة.

12- الارتباط بطريق علاقة الإضافة

الارتباط بطريق علاقة الإضافة،قرينة معنوية، بابها المضاف والمضاف إليه، وهما عموما يرتبطان ارتباطا يكاد يجعلهما شيئا واحدا،حيث يقيّد المضاف إليه المضاف ويحدده،فمثلا كلمة(كتاب) كلمة مطلقة تنطبق على الكتاب العلمي والفلسفي والديني...الخ ولما نضيفها في التركيب،ونقول:(كتاب الأدب)تكون قد خصصت

---

[1] آل عمران: 160.
[2] ينظر:الكشاف ، الزمخشرى،419/1 .

وقيّدت ، وعن المضاف إليه قال **ابن جنى**:«كلّما ازداد الجزآن اتصالا قوي قبح الفصل بينهما»[1].

وقد أ درك النحاة الأوائل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة وفي هذا قال **المبرد**:«فإذا أضفت اسما مفردا، إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول ، وصارا جميعا اسما واحدا»[2].

والإضافة على ضربين : إضافة معنوية (محضّة) ، وإضافة لفظية(غير محضّة) ، الإضافة المعنوية : وهي الأصلية ويكون فيها الاتصال بين الطرفين قويا وهي تفيد معنى التملك،أو التخصيص،أو بيان النّوع،أو الظرفية، وهي ثلاثة أقسام: إما بمعنى اللام وتفيد أحد معنيين من معاني اللام : التملك والتخصيص، حيث يمكننا تحويل التركيب الأول إلى تركيب آخر يقوم فيه اللام بوظيفة الإضافة، نحو:(كتاب زيد)،أي:(كتاب لزيد)،(باب الدّار)،أي:(باب للدّار)،أو بمعنى في ويكون فيها المضاف إليه ظرفا للمضاف،مثل:(سهر اللّيل)، (عمل أمس)،وإما بمعنى(من) وغالبا ما تشتمل على وظيفة بيانية، مثل:(لوح زجاج) ، و(سوار ذهب).

وقد سميت الإضافة المعنوية، بهذا الاسم، لأنها تفيد أمرا معنويا ، يتمثل في تعريف المضاف إليه،أو تخصيصه،ولأنها تتضمن معنى حرف من أحرف الجر،وسميت بالمحضّة لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وسميت بالحقيقية لكونها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه في الحقيقة والمعنى،لا في المجاز والصورة[3].

وأما الإضافة اللفظية، فيراد بها حذف التنوين أو ما يقوم مقامه تخفيفا في اللفظ ، وفيها يكون المضاف وصفا مشبها المضارع دالا على الحال أو الاستقبال عاملا في المضاف إليه،وهذا الوصف ثلاثة أنواع: الأول اسم الفاعل،نحو:(عمرو ضارب زيد)،والثاني اسم مفعول،نحو:(كنّ مرفوع الرأس ولاتكنّ مروّع القلب) والثالث الصفة المشبهة، نحو:(سأظل كثير الصّبر عظيم الأمل)، وقد سميت بهذا الاسم ، لأن

---

(1) الخصائص ، ابن جنى ، 390/2 .
(2) المقتضب، المبرد ، 143/4 .
(3) ينظر: نحو اللغة العربية ، أسعد النادري، ص546 .

فائدتها تقتصر على التخفيف اللفظي ، وسميّت بغير المحضة لأنها في تقدير الانفصال[1].

وأياً ما كانت الإضافة-معنوية أو لفظية– فإن التركيب الإضافي الناتج عنها مركب اسمي يتم فيه المضاف باسم مجرور بعده ، والارتباط بينهما يكون من خلال فقدان التنوين في الأول أو النون إذا كان مثنى أو جمعا،ومن خلال جرّ الثاني فضلا عن المعنى الذي يتحقق من الإضافة[2]، وطرفا التركيب الإضافي يشكلان بنية مترابطة حتى لكأنهما اسم واحد،ويطلق على هذا النّوع من الإضافة (الإضافة المباشرة)، وفي مقابلها (الإضافة غير المباشرة)،وهي«التي تتم بواسطة(أدوات الإضافة) المسماة عند النحاة بـ(حروف الجر)،وهذه التسمية تدل على التعلق بالعمل والعامل، فقد نسب إلى هذه الأدوات عمل الجر في الأسماء التي تليها لأنها مختصة بها،فهي عاملة فيها،وكل ما يختص من الأدوات والحروف يعمل»[3]،و«العامل هو حرف الجر أو تقديره»[4]،ونظرية العامل تنسب إلى حرف الجر عمل الجر في الاسم الذي يليه،فإذا وجد الاسم مجرورا،ولم يكن قبله حرف جر مذكور فلا بد من تقدير حرف جر يكون عاملا في جر الاسم،نحو:(هذا والد زيد)،والتقدير:(هذا والد لزيد)،كقوله تعالى:(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارِ)[5]،والتقدير:بل مكر في الليل والنهار[6].

وعن هذه الإضافة قال **الرّضى**:« فلا تضّن من إطلاق قولهم في مثل:(غلام زيد)،إنه بمعنى (اللام):أنّ معناه ومعنى:(غلام لزيد)سواء،بل معنى(غلام لزيد):واحد من غلمانه غير معين،ومعنى(غلام زيد)،الغلام المعين من بين غلمانه إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد»[7].

وأضاف **الرّضي**:«المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه، وقد سماه **سيبويه** –أيضا-مضاف إليه،لكنه خلاف المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق

---

(1) ينظر: المرجع السابق ، ن ص .
(2) ينظر: بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف،ص203 .
(3) قواعد النحو العربي ، سناء حميد البياتي،ص243 .
(4) شرح المفصل ، ابن يعيش،117/2 .
(5) سبأ:33 .
(6) ينظر: قواعد النحو العربي، سناء حميد البياتي،ص243 .
(7) شرح الكافية ، الرّضي،239/2.

المضاف إليه،أريد به ما أنجز بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة أما من حيث اللغة فلا شك أن (زيدا) في (مررت بزيد)مضاف إليه، إذا أضيف إليه المجرور بواسطة حرف الجر»[1] .

وخلاصة القول،أن الإضافة المباشرة تنسب اسما بسيطا إلى اسم عن طريق إضافته،أما الإضافة غير المباشرة، فتنسب فعلا إلى اسم وفيها تتوسط الأداة لأجل هذه النسبة، وتؤدي أدوات الإضافة التي سميت بـ(حروف الجر) هذه الوظيفة نحو: (مررت بزيد)، و(يدرس زيد في الجامعة)،ولا يمكن أن تتم إضافة الفعل من غير توسط أداة لأجل الإضافة[2].

ولأن الارتباط هو نشوء علاقة سياقية نحوية وثيقة بين معنيين دون اللجوء إلى واسطة بينهما، وما دامت الإضافة المباشرة تتحقق بالارتباط التام بين المضاف والمضاف إليه،بينما الإضافة غير المباشرة تحتاج إلى حرف الجر ليربط بينهما فإن الدّراسة ستقتصر على ما يحقق الارتباط بين المضاف والمضاف إليه، حتى يجعلهما كلمة واحدة وهو (الإضافة المباشرة).

ومن خلال تتبع الآيات واستقرائها تبين أن الارتباط بطريق علاقة الإضافة قد تحقق في مائة وستة وأربعين موضعا،اختلفت فيما بينها وتباينت منها الإضافة المعنوية ، ومنها اللفظّية، وبيانها فيما يلي:

1-12 النمط الأول: الإضافة المعنوية(المحضّة)

تكرّرت هذه الإضافة بشكل كبير منها ما جاء بمعنى(اللام)،ومنها ما ورد بمعنى(في)، وثالث جاء بمعنى(من)،وأفادت معان مختلفة نمثل لكل منها فيما يلي:

الصورة الأولى : بمعنى (اللام)

---

[1] المرجع السابق،273/1 .

[2] ينظر: قواعد النحو العربي، سناء حميد البياتي،ص245 ، 246.

وردت الإضافة المحضة بمعنى اللام، في قوله عزّ من قائل:(إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أمْوَالُهُمْ وَلاَ أوْلاَدُهُمْ مِنَ اللّهِ شَيْئًا وَأولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ)[1].والذين كفروا برسول الله هم:قريضة والنظير،وفي الآية ذكر لحالهم في ذلك اليوم،على عادة القرآن حيث يردف البشارة بالنذارة،وتعقيب دعاء المؤمنين بذكر حال المشركين، وهذا وصف غالب عليهم في اصطلاح القرآن،وقوله:(أولئك) اسم إشارة لاستحضارهم كأنهم بحيث يشار إليهم،وللتنبيه على أنّهم أحرياء بما سيأتي من خبر وقوله:(هم وقود النار)، لم تفصل وعيد الآخرة، والوقيد بفتح الواو ما يوقد به كالضوء[2]والحطب، وبالضم:التوقد، وقرئ:وقود،بالضم بمعنى أهل وقودها[3]. الارتباط بطريق علاقة الإضافة تحقق بين المضاف (وقود) والمضاف إليه (النار) مما جعلهما كلمة واحدة، فالذين كفروا يعود عليهم ضمير الغائب (هم)، فلو سأل أحدهم: ماهم ؟ لقيل:وقود للنّار. ولاتضح المعنى وتحدّد مدلوله بفضل الإضافة . ويمكن توضيح التركيب أكثر من خلال المشجر التالي:

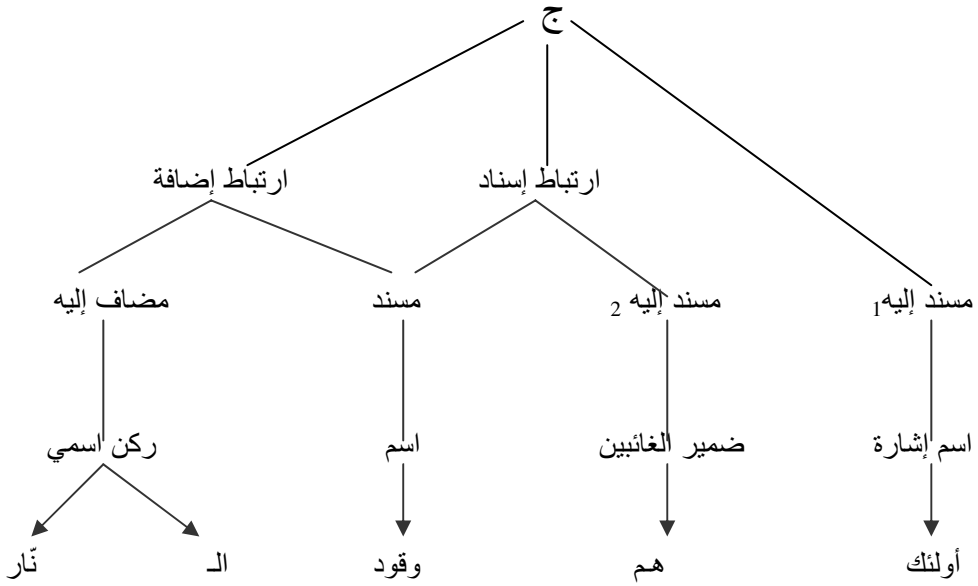

الصورة الثانية : بمعنى (في)

---

(1) آل عمران : 10 .
(2) ينظر : تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، 171/3 ، 174 .
(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكبري،241/1 ، وينظر: الكشاف ، الزمخشري ،340/1 .

وردت هذه الصورة في قوله تعالى:(لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةً قَائِمَةً يَتْلُونَ آيَاتِ اللّهِ ءاَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ)[1].فكلمة(أناء الليل)ظرف لـ(يتلون) وواحد الآناء:إنّي مثل معي،وهناك من يفتح الهمزة فيصير على وزن عصا ومنهم من يقول إنّي بالياء وكسر الهمزة[2].وعبّر عن تهجدهم بتلاوة القرآن في ساعات الليل مع السجود، لأنّه أبين لما يفعلون وأدل على حسن صورة أمرهم،والإضافة في هذا التركيب فصلت بين المضاف (أناء) والمضاف إليه(الليل) وهي بمعنى (في) لأن المضاف إليه ظرف للمضاف، والمعنى أناء في الليل ،ويمكن سوق هذا التركيب في المشجر التالي:

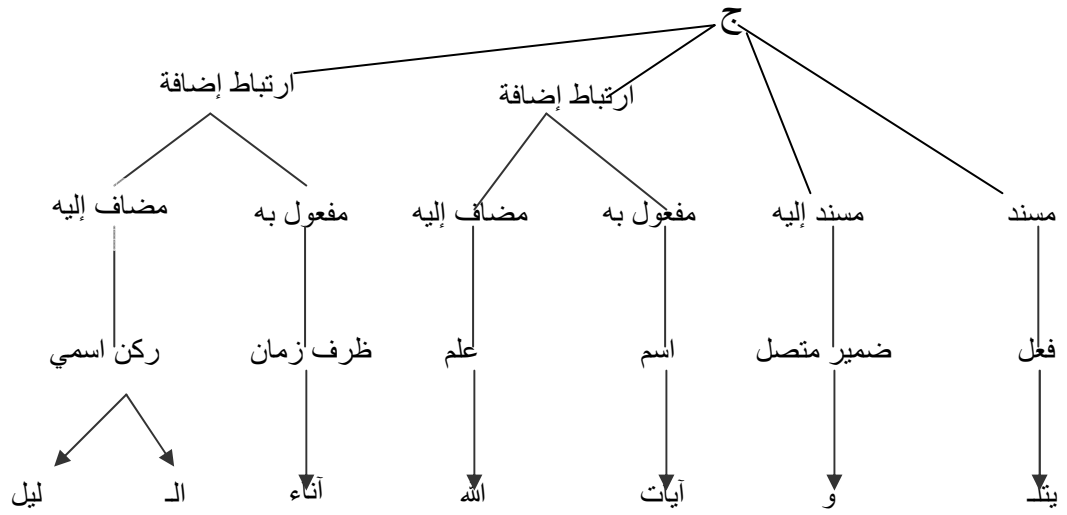

2-12 النّمط الثاني : الإضافة اللفظية(غير المحضّة)

الملاحظ أن هذا النمط أقل ورودا من سابقه، حيث وردت الإضافة اللفظية في عشر آيات بيانها فيما يلي:

الصورة الأولى : المضاف (اسم فاعل)

---

[1] آل عمران: 113 .

[2] ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري،986/1 .

وردت هذه الصورة في ثلاث آيات، منها قوله تعالى:(رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَومٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ)[1]. ففي هذه الجملة تحقق الارتباط بطريق الإضافة بين خبر إنّ (جامع)، الذي جاء بصيغة(اسم الفاعل)، والمضاف إليه(النّاس)،و«الإضافة غير محضة، لأنه مستقبل والتقدير:(جامع النّاس ليوم)أي:لعرض يوم،أو حساب يوم، وقيل اللام بمعنى (في)أي: في يوم »[2] ، أي يجمعهم لحساب يوم أو لجزاء يوم[3] ، ويمكن تمثيل الصورة في المخطط التالي:

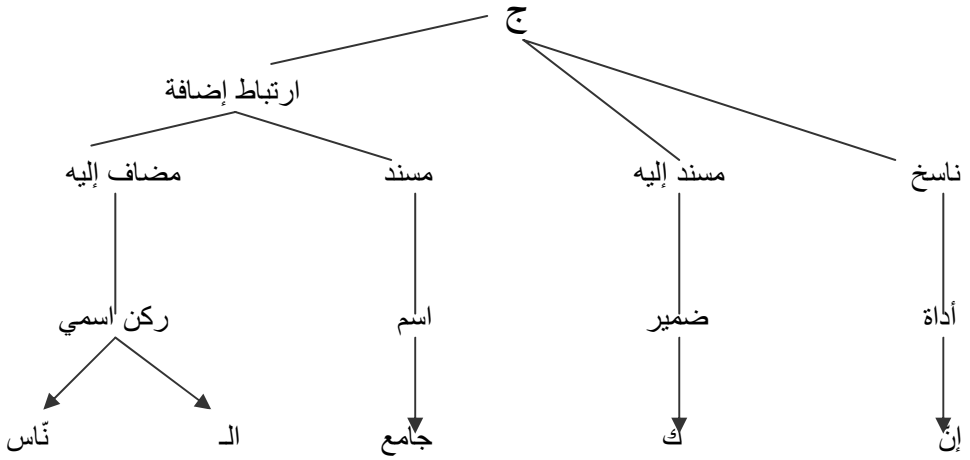

الصورة الثانية : المضاف (صفة مشبهة)

جاءت هذه الصورة في قوله تعالى:(وَاللّهُ شَدِيدُ العِقَابِ)[4].وهي جملة مستأنفة مسوقة لتقرير العقاب،فـ(شديد العقاب)تقديره:شديد عقابه، والإضافة غير محضة ، وقيل شديد –هنا- بمعنى مشدّد.

والارتباط تم بين الصفة المشبهة (شديد) على وزن (فعيل)، والمضاف إليه (العقاب)، وقد أفادت تعريفا للّه،وقيّدته في مدلول محدّد، وحصرت معناه وخصصته وقد كان من دون الإضافة دالا على معنى عام مطلق، من شأنه أن يصرف الذهن إلى أكثر من دلالة ، ولو اكتفى بالقول:(الله شديد) ، لسأل المتلقي:شديد في ماذا ؟ وبإضافة كلمة(العقاب) زال اللبس،أو الغموض،أو النقص الذي أدى بالسامع أن يسأل

---

(1) آل عمران:09 .
(2) التبيان في إعراب القرآن ،العكبري،240/1.
(3) الكشاف ، الزمخشري، 339/1 .
(4) آل عمران: 11 .

ويمكن سوق هذا التركيب في المشجر التالي:

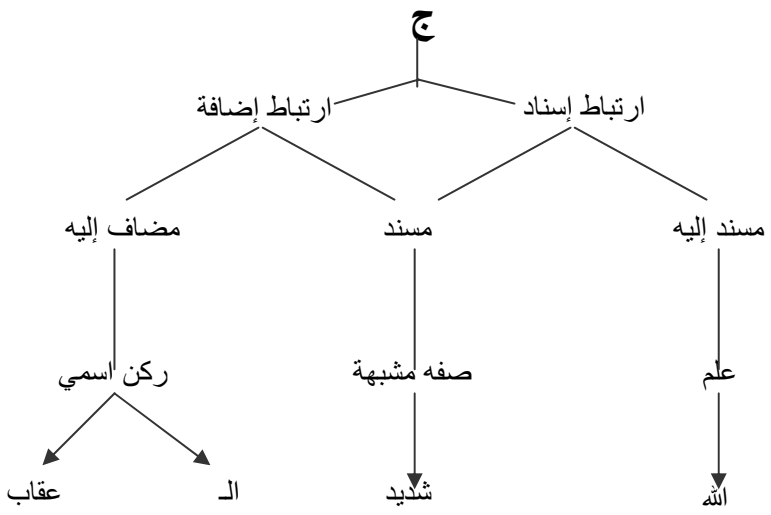

الموضوع الصفحة

شكر و عرفان
مقدمة .....ب،ج،د،هـ
الفصل الأول : نظام الارتباط في الجملة 1-58
المبحث الأول : دلالات الارتباط بين اللغة و الاصطلاح 02
1- الارتباط في اللغة 03
2- الارتباط في الاصطلاح.....05
المبحث الثاني : الإرهاصات الأولى لنظام الارتباط 09
1- الدراسات اللغوية القديمة "الانطلاق من المبنى إلى المعنى".....09
2- نظرية التعليق عند عبد القاهر الجرجاني"الانطلاق من المعنى إلى المبنى".....15
2-1التعليق في اللغة 16
2-2التعليق في الاصطلاح 16
3- عملية الاتصال اللغوي 26
4- نظرية تضافر القرائن 31
المبحث الثالث : نظام الارتباط في التركيب النحوي العربي.....40
1- القرائن المعنوية في الدراسات اللغوية القديمة.....40
2- القرائن المعنوية في الدراسات اللغوية الحديثة.....43
الفصل الثاني : الارتباط بطريق علاقة الإسناد.....59-149
المبحث الأول : دلالات الإسناد بين اللغة و الاصطلاح.....60
1-الإسناد في اللغة.....60
2-الإسناد في الاصطلاح 61
المبحث الثاني : طرفا الإسناد و أهميته و أنواعه.....64
1- طرفا الإسناد 64
2- أهمية الإسناد.....68
3- أنواع الإسناد.....69
المبحث الثالث:الارتباط بطريق علاقة الإسناد في الجملة العربية.....70
1- تطور مصطلح الجملة بين القدامى و المحدثين.....70
1-1 عند القدامى.....70
1-2 عند المحدثين.....74
2- أقسام الجملة بين القدامى و المحدثين.....76
2-1 عند القدامى.....76
2-2 عند المحدثين.....81
المبحث الرابع:الارتباط بطريق علاقة الإسناد في سورة آل عمران.....100
1-الارتباط بين عنصري الإسناد في الجملة الاسمية.....100
1-1الأنماط التركيبية للارتباط بين المسند إليه والمسند.....110

1-1-1 النمط الأول.....110
1-1-2 النمط الثاني.....116
2-1 الأنماط التركيبية بين المسند إليه والمسند بعد دخول النواسخ.....122
1-2-1 الارتباط بين المسند إليه والمسند بعد دخول إن وأخواتها....122
1-2-2 الارتباط بين المسند إليه والمسند بعد دخول كان وأخواتها...127
2-الارتباط بين عنصري الإسناد في الجملة الفعلية.....129
2-1 الأنماط التركيبية للارتباط بين المسند(مبني للمعلوم)والمسند إليه(فاعل).....138
2-1-1النمط الأول.....138
2-1-2 النمط الثاني.....145
2-2 الأنماط التركيبية للارتباط بين المسند(مبني للمجهول)والمسند إليه(نائب فاعل)....147
2-2-1 النمط الأول.....147
2-2-2 النمط الثاني.....148
الفصل الثالث: الارتباط بطريق علاقة التخصيص.....150-240
المبحث الأول : دلالات التخصيص بين اللغة و الاصطلاح.....151
1- التخصيص في اللغة.....152
2- التخصيص في الاصطلاح.....152
المبحث الثاني:الارتباط بطريق علاقة التخصيص في سورة آل عمران.....155
1-الارتباط بطريق علاقة التعدية.....155
1-1 النمط الأول.....158
2-1 النمط الثاني.....161
2- الارتباط بطريق علاقة التحديد.....164
3- الارتباط بطريق علاقة الظرفية.....173
1-3 النمط 177
4- الارتباط بطريق علاقة المعية.....179
5- الارتباط بطريق علاقة السببية.....185
6-الارتباط بطريق علاقة الملابسة.....192
1-6 النمط الأول.....200
2-6 النمط الثاني.....200
3-6 النمط الثالث.....201
4-6 النمط الرابع.....204
5-6 النمط الخامس.....205
7- الارتباط بطريق علاقة الإخراج.....206
1-7 النمط الأول.....210
2-7 النمط الثاني.....211
3-7 النمط الثالث.....212
4-7 النمط الرابع.....213
8- الارتباط بطريق علاقة التفسير.....214
1-8 النمط الأول.....218

2-8 النمط الثاني.....219
9- الارتباط بطريق علاقة الوصف.....220
1-9 النمط الأول.....225
2-9 النمط الثاني.....225
3-9 النمط الثالث.....226
4-9 النمط الرابع..... 224
5-9 النمط الخامس.....227
6-9 النمط السادس.....228
7-9 النمط السابع.....228
8-9 النمط الثامن.....229
9-9 النمط التاسع.....229
10-9 النمط العاشر.....230
11-9 النمط الحادي عشر 230
10- الارتباط بطريق علاقة التوكيد.....231
11- الارتباط بطريق علاقة البيان.....233
12- الارتباط بطريق علاقة الإضافة.....237
1-12 النمط الأول.....240
2-12 النمط الثاني.....242
الخاتمة.....246
ثبت المصادر و المراجع.....250
ثبت الموضوعات.....258

كان هذا ما استطعته في هذا الموضوع الذي بذلت فيه جهدي و لم أدخر ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، و قد خرجت منه بشقيه النظري و التطبيقي بجملة من النتائج بيانها في النقاط الآتية :

- لكل لغة نظام خاص بتأليف الألفاظ و التراكيب ، و هذا النظام هو الذي يحدد قواعدها و يضبط أحكامها و يؤلف بين وحداتها و تراكيبها .

- نظام الارتباط مصطلح حديث النشأة لم يتبلور بشكله المستقل إلا في ظل الدراسات اللغوية الحديثة،وهو قرينة معنوية، يقصد بها نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون اللجوء إلى واسطة لفظية تعلق أحدهما بالآخر .

- تميزت الدراسات اللغوية العربية القديمة،واتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء.

- انطلق النحاة القدامى في دراستهم لبناء الجملة ، واستنباط قوانينها من المبنى وصولا إلى المعنى ، وأكثر ما شغلهم فيها العلامات الإعرابية ، وجعلوا العامل جوهرا ، موجدا لتلك العلامات ، وبهذا كان منهجهم قائما على الناحية اللفظية ، واعتمدوا على دراسة دور المتلقي في فهم معنى الجملة لا دور المتكلم ، وانطلقوا من المبنى إلى المعنى.

- نظر **عبد القاهر** إلى النحو نظرة شاملة،تجاوز فيها المستوى الشكلي إلى مستوى العلاقات التركيبية،تمثلت في الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول ، ودرس الإعجاز القرآني و اهتم بدور المتكلم،وانطلق من المعنى إلى المبنى فسار منهجه وفق ما تسير عليه عملية الاتصال اللغوي و خرج من ذلك بنظرية" التعليق" .

- الجذور الأولى لنظام الارتباط عند **عبد القاهر الجرجاني** ، ترجع إلى مصطلح " الاتصال " الذي فطن إليه بفضل فكره الثاقب و قدمه في نظرية "التعليق".

- اللغة أداة لإتمام عملية التواصل ، وفي هذه العملية يحول المتكلم المعنى إلى مبنى ، و يحول المتلقي المبنى إلى معنى،والمعنى هو الغاية وهو ما يعض عليه المتكلم والمتلقي بالنواجذ،وما المبنى إلا الوسيلة التي اتفقت عليها الجماعة اللغوية .

- خلصت الدراسات الحديثة إلى أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية،تعنى بمكونات التركيب و هي الأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه وكان على النحاة أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقا للوصول إلى التركيب .

- وأيضا مما خلصت إليه أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وفهمه على وجهه الصحيح كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي .

- دراسة **تمام حسان** أول دراسة في النحو العربي كله تقيم منهجها على أساس فكرة التعليق ، فحولت الدرس النحوي من منهجه اللفظي ، المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول .

- أهم ما جاء في نظرية "تضافر القرائن" هو التفريق بين القرائن المعنوية والقرائن اللفظية ، لأنه يمثل فصلا بين مفهوم المعنى و مفهوم المبنى ، وهي تعد أفضل تطبيق حتى اليوم لنظرية التعليق في ميدان بناء الجملة .

- النحاة القدماء لم يغفلوا عن القرائن المعنوية ،وقد وجدت لديهم مبثوثة موزعة ضمن الأبواب النحوية المختلفة ، و أحيانا وجدت في صورة شروط خاصة تشترط لإعراب كلمة ما في أدائها لوظيفة نحوية خاصة .

- أخذ الدارسون المحدثون على عاتقهم مسؤولية وضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من النظام اللغوي ، و هي أنها مجرد قرينة لفظية ضمن قرائن أخرى ، تعين على إبراز المعنى .

- خرج الدارسون المحدثون بتقسيمات مختلفة للقرائن المعنوية وخاصة فيما يخص قرينة التخصيص .

- الإسناد أهم قرينة معنوية تقوم عليها الجملة العربية،وهو نواة الجملة،ومحور كل العلاقات الأخرى،و باستطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل.

- الجملة وفق نظام الارتباط والربط وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط و الربط و الانفصال في السياق .

- الجملة البسيطة هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة ، سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أو بأحدهما أو لم تشتمل .

- الجملة المركبة هي التي تتضمن علاقتي إسناد فأكثر ،سواء اشتملت على متعلقات بعناصر الإسناد أو لم تشتمل .

- من خلال تتبع آيات الذكر الحكيم في سورة آل عمران تبين أن الارتباط بطريق علاقة الإسناد في الجملة الاسمية و الفعلية قد توزع على أنماط مختلفة تباينت صورها النمطية .

- التخصيص علاقة سياقية كبرى ، وهو قرينة معنوية تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها ، و هو معنى ذهني يتعلق بالإسناد و يرتبط به من حيث أن كل فرع من فروعه يتعلق بالإسناد أو بما وقع في نطاقه .

- تمثلت علاقات التخصيص في السورة بشكل متباين من خلال صور نمطية عدة تم إيضاحها ممثلة بآيات السورة .

تلكم هي أهم النتائج التي تمخضت عن هذه الدراسة التي حاولت أن تميط اللثام عن نظام الارتباط فاستعانت بما تيسر لها من أساليب وسلكت في سبيل تحقيق الغاية كل السبل .

فإن كان البحث قد بلغ مرامه المنشود فتلك – لعمري- الغاية التي كنت أبغي والفضل لله أولا و أخيرا،وإن قصر به الجهد عن تحقيق ذلك فحسبي أني حاولت وعملت و اجتهدت .

و ما الكمال إلا لله عليه توكلت وإليه أنيب .

****

الفصـــل الأول :

نـــظـــام الارتـــبـــاط في الجملـــة

الفصـــل الثاني :

الارتـــبـــاط
بـــطـــريـــق
عـــلاقـــة الإسـنـــاد

الفصل الثالث :

الارتـبـــاط

بـــطـــريـــق

عـــلاقـــة التخصيص

مـــقـــدمـــــة

خـــــاتمـــــــة

ثبت

الموضوعات

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط6 ، 1404 هـ .
1- أساس البلاغة، الزمخشري ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (د ت) .
2- أسرار العربية، الأنباري ، تحقيق : فخر الدين قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ ، 1995م .
3- الأشباه و النظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ ، 1985 م .
4- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1420 هـ ، 2000 م .
5- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق ، عبد الحسين القتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1405 هـ ، 1985 م .
6- أوضح المسالك ألفية ابن مالك، تحقيق:الفاخوري،دار الجيل ، بيروت ، ط1،(د ت).
7- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله الزركشي ،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط2 ، (د ت) .
8- البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني و ابن سنان الخفاجي ، عبد العاطي غريب ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1413هـ، 1993م .
9- بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، (د ت).
10- البيان و التبيين ، الجاحظ ، تحقيق : درويش جويدي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط2 ، 1421 هـ ، 2000 م .
11- التبيان في إعراب القرآن، العكبري ، تحقيق:علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت، لبنان ، ط2 ، 1408 هـ ، 1987 م .
12- تجديد النحو ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، (د ت) .
13- التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة ، صالح بلعيد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 م .
14- تفسير التحرير و التنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 م .

15- جامع الدروس العربية ،مصطفى الغلاييني ،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت، ط39، 1422 هـ ، 2001 م .
16- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف، الإسكندرية، مصر ، 1988م .
17- الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم ، المكتبة النحوية ، القاهرة ، 1987م .
18- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، سيد أحمد الهاشمي ، ضبط و تدقيق وتوثيق:يوسف الصميلي،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،ط2 ،1421 هـ،2000م .
19- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د ت) .
20- خصائص العربية والإعجاز القرآني ، أحمد شامية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 م .
21- الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1420 هـ، 2000م.
22- دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الانجلوالمصرية ، القاهرة ، 1957 م .
23- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، شرح و تعليق : محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1420هـ ، 1999 م .
24- شرح ابن عقيل ، تحقيق : ح الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، (د ت) .
25- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، تحقيق و تعليق : عرفان مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، (د ت)
26- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان ، ط1 ، 1419 هـ ، 1998 م .
27- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، (د ت) .
28- صحيح مسلم،أبي الحسين مسلم ابن الحجاج،دار ابن الهيثم ، القاهرة ، 1422 هـ، 2001 م
29- ظاهرة الإعراب في النحو العربي،أحمد سليمان ياقوت ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 1983م.
30- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، محمد حماسة عبد

اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، 2001 م .
31- العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1424 هـ ، 2004 م .
32- الفعل زمانه وأبنيته،إبراهيم السامرائي،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط 3 ، 1403هـ ، 1983م .
33- في البلاغة العربية، علم المعاني،البيان،البديع،عبد العزيز عتيق،دار النهضة العربية، بيروت،لبنان،(د ت) .
34- في معاني القرآن،الفراء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1423هـ ، 2002 م .
35- في النحو العربي قواعد و تطبيق ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان ، ط2 ، 1406 هـ ، 1986 م .
36- في النحو العربي نقد و توجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1406 هـ ، 1986 م .
37-في نحو اللغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984م.
38- في النحو و تطبيقاته ، محمود مطرجي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000م .
39- قضايا الشعرية ، رومان ياكبسون ، ترجمة : محمد الولي و مبارك حنون ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، (د ت) .
40- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر، الأردن ، ط1 ، 2003م.
41- الكتاب،سيبويه،تحقيق:عبد السلام محمد هارون،دار الجيل،بيروت، ط1 ، (د ت).
42- كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد علي بن علي الحنفي (التهانوي) ، تحقيق : أحمد حسين يسبح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998م .
43- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،(دت) .

44- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت ، 1412هـ ، 1992 م .
45- اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،عالم الكتب ، القاهرة، ط3 ، 1418هـ.
46- لغة القرآن الكريم،محمد خان،دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ط1 ،2004م.
47- اللغة و التواصل ، (اقترابات لسانية للتواصلين : الشفهي و الكتابي) عبد الجليل مرتاض، دار هومة،الجزائر ، 2003 م .
48- مبادئ اللسانيات ، أحمد محمد قدور ، دار الفكر ، سوريا ، ط1 ، 1996 م .
49- المبني للمجهول في الدرس النحوي و التطبيق في القرآن الكريم ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، 1979 م .
50- المحيط في اللغة ، كافي الكفاة الصاحب اسماعيل بن عباد ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1414 هـ ، 1994 م .
51- مختار الصحاح ، الرازي ، ترتيب : محمود خاطر ، تحقيق : حمزة فتح الله ، دار البصائر ، مؤسسة الرسالة ، 1408 هـ ، 1987 م .
52- مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، محمود أحمد نحلة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1988 م .
53- المعتمد ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000 ، 2001 م ، ص 287 .
54- معجم متن اللغة ، الشيخ محمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، 1377هـ ، 1958 م .
55- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي ،مؤسسة الرسالة، قصر الكتاب ، الجزائر ، (د ت) .
56- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د ت) .
57- المعجم الوسيط،مجمع اللغة العربية ، إخراج : إبراهيم أنيس ، عطية الصوالحي ، عبد الحليم منتصر ، محمد خلف الله الأحمر ، إشراف ، حسين علي عطية ، محمد شوقي أمين ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1392 هـ ، 1982 م .

58- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،ط1، 1419 هـ،1999 م .
59- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي ، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط 1 ، 1356 هـ، 1937 م .
60 – المفصل في تاريخ النحو العربي ، محمد خير حلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1399 هـ ، 1979 م .
61- المفصل في علم اللغة ، الزمخشري : مراجعة و تعليق : محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1410هـ ، 1990 م .
62- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة و الإعلام العراقية و دار الرشيد ، بغداد ، 1982 م .
63- المقتضب ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1399هـ .
64 - من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،ط6،(د ت).
65- النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1979م .
66- نحو اللغة العربية ، محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط3، 1422 هـ ، 2002 م .
67- النحو الميسر ، محمد خير الحلواني ، دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1418 هـ،1997 م.
68- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط9 ، (د ت) .
69- النحو و الدلالة ، محمد حماسة عبد اللطيف ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ط1 ، 1983 م .
70- نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، دار توبقال للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1997 م .
71- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة ،

مصطفى جطل ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب ، 1979 – 1980 م .
72- نظرية النظم ، صالح بلعيد ، دار هومة ، الجزائر ، (د ت).
73-هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، د:صبيح التميمي، المكتبة النحوية ، دار البعث قسنطينة ، الجزائر ، ط2 ، 1410هـ ، 1990 م .
74- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية للنشر و التوزيع ، الكويت ، 1399 هـ، 1979 م .
75- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ط1 ، 1422 هـ ، 2001 م .

الرسائل الجامعية :

76- الأنماط النحوية للجملة الاسمية في الجملة العربية ، محمد العيد رتيمة ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة الجزائر ، 1984،1985 م .
77- بنية الجملة الطلبية في السور المدنية،دراسة نحوية دلالية،بلقاسم دفة-(رسالة دكتوراه دولة مخطوطة)-قسم اللغة العربية الدراسات القرآنية،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، الجزائر ، 2000م .
78-الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد علي خليفة –دراسة نحوية بلاغية- بلقاسم دفة ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة باتنة ، 1995م .
79- القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ،-(رسالة دكتوراة مخطوطة)- جامعة الجزائر ، معهد الآداب و اللغة العربية 1994 ، 1995م .

المجلات و الدوريات :

80- أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة من 23 – 24 أفريل 2001 م ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، 2001 م .
81- المبرز ، مجلة دورية أكاديمية ، العدد الثاني ، 1993 م .